سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البنّاء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Grreen
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-7364255 فاكس: 0044-207-4718261

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 00966149442980 فاكس: 00966149449449
جوال (التسويق): 00966502210920
جوال (التحرير): 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 0020222874277
فاكس: 0020222874279

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 0024918826666
فاكس: 0024918328583

المحتوى

كلمة التحرير

الاستعمار.. والمقاومة الإسلامية

في زمن الاستعمار؛ كان من نتيجة الهيمنة الأوروبية نقل القيم الغربية إلى إفريقيا على نطاق واسع، واعتبار أنّ الثقافة الإفريقية- بشكل عامّ- ذات قيمة ضئيلة! فلم يهتمّ الاستعماريون كثيراً برعاية تلك الثقافة أو الحفاظ عليها، واعتبرت القوى الاستعمارية الثقافة الإفريقية عائقاً أمام إيجاد مواطنين مخلصين للحاكم الجديد.

ومن ثمّ؛ كانت السياسة الاستعمارية بكل مناحيها تتخذ من النموذج السلوكي الأوروبي مرجعاً لها، وتعمل على محاربة المكوّن الثقافي الإفريقي، الذي يُعدّ الإسلام جزءاً لا يتجزأ منه في كثير من الدول الإفريقية.

وفي سبيل فرض الهيمنة الاستعمارية؛ جعل المستعمرُ الارتقاءَ الاجتماعي- ذا السقف المنخفض للغاية- مقصوراً على مَن يستطيعون إظهار براعة في التجاوب مع السلوك الأوروبي المطلوب، والانسلاخ من الهوية الوطنية، ولأنّ الاستجابة لم تكن بالحجم المطلوب؛ فقد سعى المستعمر إلى فرض ثقافته وديانته بالحديد والنار، فكانت نتيجة ذلك أن ظهرت حركات المقاومة الإسلامية التي شهدتها عدة بلدان من شرق القارة الإفريقية وغربها.

فقد ظهرت حركة المجاهد الحاج عمر الفوتي التكروري في منطقة بلاد السنغال، والحاج محمد الأمين، والإمام ساموري توري، وامتد النشاط الإسلامي إلى قلب القارة حيث منطقة تشاد، فظهر زعيمٌ إسلامي آخر هو؛ رابح فضل الله، ولم يتوقف المد الإسلامي عند هذا الحدّ، بل ظهر في السودان حيث الحركة المهدية، وفي الشرق الإفريقي ظهر الزعيم والمجاهد محمد عبد الله حسن.

ولم يتمكن الاستعمار الأوروبي من توطيد أركانه في القارة الإفريقية إلا بعد أن قضى على هذه الحركات عسكريًا، لكن إذا كانت القوى الأوروبية قد نجحت- نتيجة لتفوقها العسكري- في القضاء على هذه الزعامات الإسلامية؛ فإنّ الأثر الديني والثقافي لهذه الزعامات ظلّ كامناً في النفوس، حتى ظهر بعد ذلك في حركات التحرّر الوطني.

والأمل معقودٌ على أبناء القارة الإفريقية، وهم يحاولون النهوض بقارتهم، أن يُعيدوا إحياء سيرة هؤلاء الزعماء، وأن ينطلقوا من هُويّتهم- التي سعى الاستعمار لمحوها- في مسيرتهم نحو المستقبل.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
Chief@qiraatafrican.com

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
Editor@qiraatafrican.com

المشاركات
info@qiraatafrican.com

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraatafrican.com

قراءات إفريقية
ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

الافتتاحية ٤

مستقبل الدراسات الإفريقية

قراءات تاريخية ٨

الاحتلال البرتغالي في إفريقيا وآثاره

د. أحمد انداك لوح – السنغال

قراءات سياسية ٢٤

الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة

أ.د. حمدي عبد الرحمن – مصر

٣٦

إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية

د. سيد علي أبو فرحة – مصر

٥٤

الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا

أ. جهاد عمر الخطيب – مصر

قراءات تنموية ٦٦

الخصائص الرئيسية للقطاع المصرفي في إفريقيا

د. جيهان عبد السلام عباس – مصر

البنوك التعاونية في إفريقيا جنوب الصحراء ٧٨

أ. محمد زكريا – إفريقيا الوسطى

قراءات ثقافية ٩٦

قضية اللغة في الأدب الإفريقي

د. آدم يوسف موسى – تشاد

المشهد الإفريقي ١٠٤

تحرير المجلة

حوارات وتقارير ١١٨

(التنمية المستدامة في إفريقيا)

موضوع المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية برعاية من مجلة قراءات إفريقية

خلاصات إفريقية ١٢٠

الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري

ترجمة: أ. أحمد المرابطي – المغرب

العدد ٣٧

السنة الرابعة عشرة

يوليو ٢٠١٨م – شوال ١٤٣٩هـ

مستقبل الدراسات الإفريقية

هيمنت الدراسات الغربية المتخصّصة في شؤون القارة الإفريقية على مجال الدراسات الإفريقية منذ عقودٍ من الزمن، وما زالت، حتى صارت هي المرجعية الرئيسية عن إفريقيا في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية حتى الدينية، وأصبح الباحث الإفريقي أو غير الإفريقي المتخصّص في الدراسات الإفريقية عالةً على المصادر الغربية تلك!

قللت الدراسات الغربية من تأثير الإسلام في القارة، ودَوره في بناء الممالك والحضارات

ولا يخفى على أيّ متابعٍ أنّ الدراسات الغربية لم تكن منصفةً أو محايدةً في أغلبها الأعمّ، بل هي دراساتٌ موجهة تهدف إلى زيادة هيمنة الرجل الأبيض على إفريقيا، وتقديم صورةٍ متدنية عن القارة؛ بما يوحي بأنّ أبناء القارة لا غنى لهم عن اتباع الغرب وحضارته.. وأنّ الغرب هو سبب انتشال إفريقيا من حالها المتردي!

واتسمت الدراسات الغربية بأحادية المعرفة، والنزعة المركزية، والعنصرية العِرْقية، والتحيّز الأيديولوجي، والغايات السياسية، وهي العوامل التي تحكمت في أكثر الدراسات الغربية المتصلة بالإنسان والمجتمع في إفريقيا المسلمة.

فقد ركزت في جوانب عدة انطلقت منها لتثبت هيمنة الغرب، وتعتمد في الأساس على فكرة المركزية الأوروبية، فالباحث الغربي في هذا الحقل ينطلق من مسلَّمة أنّ نموذجه الفكري والثقافي هو المرجع القياسي[1].

(١) علي القريشي، أكاديمي عراقي، الغرب ودراسة الآخر.. إفريقيا أنموذجاً.. انعكاسات التحيز- في الدراسات الغربية الخاصّة بإفريقيا المسلمة، الرابط: http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=6&ChapterId=6&BookId=296&CatId=201&startno=0

فقد صنفـــوا الثقافة الإفريقية بتاريخها وحضارتها تحـــت إطار «الثقافات البُدائية»؛ مع إثبات النظرة الاستعلائية وتفوق الثقافة الغربية على ما عداها من ثقافات.

وظهـــر ذلك جليّاً في دراســـتهم للتاريخ الإفريقي، فقد تمّ طمس مقومات الحضارات الإفريقية، ودَور الممالك الإفريقية الحضاري وما نتج عنه من تقـــدّم ومدنية، وتمّ تحويل التاريـــخ الإفريقي لتاريخٍ تابعٍ لهم، مع ادعاء أنّ التاريخ الإفريقي يبـــدأ مُنذ التماس مع الغرب، أما ما قبل ذلك فكانت إفريقيا تعيش خارج التاريخ!

وعمدت الدراســـات الغربية إلى تشويه التاريـــخ الإفريقـــي والحضـــارة الإفريقية، وقدّمـــت صـــورةً مشـــوّهة لإفريقيـــا عبر التاريخ، وقدّمت المجتمعات الإفريقية على أنها مجتمعـــاتٌ متخلّفـــة، وتجاهلت الدَّور الإســـلامي في القارة عبر التاريخ، وكذلك الحضارة التي أنشأها المسلمون ومدى تأثّر القارة بالإسلام وتفاعلها معه.

والدراســـات الغربية مجّدت الاستعمار الغربي لإفريقيا، وجعلته المنقذ والرســـول الحضاري الذي انتشـــل إفريقيـــا المتخلّفة من انحدارها وتخلّفها إلى حضارته وتقدّمه وتطوره.

وفـــي الدراســـات الدينيـــة؛ قللت تلك

سيظلّ الباحث الغربي متأثراً بحضارته ونظرته الغربية لـ«الآخر» كما يسمّونه؛ لذا فالدراسات الغربية لم ولن تعبّر عن إفريقيا والإفريقيّين

الدراســـات من تأثير الإســـلام فـــي القارة ودَوره في بنـــاء الممالك والحضارات، ودَور الممالك والســـلاطين المســـلمين في نشر الإســـلام وحضارته، وبعد أن كان يُطلق على قارة إفريقيا «قارة الإسلام»؛ قللت الدراسات الغربية من نســـبة المسلمين، وعلى العكس ضخّمت من نسبة النصارى في معظم الدول الإفريقية خدمةً للمشروع التنصيري بالقارة.

أما في مجال الدراسات السياسية؛ فقد توسعت هذه الدراسات في تأصيل الصراعات والانقسامات والنزاعات الإفريقية، وقدّمت صـــورةً للمجتمعـــات الإفريقيـــة- منفصلةً عن الواقع- توحـــي بأنها مجتمعاتٌ مزقتها الحروب والاقتتال البيني، والصراعات على الحدود والمياه والغـــذاء وغيرها، متجاهلةً أنّ ســـبب هذا التمزق والصـــراع هو الغرب

نفسه؛ بدءاً من الحملات الاستعمارية، ومنذ مؤتمر برلين١٥ نوفمبر ١٨٨٤م- ٢٦ فبراير ١٨٨٥م؛ والذي قسّم إفريقيا بين الدول الأوروبية، وجعلها جسداً ممزقاً، وقسّم القبيلة الواحدة ومناطقها ومراعيها بين عدّة دول، ولغّم الحدود بين الدول بحيث يمكن إشعال فتيل الصراع بين أيّ دولتَين متى أراد ذلك، تجاهلت الدراسات الغربية كلَّ ذلك؛ وركزت في آثار الاستعمار الغربي على أنها هي صورة الوضع السياسي في القارة.

كما مجدّت تلك الدراسات في النُّظُم الإفريقية التي تتبع منهجية الغرب في الحكم، عبر الالتزام الصوري بالديمقراطيات المزيفة وقيم الحكم الغربية.

ومن ناحية أخرى؛ كرست الدراسات الغربية مفهوم التبعية للغرب، وقدّمت تصوراتها لإنقاذ إفريقيا من الجهل والمرض والاقتتال والصراعات؛ مبنيةً على التبعية المطلقة للغرب المنقذ، وأبرزت صورةً مثالية لتعامل الغرب مع إفريقيا، وأخفت الجوانب المظلمة والعنصرية والطامعة في إفريقيا ومقدّراتها.

تعاملت الدراسات الغربية مع التجمعات الإفريقية، سواء التجمعات السياسية أو الاجتماعية، بشيءٍ من الدونية، وقللت من قيمتها، وأبرزت التناقضات فيها دون دراستها دراسةً محايدة، ومن أبرز ذلك: حركات التحرر والأحزاب الإفريقية والجمعيات الناهضة، وكذلك الأسرة والقبيلة وأنساق الحياة الاجتماعية وغيرها.

من الناحية الاقتصادية؛ ركزت الدراسات الغربية على مفهوم التخلّف وإلصاقه بالقارة الإفريقية؛ لشرعنة استغلال الثروات والخامات ومقدرات القارة المادية والبشرية ونهبها.

وفي الوقت نفسه؛ قللت من شأن أيّ محاولةٍ تنموية حقيقية في إفريقيا، وعملت على نسبتها للوجود الغربي، وبتر أيّ علاقة تنموية حقيقية تنتمي لغيره، وقدّمت الأفارقة على أنهم عالةٌ على الغرب، وأنه هو سبب أيّ تنميةٍ أو تقدّم حقيقي في القارة.

ومن ناحيةٍ أخرى؛ ركزت التوصيات والنصائح من قِبَل الباحثين في مراكز الدراسات الغربية على اتباع الخطط الغربية في النهوض الاقتصادي، وعدم الركون أو الاعتماد على الكوادر أو الخطط المحلية، ومن ثمّ اعتبار القارة تابعةً للغرب في المجال الاقتصادي، ودَورها يقف عند تسليمها للغرب ثرواتها وإمكاناتها المادية، وتقديم الأيدي العاملة، والغرب يتولى استغلال ذلك تنميةً للقارة!

النتيجة.. كانت حدوث أكبر سرقات

فـــي التاريخ، ســـرقة أمم ودول وشـــعوب، واستغلالها أســـوأ اســـتغلال، وفي الوقت نفسه غياب أيّ تحسّـــن في الوضع المادي والتنموي، بل وقعت دول القارة في مزيدٍ من الفقر والحاجة، والمستفيد الوحيد من هذه الثروات هو الغرب الذي تعيش شـــعوبه في رفاهيةٍ بأموال دول إفريقيا ومقدّراتها.

لم تعبأ تلك الدراســـات كثيراً بالثقافات الإفريقية ولا بالحضارة ولا التراث الإفريقي، بل جلّ اهتمامها كان بالتراث الوثني المعتمد على فنون السحر والشعوذة، وتقديم كلّ ذلك على أنه بقايا الحضارة والتراث الإفريقي.

تجاهلت هذه الدراسات الواقع الإفريقي فضلاً عن تقديم أيّ شـــيءٍ يُذكـــر للقارة، بـــل كانت اليدَ الممهدة للاســـتعمار الغربي ولمشروعات التنصير والهيمنة على القارة، وأهملت تلك الدراسات خصـوصية إفريقيا وقيمتها وحضارتهـــا وتاريخهـــا، ولم تعبّر عن طموح المجتمعـــات الإفريقية للنهوض والتحرر من التبعية، إلا القليل منها، وبعضها تابعٌ لمؤسســـاتٍ ومنظماتٍ دولية مثل الفاو واليونســـكو وغيرها؛ وإن كانـــت تابعةً في منهجيتها العلمية للنظرة الغربية أيضاً.

الباحـــث الغربـــي مهما كانـــت حياديته ومهنيته ســـيظلّ بعيداً عن الواقع الإفريقي، ويصعب عليه أن يشـــعر بما يشـــعر به أبناء

اتسمت الدراسات الغربية بأحادية المعرفة، والنزعة المركزية، والعنصرية العِرْقية، والتحيّز الأيديولوجي

هذا الواقع، ويفتقر إلى الحسّ بالمســـؤولية تجاه القارة فضلاً على أن يتبنّى مشروعات النهضـــة بها، وســـيظلّ متأثـــراً بحضارته ونظرته الغربية لـ«الآخر» كما يســـمّونه؛ لذا فالدراسات الغربية لم ولن تعبّر عن إفريقيا والإفريقيّين.

لذا صـــارت الحاجـــة ملحّةً إلـــى مراكز دراســـات، يقوم عليها أبناء إفريقيا، وبتمويلٍ إفريقي، وباحثيـــن أفارقة، ينقبون في التاريخ والتراث عن حضارتهم، ويقومون بدراســـاتٍ ميدانية ومســـح للأرض؛ لاســـتخراج الكنوز والدراســـات الأَصيلة التي تعبّـــر عن القارة وطموح أبنائهـــا، وتقدّم صـــورةً حقيقية عن إفريقيا وأبنائها وتراثها وتاريخها وحضارتها ■

الاحتلال البرتغالي في إفريقيا.. وآثاره

د. أحمد انداك لوح

أستاذ محاضر في قسم إدارة التربية والتكوين بكلية علوم وتكنولوجيا/ جامعة شيخ أنتا ديوب- دكار/ السنغال

تهدف هذه المقالة إلى إبراز الدوافع الحقيقية التي أدّت بالدولة البرتغالية إلى ارتياد ميدانَي الاستكشاف والاستعمار، والأهداف التي سعت من أجل تحقيقها، وأهمّ المراحل التي مرّ بها الاستعمار البرتغالي في إفريقيا، وكذلك الأساليب المستخدمة خلال سيطرته على بعض الجزر الواقعة في السواحل والأعماق.

الاستعمار البرتغالي:

تُعدّ البرتغال أول دولةٍ استعمارية وصلت بعثاتها الاستكشافية إلى شواطئ إفريقيا الغربية، فاتحةً بذلك صفحة الاستعمار الحديث في إفريقيا.

ويُذكر أنّ البرتغال، بوصفها إقليماً من أقاليم شبه الجزيرة الأيبيرية، كانت قد وقعت في أيدي الفاتحين المسلمين عام ٧١١م، وبعد استردادها لأراضيها من مسلمي الأندلس (سنة ١٢٤٩م)، واستكمال وحدتها واستقلالها (سنة ١٤١١م)، دخلت في عصرٍ جديد، يُعدّ بالنسبة إليها أعظم عصور المجد في كلّ تاريخها، حيث

حقّق الأمير هنري الملقّب: بالملاّح (١٣٨١-١٤٦٠م)، وهو الابن الثالث لجون الأول ملك البرتغال، الذي اعتلى عرش بلاده في سنة ١٣٨٥م، معجزةً كبرى في ميدان الاستكشاف البحري، مصيّراً بذلك بلاده الصغيرة المساحة، القليلة السكان، أعظم إمبراطوريةٍ قامت في الغرب الأوروبي.

وبعد احتلال القوات البرتغالية لقلعة جزيرة سبتة المغربية ذات الموقع الاستراتيجي، بقيادة هنري الملاّح، الذي كان تحت تصرّفه أسطولٌ يتكوّن من مائةٍ واثنَين وأربعين قطعةً بحريةً جلّها برتغالية، رُقِّي إلى مرتبة «الأستاذ الأعظم» لهيئة اليسوعيّين (الجزويت)، التي كانت تُعدّ واحدةً من أنشط الجماعات المعادية للمسلمين في شبه الجزيرة الأيبيرية، وقد استغل منصبه ذاك لمصادرة ممتلكات الجماعة وإيراداتها الوفيرة لتنفيذ المشروعات التي كان يحلم بها، ونتيجةً لذلك الإنجاز أيضاً أُسندت إليه مسؤولية تصريف كلّ الشؤون المتعلقة بإفريقيا.

دوافع الاستعمار البرتغالي في إفريقيا:

يكمن سرّ اختلاف أساليب البرتغال الاستعمارية عن غيرها من الدول؛ في أنّ العامل الديني قد شكّل أهمّ الدوافع التي جعلت البرتغاليّين يشنّون حملاتهم العسكرية على إفريقيا.

ومع ذلك؛ لم يكن العامل الدينيّ وحده هو ما دفعهم إلى ارتياد مجالَي الاستكشاف والاستعمار، فقد حرّكهم الجشع والحصول على المكاسب المادية المتمثلة في الأسلاب والغنائم، ولتلبية رغبة الطبقات البرجوازية الصاعدة في مختلف مدن البلاد.

إنّ الدافعَين (الديني، والمادي) كانا متلازمَين ومتواكبَين، لا يفتكّ أحدهما عن الآخر[١]، وقد جنى البرتغاليون أرباحاً طائلة، كما وجدوا مصادر مالية جديدة، عن طريق تجارة التوابل المربحة، بالإضافة إلى تمكّنهم من الاتصال بالقديس يوحنا ملك الحبشة، التي كان ملوكها

نجح البرتغاليون في تكريس تبعية نُظُم البلدان التي استعمروها، بطرق مختلفة، أبرزها: فرض لغة المستعمر، وثقافته، ونمطه الاقتصادي

يتابعون أخبار الحروب الصليبية ويطمحون في المساهمة بها، ولم يكتفوا بإظهار رغبتهم فقط، وإنما جرت بينهم وبين ملوك أوروبا اتصالاتٌ؛ كان الهدف منها إقامة حلفٍ مسيحيٍّ من أجل مهاجمة المسلمين من الجنوب.

وكانت هيلانة ملكة بلاد الحبشة قد أوفدت مبعوثاً سنة ١٥١٠م إلى ملك البرتغال عمانويل، تعرض عليه استعدادها للاتفاق والعمل المشترك ضدّ الوجود الإسلامي في المنطقة، ومن ضمن ما ورد في رسالة ملكة الحبشة قولها: إنها: «لا تعمل على مهاجمة المسلمين المتمركزين في السهول المحيطة بالحبشة فحسب- لكنها أيضاً تنوي مهاجمة مكّة، وهي في هذا بحاجةٍ لمساعدة الأسطول البرتغالي الذي أحرز انتصارات حاسمة على الأساطيل الإسلامية في المحيط الهندي».

ويُذكر أنّ البرتغال قد استجابت لطلب الحبشة الذي باركته الفاتيكان، حيث أصدر البابا عدة مراسيم يأذن فيها لملك البرتغال بمهاجمة المسلمين وإخضاعهم لحكمه، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وإن أمكن استرقاقهم! ومن ثمّ أرسلت بقوات عسكريةٍ تحقيقاً للوعود المقطوعة، على رأسها أحد أبناء الرحالة الشهير فاسكو دا غاما، لكنها مُنيت بخسائر فادحةٍ بعد مقتل قائدها[٢].

(١) انظر: احتلال البرتغاليّين مدينة سبته المغربية- مقدماته ودوافعه ونتائجه، د. أمين الطيبي، مجلة كلية الدعوة الإسلامية/ طرابلس،ع٥/ س ١٩٨٨م، ص (٤٦٩-٤٧١).

(٢) انظر: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر/ الكشوف- الاستعمار- الاستقلال، د. فرغلي علي تسن هريدي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع/ الإسكندرية، ط١- ٢٠١٨م، ص (٧-٨).

وحرصت البابوية على تذليل الصعاب التي تواجه توجّهات البرتغال الاستعمارية لضمان نجاحها، فبادرت بالتدخل لفضّ النزاع بين الدولتَين الاستعماريتَين البرتغال وإسبانيا، بموجب معاهدة توردیسلاس عام ١٤٩٤م، حيث إنه «بعد شهرَين من تولية البابا إسكندر السادس البابوية قام بمنح فرديناند ملك إسبانيا الأمريكتَين، فطالبت البرتغال بملك العالم الجديد بالاستناد إلى مرسوم صدر من كالكستس Calixtus عام (١٤٧٩م)، يؤيد فيها امتلاكها جميع الأراضي الواقعة على شاطئ المحيط الأطلنطي. وردّت إسبانيا على هذا بأنّ المرسوم لم يكن يقصد غير الأراضي الواقعة على الشاطئ الشرقي من ذلك المحيط. وكانت نيران الحرب وشيكة الاشتعال بين الدولتَين حين أصدر الإسكندر مرسومَين (في الثالث والرابع من شهر مايو سنة ١٤٩٣م) يمنحان إسبانيا جميع الأراضي المكتشفة في غرب خطٍّ وهميّ، يمتد من أحد القطبَين إلى القطب الثاني، على بعد مائة فرسخٍ إسبانيّ من جزائر أزوره والرأس الأخضر، كما يمنح البرتغال جميع الأراضي المكتشفة في شرقه، مشترطاً ألاّ تكون الأراضي ما يسكنه المسيحيون، وأن يبذل الفاتحون كلّ ما أوتوا من جهدٍ في أن ينشروا الدين المسيحي بين رعاياهم الجدد»[١].

ولقد وصف برتغاليٌّ معاصرٌ اقتناص الأفارقة بقوله: «كان رجالنا يهتفون: (القديسة ياجو! القديس جورج! البرتغال!)، فيهاجمونهم، فيقتلون أو يخطفون كلّ مَن تقع عليه أيديهم. وقد تشاهد هناك أمهاتٍ يهربن بأطفالهن، وأزواجاً يفرّون بزوجاتهم، وكلٌّ منهم يبذل قصاراه للنجاة.. يقفز بعضهم في البحر، ويرى بعضهم أن يختبئ في أركان أخصاصهم، وخبّأ البعض أطفالهم تحت الشجيرات... حيث كان رجالنا يعثرون عليهم، والله الذي يمنح كلّ إنسانٍ ما يستحق من جزاء؛ وهَبَ رجالنا آخر الأمر في اليوم النصر على أعدائهم، وتعويضاً لهم على ما بذلوه من عناء في خدمته أخذوا مائة وخمسة وستين بين رجالٍ ونساء وأطفال، ولم يُحسب القتلى في هذا العدد»[٢].

ومن أقوى الأدلة على أنّ الدافع الديني لدى البرتغاليّين كان له تأثيرٌ في توجهات البرتغال الاستعمارية- وإن كان لهم اهتماماتٌ ماديةٌ كما أشرنا سلفاً- ما ورد في خطاب رئيس الحكومة البرتغالية إذ ذاك «أنطونيو سالازار»، في إطار التفافه على رغبة سكان مستعمراتها الجامحة للتحرّر خلال ستينيات القرن العشرين الميلادي، قال: «إنّ البرتغال كانت سبّاقة في ميدان كشف إفريقيا، وليس لدى البرتغال أية نية في التخلّي عن مسؤولياته.. وهي تدرك تماماً أنها رسالةٌ مقدّسة، أمرها الله بالقيام بها لهداية الكافرين، سواء كانوا في الهند أو في غابات الكونغو أو في هضاب أنغولا، ولن تتخلى عن هذه الرسالة مهما فعل الآخرون»[٣]، وأكد في معرض كلامه أنّ الجيش الاستعماريّ البرتغالي لم يدخل إفريقيا لدوافع خسيسة، وإنما لمُثلٍ عليا دينية وحضارية.

هذا المعنى نفسه تحدّث عنه رئيس الوزراء السابق «مارسيلو كايتانو» قائلاً: «الاهتمام البرتغالي بسكان المستعمرات الأصليّين كان واضحاً منذ البداية، ظهر ذلك في الرغبة الواضحة في تقديم رسالة الإنجيل لهم، لإخراجهم من ظلام الوثنية»[٤].

وهكذا يظهر لنا جليّاً أنّ الدافع الديني كان الحاسم في سياسات البرتغال تجاه التحرك نحو إفريقيا.

ويمكن إيجاز سرّ توجّه البرتغال لاستكشاف سواحل القارة الإفريقية في عدة نقاط، أبرزها:

- الرغبة في إقامة علاقات مع القديس يوحنا ملك بلاد الحبشة- الذي ذكرناه سلفاً-، والتحالف معه من أجل محاربة المسلمين.

(١) قصة الحضارة، ويل ديورانت، دار الجيل، بيروت، الجزء ٢٠، ص٨٨.

(٢) قصة الحضارة، ويل ديورانت، الجزء٢٣، ص٥٢.

(٣) نهاية الاستعمار البرتغالي، محمد هنائي عبد الهادي، سلسلة كتب سياسية- جامعة الإسكندرية- ١٩٩٨م، ص٣٥.

(٤) Portuguese colonialism in Africa: the end of an era، Eduardo de Sousa Ferreira and Basil Davidson. على الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0001/000113/011345eo.pdf

- التعـرّف على أحوال المسـلمين وحـدود نفوذهم الحقيقي، ونهاية أراضيهم في إفريقيا، والسـعي من أجل احتلالها.

- محاولة معرفة إمكانية الوصول إلى آسيا عن طريق الدوران البحري حول إفريقيا.

بعـد تعيين الأميـر هنري الملاّح على سـبتة- أحد المحطات النهائية لعبـور ذهب الصحراء الكبرى والرقيق الإفريقي- في عام ١٤١٥م؛ رأى بأمّ عينيه ما كانت القوافل التجاريـة، التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ألف جمل، تحمل الذهب والعاج والنحاس والملح، وغيرها مـن المنتجات التي كان التجـار يبادلونها ببضائع الغرب الأوروبي. كما سمع من أفواه التجار الشماليّين، الذين كانوا يرتادون أسـواق إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء قصصاً عـن بلادٍ مسـيحية، يحكمها رجل دينٍ يُسـمّى بـ «القسّ يوحنا»، الـذي كان يرغب في الاتصال به، حتى يعقد معه حلفاً لمهاجمة بلاد المسلمين وإخضاعها، ومن ثمّ تتصير الشـعوب التي وصفوها بالوثنية، ثم الاستيلاء على مناجم الذهب ومنابع الثروة الموجودة في بلاد السودان الغربي[١].

وقد أدخـل البرتغاليون تحسـيناتٍ فـي تقنية بناء السفن، فتوصّلوا إلى اختراع المراكب الشراعية المسمّاة بـ الكرافيـلا-Caravelle، وهي قوارب خفيفة، وقادرة على السـير عكس الرياح، لا تتجاوز زنة الواحدة منها الـ ٢٠٠ طن، أضف إلى ذلـك أنهم قد أجروا بعض التعديلات في البوصلة القديمة، مع اسـتخدامها في الملاحة البحرية، الأمر الذي ساهم بنسـبةٍ كبيرةٍ في ازدياد وتيرة الأعمال الاستكشافية[٢].

مراحل الاستعمار البرتغالي في إفريقيا:

بدايةً نذكر أنّ سـبْقَ البرتغال لغيرها من القوى الغربية إلى استعمار إفريقيا له ما يبرّره من أسبابٍ استراتيجية، منها:

- أنها قد اسـتكملت وحدتها واستقلالها في بدايات القرن ١٥ الميلادي.

- كون سواحلها قريبةً إلى القارة الإفريقية، وهو عاملٌ جغرافي مهمّ، سـاعدها على الوصـول إلى بعض الجزر وأشباه الجزر في زمنٍ قياسي.

ويمكن تقسيم مراحل الاستعمار البرتغالي في إفريقيا إلى مرحلتَين اثنتَين:

- أولاهمـا: تغطّي النصـف الثاني مـن القرن ١٥ الميـلادي، وكلاّ مـن القرنَين ١٦ و١٧. وقد سـادَ هذه المرحلة اسـتغلالٌ ديموغرافي ونزيفٌ بشريٌّ رهيب، سبّب للقارة الإفريقية الضعف والضمور.

- ثانيتهمـا: تبـدأ من الربع الأخيـر للقرن ١٩، إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين الميلادي، سادها طابعُ النهب والاسـتعمار الاسـتغلالي والتزييف المتعمّد للثقافة والهوية[٣].

فـي المرحلة الاسـتعمارية المبكّرة؛ وصـل قباطنةٌ برتغاليون إلى جزيرة ماديـرا-Madeiras عام ١٤١٩م، بإمرة الأمير هنري الملاح، فأصبحت مسـتعمرةً بعد ذلك بسـنةٍ واحدة. وبعد اسـتعمار جزر ماديرا (سنة ١٤٢٠م) والأزور-Azores (سـنة ١٤٢٧م)؛ واصل المستكشـفون البرتغاليون كشـوفهم باتجاه شـواطئ إفريقيـا الغربية، فاستولوا على جزيرة أركين الواقعة قبالة سواحل موريتانيا، حيث أنشـؤوا أول محطةٍ تجارية، ولـم يتوقفوا عند ذلك الحدّ، بـل توغلوا بقيادة البحّار «نونو ترسـتاو» للحصول على المزيد من الاستكشـافات، فلقي مصرعه حين حاول النزول في أرخبيل بيجاغوس الواقعة قبالة سـواحل غينيا بيسـاو دون موافقة الأهالي. لكنهم لم يتراجعوا بسـبب تلك الانتكاسـة، بل استخدموا شـتّى الوسائل والأساليب حتى سـيطروا على مناطق واسعة متاخمة لسواحل غينيا بيسـاو[٤]، وفي الفترة نفسـها بسـطت قواتهم البحرية

(١) انظر: زاهر رياض: نفسه، ص (١٩-٢٠).

(٢) انظر: د. فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) انظر: حسن سيد سليمان: أشكال الاستعمار تقليدي وحديث (مؤتمر الاستعمار والفراغ)، منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي، ط١- ١٩٩٥م، ص١٦٣.

(٤) انظر: محمد فاضل علي باري وآخر: المسلمون في غرب إفريقيا- تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١- ٢٠٠٧م، ص٢٦٢.

سيطرتها على جزرٍ استراتيجية، حوّلوها إلى مراكز تجارية، من أبرزها: الرأس الأبيض-Cape Blannice ١٤٤١م، والرأس الأخضر- Cape Verde.

وأكبر مَن برز من قواد الجيش الاستعماري البرتغالي- في مجال الملاحة والاستكشاف- فاسكو دا جاما، الذي تمكّن من الوصول إلى الهند عن طريق الطواف حول سواحل الأطلسي، مروراً برأس الرجاء الصالح -Cap de bon espernce، فالمحيط الهندي.

وإلى جانب الدوافع الاقتصادية، التي هي العامل الأساس في جهود الأمير هنري الملاّح، كان لدى هنري الملاّح إيمانٌ راسخٌ أنّ بإمكان بحّارته الطواف حول إفريقيا للوصول إلى الهند عن طريق السواحل الأطلسية، ومن ثمّ الحصول على أرباحٍ طائلة تماثل تلك التي يتحصّل عليها تجار جنوة وفلنسيا وعموم إيطاليا نتيجة احتكارهم للمنافذ التجارية مع الشرق.

وقد واصلوا الاستكشاف تدريجيّاً على طول الساحل الغربي لإفريقيا، بعد إثبات «بارتولومي دياز» أنه من الممكن الإبحار حول إفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح في ١٤٨٨م. وخلال عدة قرون، امتدت من أواخر ق١٥ حتى منتصف ق١٩ الميلاديّين، ظلّت القوى الاستعمارية الغربية عامّة، والبرتغالية خاصّة، تتراوح في مراكزها الموجودة بالشريط الساحلي، دون أن تقدر على التوغل في الداخل، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الأهالي كانوا مناوئين لأية عمليات نزول مباشرة، زد على ذلك صعوبة العوامل الطبيعية، وهذه المرحلة من الاستعمار الغربي تُسمّى بـ«مرحلة المراكز الساحلية».

وخلال هذه المرحلة (مرحلة المراكز الساحلية) كان البرتغاليون يمارسون تجارة الرقيق بشكلٍ مكثّف، وعلى مدى القرون الأربعة التالية حملت السفن البرتغالية ما يُقدّر بـ ٥,٨ ملايين إفريقي للعبودية، ذهب معظمهم إلى البرازيل- المستعمرة البرتغالية حتى عام ١٨٢٢م-، وحقّقت هذه التجارة للبرتغال أرباحاً خيالية، وأصبحت هذه السلعة هي الأساس الذي بنت عليه البرتغال اقتصادها ورخاءها، ولذلك قيل- بسبب اشتهار ميناء لشبونة في البرتغال برواج تجارة الرقيق- بأنّ «لشبونة قد بُنيت على عظام الرقيق الأسود ودمائه»[1].

المستعمرات البرتغالية في إفريقيا:

إنّ الجزر والمحطات التي استعمرتها البرتغال في السواحل الإفريقية، واتخذت منها قواعد بحرية أو مراكز تجارية، هي:

أولاً: جزر الرأس الأخضر Cabo verde:

وهي أرخبيل تتكون من حوالي خمس عشرة جزيرة، بعضها جبلية بركانية وعرة، والأخرى سهلية منبسطة، ولم تكن مأهولةً قبل اكتشاف البرتغاليّين لها في سنة ١٤٦٠م.

كانت مركزاً كبيراً لتجارة الرقيق، وتبعد ٥٧٠ كم قبالة سواحل السنغال، ويبلغ عدد سكانها على حسب إحصائيات سنة ٢٠١٠م (٥١٦,٧٣٣) نسمة، ثلثاهم من الخلاسيين (خليط إفريقي برتغالي) يتكلمون لهجة الكريول-CREOLE. والبرتغالية هي اللغة الرسمية للبلاد، ما جعلتها عضواً في مجموعة الدول المتحدثة بالبرتغالية (CPLP).

ثانياً: غينيا بيساو Guinea Bissau:

تحدّها السنغال من جهة الشمال، وجمهورية غينيا من الشرق والجنوب، فالمحيط الأطلسي غرباً، ومعظم أراضيها مستنقعات وجزر، بما فيها أرخبيل بيجاغوس- Bijagos. أهمّ مدنها: بيساو-Bissau العاصمة، التي أُنشئت عام ١٦٨٧م بواسطة البرتغاليّين لتكون ميناءً مُحصّناً ومركزاً تجاريّاً، ثم أصبحت عاصمة غينيا البرتغالية عام ١٩٤٢م، فبعد إعلان الميليشيات لاستقلال البلاد عام ١٩٧٣م، إثر دعوة الأمم المتحدة إلى ضرورة منح كلّ المستعمرات حريتها، والاعتراف بها فوراً، أُعلنت مادينا دو بو (Madina do Boe) عاصمةً للمنطقة المستقلة، في الوقت الذي ظلّت بيساو عاصمةً للمناطق الواقعة تحت السيطرة البرتغالية فيما كانت تُدعى بـ«غينيا البرتغالية»، وعندما اعترفت البرتغال باستقلال غينيا،

(١) الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ص١١٦.

وقامت بسحب قواتها عام ١٩٧٤م، اندمجت المنطقتان (غينيا البرتغالية، والمناطق المستقلة)، فأصبحت بيساو عاصمةً للدولة الموحّدة. وتُعدّ غينيا بيساو من الدول الناطقة بالبرتغالية (CPLP).

المصدر: http://courses.wcupa.edu/jones/his312/lectures/portugal.htm

تعريب: قراءات إفريقية.

ثالثاً: أنغولا Angola:

واسمها الرسمي: جمهورية أنغولا Republica de Angola، نالت استقلالها من البرتغال في ١٩٧٥م، تقع في الجنوب الوسط من القارة الإفريقية، تحدّها ناميبيا جنوباً، وجمهورية الكونغو شمالاً، وزامبيا شرقاً، والمحيط الأطلسي غرباً.

وصل البرتغاليون إلى سواحل أنغولا في سنة ١٤٥٥م، لكنهم لم يؤسّسوا فيها مركزهم التجاري إلا في عام ١٤٦٤م، وذلك بالقرب من لواندا-Luanda، وذلك بقيادة باولو دياز-Paolo Diaz، الذي عُيّن فيما بعد أميراً على أنجولا، مقابل أن يعمل في تكوين جيشٍ قوامه ٤٠٠ رجل، لحماية الأراضي التي كانوا يتوقّعون السيطرة عليها، ومن ثمّ نقل ١٠٠ أسرةٍ برتغالية للاستيطان فيها.

ولم تكن سواحل أنغولا بدعاً من المستعمرات البرتغالية الأخرى في القارة الإفريقية، حيث نشطت التجارة بالرقيق بشكلٍ رهيب؛ وقد استحقت أنغولا بجدارةٍ

أوفدت هيلانة ملكة الحبشة مبعوثاً سنة 1510م إلى ملك البرتغال عمانويل، تعرض عليه استعدادها للاتفاق والعمل المشترك ضدّ الوجود الإسلامي في المنطقة

لقب «ملكة الرقيق» أو «الأمّ السوداء»، لكثرة ما صُدّر من الرقيق انطلاقاً من شواطئها ومراكزها التجارية.

وبعد إحكام قبضتهم على لواندا ثبّتوا أقدامهم في المناطق المتاخمة لها، قبل التوجه إلى بنجويلا – Benguela الغنية بالثروات المعدنية، وبالرغم من الاستغلال الواسع لثروات أنغولا والتنقيب عن معادنها، والتوسّع في المتاجرة البغيضة بالبشر، فإنه لم يكن هنالك أيّ نوعٍ من أنواع التنمية أو التعمير، زد على ذلك أنهم بثوا الفوضى والروح العدائية والفُرقة بين قبائل البلاد، حتى غدت تتحارب فيما بينها.

واللغة الرسمية في أنغولا هي البرتغالية، وهي مثل المستعمرات البرتغالية السابقة دولةٌ عضو في منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية (CPLP).

وقد انشغل الأنغوليون بالحروب القَبَلية التي أججتها القوات الاستعمارية، تلتها حرب التحرير من أجل الاستقلال، فحربٌ أهلية دامت لحوالي ٣٠ سنة؛ أتت على الأخضر واليابس.

ويُذكر أنّ الاحتجاجات في أنغولا قد اندلعت في فبراير ١٩٦١م، فكانت بمثابة الجذوة التي أشعلت نار حرب التحرير، وبداية النهاية للإمبراطورية البرتغالية في إفريقيا، وقد خاضت حركاتٌ ثورية مختلفة معارك شرسة ضدّ القوات الاستعمارية البرتغالية، تكلّلت بقبول الأخيرة للتفاوض ومنح المستعمرة استقلالها.

رابعاً: موزمبيق Mocambique:

تُدعى رسميّاً جمهورية الموزامبيق، تقع في جنوب شرق إفريقيا، يحدّها المحيط الهندي شرقاً، وتنزانيا شمالاً، ومالاوي وزامبيا من الشمال الغربي، وزيمبابوي غرباً، وسوازيلاند وجنوب إفريقيا من الجنوب الغربي.

عاصمتها مابوتو-Maputo، استعمرتها البرتغال في بداية القرن ١٦، وظلّت لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن تقبع تحت الهيمنة البرتغالية. وتُعدّ عضواً في البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP)؛ لكون نسبة كبيرة من السكان يتحدثون بها.

خامساً: ساوتومي وبرنسيب Sao Tome e Principe:

تقع في خليج غينيا عند خط الاستواء، غربي جمهورية الغابون، تتكون من جزيرتَين؛ إحداهما: ساو توميه- Sao Tome التي تُعدّ أكبر الجزيرتَين، وتحتضن عاصمة الدولة التي تحمل الاسم نفسه.. والجزيرة الأخرى: برنسيب- Principe، اكتشفها البرتغاليون في حدود سنة ١٤٧١م، وكانت الجزيرتان حين ذلك غير مأهولتَين بالسكان.

واليوم يبلغ عدد سكانها- بحسب إحصائيات سنة ٢٠٠٨م- ٢٠٦,٠٠٠ نسمة، جُلّهم من المستكيوز (خليط إفريقي برتغالي). والبرتغالية هي اللغة الرسمية.

نالت استقلالها من البرتغال عام ١٩٧٥م، حين قرّرت السلطات البرتغالية الجديدة- بعد سقوط النظام الدكتاتوري- منح مستعمرات البلاد في إفريقيا حريتها، بما فيها «ساوتومي وبرنسيب»، وعندئذ تسلّمت حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب (MLSTP) الحكم.

أثر الاستعمار البرتغالي في المجتمعات الإفريقية:

تفكك الدول والممالك:

كان من نتائج الاستعمار البرتغالي لإفريقيا سقوط عدد من الدول والإمبراطوريات، يقول الدكتور مولانا كارينغا، الباحث والمفكر الأمريكي الإفريقي المتخصّص في دراسات المجتمعات الإفريقية في الشتات، في مؤتمر في لندن: «يجب ألا نقلّل من قيمة المجتمعات الإفريقية عندما وصل البرتغاليون، ونجعلها مجرد قرى»، «نحن نتحدث عن تدمير إمبراطوريات ودول، حتى لو كنّا نتحدث فقط عن غرب إفريقيا، كانت داهومي دولة؛ كانت بنين دولة؛ وكانت أشانتي دولة. لذلك من المهم ألا نرى إفريقيا في ذلك الوقت كمجرد مجموعة من القرى المتخلّفة، وهذا جزءٌ من الادعاءات الأوروبية حول التفوّق غير الحقيقي لأوروبا».

«عندما جاء الأوروبيون لأول مرّة إلى إفريقيا اضُطروا لدفع الضرائب والجزية، وأقاموا على الساحل. وفي داهومي بنوا منازلهم من الطين وليس الحجارة كدلالة على عدم الاستقرار أو الإقامة، كما قاموا بتبادل السفراء، ليس فقط مع سونغاي، ولكن أيضاً مع أنغولا والكونغو، ودولٍ أخرى، وكانت العلاقة في البداية تقوم على الاحترام المتبادل الضروري للعلاقات السياسة... لكن في نهاية المطاف بدأت إفريقيا، وهي مركزٌ قديمٌ للحضارة، في التقلّص والضعف، وبدأت الرأسمالية الغربية في الارتفاع، وأصبح هناك تحوّلٌ في ميزان القوى، وبدأ الأوروبيون في تقوية أنفسهم على الساحل، ومع تحوّل ميزان القوى بدؤوا في التوغل إلى داخل القارة»[١]، على نحو ما قامت به البرتغال في الفترة الممتدة ما بين (١٦٠٢-١٦٠٥م)، حيث استطاع البرتغاليون اختراق الأراضي الداخلية لأنجولا، والقضاء على مملكة ندونجو وإعدام ملكها، ومن ثمّ زيادة استغلالهم لتجارة الرقيق[٢].

لقد كان للاستعمار دَورٌ رئيسٌ في سقوط الممالك والدول والإفريقية، ومن ثمّ تفتيت القارة، ودخول أبنائها في صراعاتٍ لعدم وجود أنظمةٍ حاكمة تجمع القبائل تحت ظلّ حكمها، لذلك فإنّ جذور التخلّف وغياب الدولة في

---

(١) Portugal, the mother of all slavers Part II، Dr Patrick Adibe and Osei Boateng.
على الرابط: http://www.africaspeaks.com/articles/nacs0502.html

(٢) الاستعمار البرتغالي وحركة التحرر في أنغولا ١٨٧٦-١٩٧٥م، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، ص١٩.

إفريقيا تعود في أجزاء كثيرةٍ منها إلى العصر الاستعماري.

تجارة الرقيق:

بدأت تجـارة الرقيق في عـام ١٤٤١م، عندما أبحر «نونو ترسـتاو» إلى رأس بلانكو وعاد إلـى موطنه ومعه بعض الزنوج الأشداء، الذين سرعان ما عُمّدوا واستُعبدوا، وشغّلهم الأمراء الإقطاعيون في المزارع البرتغالية، وكانت أول نتيجـةٍ مهمّة لجهود هنري المـلاح هي افتتاح تجارة الرقيق، وأبحرت سـفنه لتستكشـف وتنصّر الأهلين في الظاهر، ولتحصل على الذهب والعاج والعبيد في الواقع.

وعـاد القبطان لانـزاروت عـام ١٤٤٤م ومعه مائةٌ وخمسةٌ وسـتون زنجيًّا، وقد شـرعوا في فلاحة أراضي فرقة يسوع المسيح الرهبانية العسكرية.

وبحلول عام ١٤٨٨م؛ كان البرتغاليون يكسـبون الكثير من المال مـن تجارة الرقيق، وكان بإمـكان الملك جواو، والفخر يملأ عينيـه، أن يُخبر البابا إنوسـنت الثامن أنّ «أربـاح تجارة الرقيق تسـاعد في تمويـل الحروب ضدّ الإسـلام في شـمال إفريقيا، وبحلول عـام ١٥٠٦م كان الملك البرتغالي يكسـب الملايين من تجـارة الرقيق من خلال الضرائب والرسـوم المفروضة. وفي عام ١٥٣١م، بموجب مرسـوم ملكي، تمّ إعطاء المستوطنين البرتغاليّين في الأمريكتَين- ألتي كانت تُسمّى آنذاك: العالم الجديد- قروضاً بشـروطٍ ميسرةٍ لشـراء العبيد؛ للعمل في مزارع قصب السكر الخاصّة بهم»[١].

ظـلّ التجار البرتغاليون يهيمنـون على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ويعملون انطلاقاً من قواعدهم في منطقة الكونغو-أنغولا على طول الساحل الغربي لإفريقيا.

«وعلى مـدى القرون الأربعة التالية، حملت السـفن البرتغاليـة ما يُقدّر بـ ٥,٨ ملايين إفريقي للعبودية، ذهب معظمهـم إلى البرازيل- المسـتعمرة البرتغالية حتى عام ١٨٢٢م»[٢]، حقّقت هذه التجـارة للبرتغال أرباحاً خيالية، وأصبحـت هذه السـلعة هي الأسـاس الـذي بنت عليه البرتغال اقتصادها ورخاءها، ولذلك قيل بسـبب اشتهار ميناء لشبونة في البرتغال برواج تجارة الرقيق: إنّ «لشبونة قد بُنيت على عظام الرقيق الأسود ودمائه».

«لكن نتيجةً لتدخل إنجلترا، واشتداد الدعوة في العالم إلـى إلغاء الرّق، أصدرت البرتغال مرسـوماً بإلغاء تجارة الرقيق عام ١٨٣٦م بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وفي عام ١٨٤٢م وقّعت الدولتـان اتفاقيةً أعلنت فيها البرتغال أنّ تجارة الرقيق تُعتبر قرصنة، وفي سـنة ١٨٤٩م أصبح مرسـوم الإلغاء قانوناً، وأخيراً في أبريل من عام ١٨٥٨م تقرّر إلغاء جميع أشكال الرق خلال عشرين عاماً»[٣].

إلا أنّ تجارة الرقيق على مدار القرون الأربعة الماضية كانت لها نتائج كارثية على المسـتعمرات البرتغالية، فقد تمّ إفراغ المسـتعمرات من شـبابها، مما أدى إلى الفقر في الأيـدي العاملة والإنتاج، وانهارت العديد من الإمارات الإفريقية.

أشـارت تقارير مؤتمـرات منظمة اليونسـكو التي انعقـدت في بورتو برانـس (هايتي) سـنة ١٩٧٥م، وفي نانت- Nantes (فرنسـا) سنة ١٩٨٥م، إلى أنّ ما فقدته إفريقيا خلال أربعة قرون من تجارة العبيد، بشـكلٍ مباشرٍ أو غير مباشـر، يقارب ٢١٠ ملايين نسـمة، معظمهم من الشـباب، مما حرم القارة من الأيدي العاملة النشـيطة، وعمّق تخلّفها الاقتصادي، فضلاً عمّا مسّ بعض مناطقها من خلخلةٍ سـكانية، وبخاصّة تلك التـي تعرّضت بدرجةٍ أكبر للاستنزاف[٤]، وقد انتهك الاسترقاقُ الحرمات، ودمّر

(١) Portugal, the mother of all slavers Part II، Dr Patrick Adibe and Osei Boateng.
على الرابط: http://www.africaspeaks.com/articles/nacs0502.html

(٢) Portugal confronts its slave trade past, PAUL AMES.
على الرابط: https://www.politico.eu/article/portugal-slave-trade-confronts-its-past

(٣) الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ص١١٦.

(٤) من أعماق إفريقيا إلى العالم الجديد: مقاربات أمريكية لتاريخ العبودية، ستيفان هان، على الرابط: http://ribatalkoutoub.com/?p=294

المقدّسات، وأفسد أخلاق حكام إفريقيا وأهاليها، وشوّه الحياة الاجتماعية، وأغرق الكثير من الأفارقة في غيابات الظلمات والجهل، ولم تفق منها إفريقيا تماماً حتى الآن، وعندما تمّ تحرير العبيد تُركوا بلا تجارب ودون تعليم بعد قرونٍ من العبودية؛ في جوٍّ من القذارة والجوع والتبعية والخوف.

كما كان من أبرز الآثار الاجتماعية لتجارة الرقيق تفكيك الكيانات الإفريقية، حيث «أخذ البرتغاليون يزوّدون الجلابة الأفارقة (صائدي العبيد) بالبنادق النارية، ودرّبتهم عليها ليتمكنوا من اقتناص أكبر عددٍ من الرقيق، ومع التوسع في الطلب فُرض على زعماء القبائل إتاوات من رؤوس الرقيق؛ مما اضطرهم للإغارة على القبائل المجاورة»[1]؛ مما أشعل فتيل الصِّراعات القبلية داخل المنطقة الواحدة.

والناظر إلى الخريطة الإثنية في إفريقيا يلاحظ التعدّد القبلي الكبير، فيوجد في الدولة الواحدة ما يزيد عن مائة أو مائتي قبيلة تتكلم لهجات مختلفة، ولها عادات وتقاليد متباعدة، فلا شكّ بأنّ تجارة الرقيق أضعفت النسيج الاجتماعي في إفريقيا، وأدّت إلى هجراتٍ واسعة من أجل الهروب من الاسترقاق وحماية النفس، ومن ثمّ التقوقع على الذات.

نظام السُّخرة:

بعد إلغاء نظام الرّق بضغوطٍ بريطانية؛ طبّقت البرتغال نظام «السُّخرة» في مستعمراتها، أو ما يُسمّى: «العمل الإلزامي»، وهو صورةٌ أخرى من صور الرّق لا تقلّ عنه سوءاً، ففي عام ١٨٩٩م صدر تشريعٌ ينصّ على: أنّ «جميع المواطنين في الأقاليم البرتغالية، فيما وراء البحار، يخضعون للالتزام الأخلاقي والقانوني بمحاولة الحصول عن طريق العمل على وسائل العيش، ولهم الحرية الكاملة في اختيار طريقة تنفيذ هذا الالتزام، فإذا لم يفعلوا فعلى السلطة أن تنفذه بالقوة»، وهكذا كان هذا التشريع الأساس الذي بُني عليه نظام السُّخرة، والذي لا يختلف من ناحية الواقع عن الرّق[2]، وبموجب هذا النظام «كان الأفارقة يُشحنون للعمل في مزارع الكاكاو في ساوتومي وغيرها؛ بعد إجبارهم على توقيع عقود عمل صورية»[3].

وقد تضمّن نظام السُّخرة ما يأتي:

١- عدم أداء الأجر عن الأعمال التي يعود نفعها على الإفريقيّين مباشرة، وهذا مبدأٌ عجيبٌ! إذ من المفترض أنّ هذه الأعمال من صميم واجبات الحكومة، وهي تحصل على الأموال اللازمة لها عن طريق الضرائب.

٢- يُرسل الأفراد الذين لا تميل إليهم السلطات المحلية - لسببٍ أو آخر - إلى ساوتومي وبرنسيب للعمل في مزارع قصب السكر، في ظروفٍ ثبت أنها أشدّ قسوةً من ظروف الرّق.

٣- لا يحصل العامل على أجرٍ عادل، حيث لا يُعطى من الأجر إلا ما يسدّ به رمقه، والغذاء الذي يُقدّم من أحطّ الأنواع، والمأوى لا يختلف عن حظائر الحيوان.

٤- المفترض أن يتعاقد الإفريقي في حريةٍ تامّة، لكن الذي يحدث أن يتقدّم صاحب العمل بطلبٍ للسلطات يتضمّن عدد الأيدي العاملة اللازمة، فتقوم بجمع أكبر عددٍ من العمال.

٥- كان مالك العبيد حريصاً على أن يظلّ العبد حيّاً أطول مدّةٍ ممكنة بسبب ارتفاع ثمنه، أمّا في ظلّ هذا النظام فلم يعد صاحب العمل يهتم بهذه الناحية؛ إذ ما عليه إذا نقص العدد إلا أن يقدّم طلباً للحصول على عمال آخرين.

٦- لم يتمّ إعفاء الأطفال والصغار من هذا النظام، بل كان يتمّ استعمالهم على نطاقٍ واسع، وخارج مناطقهم بعيداً عن أهلهم.

ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل زوّدت المستعمراتُ

(١) تجارة العبيد في إفريقيا، عايدة عزب موسى، مكتبة الشروق الدولية، ص٧٠.

(٢) الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ص (٥٠- ٦٤).

(٣) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، د. محمد عبد القادر محمد، مجموعة النيل العربية، ص٧٩.

البرتغاليـــة الأقاليمَ المجاورة بالعمـــال، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول يوضح عدد المشتغلين بـ (الألف) من أهل أنجولا وموزمبيق في بلاد أخرى.

البلد	سنة الإحصاء	العدد
روديسيا الجنوبية	١٩٥٦	١٢٥,٢
روديسيا الشمالية	١٩٥٦	٩,٢
نياسالاند	١٩٥٦	٧,٧
اتحاد جنوب إفريقيا	١٩٥٧	٩٩,٣
تنجانيقا	١٩٥٧	١٢,٦
المجموع الكلي		٢٥٤

المصدر: الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ص (٥٠-٦٤).

وقد شـــهدت موزمبيق انتفاضـــات عديدة في الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٢م إلى غاية ١٨٩٦م؛ للتنديد بتطبيق البرتغال لسياســـة فرض العمل الإجباري (نظام السُّخرة) بقصد تزويد الشركات الاحتكارية باليد العاملة[١].

تذويب الهوية الإفريقية:

سعت البرتغال إلى تذويب الهوية الإفريقية عن طريق دمج الأفارقة في الشـــعب البرتغالي، من خلال سياســـة «الإدماج الشـــامل»، والتـــي اعتمدها الرئيـــس البرتغالي سالازار أنطونيو، **واســـتخدمت في هذا الســـبيل العديد من الوسائل، أبرزها:**

- **تعميـــم القانون البرتغالي على المســـتعمرات:** القانون المعتـــرف به في أنجولا وموزمبيـــق كان هو القانون العام البرتغالـــي، أيّ القانـــون المدني والجنائي الســـائد في البرتغال، على الرغم من تـــورات الأفارقة تقاليد قضائية خاصّة بهم، لذلـــك كانت هناك صعوبةٌ في تطبيق القانون البرتغالي، وللتحايل على ذلك حاولت الســـلطات التوفيق بين التقاليد القضائية الإفريقية والقانون البرتغالي.

- **الســـجن ضـــدّ كلّ مَـــن يحافـــظ علـــى هويتـــه الوطنيـــة:** فقد فرضت رقابةً صارمةً على الســـكان الإفريقيّين، وتمّ التجسس عليهم ومراقبتهم، وسجن كلّ مَن كان يُشـــتبه أنّ له نزعةً وطنية، كما فرضت رقابةً مشـــدّدةً على المطبوعات، ومنعت أيّ مظاهر للاحتجاج.

- **البعثـــات التنصيريـــة:** كانـــت إحـــدى الأدوات الرئيســـة في تذويب الهوية الوطنية في المستعمرات الإفريقيـــة، وإحـــدى الأدوات فـــي تحقيق سياســـة الاســـتعمار، تنصّ المادة ١٤٠ من الدستور البرتغالي لعـــام ١٩٥١م على: «إنّ بعثات التبشـــير الكاثوليكية البرتغالية فيما وراء البحار، والمؤسســـات التي تقوم بإعداد الأشخاص اللازمين لأداء هذه الخدمة، سوف تحميها الدولة وتعاونهـــا بوصفها منظمات للتثقيف، وتقديم المساعدة، وأدوات لنشر المدنية».

ومصطلح «نشـــر المدنية» يُقصد به نشر الثقافة والقيم البرتغالية في مواجهة عادات وتقاليد ســـكان المستعمرات الأصليّين، وهي الادعاء الذي كان يسوّغ به المستعمر اغتصابه للأراضي واحتلاله للبلاد.

وبلغ عدد الكنائس في عام ١٩٥٧م أكثر من مائة كنيسة، وعدد القساوسة ٣٨٧ قسيّساً في أنجولا، أما في موزمبيق؛ فبلغ عدد القساوســـة ٣١٠ قساوســـة، وطبقاً لإحصاء عام ١٩٥٠م؛ فقد بلغ عدد الكاثوليك في أنجـــولا مليـــون ونصف المليون شـــخص، وفي موزمبيق ٢١٠,٠٠٠ شخص، أما البروتستانت؛ فكانوا ٥٠ ألف شخصٍ في أنجولا، و٦٠ ألفاً في موزمبيق.

- **السياســـة التعليميـــة:** كان التعليـــم فـــي نظر البرتغاليّين أداةً قويةً لتحقيق سياسة الإدماج، ولذلك كانوا يحرصـــون على تعليم الأطفـــال الأفارقة اللغة البرتغاليـــة، وتاريخ البرتغـــال وحضارتها وأمجادها، فضلاً عن فلسفة سالازار عن الإيمان والعمل والأسرة، ولكي تنجح هذه السياسة فقد كان يتمّ عزل الأطفال عـــن محيطهم القبلي؛ حتى يظلّ المؤثّر الوحيد فيهم هو المستعمر.

(١) العوامل الداخلية والخارجية لنمو الوعي القومي في المستعمرات البرتغالية في إفريقيا، أ. د. منصف بكاي، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

الجدول الآتي: يوضح عدد المدارس وعدد الطلاب في (أنجولا) عام ١٩٥٨م؛ أي بعد تنفيذ مشروع الدمج:

نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
مدارس أولية	١٤٢٨	٨٣,٠٦٠
ثانوية	٣٢	٤٧٠٥
مهنية	٢٠	٣٢٢٢
معلمين	١	٢٦٦

الجدول الآتي: يوضح عدد المدارس وعدد الطلاب في (موزمبيق) عام ١٩٥٨م؛ أي بعد تنفيذ مشروع الدمج:

نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
مدارس أولية	٢٩٣١	٣٩٥,٧٠٣
ثانوية	٦	٢٠٤٠
مهنية	٧٧	٩٦٤٧
معلمين	٦	٥٩٧
لاهوت	٣	١٨٦

المصدر: الرّق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية.

معاناة المرأة في ظلّ الاستعمار البرتغالي:

خلال فترة الاستعمار البرتغالي المبكّر تعرضت المرأة الإفريقية لممارساتٍ غير إنسانية، حيث كانت مستباحةً للرجل الأبيض، وكانت العلاقات الجنسية شائعةً خلال هذه الحقبة، وزاد من سوء الأمر أنّ أعداداً كبيرةً من الخارجين على القانون في البرتغال كان يتمّ تهجيرهم إلى المستعمرات، بسبب عزوف البرتغاليّين عن الهجرة، هؤلاء المهجّرون قسريّاً كانوا يقيمون علاقات جنسية خارج نطاق الزواج مع الإفريقيات، حيث كانت حالات زواج الأوروبيّين من الإفريقيات محدودة. وحتى اندلاع حرب التحرير عام ١٩٦١م؛ لم يكن للمرأة الإفريقية إلا قليلُ حمايةٍ ضدّ الاعتداء الجنسي عليها، وقد نتج عن ممارسات القهر الجنسي وجود شريحة في المجتمع هي هجين (أوروأفريقان)، وقد مثلت هذه الشريحة عام ١٩٦٠م في أنجولا نحو ١٪ من إجمالي السكان.

لم تقتصر معاناة المرأة على الانتهاك الجنسي، فقد عانت المرأة الإفريقية معاناةً شديدة، فبجانب أعمالها المنزلية ومسؤوليتها عن بيتها، من جلبٍ للماء والأخشاب وأعمال طهي ورعاية الحيوانات ومسؤوليتها عن الأطفال، قام المستعمِر باستغلال المرأة في أعمال السُّخرة، ويوضّح ديفيدسيون- الذي زار أنجولا في الخمسينيات- وحشية الاستعمار في استغلال المرأة في مشروعات الطرق قائلاً: «في المقام الأول؛ قامت الحكومة على نطاقٍ واسع باستخدام السُّخرة في جميع احتياجاتها الخاصّة، وبخاصّة صيانة الطرق، فالطرق الريفية تُبنى وتُصان بلا مواربةٍ عبر عمالةٍ إجباريةٍ غير مدفوعة الأجر من سكّان المناطق التي سوف يمرّ بها الطريق، ونظراً لغياب الرجال في سُخرةٍ بمنطقةٍ أخرى كان الزعيم المحلي، أو القائم على أمر الطريق، يقوم باستدعاء النساء والأطفال الصغار، وهو ما يفسّر رؤية النسوة يحملن الأطفال على ظهورهنّ والنساء الحوامل والفتيات الصغيرات يحفرن الطرق بأدوات بدائية، ويحملن الأتربة في سلالٍ صغيرة على رؤوسهن، بينما رئيسهنّ يجلس بالقرب منهن، والعاملون في الطرق يمكن أن يُلزموا بالعمل لعدة أسابيع أو لعدة أشهر».

ولم تقتصر معاناة الإفريقيات على مجرد نظام السُّخرة، فخلال حرب الاستقلال والحرب الأهلية بعدها كان وضع المرأة أكثر خطورة، حيث تحمّلت أعباءً إضافيةً ناجمةً عن الصِّدامات العسكرية، حيث كانت النساء يتعرضن للانتهاكات الجسدية والعنف، كما فقدت كثيرٌ من النساء أزواجهنّ، ووقع عليهنّ عبءُ رعاية المرضى والجرحى.

لقد كان لزاماً على المرأة الإفريقية أن تمدّ نشاطها إلى ما وراء إحضار الطعام والرعاية؛ لتشمل البحث عن الأقارب المفقودين، وتجهيز الجنازات المتكررة، ورعاية الأسرة بمفردها[1].

(١) الحكم والسياسة في إفريقيا، الجزء الثاني، تحرير أكوديبا نولي، المجلس الأعلى للثقافة في مصر، ص (٤٣٦-٤٤٥).

سياسة البرتغال في إدارة مستعمراتها:

سياسة الحكم في المراحل المبكرة من الاستعمار:

في المراحل المبكّرة من الاستعمار؛ كانت المستعمرات البرتغالية بشكلٍ رئيسٍ محطات تجارية، ففي البداية كانت البرتغال أكثر اهتماماً بالتجارة من توطين الناس في المستعمرات، فقامت ببناء الحصون على طول الساحل في إفريقيا لحماية تجارتها، ولم تحاول السيطرة على الأراضي في المناطق الداخلية، وعندما أصبحت التجارة الاستعمارية أكثر قدرةً على المنافسة؛ نمت المحطات التجارية وتحوّلت إلى مستعمرات للاستيطان.

وفي أواخر القرن ١٦ و١٧ كله و١٨ ضعفت البرتغال واقتصر نشاطها الاستعماري على تجارة الرقيق، وأما المستعمرات البرتغالية فكان نصيبها الإهمال، إذ لم يكن لها هدفٌ معيّن من الاحتفاظ بها، ولكن هذا لم يمنعها من مداومة تعيين حاكم عامٍّ لكلّ مستعمرة؛ دون أن يكون هناك خطةٌ مرسومة لأجل التقدّم بهذه المستعمرة أو من أجل الاستثمار، بل كانت كلّ الخطط التي نُفذت أو المشروعات التي تمّت خططاً ومشروعات فردية، قام بها هؤلاء الحكام بناءً على أفكارٍ خاصّةٍ بهم، ففي أنجولا- على سبيل المثال- لم يبرز من الحكام العامّين اسمٌ من ذوي النشاط الملاحظ سوى اثنين، هما: «سلفادور دي سا» الذي تولّى منصبه خلال القرن ١٧، و «فرنشسكو دي سوسا كوتنهو» الذي حكمها في القرن ١٨، وكان هذا الأخير أول مَن حاول رسم سياسة واضحةٍ ترمي إلى استثمار المستعمرة، وقد انتهى هذا البرنامج برحيله.

وموزمبيق لم تكن أكثر من محطة في الطريق إلى الهند، وقد تُرك أمر استثمارها دونما رقابةٍ من الحكومة البرتغالية، وكانت مشروعات الحاكم العام- كما هو الحال في أنجولا- فرديةً أيضاً، ولم تسجّل لنا الوثائق في تاريخ هذا الجزء مَن اهتم بالمستعمرة البرتغالية سوى «لورنز ماركيزو» خلال القرن ١٦.

وقد كان لنظام الحكم البرتغالي في المستعمرات الإفريقية أهدافٌ محدّدة، وهي استغلال هذه المستعمرات إلى أقصى حدٍّ، ومقاومة أيّ تهديدٍ للنفوذ البرتغالي فيها، لذا اتسم نظامهم بالعنف والقوة إلى أبعد حدٍّ، حتى إنّ كثيرين وصفوا هذا النظام بأنه صورةٌ جديدةٌ للرقّ، واستمرت سياسة البرتغال في مستعمراتها على هذا النهج دون تغييرٍ حتى منتصف القرن ١٩.

وكانت هناك وزارةٌ للمستعمرات تتبعها هذه المستعمرات البرتغالية، يُشرف عليها وزير المستعمرات، ويعاونه المجلس الأعلى للمستعمرات، والمؤتمر العام للمستعمرات؛ وكان يُعقد في لشبونة كلّ ثلاث سنوات لمناقشة الأوضاع في المستعمرات.

وكان الحاكم العام يقوم بإدارة المستعمرة، ويجمع السلطات المدنية والعسكرية، ويعاونه مجلسٌ استشاري وعددٌ من الموظفين، وكان مسؤولاً عن شؤون الأمن العام والمالية وتحسين أحوال المستعمرة.

وتكوّنت في المستعمرات البرتغالية- بمضي الوقت- طبقةٌ من الإقطاعيّين الذين لا هَمّ لهم إلا الثراء السريع، وكان السبيل هو تجارة الرقيق وامتلاك الإقطاعيات.

وكانت الهجرة للمستعمرات غيرَ مرغوبةٍ لدى البرتغاليّين، ولذا لجأت الحكومة لإرسال المجرمين والخارجين على القانون واللصوص والمحكومين بالأشغال الشاقة، وكان يُنظر لهم على أنهم من المنحطّين، وتزاوج هؤلاء من الإفريقيات. وانحصرت جهود الجميع في تجارة الرقيق، والتي اشتهرت بها أنجولا، بينما اشتهرت موزمبيق بتجارة الذهب.

ولمّا كانت جهود البرتغاليّين قاصرةً على الاستغلال الكامل للمستعمرات، وبسبب قلّة عددهم والحاجة الملحّة لرؤوس أموال ضخمة لاستغلال المستعمرات، فقد منحت البرتغال في مستعمراتها امتيازاتٍ كثيرةً لشركاتٍ تجاريةٍ أجنبيةٍ تابعةٍ لدولٍ أخرى، مثل: شركة موزمبيق، وشركة نياسا، وشركة زمبيزيا[1].

(١) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، د. محمد عبد القادر محمد، مجموعة النيل العربية، ص٧٩.

سياسة الحكم بعد مؤتمر برلين:

هذه السياسة تغيّرت عقب مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)، ومع تزايد النشاط الاستعماري المتزايد من جانب القوى الأوروبية في إفريقيا؛ أخذت البرتغال تطالب بحقوقها التاريخية في أجزاء من القارة، فقد طالبت بحقّها في الكونغو الأدنى، والجزء الشمالي من نهر الكونغو، لكن لم تلتفت لها الدول الغربية، ولم يُترك لها إلا ميناءان صغيران في شمال الكونغو، إلى جانب احتفاظها بمستعمراتها في موزمبيق وغينيا البرتغالية وأنجولا على الجهة الغربية للقارة[١].

وقد انتهجت البرتغال سياسات جديدة في مستعمراتها عندما شعرت بالحجم الكبير للأطماع الأوروبية في هذه المستعمرات، «فحاولت أن تربط كلًّا من موزمبيق وأنجولا لخلق وحدةٍ إقليميةٍ واحدة، تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وذلك عن طريق الاستيلاء على المناطق الواقعة بين المستعمرتَين، لكنها باءت بالفشل نتيجة ضآلة الموارد المالية والبشرية، بجانب تعارض هذا المشروع مع توجّه بريطانيا للتوسع من جنوب القارة لوسطها.

هذا الفشل؛ دفع البرتغال في عهد وزير خارجيتها جوميز (مايو ١٨٨٦م- يوليه ١٨٨٧م) لتوقيع اتفاقيات مع ألمانيا وفرنسا بشأن تعيين الحدود بين الممتلكات، لكن بريطانيا رفضت إقرار نصوص هذه الاتفاقيات، واقترحت أن تعترف بحقوق البرتغال شمالي نهر زمبيزي مقابل اعتراف الأخيرة بحقها في ماشونالاند، فرفضت البرتغال، وقامت بريطانيا بإنذارها، فاضطرت البرتغال للرضوخ.

وفي أكتوبر سنة ١٨٩٩م؛ عُقد اتفاقٌ سريٌّ بين البرتغال وبريطانيا، تعهدت بمقتضاه بريطانيا بالدفاع عن المستعمرات البرتغالية وحمايتها؛ مقابل تعهدات برتغالية باستخدام بريطانيا لموانئها في موزمبيق.

الخطوة الثانية التي اتخذتها البرتغال: مجموعةٌ من الإصلاحات الإدارية؛ بموجبها تمّ تقسيم كلّ مستعمرة إلى وحدات إدارية مدنية وعسكرية، على أن يتولى الحاكم العام تعيين رؤساء الأقسام الإدارية. كما منحت المستعمرات استقلالاً داخليًّا في الشؤون المالية، وأسلوباً من اللامركزية»[٢].

وعلى مستوى تحسين أوضاع الأفارقة؛ لم يكن هناك اهتمامٌ من البرتغال بتحسين أوضاع «الإنسان الإفريقي» في مستعمراتها، فلم تتبن خططاً صحّية أو تعليمية للنهوض بالمجتمعات الإفريقية، وتركت هذا الدَّور للبعثات التنصيرية فكانت هي التي تقوم به.

السياسة الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا تأثرت بتطورات الداخل البرتغالي، فمع دخول البرتغال مرحلة الدكتاتورية في عهد «أوسكار كارمونا»، والذي بدَوره استعان بـ«سالازار أنطونيو» ليتولى وزارة المستعمرات، تغيّرت هذه السياسة.

نظام الحكم والإدارة في عهد سالازار:

قامت فلسفة الحكم في المستعمرات في عهد سالازار على فكرة «الاندماج»، وفي هذا الإطار تمّ إلغاء لفظ «المستعمرات» واستُخدمت عبارة: «أقاليم ما وراء البحار»، ونصّت المادة ١٣٥ من القانون البرتغالي لعام ١٩٥١م على: «إنّ أقاليم ما وراء البحار جزءٌ لا يتجزأ من الدولة البرتغالية»، وأُجريت في أقاليم ما وراء البحار تقسيماتٌ إداريةٌ متلاحقة، كان الهدف منها بسط السلطة في داخل البلاد والمناطق النائية، وسهولة نقل سلطان حكومة لشبونة عن طريق العواصم الإقليمية إلى المراكز الإدارية الأصغر. وفي عام ١٩٥٤م تمّ تقسيم موزمبيق إلى ٩ مقاطعات، وأنجولا إلى ١٢ مقاطعة، وكانت السلطة متركزة في لشبونة، وتتركز في ثلاث هيئات، هي:

١- الجمعية الوطنية: وتقوم بإقرار التشريعات التي تعدّها الوزارة المختصّة ويرفعها مجلس الوزراء، وعدد أعضائها ١٢٠ عضواً، منهم ثلاثة نواب عن كلٍّ من أنجولا وموزمبيق، لكن لا قيمة لهذا التمثيل؛ حيث لا يُشترط أن

(١) استعمار إفريقيا، د. زاهر رياض، الدار القومية للطباعة والنشر، ط ١٩٦٥م، ص (١٧٨-١٧٩).

(٢) الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، د. راشد البراوي، دار النهضة العربية، ص (٥٠- ٦٤).

يكونوا من المقيمين بالمستعمرات، كما أنّ الحكومة هي التي ترشحهم.

٢- مجلس الوزراء: وأهمّ اختصاصاته: تعيين الحكام وفصلهم، الموافقة على منح الامتيازات للشركات الأجنبية، وضع التشريع بمرسوم للمستعمرة.

٣- وزارة ما وراء البحار: وهي مسؤولةٌ عن الموظفين الإداريّين، والسياسة المتبعة إزاء الوطنيّين والبعثات التبشيرية، وبعض نواحي النظام القضائي والعسكري.

والسلطة العليا في المستعمرة يمثّلها حاكمٌ عام، ويعيّنه مجلس الوزراء- بناءً على توصية وزير شؤون إقليم ما وراء البحار- لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويُمنع الحاكم من ممارسة أيّ نشاطٍ اقتصاديٍّ في المستعمرة أو أن يكون له اتصالٌ بالشركات العاملة، ويعاونه في المسائل التشريعية مجلسٌ تشريعيٌّ ذو سلطات استشارية محدودة، وهناك مجلس الحكومة، وهو أشبه بوزارةٍ استشارية، يجتمع كلما دعاه الحاكم.

وكانت الظاهرة الرئيسة- في سياسات الحكم هذه- المركزية العنيفة التي تجعل لشبونة وحدها مصدر جميع السلطات والقرارات المهمّة، بحيث يقتصر دَور الحكام العامّين، ومعاونيهم من الموظفين والأجهزة المختلفة، على التنفيذ، ومثل هذا الوضع يحول دون أيّ اتجاهٍ نحو الاستقلال الذاتي.

هذه المركزية كانت عقبةً في سبيل التطور السريع؛ لأنّ القرارات كانت تُتخذ بعيداً عن المستعمرات، وبواسطة رجالٍ لم تتوفر لهم معرفةٌ بطبيعة مشكلات المجتمع الإفريقي واحتياجاته، فضلاً عن شعورهم بالتفوّق العنصري الذي يجعلهم لا يضعون مصالح الوطنيّين في اعتبارهم.

وإذا انتقلنا لجهاز الحكم؛ فقد كان حكراً على البرتغاليّين وحدهم، وأما أبناء البلد فهُم- في نظر المستعمِر- عبارة عن جيشٍ من الأيدي العاملة لخدمة المستعمِر.

وكانت سياسة الاندماج التي اعتمد عليها هذا النظام تتمّ عن طريق: تعلّم اللغة البرتغالية، والانخراط في التعليم والتدريب، واعتناق المسيحية.

هذه هي عناصر السياسة التي تهدف إلى خلق طبقة من المندمجين[1].

على مدى قرون أربعة حملت السفن البرتغالية ما يُقدّر بـ 5,8 ملايين إفريقي للعبودية... وحقّقت هذه التجارة للبرتغال أرباحاً خيالية

الاستعمار البرتغالي ودول ما بعد الاستقلال:

الحروب الأهلية:

تأثّر نظام الدولة بأصوله الاستعمارية، حيث كانت حدود الدولة الإقليمية انعكاساً للحدود الإدارية للتقسيمات الاستعمارية، وقد كان لبعض الدول الإفريقية استمراريةٌ تاريخيةٌ مع حقبة ما قبل الاستعمار، لكن معظمها استُحدث كوحدة استعمارية، وحين قسّمت القوى الاستعمارية القارةَ الإفريقية لم تُلق بالاً لتقسيمها كوحدات ثقافية وسياسية، وكانت النتيجة أن فصلت الحدود- في أحيانٍ كثيرة- بين المجموعات اللغوية-العِرْقية، ومع انتصار الوطنية، وحصول المستعمرات البرتغالية على الاستقلال، تحوّل الصراع السياسي من العنصرية إلى العِرْقية، ومن أبرز النماذج لذلك:

الحرب الأهلية في أنجولا (١٩٧٥-٢٠٠٢م):

تركزت الهيمنة الاستعمارية البرتغالية- في بادئ الأمر- في لواندا، وفي مناطق ندونجو، طوال الفترة الاستعمارية المبكّرة منذ القرن ١٦، حتى بداية القرن ١٩، إضافةً إلى بعض المناطق الأخرى الواقعة في شمال

(١) الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، مرجع سابق.

أنجـــولا الحالية، وهي مناطق ذات تكوين اجتماعيٍّ كنغوليٍّ أساساً، بدأت البرتغال في ضمّها اعتباراً من عام ١٨٨٣م، تحسّـــباً من جانبها تجاه مخططات التقسيم الاستعماري لإفريقيا، التـــي بدأت نُذرها في أواخر الســـبعينيات من القرن ١٩، وبلغت أوجها في مؤتمر برلين ١٨٨٤م.

كذلـــك؛ فإنّ المناطـــق الواقعة فـــي أقصى الجنوب الشرقي، والواقعة على الحدود مع زامبيا، لم تسيطر عليها البرتغال إلا بعد منافسةٍ شرسةٍ ضدّ المستعمر البريطاني في روديسيا الشمالية عام ١٨٩١م.

أما آخر المناطق التي ضُمّـــت إلى أنجولا فهو إقليم كابندا، الذي تفصلـــه أرض الكونغو الديموقراطية- زائير سابقاً- عن أرض شمال أنجولا، وقد كان هذا الإقليم جزءاً من المناطق التي ســـيطر عليهـــا البرتغاليون في الكونغو، وأداروه بشـــكلٍ مســـتقلٍّ عن أنجولا وعـــن الكونغو. وكان ســـالازار- حاكم البرتغال الأسبق- قد قرّر ضمّ كابندا إلى أنجولا في عام ١٩٥٨م، لتتشـــكّل علـــى أثر ذلك الخريطة السياســـية لأنجـــولا المعاصرة. ولمّا كان هـــذا الإقليم- ديموغرافيّـــاً- ذا تركيبـــةٍ اجتماعيةٍ وثقافيـــةٍ كونجولية، إضافةً إلى ما ظهـــر فيه من نفطٍ وألماس بكمياتٍ وفيرة، فقد أدّى ذلك إلى جعلـــه ميداناً للتوتر، وصراع المصالح، داخليّاً وخارجيّاً[١].

الحرب الأهلية في موزمبيق (١٩٧٧-١٩٩٢م):

الحرب الأهلية الموزمبيقية هي حربٌ بدأت في سنة ١٩٧٧م، بعد سنتَين من نهاية حرب الاستقلال الموزمبيقية، وقد كانت هذه الحرب مشـــابهةً للحرب الأهلية الأنغولية، وكانت الحرب بين جبهة تحرير موزمبيق- المختصرة بكلمة «فريليمو»- وبين القوات الوطنية للموزمبيق، وهي القوات المســـلحة الموزمبيقية والمكوّنة من ميليشـــيا المقاومة الوطنية الموزمبيقية، والتي كانت ممولةً من قِبَل روديسيا، وجنوب إفريقيا لاحقاً. حوالي مليون شخصٍ قُتلوا في هذه الحرب، و٤ ملايين آخريـــن هُجّروا، وانتهت الحرب في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م بعد عقد اتفاقية روما للسلام[٢].

التأثير الاقتصادي:

كانت السياســـة الاقتصادية البرتغاليـــة في البداية تقوم على اســـتغلال الإنســـان الإفريقي، من خلال تجارة الرقيـــق التي كنت تدرّ أرباحـــاً طائلة على الدولة، أو حتى لاستخدامه في المستعمرات البرتغالية، خاصّةً في مزارع قصب الســـكر، لذلك كان الوجود البرتغالي مقتصراً على دول الساحل، حيث مراكز شراء العبيد وشحنهم.

ومع قيام الثـــورة الصناعية في أوروبـــا كانت هناك حاجةٌ ملحّةً للمواد الخام، فبدأت السياســـة الاستعمارية البرتغالية تتغير، حيـــث بدأت تتوغل في الداخل بحثاً عن المـــواد الخام، مـــن الماس والنفط والمعـــادن، بالإضافة لإنشـــاء مزارع ضخمة ومتنوعة لزراعـــة المنتجات التي تحتاج إليها المصانع، فاعتمدت السياســـة الاقتصادية في هذه المرحلة على اســـتغلال الأرض والإنسان؛ الأرض من خلال اســـتخراج المواد الخام وزراعة مساحات شاسعة، والإنسان من خلال العمل بهذه المزارع.

وكان من نتيجة هذه السياسة الاقتصادية: أن أوجدت حالةً من «الاعتماد على الغرب، حيث لا تزال المستعمرات البرتغالية تســـتورد كميـــاتٍ كبيرةٍ من الســـلع المصنّعة الغربيـــة، بينما تقوم بتصدير موادهـــا الخام. في حين أنّ اعتماد اقتصاد الدول الإفريقية على تصدير المواد الخام لم يولّد ســـوى عددٍ قليلٍ جدّاً مـــن الوظائف في إفريقيا، وساهم في تغذية الصراعات والفســـاد وسوء الإدارة»[٣]، ولا تـــزال البرتغال هي المصدر الأول للســـلع التي تحتاج

(١) موسوعة مقاتل الصحراء، الحرب في أنجولا، على الرابط: http://cutt.us/5lpu9. وانظر: دليل الدول الإفريقية، د. محمد عاشور مهدي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص٦١٣.

(٢) الحرب الأهلية- موسوعية ويكبيديا، على الرابط: http://cutt.us/h4Ttm، وانظر: دليل الدول الإفريقية، د. محمد عاشور مهدي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص٦٤١.

(٣) Did Colonialism benefit or harm Africa?، Boris Guiffot. على الرابط: https://www.quora.com/Did-Colonialism-benefit-or-harm-Africa

إليها أنجولا بنسبة ١٥,٩٪ طبقاً لتقديرات ٢٠١٦م، وكانت بنسبة ٢٠,٥٪ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١١م[١].

النخبة الثقافية:

كان للأيديولوجيا المركزية للدولة البرتغالية مضامينها في المجال الثقافي، وكانت السياسة في المستعمرات البرتغالية تهدف إلى ضمّ الأملاك الإفريقية بشكلٍ دائم إلى الدولة المستعمرة، وكان هدفها النهائي- خصوصاً منذ الحرب العالمية الثانية- استيعاب سكان البلاد ليصبحوا وكأنهم من مواطنيها.

(سياسة الدمج الشامل)؛ على الرغم من أنّ هذه السياسة لم تُطبّق إلا بشكلٍ مجزأ وغير كامل، فقد كان لهذا الدمج تأثيره في السياسة الثقافية وفي شكل النخبة الإفريقية التي أفرزتها الحقبة الاستعمارية، فقد كان للطبقة الأفرو-برتغالية، التي كانت تتكلم البرتغالية، وكانت في معظمها برتغالية النسب جزئيّاً، دورٌ مهمٌّ كوسيط خلال الحقبة الاستعمارية، وعند توليها قيادة حركات التحرير[٢].

وعلى الرغم من قيادة هذه النخب لحركات التحرر؛ فإنها ظلّت مرتبطةً بالاستعمار البرتغالي ثقافةً وفكراً، وتدين له بالانتماء والولاء.

ضعف الكفاءات الإدارية والمهنية:

عانت المستعمرات البرتغالية بعد الاستقلال من نقص الخبرة والمهارة في إدارة البلاد نتيجة قرونٍ من الظلم والاضطهاد، حيث لم يكن المستعمر مهتماً بتثقيف مهارات الإنسان الإفريقي وتنميته، حتى بعض المدارس التي أنشأها والدَّور التثقيفي الذي مارسه والديانة المسيحية التي كان يبشّر بها؛ لم يكن ذلك بهدف تطوير المجتمعات الإفريقية؛ لكنه اضُطر إلى ذلك لتدجين وتنشئة مواطنٍ مطيعٍ ومنضبط، يدين بالولاء المطلق للمستعمِر، مما يسهّل عملية النّهب والاستغلال الاقتصادي ضدّ المجتمعات الإفريقية، لذلك؛ كانت السياسة التعليمية لا تخرّج عناصر ماهرة، أصحاب كفاءة، مستقلةً عقليّاً ونشيطة!

في رسالته بمناسبة عيد الميلاد عام ١٩٦٠م؛ يقول بطريرك لشبونة، الكاردينال مانويل سيرجييرا: «نحن بحاجةٍ إلى مدارس في إفريقيا، لكن مدارس نستطيع من خلالها أن نُظهر للسكان المحليّين طريقة احترام الإنسان وتعظيم البلد التي تحميهم، نريد أن نعلّم المحليّين الكتابة والقراءة والحساب؛ ولكن ليس لجعلهم أطباء»[٣].

الخاتمة:

بشكلٍ عامٍّ؛ لقد نجح المستعمرون البرتغاليون في تحقيق أغلب الأهداف التي سعوا من أجل تحقيقها، ومنها:

١- تكريس تبعية نُظُم البلدان التي استعمروها، بطرقٍ مختلفة، أبرزها: فرض لغة المستعمر، وثقافته، ونمطه الاقتصادي.

٢- تغريب مواطني البلدان المستعمَرة، وخلق نموذج معيّن من المثقفين التابعين لهم.

٣- إعداد قيادة مشبّعة بروح الحياة الغربية، ومعادية للتحرّر الكامل من ربقة التبعية.

٤- تكريس النخبوية الطبقية في صفوف المواطنين المتحرّرين.

٥- تمكين التنصير من أجل استمرار ربط المستعمِرين بالمستعمَرين ■

---

(١) The World Factbook. على الرابط: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ao.html

(٢) السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، جابرييل إيه، آلموند جي، بنجهام باويل الابن، طبعة الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ص٨٨٩، بتصرف.

(٣) Portuguese colonialism in Africa: the end of an era، Eduardo de Sousa Ferreira and Basil Davidson. على الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0001/000113/011345eo.pdf

الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة

أ.د. حمدي عبدالرحمن
عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة زايد – دولة الإمارات

على مدى ثلاثة عقود أو يزيد، من البحث والتدريس في قضايا السياسة والحكم في إفريقيا، كنتُ أطرح دائماً قضايا النموذج المعرفي المسيطر الذي يعبّر عن انحيازاته الفكرية الغربية غير الخافية، وكانت أزمة هذا «النموذج الغربي» تمثّل حجر عثرةٍ أمام قدرتنا على الفهم والتحليل، وهو ما يقتضي البحث عن نموذجٍ معرفي مغاير؛ يعبّر عن المواريث الثقافية والحضارية الإفريقية[1].

وعادةً ما يثير هذا النهج من التفكير التساؤلات الآتية: ماذا لو لم تحدث تجارة

(١) لمزيد من التفصيلات حول أزمة هذا النموذج المعرفي؛ انظر: حمدي عبدالرحمن، الاتجاهات الحديثة في دراسات النظم السياسية: إفريقيا نموذجاً، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨م.

الرقيـــق عبر الأطلنطي وتقـــوم باختطاف نحو ١٨ مليون إفريقـــي واجتثاثهم من جذورهم؛ من أجل بيعهم عبيداً في العالم الجديد؟ ماذا لو لم يتم غزو البلدان الإفريقية من قِبَل المســـتعمِر الأوروبي؟

فالرؤيـــة التاريخيـــة المضـــادة؛ يمكن لها أن تُظهـــر ما قد يكون عليه التطور السياســـي والاجتماعي الإفريقي بعيداً عن الاستعمار.

ربما حاولت غانا النكرومية- عبثاً- التخلص من إســـار هذا الارتبـــاط الكولونيالـــي، ولكن ضغـــوط النيوكلونيالية في الداخل والخارج أبت الخـــروج عن هذا النهج المـــوروث، ففي أواخر خمســـينيات القرن الماضي؛ أولت حكومة غانا الجديدة إنشـــاء لجنة الطاقـــة الذرية الخاصّة بها عنايةً فائقة، وفي عام ١٩٦١م حاولت- دون جدوى- اســـتيراد مفاعل نووي سوفييتي لتوليد الكهرباء وتمكين التجارب العلمية، كما أنشـــأت غانا شركة طيران وطنية، هي الخطوط الجوية الغانية، مزودةً بطيارين وطواقم أفارقة.

مـــا الذي يقف اليوم عائقاً أمام تحقيق حلم النهضة الإفريقية؟ أظنّ أنّ الإجابة جسّدها أحد شـــيوخ الســـوازي عندما قال: «لدينا مشكلتَان؛ هما: الفئـــران والحكومة»، فالنخـــب الحاكمة فاسدة، وتحاول التمسك بأهداب السلطة مهما كان الثمـــن! ولعل الاقتصادي الغاني جورج آيتي يعبّر عن جوهر المأساة الإفريقية بسبب النخب الحاكمة التـــي يُطلق عليها اســـم «نخبة فرس النهر»: «جيل فـــرس النهر هي النخبة الحاكمة، إنهم عالقون في نظرياتهم الفكرية، يشكون من الاســـتعمار والإمبريالية، لن يتحركوا قيد أنملة، إذا طلبت منهم إصلاح الاقتصاد فلن يُصلحوه؛ لأنهم يستفيدون من الوضع الراهن الفاسد»[١].

(١) George Ayittey, Africa›s cheetahs versus hippos ,TEDGlobal 2007. Available at: https://www.ted.com/talks/george_ayittey_on_cheetahs_vs_hippos retrieved June 3, 2018.

ليس من الواضح أنّ رحيل القادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جسد القيادة الإفريقية

وتســـعى هذه الدراســـة الموجزة إلى بلورة بعـــض قضايـــا التحـــوّل السياســـي والانتقال الديمقراطي التي شـــهدتها بلدان القارة خلال العامَيـــن المنصرمَين، فقد رحـــل قادةٌ ارتبطوا بوجدان شعوبهم منذ ســـنوات التحرر الوطني، مثل موجابي ودوس سانتوس، وخلفهم قادةٌ جدد استبشر الناس بهم خيراً، كما أُجريت انتخاباتٌ تنافســـية أفضت إلى تغيير القيادة السياســـية بشكلٍ سلمي، كما حدث في ليبيريا وسيراليون، ومـــع ذلك فقـــد ظلـــت بعض ملامـــح العجز الديمقراطي مســـيطرةً على المشهد السياسي الإفريقي؛ من خلال محاولات تمديد مدة البقاء في السلطة؛ احتيالاً تارة، أو عنوةً تارةً أخرى[٢]، ولعـــل ذلك كله يعبّـــر عن مســـاراتٍ متناقضة لعمليات الانتقال الديمقراطي في إفريقيا.

أولاً: تغيير القيادة دون انتخابات:

ربما يعني المبدأ السائد- في معظم أنحاء إفريقيـــا- أنّ وجود رئيـــسٍ جديد يؤدي اليمين

(٢) Chris Fomunyoh, Africa›s Democratic Deficit, Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 19-6, No. 2 (Summer/Fall 2005), pp. 13.

الدستورية لا غنى له إلا أن يأتي في أعقاب انتهاء العملية الانتخابية، ومع ذلك تسمح بعض الدول لنواب الرئيس بإكمال فترة الرئاسة في حالة وفاة الرئيس أو استقالته، وقد تكون هناك حاجةٌ في أماكن أخرى لإجراء انتخاباتٍ فرعية لاختيار الرئيس القادم.

وقد شهدت إفريقيا منذ عام ٢٠١٧م بعض التغييرات الجذرية في بنية القيادة الحاكمة لدى عددٍ من الدول، حيث استقال بعض الرؤساء الذين مكثوا في السلطة فترةً زمنيةً طويلة، فقد استقال الرئيس «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» في أغسطس ٢٠١٧م، بعد ٣٨ عاماً من توليه الرئاسة في أنجولا. وفي نوفمبر ٢٠١٧م اضطر «روبرت موغابي»- البالغ من العمر ٩٣ عاماً- إلى الاستقالة بعد ٣٧ عاماً من تولّيه منصبه في زيمبابوي. وفي ١٤ فبراير ٢٠١٨م استقال «جاكوب زوما» من رئاسة جنوب إفريقيا بعد ضغوطٍ من داخل حزبه (المؤتمر الوطني الإفريقي). وفي فبراير ٢٠١٨م أيضاً قدّم رئيس الوزراء الإثيوبي «هيلا مريام ديسالين» استقالته وسط أزمةٍ سياسية عنيفة. وفي أبريل ٢٠١٨م استقال «سيرتس ايان خاما» رئيس بوتسوانا، وإن كان في إطار سياقاتٍ وتقاليد مختلفة عن الحالات السابقة.

على أيّ حال؛ فإنّ وصول قائدٍ «جديد» إلى السلطة يجلب دائماً التفاؤل بحدوث التغيير، ويشكّل فرصةً لبداياتٍ جديدة، ومع ذلك؛ ليس من الواضح أنّ رحيل القادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جسد القيادة الإفريقية، ففي الواقع- مع إنعام النظر- نجد أنّ القادة الجدد في كلٍّ من أنجولا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا قد لا يختلفون كثيراً عن أسلافهم، فهُم نتاج المؤسسة الحاكمة، ويعبّرون عن نفس قيم النظام الحاكم ومبادئه، فخليفة دوس سانتوس في أنجولا- مثلاً-، وهو جواو لورينكو، جاء من بين صفوف حزب دوس سانتوس، بل إنه شغل منصب الأمين العام للحزب خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٣م، كما تقلد منصب نائب رئيس الحزب منذ عام ٢٠١٦م، بالإضافة إلى ذلك كان «لورينكو» جزءاً من حكومة دوس سانتوس بوصفه وزير الدفاع[١].

لقد حرص دوس سانتوس قبل رحيله على تحصين نفسه من خلال منح نفسه لقب: «رئيس الجمهورية الفخري»، وهو ما يمنحه وأفراد العائلة المقربين حصانةً من المقاضاة، كما أنه أصدر مرسوماً يتمّ بمقتضاه تجميد التعيينات للقادة العسكريّين والأمنيّين والمخابرات حتى عام ٢٠٢٥م، مما يضمن أنّ دائرة المقربين من الحلفاء الأمنيّين يسيطرون على مفاصل الدولة الرئيسية، علاوةً على ذلك؛ كله قام دوس سانتوس بترقية ١٦٥ من كبار قادة الشرطة.

ولقد أساءت «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا»، وهي الحزب الحاكم، إدارة عائدات النفط الكبيرة في البلاد، واستخدمت سيطرتها على الثروة النفطية لتحصين نفسها ضدّ إجراءات الرقابة العامّة وقيودها، وطبقاً للمنظمات الحقوقية؛ فإنّ حجم الفساد وسوء الإدارة في أنجولا عظيمان، حيث تُصنف الدولة بوصفها واحدةً من أكثر الدول فساداً في العالم؛ إذ تحتل أنجولا المرتبة ١٦٣ من بين ١٦٧ دولة

(١) Paula Cristina Roque, Reform or unravel? Prospects for Angola's transition, Southern African Report 8, Institute of Security Studies, May 2017. See Also: Robyn Dixon, Angola gets new president after 38 years, but its outgoing leader and his family still cling to power, September 26,2017. Available at: http://www.latimes.com/world/africa/la-fg-angola-power-transfer-20170926-story.html Retrieved on June 3, 2018.

على مؤشر «إدراك الفساد» الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية. وعلى الرغم من هذا الثراء النفطي يعيش أكثر من ٣٦٪ من السكان على أقلّ من دولارَين في اليوم؛ وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وفي زيمبابوي؛ تمّ استبدال موغابي، الذي أُكره على الاستقالة من قِبَل الجيش، بنائبه السابق «ايمرسون منانجاجوا»، وعلى الرغم من أنّ موغابي كان قد فصل منانجاجوا من منصبه؛ فإنّ أحداً لا يمكنه التصديق بأنّ الرجل بعيدٌ عن الدائرة الحاكمة، فقد كان قائداً ميدانيّاً في حرب التحرير التي أتت بموجابي إلى السلطة، وقد شغل منانجاجوا أيضاً مناصب: مدير المخابرات المركزية ووزير العدل والدفاع والإسكان والتمويل الريفي؛ قبل أن يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وفي جنوب إفريقيا؛ خرج الرئيس جاكوب زوما من نفس الباب الذي دخل منه إلى منصب الرئاسة، حيث أيّد زوما استدعاء حزب المجلس الوطني الإفريقي الحاكم للرئيس ثابو مبيكي، وهو ما يعني إجباره على الاستقالة، وكان مبيكي قد أقال في وقتٍ سابق زوما من منصب نائب الرئيس بسبب ما نُسب إليه من تُهم بالفساد.

وطبقاً لطبيعة نظام الحكم في جنوب إفريقيا؛ يتمّ تعيين الرئيس من قِبَل الحزب الذي يتمتع بأغلبية برلمانية، لذلك عندما انتخب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في ديسمبر ٢٠١٧م، «سيريل رامافوزا» زعيماً جديداً له، كان يتعيّن على رئيس الحزب الجديد التفاوض مع مركزَين للسلطة في البلاد، إذ بعد سلسلة من المفاوضات داخل أروقة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جهة، وفي البرلمان من جهةٍ أخرى، اضطر زوما للاستقالة من منصبه؛ مما أفسح الطريق أمام رامافوزا لأداء اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية.

وإذا تركنا الحالة الأنجولية جانباً؛ لوجدنا أنفسنا أمام حالة نظام يغيّر «جلده» السياسي ليصبح قادراً على مواجهة عوامل «التعرية» السياسية- إن صح التعبير-، الحزب الحاكم يتماهى مع الدولة فيصبح هو الدولة؛ من حيث تاريخه النضالي في: الإطاحة بنظام الفصل العنصري (المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، والاتحاد الوطني الإفريقي- الجبهة الوطنية في زيمبابوي)، أو الإطاحة بحكم ديكتاتوري مستبد (حالة الجبهة الديمقراطيةً الثورية الشعبية الإثيوبية).

ونجد الحزب هنا أقوى من الرئيس، وقد سبق أن أطاح الحزب بالرئيس ثابو مبيكي قبل انتهاء ولايته بوقتٍ قصير- كما بيّنا آنفاً-. وثمّة تشابهٌ كبير بين الحالتَين الزيمبابوية والجنوب إفريقية، نحن أمام رئيسٍ له تاريخٌ نضالي كبير؛ ولكن نالت من شرعيته عوامل ترتبط بالفساد أو سوء استخدام السلطة (حالة المال السياسي وعائلة غوبتا في جنوب إفريقيا، أو عصابة غريس موجابي في زيمبابوي)، وبات الرئيس وجماعته خطراً على النخبة الحزبية الحاكمة، بأفرعها النافذة في مؤسسات الدولة، ومنها الجيش والشرطة. وعليه؛ نجد أنّ تدخل الجيش في زيمبابوي لفرض إرادة الحزب على الرئيس لم يكن على شاكلة الانقلابات العسكرية المعهودة؛ لأنه أشبه بالفرع العسكري للحزب الحاكم. وثمّة بديلٌ جاهز في الحالتَين، وهو «نائب الرئيس» الذي يضمن استمرار النخبة مع تحسين صورتها.

وتطرح حالة بوتسوانا نموذجاً مغايراً بعض الشيء في سياق الجنوب الإفريقي، فقد قام الرئيس «خاما» بعد عشر سنواتٍ في السلطة بالاستقالة لصالح نائبه «موكغاليسي إريك

كيبيتسوي ماسيسي»، ويبدو أنّ ذلك الأمر تقليدٌ متّبع لدى «حزب بوتسوانا الديمقراطي» الذي يحكم البلاد منذ أكثر من خمسين عاماً، لقد شهدت بوتسوانا منذ عام ١٩٦٦م إحدى عشرة دورةً من الانتخابات العامّة التي فاز بها جميعاً الحزب الحاكم، وتطرح بوتسوانا نموذجاً مهمّاً للإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية السليمة[١].

ويبدو الأمر في الحالة الإثيوبية- في ظاهره- تداولاً سلميّاً في السلطة بشكلٍ دستوري: الحزب الحاكم يجتمع وبشكلٍ ديمقراطي، ويختار أميناً عامّاً جديداً له هو الدكتور أبي أحمد.

هذا الزعيم الشاب هو ابن الدولة الإثيوبية، فهو رئيس المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، التي تُشكّل أحد الأضلاع العِرْقية الأربعة في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، وهو يتكلم ثلاث لغات إثيوبية، ويحمل درجة الدكتوراه في السّلم والأمن من جامعة أديس أبابا، كما أنه خدم في الجيش، وعمل الدكتور أحمد وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في حكومة ديسالين.

ربما يكون الرجل هو الخيار الأنسب، بحكم صغر سنّه وانتماءاته العِرْقية، للتصدي لمهمّة توسيع المجال السياسي والتواصل مع المعارضة، ولكن يتعيّن عليه- حتماً- الاستجابة لبعض المطالب الشعبية، وذلك هو التحدي الكبير.

كيف نفهم ما حدث في المشهد الإثيوبي الذي لا يبتعد في حقيقة أمره عن عددٍ من الحالات الإفريقية الأخرى؟[٢]

ثمّة عوامل ثلاثة محورية تساعد على الفهم والتأويل للنظام السياسي الإثيوبي، وهي:

أولها: الحزب أقوى من الزعيم: العالمون بالشأن الإثيوبي يدركون مدى رمزية منصب رئيس الوزراء في فترة ما بعد ميليس زيناوي الذي تمتع بمسحةٍ من زعامة كارزمية طاغية، فمنصب رئيس الوزراء- كما جسّده بحقّ ديسالين- هو في الغالب مجرد واجهةٍ رمزية للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكمة، التي تحكم من وراء ستار، فاختصاصات الدولة الحقيقية، ومركز صنع القرار، تكمن في أيدي نخبة أقلية التيغراي التي تدير المركب الأمني والعسكري في البلاد.

ويرى بعض الكتاب أنّ رئيس الوزراء ديسالين أُكره على الاستقالة نتيجة ازدياد حدّة الخلافات داخل الجبهة الحاكمة: بين جناح التيغراي الأقوى نفوذاً وشركائهم الأقلّ شأناً من الأمهرا والأورومو، ولعلّ ذلك ما يؤكده انتخاب الدكتور أبي أحمد أميناً عامّاً للحزب الحاكم بنسبة ٦٠٪ فقط من جملة الأصوات.

ثانيها: حالة الاضطراب السياسي (الحرب الهجين): إذ تشهد إثيوبيا حالةً من الاضطرابات التي تعبّر عمّا أسماه الفقه المعاصر باسم «الحرب الهجين»، الذي يجمع بين العناصر التقليدية وغير التقليدية والمواجهات النظامية وغير النظامية التي تشمل حرب المعلومات والفضاء الإلكتروني. وتمثّل الهوية القبلية والإثنية أحد أبرز الأسباب الدافعة لهذا النمط الجديد من المواجهات العنيفة في المشهد الإثيوبي، إذ يشتكي الأورومو- الذين يشكّلون حوالي ثلث السكان- ظلماً وقع عليهم، حيث

(١) Rorisang Lekalake, Botswana's democratic consolidation: What will it take? Afrobarometer Policy Paper No. 30 January 2016.

(٢) J. Abbink, Ethnicity and Conflict Generation in Ethiopia: Some Problems and Prospects of Ethno-regional Federalism. Journal of Contemporary African Studies, 24,2006: 389–413.

إنهم استُبعدوا من العملية السياسية في البلاد، وحُرموا من عوائد التنمية الاقتصادية التي تعبّر عن قصة النهوض الإثيوبي في السنوات الأخيرة.

ثالثها: الفيدرالية الزائفة: من الناحية الدستورية تُعدّ إثيوبيا دولةً فيدرالية، بيد أنّ الطريقة التي تعمل بها توحي بأنها دولةٌ مركزية يسيطر عليها الحزب الحاكم، الذي يحاكي- ولو من طرفٍ خفي- تجربة الحزب الشيوعي الصيني.

وطبقاً لمؤسسة «ستراتفور»؛ فإنه يمكن اختزال الاضطرابات في إثيوبيا إلى ثلاثة أرقام: (٣٥ و ٢٧ و ٦)، ويمثل الرقم الأول النسبة المئوية للأورومو، أما الثاني فهو نسبة الأمهرا في دولة يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة. ومع ذلك؛ فإنّ هاتَين المجموعتَين لا يتحكمان في مقاليد الحكم، عوضاً عن ذلك نجد عِرْقية التيغراي- التي تشكّل ٦٪ من السكان- هي التي تقود أمر البلاد والعباد في دولة تشكّل القوة الضاربة في منطقة شرق إفريقيا[١].

إنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه إثيوبيا، في ظلّ زعامة أبي أحمد، يتمثّل في حكم الـ٦٪ لأقلية التيغراي التي تُحكم قبضتها على الجيش والأصول الاقتصادية الرئيسية في البلاد، كما أنها تقود الائتلاف الحاكم المتمثل في حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية.

وتحاول كلٌّ من الأورومو والأمهرا منذ سنوات إدخال إصلاحاتٍ كبيرة على بنية النظام السياسي دون جدوى، وقد استخدم نشطاء هاتَين الجماعتَين الاعتصامات، ومسيرات الاحتجاج، والحملات المحدودة على غرار حرب العصابات في مواجهة قوات الشرطة والشركات المرتبطة بالحكومة المركزية. وعوضاً عن محاولة الاستجابة واستيعاب مشاعر الغضب بين الأهالي؛ كان ردّ الحكومة قاسياً من خلال تشديد قبضتها على وسائل الإعلام الاجتماعية، وتنفيذ اعتقالاتٍ جماعية لقادة الاحتجاج الحقيقيّين أو المحتملين.

قد تُمثّل هذه الاستقالات، التي انتزعت كُرهاً بشكلٍ أو بآخر في أغلب هذه الحالات، محاولةً لتجميل صورة النخبة الحاكمة وإطالة عمرها في السلطة. وربما يكون من المفيد هنا ملاحظة أنه في نفس الوقت الذي تمّت فيه عمليات الضغط على كلٍّ من موجابي وزوما من أجل الاستقالة؛ كانت قوات الشرطة أو الجيش تداهم مقار أنصارهما والمتورطين في قضايا فساد، وفي الحالة الإثيوبية تمّ إطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيّين.

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي؛ تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية التي تواجه ثورةً ديموغرافية يغلب عليها طابع الشباب، وثورة التوقعات المتزايدة في عصر التكنولوجيا، وثورة المعلومات.

ثانياً: قيود الفترة الرئاسية وإشكالية دوران النخبة الحاكمة:

لقد أصبحت قضية التمديد للرؤساء الأفارقة، للاستمرار في مناصبهم بشكلٍ يتجاوز القيود الدستورية، تمثّل أحد التحديات الكبرى المتعلقة بمستقبل الديمقراطية والتطور الدستوري في إفريقيا، وعادةً ما يلجأ هؤلاء الزعماء إلى إجراء تعديلاتٍ دستورية لإزالة القيود المفروضة على فترة الرئاسة، والتي عادةً

(١) Bekalu Atnafu, Taye Ethnic federalism and conflict in Ethiopia, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 7 Dec 2017.

ما تكون محكومةً بفترتَين على الأكثر.

وقد أضحى ذلك الاتجاه، الذي عبّر عنه البعض باسم حالة «العجز الديمقراطي» في الواقع الإفريقي المعاصر، يشكّل محور الجدل حول الولاية الثالثة third term[1]، فهذه الولاية الثالثة تعدّ انقلاباً دستوريّاً يمثّل حجر عثرةٍ أمام التطورات الكبرى التي شهدتها كثيرٌ من الدول الإفريقية منذ مرحلة القدوم الثاني لإفريقيا أواخر القرن المنصرم.

إنّ إعادة انتخاب الرئيس بول كاغامي لولايةٍ ثالثة مدتها سبع سنوات، في رواندا في أغسطس ٢٠١٧م، يشكّل أحد أبرز الأمثلة التي تقع في قلب هذا الجدل الدستوري، لقد منح التعديل الدستوري لعام ٢٠١٥م الرئيس كاغامي حقّ الترشح للرئاسة، على الرغم من أنه أكمل فترتَين مدة كلٍّ منهما سبع سنوات، طبقاً لدستور عام ٢٠٠٣م، ومن المعروف أنّ الرئيس كاغامي يتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ منتصف التسعينيات، غير أنه تولى الرئاسة رسميّاً في إطار الترتيبات الانتقالية في عام ٢٠٠٠م. وطبقاً للتعديل الدستوري؛ سوف يُسمح لكاغامي بفترة ثالثة- حتى عام ٢٠٢٤م-، بعدها يتمّ تطبيق قاعدة: فترتَين رئاسيتَين فقط؛ مدة كلٍّ منهما خمس سنوات. بيد أنّ هذا النظام الجديد لن يُطبق بأثرٍ رجعي، وهو ما يسمح للرئيس كاغامي بالبقاء في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

وهناك عملياتٌ مماثلة جارية في أوغندا، فقد تمّ التخلص من القيود المفروضة على مدة الرئاسة عندما حدث الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب. ويحاول النظام الحاكم من خلال البرلمان الأوغندي إلغاء الحدّ الأقصى لسنّ المرشحين للرئاسة (٧٥ عاماً)، ولعلّ ذلك من شأنه أن يسمح للرئيس يوري موسيفيني البالغ من العمر ٧٢ عاماً- ويتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ عام ١٩٨٦م- بالتنافس في الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢١م.

وتطرح بوروندي مثالاً آخر في هذا السياق، لقد تمكن الرئيس «بيير نكورونزيزا» من إجراء تعديلات دستورية لتمديد فترة رئاسته من خمس إلى سبع سنوات، بيد أنّ هذا التعديل- كما هو الحال في رواندا- لا يسري بأثرٍ رجعي، مما يعني أنّ الرئيس بمقدوره أن يظلَّ في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

ثمّة دولٌ أخرى، مثل توغو والغابون وأوغندا وتشاد والكاميرون وجيبوتي وجمهورية الكونغو وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضربت جميعها بالقيود الدستورية المفروضة على مدة ولاية الرئيس عرض الحائط، لقد قاموا بذلك عن طريق (الإلغاء أو التعديل أو التجاهل)، أو ببساطة بعدم إجراء الانتخابات أصلاً.

كما أنّ هناك بلداناً أخرى، مثل إثيوبيا وغامبيا، لم تضع حدوداً زمنية محددة لولاية الرئيس.

وتجدر الاشارة إلى أنّ بعض محاولات تمديد فترة الحكم قد باءت بالفشل نتيجة الضغوط الشعبية أو رفض المؤسسة العسكرية، ومن بين تلك الأمثلة: فريديريك شيلوبا في زامبيا في عام ٢٠٠١م، وإدغار لونجو في زامبيا، وأولوسيجون أوبيسانجو من نيجيريا (٢٠٠٥)، وماماردو تاندجا في النيجر (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، وبليز كومباوري في بوركينا فاسو (٢٠١٤م).

(١) AdrIENNE LEBAS,Term Limits and Beyond: Africa's Democratic Hurdles, Current History, May 206, 169- 174.

جدول: رقم (١)
أطول الزعماء الأفارقة بقاءً في السلطة (٢٠١٨م)

الرئيس	الدولة	سنوات بقائه في السلطة
تيودورو اوبيانج نجوما	غينيا الاستوائية	٣٩
بول بيا	الكاميرون	٣٦
دنيس ساسو نجيسو	الكونغو	٣٤
يوري موسيفيني	أوغندة	٣١
سواتيني الثالث	إيسواتيني	٣١
إدريس ديبي	تشاد	٢٨
أسياسي أفورقي	إريتريا	٢٥
إسماعيل عمر غيله	جيبوتي	١٨

شكل:

المصدر: من إعداد الباحث.

وتُفصح الخبرة المعاصرة في إفريقيا عن استخدام عدة وسائل لتغيير قيود المدة الرئاسية، ومن ذلك: الاستفتاءات الوطنية، والتعديلات الدستورية من قِبَل الهيئات التشريعية، والتفسيرات القضائية.

صنف بعض الكتاب هذه الوسائل إلى نوعَين:

أولهما: الوسائل «الناعمة»: وهي تتضمن محاولة الاستفادة من نقاط الغموض في القانون من أجل الحصول على مزيدٍ من الوقت في المنصب، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الله واد في السنغال وبليز كومباوري في بوركينا فاسو؛

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية

اللذين جادلا بأنّ القيود الزمنية لا تنطبق بأثرٍ رجعي على فترة ولايتهما الأولى في المنصب. وبالمثل: جادل «بيير نكورونزيزا» في بوروندي بأنّ التقييد لا ينطبق عليه؛ لأنه تمّ انتخابه بصورةٍ غير مباشرة قبل أن يخدم فترة ولايته الأولى.

أما النوع الثاني: فيشمل الوسائل «الصعبة» الخاصّة بإلغاء القيود الزمنية: ومن الأمثلة على ذلك إدريس دبي في تشاد الذي أجرى استفتاءً، في عام ٢٠٠٥م، للتخلص من نصّ المادة المتعلقة بقيود الفترة الرئاسة من الدستور.

بينما لجأ قادةٌ آخرون إلى إجراء تعديلات على النصوص الدستورية المتعلقة بفترة الرئاسة من خلال المؤسسة التشريعية، ومن الأمثلة على ذلك: أياديما في توغو (٢٠٠٢م)، وعمر بونغو في الغابون (٢٠٠٣م)، ويوري موسيفيني في أوغندا (٢٠٠٥م)، وبول بيا في الكاميرون (٢٠٠٨م)، وعمر غيله في جيبوتي (٢٠١٠م).

يجادل البعض بأنّ السماح للرؤساء الأفارقة بالاستمرار في المنصب هو في الحقيقة يعبّر عن اختيارٍ شعبي، ولا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، فقد يفضل الناخبون أنفسهم إعادة انتخاب القادة الأكفاء، الذين سيظلون على أية حالٍ في مناصبهم طبقاً لنتائج صناديق

الاقتـــراع، وقد أعرب كلٌّ مـــن الرئيس كاغامي وموسيفيني عن قناعتهما بهذه الحجة البالغة.

وعليه؛ فإنّ منع أي شـــخص من الترشح قد يقيّد بشـــكلٍ واضح من الخيارات الديمقراطية، ويقوّض إمكانات البلـــدان الإفريقية في تحقيق الرخاء والاستقرار.

وعلـــى أي حال؛ لا يوجد مبـــدأٌ ديمقراطي مقبولٌ عالميّاً ينصّ علـــى مدة بقاء الحاكم في المنصب، إذ تفتقر العديـــد من الديمقراطيات الرائدة إلى نصّ القيد الزمني على ولاية شاغلي أعلى المناصب السياســـية، وعلى سبيل المثال: قادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حزبها إلى سدّة الحكم في أربعة انتخابات متتالية.

ويرى بعض الدارسين أنه في حالة رواندا- على الأقل- فإنّ متطلبات الاســـتقرار والتنمية تتجاوز المخاوف بشأن مســـائل إجرائية، مثل تقييد فترة الرئاسة[1].

لقد استطاعت حكومة كاغامي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بحوالي ٧٪ سنويّاً، وبذلت جهوداً ناجحةً في القضاء على الفســـاد، ورفع مســـتويات المعيشـــة. لقد تبنّى مؤيدو كاغامي فترة ولايتـــه الثالثة لضمان قدرتـــه على إتمام بعض المشـــاريع المهمّة، مع الاعتراف بأنّ هذا القائـــد القدير هو فرصـــةٌ لا تتكرر في العمر، إنهم يرون رواندا بصورة «ســـنغافورة إفريقيا»، حيث تحقق تقدّماً اجتماعيّـــاً واقتصاديّاً كبيراً أشـــبه بما حققه «لـــي كوان يو» علـــى المدى الطويـــل، وعليه؛ لا ينبغي حرمان المواطنين من حقّهم في اختيار قادتهم، خصوصاً عندما يكون هؤلاء القادة أكثر شعبيةً ونجاحاً.

بيد أنّ هناك في المقابل مَن يرى بأنّ دوران القيادة وتغيّرها له تأثيـــرٌ إيجابي في حدّ ذاته على تطـــور الديمقراطيات الوليدة في إفريقيا، ومن المحتمل أن يؤدي إلـــى إدخال إصلاحاتٍ جديـــدة واســـتراتيجياتٍ جديـــدة، بعضها قد يُثير آمالاً جديدة لـــدى المواطنين، ففي الدول المنقســـمة عِرقيّاً، مثل نيجيريا، تُسهم القيود الزمنية على مدة ولاية الرئيس في تدوير منصب الرئيس بين الأقاليم المختلفة، وتُشـــجّع التوزيع المتوازن للموارد وللسلطة السياسية.

وطبقاً لتحليلٍ أجراه مركز إفريقيا للدراسات الاســـتراتيجية (ACSS) في العام الحالي؛ فإنّ أقلّ مـــن ٤٠٪ فقط من البلـــدان الإفريقية قد فرضت حدوداً زمنية في الدســـتور على الولاية الرئاسية، كما تنحى الرؤساء في ١٥ بلداً فقط بعد استكمالهم فترة الولايتَين.

ولا شـــك فـــي أنّ عدم وجود قيـــود زمنية قد يفضي إلى حالةٍ من الانســـداد السياســـي، حيث لا يســـتطيع السّـــكان تغييـــر قادتهم من خلال الوسائل الدســـتورية والسياسية الثابتة، ولعل ذلك قد يؤدي إلـــى تبرير اتخاذ إجراءاتٍ بديلة عنيفة لإحداث التغيير المنشـــود، وعليه توجـــد علاقة ارتباطية بيـــن تقييد مدة الولاية الرئاســـية والصراعات التي يشهدها المجتمع، ولا أدلّ علـــى ذلك من أنّ معظم الصراعات في إفريقيا هي نتيجةٌ للأزمات السياســـية، وتشمل تلك الصراعات: الأزمة المستعرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث رفض الرئيس كابيلا تنظيم انتخابات جديدة، وتطرح جنوب السودان مثـــالاً آخر، حيث يتشـــبث الرئيس ســـلفاكير بالسلطة في مواجهة حربٍ أهلية عنيفة.

ومـــع ذلك؛ فـــإنّ الســـياق الإفريقي يطرح مســـارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى

(١) Catherine S. Namakula, (PDF) The efficacy of presidential term limits in Africa. Available from: https://www.researchgate.net/publication/312880882_The_efficacy_of_presidential_term_limits_in_Africa [accessed Jun 03 2018].

في ظلّ وجود قيودٍ زمنية على مدة الولاية الرئاسية، **فثمّة ثلاثُ حالاتٍ تثير تساؤلات حول جدوى تغيير القيادة السياسية الناجم عن قيود الفترة الرئاسية في إفريقيا:**

(١) حالة وجود حزب حاكم لا يتغير عند تغيير القيادة السياسية: مثال ذلك: حالات تنزانيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا.

(٢) حالة تشكيل أحزاب سياسية جديدة من قِبَل الرئيس الحالي قبل إجراء الانتخابات: وعلى سبيل المثال: فإنّ تشكيل حزب اليوبيل الكيني (JP) في عام ٢٠١٦م، بعد عام واحد فقط من تأسيس حزب تحالف اليوبيل (JAP) في عام ٢٠١٥م، مثّل خطوةً لدفع إعادة انتخاب أوهورو كينياتا في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧م. ومن المعروف أنّ أوهورو كينياتا قد خرج من حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا (KANU) في أبريل ٢٠١٢م؛ ليؤسس حزب التحالف الوطني (TNA) الذي دفع به لمنصب الرئاسة في عام ٢٠١٣م، ولا شك في أنّ هذا الاتجاه يلفت الانتباه إلى أساسيات التغيير في الحزب الحاكم.

(٣) حالة الدفع بأشخاص معينين إلى قمّة السلطة: يأتي ذلك غالباً نتيجة ممارساتٍ غير ديمقراطية داخل هياكل الأحزاب السياسية، ولا يخفى أنّ ازدواجية قيادة الحزب الحاكم وقيادة الدولة تفسد من احتمالات المساءلة السياسية لقمّة الهرم السياسي.

ثالثاً: الانتخابات والانتقال الديمقراطي:

شهدت إفريقيا بعض التحولات السياسية منذ عام ٢٠١٧م، استندت على إجراء الانتخابات الروتينية، وفي بعض الحالات؛ استخدمت الأحزاب السياسية الحاكمة هذه الانتخابات لتوطيد قبضتها على السلطة السياسية، لكنها أفضت إلى تغييراتٍ بارزة في الحرس القديم، كما جسّدته التجربة الليبيرية عندما فاز الحزب المعارض بزعامة لاعب كرة القدم السابق (جورج ويا) في الانتخابات الرئاسية.

ومن المتعارف عليه في أدبيات التحوّل الديمقراطي أنّ الانتخابات توفر فرصاً حقيقية للتغيير، على أنّ الخبرة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي تقدّم صورةً مختلطة إلى حدٍّ ما بشأن تأثير المنافسة الانتخابية (والسياسات المتعددة الأحزاب على نطاقٍ أوسع) على إصلاح السياسات العامّة.

هناك بالتأكيد أمثلةٌ على أنّ الاتجاه العام- من حالة التنافسية تلك- قد دفع بالوعود الانتخابية لتوسيع نطاق وحجم المساعدات الاجتماعية، ففي بوتسوانا؛ أظهرت الأبحاث أنّ حزب بوتسوانا الديمقراطي الحاكم يعتاد تقديم نفسه بوصفه حزب الإغاثة من أضرار الجفاف، وفي مواجهة التحديات القوية من قِبَل أحزاب المعارضة التي تستند إلى قواعد حضرية؛ تحرك الحزب الحاكم في بوتسوانا من أجل تطبيق نظام معاشات الشيخوخة، وتوسيع نطاق برامج التغذية والعمل[١].

وتطرح الانتخابات العامّة الكينية، التي أُجريت في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر ٢٠١٧م، بعض الدروس عن كيفية تعميق الحكم الديمقراطي، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، من خلال الانتخابات التعددية، تعدّ كينيا دولةً ديمقراطية مستقرة وناضجة نسبيّاً في السياق

(١) Hickey, Sam, Tom Lavers, Miguel Niño-Zarazúa, and Jeremy Seekings. The Negotiated Politics Of Social Protection In Sub-Saharan Africa, WIDER Working Paper 2018/34. Helsinki: UNU-WIDER, 2018.

العـــام الإفريقـــي، وعلى الرغم مـــن كونها قوةً اقتصادية ناهضة فإنها محاطة بمنطقة تعصف بها نزاعـــاتٌ طائفية معقدة، وأزماتٌ إنســـانية طاحنة. بعد الانتخابات العامّة في ٨ أغســـطس ٢٠١٧م؛ أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات فوز الرئيس الحالي «أوهورو كينياتا» بنسبة ١٧ , ٥٤٪ من الأصوات، على أنّ زعيم المعارضة المخضرم «رايـــلا أودينغا» أعلن أنّ الانتخابات الرئاســـية شـــابتها مخالفات، وأنّ النتائج «تمّ الاســـتيلاء عليهـــا والتلاعب بها لصالـــح الرئيس كينياتا»، وفي الأول من ســـبتمبر ٢٠١٧م؛ ألغت المحكمة العليا الكينية نتائج الانتخابات الرئاسية، وأمرت بإعـــادة تنظيمها في غضـــون ٦٠ يوماً، غير أنّ الاســـتعدادات لإجراء انتخابات الإعادة شابها الجدل، حيث رفض تحالـــف المعارضة بقيادة أودينغا الموعد الجديد، وأعلن انســـحابه منها، وعندما أُعلنت النتائج النهائية لجولة الإعادة في ٣٠ أكتوبـــر ٢٠١٧م حصل كينياتا على ٩٨٪ من الأصوات، وعلى الرغم من محاولات المعارضة النيل من مصداقية الانتخابـــات فإنّ المحكمة الدستورية العليا أقرّت بصحتها.

ومع ذلك؛ نرى أنّ المصالحة التاريخية بين فرقاء الانتخابات الكينية في مايو ٢٠١٨م تُعطي درســـاً له مغزاه في كيفية مواجهة تداعيات ما بعـــد الانتخابات العامّة في إفريقيا، فقد اعتذر الرئيـــس كينياتا لزعيم المعارضة رايلا أودينجا لملاحظاته الزائفة التي تمّ الإدلاء بها في أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠١٧م، وفي المقابل وعد أودينجا بالعمل مع الحكومة لمحاربة الفساد.

ومن جهـــة أخرى؛ فقد حقّقت ســـيراليون انتقالها الديمقراطي الثالث من خلال التنافس بيـــن أكبر حزبَين فـــي البلاد بعد نحو عشـــر ســـنوات من الحروب الأهلية، وهـــي تُعدّ مثالاً ناجحاً للتكيف مع وإدارة مرحلة ما بعد الصراع، إنّ انتخاب «جوليوس مادا بيو» رئيساً للبلاد هو بحدّ ذاته تحوّلٌ ملاحظٌ في المشهد السياسي، لقد كانت هنـــاك حاجةٌ لإثبـــات وجود فرصة أخرى للفوز بمنصب الرئاســـة في إفريقيا، فقد فاز زعيم حزب الشعب السيراليوني المعارض في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاســـية في ٣١ مارس ٢٠١٨م.

وعلى أية حال؛ فقد شـــهدت إفريقيا عدداً من التحولات القيادية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٦م، فقد تضاعف عدد الانتخابات خـــلال هذه الفترة الزمنية ليصـــل إلى (١٠٩)، كما ترتب عليها حدوث ٤٤ تغييراً في الســـلطة. وتظهر بيانات مؤشـــر «محمـــد إبراهيم» لعام ٢٠١٧م (الخـــاصّ بالحوكمة الإفريقية): أنه يتمّ إجراء المزيد من الانتخابات الحرة والنزيهة في القارة الإفريقية. في المتوســـط؛ تحسّن مؤشر الانتخابـــات الحرة والنزيهة منـــذ عام ٢٠٠٦م، الذي يقيس مدى نجاح الانتخابات التشـــريعية والتنفيذية بوصفها حـــرة ونزيهة، بما في ذلك حياد القوانين والأطر الانتخابية[١].

خاتمة:

يتعيّن علينا من أجل فَهْم التحولات السابقة والمســـارات المتناقضـــة، التي تطـــرح قضية الاســـتعصاء الديمقراطي، العودة إلى الســـياق التاريخـــي الذي يصوغ ويشـــكّل مجمل الوضع الحالي لإفريقيا.

لقـــد تميّز تاريـــخ إفريقيا فـــي مرحلة ما بعد الاســـتعمار بهيمنة المقولات والســـرديات

(١) Zainab Umar ,Does a change in leadership result in improved governance?, 15 February, 2018. Available at: http://mo.ibrahim.foundation/news/2018/change-leadership-result-improved-governance Retrieved on June 3, 2018.

الكبرى، مثـل: تصفية الاسـتعمار، والتخلّص من العنصرية، وإضفـاء الطابع الإفريقي. لكن قضيـة الديمقراطية ظلّت غائبـة، فقد تركز النقـاش- وقت الاسـتقلال- علـى التنموية مقابل الديمقراطية، ولم يبـرز مفهوم «التطور الديمقراطي» ويحتل مكانته في سـلّم أولويات السياسـة الإفريقية، وهذه هي القضية التي لا تزال معظم البلدان الإفريقية تتعامل معها حتى اليوم.

إنّ نشـوة التحوّل إلـى الديمقراطية، التي شـكّلت القدوم الثاني لإفريقيـا، تميّزت بتبنّي صيغ نُظـم التعددية الحزبيـة، ومؤتمرات بناء التوافق الوطنـي، والتحولات الديمقراطية التي تتمّ تحت إشراف المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك- في معظـم الحالات- اختطفت عمليـات التحوّل الديمقراطـي، مع وجود قوى شـعبية ومجموعـات نضال وطنيـة من أجل الديمقراطية تسير في ركب أجندات الدولة.

وبعبارة أخرى: كان الشـاغل الرئيسـي هو التركيز على آليات التحـوّل الديمقراطي (مثل الدساتير) على حسـاب المواطنين، وفي كثيرٍ مـن الحـالات؛ أدى هذا الانشـغال إلى وجود نصوصٍ عملت على تقويض تلك المبادئ والقيم الديمقراطية والدستورية.

في هذا السياق نستطيع أن نوجز الاستجابات السياسـية في إفريقيا للحكم الدسـتوري وتقييد فترة السلطة إلى ثلاثة فئات رئيسية، هي:

(١) الاسـتثنائية الإفريقيـة: التـي تعني اختلاف الواقع الإفريقي، واسـتعصاء الأفارقة على الانقياد والنظام.

(٢) سياسـة الأوتقراطية الجديدة: التي تمّ إضفاء الشـرعية عليها من خلال تراث حروب التحرر الوطنية، حيث يسـتخدم القادة وسائل غير دسـتورية وقسـرية للإبقاء على السلطة.

إنّ السياق الإفريقي يطرح مسارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى في ظلّ وجود قيود زمنية على مدة الولاية الرئاسية

وعلى الرغم من أنّ موجـة الدمقرطة في فترة مـا بعد الحـرب الباردة قد خففـت من غلواء حالات «الحكم الشـخصي»؛ فـإنّ هذه العملية لـم يتمّ تعزيزهـا بعـد، إذ إنّ ضعف الأحزاب المعارضة، والتركيز على الولاء الشخصي بدلاً من القضايا الوطنيـة، والقيود المفروضة على المجتمع المدني والإعلام، والجيوش المسيّسة والصراعـات العنيفة، لا تزال كلها قضايا مثيرةً للقلق.

(٣) سياسة التغيير من داخل النظام الحاكم.

ولا شـك في أنّ تنوع التضاريس السياسية لإفريقيـا يقتضي منّا مزيداً من البحث والتأمل لفهم مسارات التحوّل المتناقضة ■

إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية

د. السيد علي أبو فرحة
مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة بني سويف- مصر

أفرط كثيرون في التفاؤل لصعود الدكتور «آبي أحمد علي» إلى رأس السلطة التنفيذية في إثيوبيا، بوصفه أول رئيس وزراء ينتمي لقومية الأورومو في البلاد، وهو التفاؤل الذي لم يُصادفه مثيلٌ لدى كثيرٍ من المراقبين والمعنيّين العرب بالشأن الإثيوبي، أو المعنيّين بملف العلاقات (العربية - الإثيوبية).

بَيْد أنّ الإفراط في هذا التفاؤل إنما تجانبه الموضوعية العلمية والبحثية في أبعادٍ شتّى؛ لاستناده في جزءٍ- لا بأس به- منه على معلوماتٍ ليست بالدقيقة أو العميقة من ناحية، واستناده إلى أُمنيات أولئك المراقبين والمعنيّين وآمالهم أكثر من استناده إلى جهدٍ بحثيٍّ رصين.

وعليه؛ تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ يتسم بالتركيب، هو: إلى أي مدًى يمكن أن يؤدي صعود «آبي أحمد» للسلطة إلى تغيّرٍ

جوهريٍّ في الأوضاع الداخلية في إثيوبيا؟ وحدود تأثير ذلك على مسار السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه محيطها الإقليمي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل المركب سيعمل الباحث على الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

– ما ملامح الأزمة الإثيوبية التي أفرزت «آبي أحمد»، ومنها المشكلات العِرْقية والدينية، والتي أفرزت الاحتجاجات والصراع بين القوميات؟

– ما مكوّنات الجبهة الديمقراطية الثورية (الائتلاف الحاكم) والقوى الفاعلة داخلها؟ وكذا موازين القوى داخل الجبهة؟ وتمثيل الأعراق والأحزاب داخل البرلمان الإثيوبي؟

– ما أهمّ ملامح منظمة الأورومو الشعبية بوصفها إحدى القوى الفاعلة في الجبهة الديمقراطية؟ وإلى أي مدًى يتمتع «آبي أحمد» بنفوذ فيها؟ وكيفية صعوده في المنظّمة؟ ومواقف المنظّمة من مطالب عِرْقية الأورومو؟

– ما شكل المنافسة الداخلية في الجبهة الديمقراطية الثورية على رئاسة الوزراء؟ وكيف تمكّن «آبي» من الفوز بمنصب رئيس الوزراء؟ وما دَور حركة الأمهرة في هذه الانتخابات؟

– ما رؤية «آبي» الاقتصادية باعتبار أنّ الاحتقان والاحتجاجات الأورومية والأمهرية كانت نتيجةً لأوضاعٍ اقتصاديةٍ غير عادلة؟

– ما رؤيته لإعادة توجيه النظام السياسي لمنح الأورومو والأمهرة التمثيل الذي يطالبون به، وتحويل نظام الحزب الواحد إلى نظام أكثر تعددية؟

– ما تأثير الجيش وأجهزة المخابرات في السياسات الداخلية والخارجية بوصفهما الرقم الصعب في موازين القوى ويسيطر عليهما أقلية التجيراي؟ وهل يمكن لآبي إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بما يحقّق العدالة لبقية الأعراق، خاصّةً في ظلّ شكاوى أورومو وأمهرة من عدم وجود تمثيلٍ كافٍ لهما في صفوف الجيش العليا؟

– ما المسارات المحتملة لتلك الملفات، وتأثير ذلك في سياسات إثيوبيا الخارجية (قضية سدّ النهضة، العلاقات الصومالية، العلاقات السودانية، الصراع الإريتري، الاستثمارات الخليجية، محورية دَورها في الاتحاد الإفريقي)؟

ملامح الأزمة المركّبة الراهنة في إثيوبيا:

شهدت إثيوبيا منذ فبراير ٢٠١٨م تحوّلاً نوعيّاً على مسار الأزمة المركّبة التي تلاحق البلاد منذ سنوات، والتي تمتد جذورها لأكثر من عقدَيْن، حيث تُوصف الأزمة بـ «المركّبة» لحجم الفجوة بين شقّيها السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تتسم الحالة السياسية في إثيوبيا– خاصّةً في شأن تداول السلطة– بجمودٍ حقيقيٍّ منذ عام ١٩٩١م، وهو تاريخ إطاحة متمردي التيجراي بالحكم الشيوعي، وتكوين تحالفٍ للحكم من العِرْقيات الرئيسية يخضع لسيطرة تلك الأقلية، لتعرقل بذلك أية طموحات سياسية لقوميات الأغلبية لسنوات.. فإنّ شقّها الآخر، وهو الاقتصادي، تتسارع فيه خطى الإصلاح الاقتصادي بصورةٍ لفتت انتباه المراقبين والمؤسّسات الاقتصادية الدولية، فمن دولة فقيرة تُنهكها الأوبئة والمجاعات، أضحت إثيوبيا «نمراً اقتصاديّاً إفريقيّاً»– على الطريقة الآسيوية– في المستقبل القريب، ليتحول اقتصادها من اقتصادٍ زراعيٍّ إلى اقتصادٍ صناعيٍّ حسب وصف بعض المعنيّين بالتنمية الاقتصادية بها، حيث بدأت تلك النهضة تحديداً منذ عام ٢٠٠٥م بمساعداتٍ واستثماراتٍ أجنبية، معظمها صينية، خاصّةً في مجال البنية التحتية وبناء السدود والطرق والسكك الحديدية[1]، ليبلغ متوسط النمو الاقتصادي

(١) جون أجليونبي، «إثيوبيا/ نمر إفريقي في أطواره الأولى»، تقرير بجريدة الاقتصادية السعودية، بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧م،

السنوي خلال العقد المنصرم ١٠٪، ليصبح بذلك أكبر اقتصادٍ في شرق إفريقيا، متجاوزاً كينياً وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي[١].

ومع تلك الهوة العميقة بين المسارَين السياسي والاقتصادي، وما ترتّب عليها من ضغوطٍ اجتماعيّةٍ وسياسيةٍ متسارعة تعرضت لها الأغلبيات العِرْقية الأخرى، وبخاصّةٍ عِرْقية الأوورمو، اندلعت احتجاجاتٌ واسعةٌ في الإقليم الذي يقع في جنوب غرب البلاد منذ نوفمبر ٢٠١٥م، وكان سببها المباشر نشوب نزاعٍ بين مواطنين غالبيتهم من عِرْقية أوورمو والحكومة، حول ملكية بعض الأراضي ونزعها، في إطار توسّعات مدينة أديس أبابا على حساب أراضي إقليم أوروميا المجاور، إلا أنه سرعان ما تبلورت لدى المحتجّين مطالبُ تتصل بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان- وقد شهدت البلاد احتجاجات للمعارضة السياسية صاحبت الانتخابات العامّة لعام ٢٠٠٥م، في أعقاب اتهامات للسلطة بالتلاعب بها، إلا أنه سرعان ما تمّت السيطرة عليها، وهو ما تكرر في أعقاب انتخابات ٢٠١٠م، والتي راح ضحيتها ١٩٣ من المدنيّين والشرطة، والتي يمكن وصفها بأنها أحد مسببات الأزمة الراهنة- حيث استمرت احتجاجات ٢٠١٥م زهاء أحد عشر شهراً حينها.

وقد اتسعت عدوى الاحتجاجات لمساحاتٍ واسعةٍ من إثيوبيا، فانتقلت لإقليم الأمهرة بشمال البلاد، وغيره من الأقاليم، متحوّلةً حينها لأعمال عنف، وسقوط قتلى قُدّروا بالمئات، واعتقال الآلاف، أُطلق سراحهم لاحقاً وفقاً لمراقبين دوليّين، وصلت ذروتها بإعلان الحكومة حالة الطوارئ في البلاد في أكتوبر ٢٠١٦م[٢].

ومع استمرار الأزمة الراهنة، والمستمرة منذ ٢٠١٥م- كما ذُكر سلفاً-، صرّح رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا ميريام ديسالين أنه «يعتقد أنّ استقالته هي حلٌّ لهذه المشكلات»؛ حسب ما تداولته الإذاعة الحكومية الإثيوبية على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، والتي أضافت أيضاً أنّ «هيلا ميريام قال: إنه فعل ما بوسعه لحلّ مشكلات إثيوبيا»، وقد تقدّم هيلا ميريام باستقالته في ١٥ فبراير ٢٠١٨م، وكان قد شغل هذا المنصب منذ عام ٢٠١٢م[٣]، وقبل استقالته كان ديسالين، الذي ينتمي لأقلية عِرْقية ولايتا[٤]، والذي يُعدّ أول رئيس وزراء منذ عام ١٩٩١م من خارج عِرْقيتَي الأمهرة والتيجراي، يرأس- بجانب رئاسته للوزراء ورئاسة الائتلاف الحاكم- «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، وهي أحد أجنحة الائتلاف الحاكم[٥].

ليبرز مؤخّراً اسم الدكتور «آبي أحمد» مرشحاً

وهو في الأصل مقال نُشر بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧م بمجلة «فينانشيال تايمز» الدولية، ومتاح عبر الرابط الآتي لمجلة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2017/08/07/article_1215556.html (Access date: 20 2018/4).

(١) John Aglionby, «Ethiopia bids to become the last development frontier»,Financial Times, 3 July 2017.

(٢) «إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ بعد احتجاجات طويلة»، تقرير إخباري منشور على موقع وكالة أنباء «دوتش فيلة» الألمانية، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٦م، الرابط: http://www.dw.com/ar (Access date: 20 2018/4/).

(٣) «استقالة رئيس وزراء إثيوبيا إثر أزمة سياسية»، تقرير إخباري بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٨م، على موقع جريدة البيان الإماراتية: https://www.albayan.ae/one-world/2018-02-16-1.3188028 (Access date: 20 2018/4/).

(٤) Ethiopia profile – Leaders, a report was published in 30 July 2015, BBC website, Via: http://www.bbc.com/news/world-africa-13349400 (Access date: 20 2018/4/).

(٥) «الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا تنتخب شيفراو شجوتي رئيساً»، تقرير إخباري بموقع وكالة أنباء الأناضول، بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨م، الرابط: https://aa.com.tr/ar/ (Access date: 20 2018/4/).

للمنصب السياسي الأول في إثيوبيا، حيث تمّ انتخابه من قِبَل الائتلاف الحاكم رئيساً جديداً للوزراء، ليكون بذلك أول رئيس للوزراء ينحدر من عِرْقية الأوروموالتي تُعدّ أكبر مجموعة عِرْقية في البلاد، والتي تقود الاحتجاجات المناهضة للحكومة السابقة على مدار ثلاث سنوات منذ أكتوبر ٢٠١٥م.

وقد تمّ تصعيد «آبي أحمد» رئيساً للائتلاف الحاكم «ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشّعب الإثيوبي» خلفاً لرئيس الوزراء المستقيل هيلا ميريام ديسالين، ليتولّى بشكلٍ تلقائيٍّ رئاسة الوزراء، وعليه يُعدّ تولي «آبي أحمد» للسلطة في إثيوبيا مؤشّراً على تحوّلٍ نوعيٍّ في المسار السياسي للسياسة الإثيوبية داخليّاً- على أقلّ تقدير-، ستسعى هذه الدراسة لاستكشافه، والوقوف على أهمّ ملامحه المنظورة، وتداعياته على الخارج الإقليمي بصفةٍ خاصّة[١].

الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية / الائتلاف الحاكم: من يحكم إثيوبيا؟

تُعدّ الجبهة الديمقراطية الثورية للشّعب الإثيوبي Ethiopian People›s Revolutionary Democratic Front، والتي يُشار لها اختصاراً بـ (EPRDF)، هي المهيمنة على العملية السياسية في إثيوبيا في آخر ثلاثة عقود، فهي التحالف الحاكم للدولة الفيدرالية في إثيوبيا منذ ١٩٩١م، ويتكوّن هذا الائتلاف الحاكم من أربعة أحزاب متنوعة بصورة مخلّة من الناحية العِرْقية والعددية حتى الدينية، ويخضع الائتلاف الحاكم لسيطرة الأقلية التيجرايية، وهي التي تستند في شرعيتها للحكم إلى كونها الفصيل

تقع على عاتق رئيس الوزراء الجديد مهامّ عسيرة، ولعلّ أولها: السيطرة على تدهور وضع الدولة وفقاً لمؤشرات الهشاشة الدولية

الذي كوّنته جماعةٌ متمردةٌ من عِرْقية «تيجرايان»؛ أطاحت بنظام الحكم الشيوعي في ١٩٩١م، وذلك حين انقلب ميليس زيناوي على الحاكم العسكري الجنرال منجستو هيلا ميريام، والذي بدَوره قد وصل للسلطة بعد إقصاء الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي الأول عام ١٩٧٤م.

ويتكوّن «تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية» من أربعة أجنحة رئيسة، هي:

١- «المنظّمة الديمقراطية لشعوب الأوروموم»، يُشار لها اختصاراً بـ(OPDO)[٢].

٢- «حركة الأمهرة الديمقراطية الوطنية»، يُشار لها اختصاراً بـ(ANDM)[٣].

٣- «الجبهة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا»، يُشار لها اختصاراً بـ(SEPDM)[٤]، ويمثّل هذا الجناح الثالث ما يربو على أربعين جماعة عِرْقية صغيرة، منها أقلية عِرْقية «ولايتا» التي ينتمي لها رئيس الوزراء المستقيل هيلا ميريام ديسالين، وتسكن جنوب غرب البلاد[٥].

---

(١) «آبي أحمد: أول رئيس وزراء من عرقية أوروموم يحكم إثيوبيا»، تقرير إخباري بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٨م، على موقع هيئة الإذاعة البريطانية باللغة العربية، الرابط: http://www.bbc.com/arabic/world-43564445 (Access date: 20/4/2018).

(٢) Oromo People's Democratic Organization.

(٣) Amhara National Democratic Movement.

(٤) Southern Ethiopia People's Democratic Movement.

(٥) Reuters Staff, Fact box: Ethiopia›s main ethnic groups, Reuters Website, 16 February 2018 via Link:

٤- وأخيراً: «جبهة تحرير شعب التيجراي»[١]، يُشار لها اختصاراً بـ(TPLF)[٢].

وباستعراض تلك المحاصصة السياسية التي أفضت لهيمنة عِرْقية التيجراي بلا مسوّغ ديموغرافيٍّ واضح- كما سيرد لاحقاً-، يصبح من الواجب قراءتها في ضوء التركيبة العِرْقية في إثيوبيا، التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (١):

التركيبة العرقية وفقاً لبيانات كتاب الحقائق الأمريكي

م	العرقية	النسبة
١	أورومو	٣٤,٤٪
٢	أمهرة	٢٧٪
٣	صومالي	٦,٢٪
٤	تيجراي	٦,١٪
٥	سيداما	٤٪
٦	جوراج	٢,٥٪
٧	ولايتا	٢,٣٪
٨	هدية	١,٧٪
٩	عفار	١,٧٪
١٠	جامو	١,٥٪
١١	جيداو	١,٣٪
١٢	سيلت	١,٣٪
١٣	كيفاكو	١,٢٪
١٤	عرقيات أخرى	٨,٨٪

المصدر: من تصميم الباحث؛ استناداً للبيانات المتاحة في كتاب الحقائق الأمريكي؛ وفقاً لآخر تقدير للعِرْقيات في عام ٢٠٠٧م[٣].

ويتضح من الجدول السابق:

أنّ عِرْقية التيجراي تشكّل ما نسبته ٦,١٪ من إجمالي التركيبة العِرْقية في إثيوبيا، لتُعدّ رابع قومية من حيث العدد من إجمالي عدد سكان قدره ١٠٥,٣٥٠,٠٢٠ نسمة، وهو العدد المقدّر وفقاً لإحصاءات يوليو ٢٠١٧م، في حين تبلغ نسبة قومية الأورومو ما يقرب من ٦ أمثال عدد عِرْقية التيجراي، وعِرْقية الأمهرة ما يقرب من ٥ أمثال العرقية نفسها.

أما بشأن السيطرة البرلمانية للائتلاف الحاكم؛ فتُسيطر «الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية» على الأغلبية المطلقة من مقاعد السلطة التشريعية منذ انتخاب الجمعية التأسيسية في يونيو ١٩٩٤م، بعد وصولها للسلطة بثلاث سنوات، حيث يبلغ عدد مقاعد السلطة التشريعية منذ هذا التاريخ (٥٤٧)، باستثناء أول برلمان عام ١٩٩٥م، الذي بلغ عدد مقاعده (٥٤٨)، بزيادة مقعد واحد فقط عن الانتخابات السابقة والتالية له[٤]، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٢):

عدد مقاعد الائتلاف الحاكم في الانتخابات العامّة منذ وصوله للحكم

تاريخ الانتخابات العامّة	إجمالي عدد المقاعد	عدد مقاعد الائتلاف الحاكم	عدد مقاعد أقرب المنافسين
الجمعية التأسيسية/ ٥ يونيو ١٩٩٤م	٥٤٧	٤٨٤	٦٣
مجلس النواب/ مايو ويونيو ١٩٩٥م	٥٤٨	٤٨٣	٤٦

https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-politics-factbox/factbox-ethiopias-main-ethnic-groups-idUSKCN1G01HZ (Access date: 20/4/2018).

(١) Tigray People's Liberation Front.

(٢) The official website of «EPRDF» via Link: http://www.eprdf.org.et (Access date: 20/4/2018).

(٣) كتاب الحقائق الأمريكي الذي تُعِدّه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الرابط: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html(Access date: 20/4/2018).

(٤) Elections in Ethiopia, African Elections Database, Via Link: http://africanelections.tripod.com/et.html (Access date: 20/4/2018).

مجلس النواب/ مايو وأغسطس ٢٠٠٠م	٥٤٧	٤٨١	٣٧
مجلس النواب/ مايو وأغسطس ٢٠٠٥م	٥٤٧	٣٢٧	١٠٩
مجلس النواب/ مايو ٢٠١٠م	٥٤٧	٤٩٩	٢٤
مجلس النواب/ مايو ٢٠١٥م	٥٤٧	٥٤٧	–

المصدر: من تصميم الباحث؛ استناداً إلى البيانات المتاحة بقاعدة بيانات الانتخابات الإفريقية، عبر الرابط: http://africanelections.tripod.com/et.html

من الجدول السابق يتضح:

أنّ الائتلاف الحاكم يسيطر على البرلمان بأغلبيةٍ مطلقة، بلغت ٨٨,٤٨٪ في انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٩٤م، كما بلغت ٨٨,١٪ في انتخابات ١٩٩٥م، وبلغت ٨٧,٩٪ في انتخابات ٢٠٠٠م، وبلغت ٥٩,٧٪ في انتخابات ٢٠٠٥م التي شهدت اتهامات من المعارضة حول نزاهتها، وقد حصلت حينها المعارضة على ١٤٧ مقعداً، وقد ترتب على تلك الاتهامات حينها أعمال احتجاجاتٍ وعنفٍ سرعان ما تمّت السيطرة عليها- كما أوضحت الدراسة سلفاً-، كما بلغت في آخر انتخابات نسبة ٩١,٢٢٪ في انتخابات ٢٠١٠م، وهي الأغلبية التي تمكّن الائتلاف الحاكم بها من الهيمنة بصورةٍ قويةٍ على العملية السياسية في إثيوبيا، خاصّةً من الناحية التشريعية والتنفيذية، ورسميّاً باعتبار نظام الحكم بها نظاماً برلمانيّاً؛ يمكّن الأغلبية البرلمانية من تنفيذ أجندتها السياسية عبر السلطة التنفيذية في البلاد[١].

(١) Aaron Maasho, «Ethiopia declares election sweep for ruling party, critics cry foul», report published on Reuters News Website, Via Link: https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-election/ethiopia-declares-election-sweep-for-ruling-party-critics-cry-foul-idUSKBN0P21QY20150622 (Access date: 20/4/2018).

مع التمايز العددي الواضح لصالح الأورومو؛ فإنه لم يقابله تمايزٌ في مساحات النفوذ والسيطرة داخل النظام الحاكم منذ التأسيس

إلا أنّ ما أفرزته انتخابات برلمان ٢٠١٥م كانت هي النتائج المثيرة للانتباه، والتي مثّلت جرساً للإنذار لدى كثيرٍ من المراقبين والمعنيّين بالشأن الإثيوبي، حيث فاز التحالف الحاكم بعدد (٥٤٧) مقعداً، من أصل (٥٤٧) مقعداً بنسبة ١٠٠٪[٢]، وقد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في المؤتمر الصحافي الذي أعقبها فوز التحالف الحاكم بعدد (٥٤٦) مقعداً من أصل (٥٤٧) مقعداً، وتأجّل إعلان نتيجة المقعد الأخير في المؤتمر الصحافي بسبب تعثّر الحصول على نتيجته في ضوء المناوشات التي تمّت بين أنصار المرشح المستقل لهذا المقعد وأنصار التحالف الحاكم، إلا أنه سرعان ما تمّ إعلان النتيجة بفوز التحالف الحاكم به، ليفوز بكامل مقاعد البرلمان بنسبة ١٠٠٪، وهي السابقة التي لم تحدث منذ أول انتخابات عامّة في البلاد بعد ١٩٩١م، وهي النسبة التي تُشير بجلاءٍ إلى انسداد الأفق السياسي

(٢) Felix Horne, Dispatches: Alarm Bells for Ethiopia's 100% Election Victory, a report published in June 23,2015, Human Rights Watch, Via Link: https://www.hrw.org/news/2015/06/23/dispatches-alarm-bells-ethiopias-100-election-victory (Access date: 20/4/2018).

في إثيوبيا، واتجاه العملية السياسية نحو الانفجار الوشيك- كما سيرد لاحقاً-[1].

جدول رقم (٣):

عدد مقاعد الأجنحة الأربعة للائتلاف الحاكم بالمقارنة بقوى المعارضة في انتخابات برلمان ٢٠١٠م[2]

الكيانات الممثلة في البرلمان/عرقية/سياسية/جهوية	إجمالي عدد مقاعد البرلمان ٥٤٧
التيجراي	٣٨
أمهرة	١٣٧
أورومو	١٧٨
شعوب جنوب إثيوبيا	١٢٢
مقاعد الائتلاف بالعاصمة أديس أبابا	٢٢
الائتلاف الحاكم EPRDF بولاية هاراري	مقعد واحد بولاية هاراري
الائتلاف الحاكم EPRDF بمدينة دير داوا	مقعد واحد بمدينة دير داوا[1].
إجمالي مقاعد الائتلاف الحاكم EPRDF	٤٩٩
أحزاب المعارضة المتحالفة	الحزب الديمقراطي لشعوب عفار ANDP	٨
	الحزب الديمقراطي للشعوب في بينيشانجول جوموز BGPDP	٩
	الحركة الديمقراطية للشعوب في جامبيلا GPUDM	٣
	الحزب الديمقراطي للشعوب الصومالية SPDP	٢٤
المنتدى الوحدوي الديمقراطي الفيدرالي المعارض MEDREK		مقعد واحد بأديس أبابا
مرشح مستقل		مقعد واحد بولاية جنوب إثيوبيا

المصدر: من تصميم الباحث؛ استناداً للبيانات الرسمية المتاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الإثيوبية: http://www.ethiopia.gov.et

بمراجعة البيانات التي يستعرضها الجدول بعاليه؛ يمكن تسجيل عددٍ من الملاحظات، التي تسهم بصورةٍ ما في تفسير المشهد السياسي الإثيوبي:

١- أنّ هذه البيانات هي آخر بياناتٍ رسمية مذكورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الإثيوبية بشأن الانتخابات العامّة في إثيوبيا، ولم يتضمّن الموقع الرسمي للحكومة أية إشارة لبيانات انتخابات مجلس النواب في ٢٠١٥م، والتي حصدت فيها جبهة الحكم ١٠٠٪ من الأصوات، ولعلّ ذلك مردّه- ضمن أسبابٍ أخرى- إلى حجم اللغط الداخلي والخارجي الذي أثارته تلك الانتخابات والإعلان عن نتائجها.

٢- أنّ الائتلاف الحاكم لأول مرة- منذ وصوله للحكم عام ١٩٩١م- يحصل على أغلبيةٍ مطلقةٍ

(١) Lebo Diseko «Ethiopia election: EPRDF wins all 547 seats in poll», report published on BBC News Website, Via Link: http://www.bbc.com/news/av/world-africa-33232659/ethiopia-election-eprdf-wins-all-547-seats-in-poll (Access date: 20/4/2018).

(٢) Ethiopian Governmental Portal, Via Link: http://www.ethiopia.gov.et/ (Access date: 20/4/2018).

مريحة وصلت لنسبة ٩١,٢٢٪ في انتخابات ٢٠١٠م، وهي الانتخابات التي حدثت في منتصف المسار المتسارع للنهضة الاقتصادية في إثيوبيا، والتي بدأت عام ٢٠٠٥م، كما يمكن النظر لتلك النسبة، خصوصاً من جهة المعارضة، بأنّ الائتلاف الحاكم يهيمن بصورةٍ متزايدةٍ على المجال العام السياسي والاقتصادي في إثيوبيا.

٣- أنّ إجمالي ما حصل عليه باقي الفاعلين السياسيّين في إثيوبيا، من قوى معارضة ومستقلين وغيرهما، بلغ ٤٩ مقعداً، أي ما نسبته ٨,٩٪ في انتخابات عام ٢٠١٠م، وهو ما يزيد قليلاً عمّا يحصل عليه جناح التيجراي في الائتلاف الحاكم، والبالغ ٣٨ مقعداً؛ أي ما نسبته ٦,٩٪.

٤- أنّ ما عليه «الحزب الديمقراطي للشعوب الصومالية» المعارض SPDP في انتخابات ٢٠١٠م، والذي بلغ ٢٤ مقعداً، أي ما نسبته ٤,٣٨٪، يقلّ بمقدار ٢,٥٪ تقريباً عمّا حصل عليه جناح التيجراي الحاكم والمهيمن على الائتلاف الحاكم.

وعليه؛ يتضح من التحليل السابق: أنّ الأرقام فيما يخصّ المعيار العددي الديموغرافي أو حجم المقاعد بالبرلمان لا يعكس بحالٍ الهيمنة التي مارستها قومية التيجراي منذ عام ١٩٩١م، وهو ما ستعكف الدراسة على استكشافه في الورقات القليلة القادمة، للوقوف على مآلاته في أعقاب تصعيد «آبي أحمد» رئيساً للائتلاف الحاكم، ورئيساً للوزراء.

منظمة الأورومو الشعبية وآبي أحمد.. مساحات السيطرة والنفوذ:

«المنظّمة الديمقراطية لشعوب الأورومو»، وباللغة الإنجليزية Oromo People's Democratic Organization، ويُشار لها اختصاراً بـ(OPDO)، هي الكيان السياسي الرئيسيّ المعبّر عن قومية «أورومو»، وكما سبق أن أشارت الدراسة: هو أحد الأجنحة الأربعة التي تُشكّل الائتلاف الحاكم لإثيوبيا منذ عام ١٩٩١م، وستقدّم الدراسة في هذا المقام تعريفاً دقيقاً عنها.

«الأورومو»: جماعةٌ إثنية، تتراوح نسبتها بين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي عدد السكان بإثيوبيا، أي ما يبلغ ٦١ مليون نسمة- وفقاً للمصادر الأمريكية-، وتنتشر تلك القومية على نطاقٍ جغرافيٍّ واسع في شرق إفريقيا من شمال كينيا، وحتى شمال إثيوبيا، وتُعدّ بذلك هي القومية الأكبر عدداً وانتشاراً جغرافيّاً في إثيوبيا، وتُعدّ تلك القومية أضعف تماسكاً من الناحية الدينية والاجتماعية؛ إذا ما قُورنت بقوميتَي الأمهرة والتيجراي، ولم تُشكّل «دولة أورومية» واحدة تاريخيّاً- حسب بعض الباحثين-[1].

أما من الناحية التنظيمية السياسية والمسلحة؛ فقد تكوّن أول كيانٍ تنظيميٍّ لشعب الأورومو عام ١٩٧٣م؛ ممثلاً في «جبهة تحرير أورومو» (Oromo Liberation Front - OLF)، التي خاضت صداماً مسلّحاً ضدّ نظام الجنرال الماركسي منجستو هيلا ميريام عام ١٩٧٤م[2]، إلا أنها لم تكن من القوة بمكانٍ لإزاحته، وهو ما نجحت فيه الكيانات المنظّمة لشعوب التيجراي، وشعوب إريتريا، وقد شكّلت الجماعات العِرْقية الكبرى في إثيوبيا، وهي الأورومو والأمهرة والتيجراي وشعوب إثيوبيا، كياناً ائتلافيّاً سياسيّاً عِرْقيّاً، هو

(١) Minorities at Risk Project. June 1998. «Ethiopia,» University of Maryland, Center forInternational Development and Conflict Management, Via Link: http://www.bsos.umd.edu/cidcm/mar/ethiopia.htm (Access date: 20 /4/2018).

(٢) محمد أحمد عبد اللطيف محمد، "التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو"، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط١، ٢٠١٥م)، ص١٢٨.

«الجهبة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية» (EPRDF)، في عام ١٩٨٩م، وعليه؛ فإنّ «جبهة تحرير أورومو» لم تكن طرفاً كتنظيم في الائتلاف الجديد متعدّد القوميات، حيث تذكر المصادر الغربية أنّ «جبهة تحرير شعب تيجراي» كتنظيم هو نفسه الذي قام بتأسيس ما يُعرف بـ«المنظّمة الديمقراطية لشعوب الأورومو» من سجناء الحرب السابقين الذين ينتمون لقومية الأورومو، والذين وافقوا على القتال بجوار التيجراي ضدّ الجنرال منجستو هيلا ميريام، لتكون تلك الحركة الأورومية الجديدة منافساً لجبهة تحرير الأورومو، ولتسحب من رصيدها، وقد استمر التنظيمان المعبّران عن الأورومو «جبهة التحرير» و«المنظّمة الديمقراطية» في الساحة السياسية حتى بعد سقوط نظام الجنرال الشيوعي[١].

وعليه؛ فإنّ المنظّمة الديمقراطية لشعوب الأورومو هي في الأساس تنظيمٌ تمّ تشكيله من قِبَل أقلية قومية التيجراي؛ ومن سجناء الحرب المنتمين لقومية الأورومو؛ لتكون عوناً عدديّاً لها في المقام الأول في حربها ضدّ الجنرال الماركسي منجستو هيلا ميريام، والذي أزاحته الجبهة الائتلافية متعدّدة القوميات من الناحية التنظيمية، والتي تُهيمن عليها أقلية التيجراي من الناحية الفعلية، وقد انضمت «جبهة تحرير الأورومو» للحكومة الانتقاليّة التي شكلتها «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية» في أعقاب رحيل الجنرال الشيوعي، إلا أنه سرعان ما انسحبت «جبهة تحرير أورومو» وبعض الأحزاب الأخرى في أعقاب الخلاف الذي نشب في الحكومة الانتقاليّة حول زحف العسكريّين والتضييق على الحزبيّين[٢].

أما عن التمايز بين الكيانَين المعبّرَين عن الأورومو، الممثلَين في: «جبهة التحرير» و«المنظّمة الديمقراطية»، فيرصد عددٌ من الباحثين تقاطعاتٍ كثيرةً بينهما، خاصّةً فيما يتعلّق بحقوق شعب الأورومو ومصالحه، ومنها: إعلانهما أنّ هدف كلٍّ منهما هو «تقرير مصير شعب أورومو»، وتحقيق نهضة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لشعب الأورومو، وتحوّلت لمسار الصِّدام المسلح مع الحكومة الفيدرالية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية؛ بعد الانشقاق عن الحكومة الانتقاليّة عام ١٩٩٢م، وهي منذ هذا التاريخ تسعى لتقويض نظام ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكم، على عكس «المنظّمة الديمقراطية لشعب أورومو» التي تعمل من داخل النظام الحاكم، وتُعدّ أحد أجنحته الأربعة، والتي لم تتول رئاسة الائتلاف الحاكم منذ تأسيسه عام ١٩٨٩م[٣].

وعليه:- من الناحية العملية- فإنّ «المنظّمة الديمقراطية لشعب الأورومو» هي أحد ممثلي قومية الأورومو، وليست الممثل الوحيد لها، إلا أنها الممثل الوحيد في ائتلاف الحكم الذي تأسّس رسميّاً عام ١٩٨٩م، وهيمن على الحياة السياسية الإثيوبية منذ ١٩٩١م.

بَيْد أنه مع التمايز العددي الواضح لصالح الأورومو؛ فإنه لم يقابله تمايزٌ في مساحات النفوذ والسيطرة داخل النظام الحاكم منذ التأسيس،

(١) De Waal, Alex. 1994. «Rethinking Ethiopia,» in THE HORN OF AFRICA, Edited by Charles Gurdon (New York: St. Martin›s Press), p 30.

(٢) United States Bureau of Citizenship and Immigration Services, Ethiopia: Informationon the Oromo Ethnic Group, the Oromo Liberation Front (OLF), and the Oromo People›s Democratic Organization (OPDO), 18 April 2001, UNHCR, VIA Link: http://www.refworld.org/docid/3decdfcf4.html (Access date: 20/4/2018).

(٣) United States Bureau of Citizenship and Immigration Services, Ibid

حتى تصعيد الدكتور «آبي أحمد» رئيساً للمنظمة الديمقراطية لشعب الأوروموِ، ورئيساً للائتلاف الحاكم المتمثل في «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، وأخيراً رئيساً للوزراء، ليكون بذلك تحوّلاً نوعيّاً في هيكل القوة في النظام الحاكم، على الأقلّ من الناحية الرمزية.. حتى تاريخه.

أما عن الدكتور «آبي أحمد»؛ فهو سياسيٌّ إثيوبي شابّ، ينتمي لعِرْقية الأوروموِ، وُلد في ١٥ أغسطس ١٩٧٦م لأبٍ مسلم وأمٍّ مسيحية، بمنطقة «أجارو» بمدينة «جيما» بإقليم «الأوروموِ»، وانخرط ضمن صفوف القوات التي حملت السلاح في مواجهة نظام منجستو هيلا ميريام عام ١٩٩٠م، والتي عملت تحت لواء «الجبهة الديمقراطية لشعب الأوروموِ»- أحد الأجنحة الأربعة لائتلاف «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، ثم انخرط رسميّاً في قوات الدفاع الوطني الإثيوبي- الجيش الإثيوبي تحت حكم الائتلاف الحاكم- عام ١٩٩٣م، وذلك ضمن أفراد وحدة المخابرات والاتصالات العسكرية، وتدرّج بها حتى تقلّد رتبة «عقيد» في عام ٢٠٠٧م، وأُرسل في ١٩٩٥م ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية حينها، وفي الحرب الإثيوبية الإريترية (١٩٩٨-٢٠٠٠م) تولّى مهامّ استخباراتية عملياتية.

وقد عمل في وزارة الدفاع الإثيوبية في مواقع مختلفة، منها: مدير عام مركز المهارة للعلوم والتكنولوجيا الفيدرالية، ثم عمل نائباً لمدير وكالة أمن شبكة المعلومات الإثيوبية المعروفة اختصاراً باسم «أنسا»، ليغادرها في ٢٠١٠م بصورةٍ رسميةٍ نهائيةٍ إلى الساحة السياسية والمجال العام. وفي غضون ذلك، وقبل مغادرته للجيش، كان عضواً في اللجنة المركزية للمنظمة الديمقراطية لشعب أوروموِ، وفي عام ٢٠٠٧م شغل منصب المدير التنفيذي للجنة التنفيذية للمنظمة، وعضواً باللجنة التنفيذية للجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية منذ عام ٢٠٠٥م[١].

وقبل انسحابه من القوات المسلحة عمل على تأهيل ذاته بالمؤهلات العلمية والأكاديمية المدنية؛ لتكون عوناً له في المجال العام الإثيوبي الذي يطمح إليه، فقد حصل على شهادته الأولى في هندسة الحاسب الآلي من جامعة أديس أبابا عام ١٩٩٣م، وأكمل دراساته العليا في الهندسة، وحصل على دبلوم الدراسات العليا المتقدمة للحاسوب في قسم تطبيقات التشفير في جامعة «بريتوريا» بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٥م[٢]، ثم الماجستير في إدارة التغيير والتحوّل من جامعة جرينتش بلندن عام ٢٠١١م، وكذا ماجستير إدارة الأعمال عام ٢٠١٣م، ثم الدكتوراه في إدارة الأعمال من معهد دراسات السلام والأمن بجامعة أديس أبابا عام ٢٠١٧م.

وأما تدرّجه في المسار المدني الحزبي؛ فقد تدرّج في عضوية «الحزب الديمقراطي لشعب أوروموِ»، وصولاً للجنة المركزية للحزب، وكذا كان عضواً باللجنة التنفيذية للائتلاف الحاكم فيما بين (٢٠١٠-٢٠١٢م)[٣].

---

(١) جوهر أحمد، مترجم، «سيرة ذاتية للدكتور آبي أحمد رئيس الجبهة ورئيس الوزراء الإثيوبي الجديد»، صحيفة العلم الإثيوبية التابعة لمؤسسة الصحافة الإثيوبية، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨م، الرابط: http://www.ethpress.gov.et/alalem/index.php/society/item/2486-2018-03-30-17-54-05 (Access date: 20/4/2018).

(٢) «آبي أحمد رئيساً للوزراء في إثيوبيا»، تقرير إخباري بموقع جريدة عكاظ السعودية، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٨م، الرابط: https://www.okaz.com.sa/article/1627669 (Access date: 20/4/2018).

(٣) «آبي أحمد أول رئيس وزراء من عرقية أوروموِ يحكم إثيوبيا، تقرير إخباري، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٨م، بموقع هيئة الإذاعة البريطانية- الإصدار العربي، الرابط: http://www.bbc.com/arabic/world-43564445 (Access date: 20/4/2018).

وقد انتُخب في عام دخوله العمل العام بصفةٍ رسمية ٢٠١٠م عضواً بالبرلمان الإثيوبي عن دائرته، وشهدت دائرته (مدينة جيما) أثناء فترة تمثيله لها مواجهاتٍ دينيةً بين المسلمين والمسيحيّين، تحوّل بعضها لأعمال عنف، ترتب عليها تكلفة بشرية ومادية، وقد مارس «آبي أحمد» دَوراً بصفته التمثيلية ونفوذه السياسي والعِرْقي، بالتعاون مع المؤسّسات الدينية ورموزها، لاحتواء تلك الصِّدامات، وتحقيق مصالحةٍ وصفها بعض المراقبين بـ«التاريخية» في تلك المدينة.

وفي عام ٢٠١٥م؛ أُعيد انتخابه في كلٍّ من مجلس النواب واللجنة التنفيذية لـ«الجبهة الديمقراطية لشعب أوروموـ»، ليتولى- منذ عام ٢٠١٦م- مناصب سياسية تنفيذية على المستوى الفيدرالي والمحلي، حيث تولى حقيبة وزارة العلوم والتكنولوجيا بالحكومة الفيدرالية، ثم غادرها ليتولى منصب مسؤول مكتب التنمية والتخطيط العمراني بإقليم أوروميا، ثم نائباً لرئيس إقليم أوروميا نهاية ٢٠١٦م، ثم تخلّى عن منصبه التنفيذي السالف ليتولى منصب رئيس الحزب الديمقراطي لشعب أورومو في فبراير ٢٠١٨م[١]، ثم تمّ تصعيده بعد انتخابه من قِبَل «مجلس الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية»، الذي يتألف من ١٨٢ عضواً، في ٢٧ مارس ٢٠١٨م، رئيساً للجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية، في الجلسة التي انتُخب فيها «ديميك ميكونين» نائباً لرئيس الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية ونائباً لرئيس الوزراء[٢]، وقد نافسه في انتخابات الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية مرشحان؛ أحدهما ينتمي لحزب الحركة الشعبية لإثيوبيا الجنوبية- حصل على ٥٨ صوتاً-، ومرشح للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي- حصل على صوتَين فقط-، في حين حصل «آبي أحمد» على ١٠٨ أصوات من إجمالي (١٦٩) صوتاً، مما يُشير بجلاء للتعسّر النسبي لبناء توافقٍ بشأن انتخابه، وأنّ ثمّة انقساماً ما داخل الجبهة الحاكمة يُنذر بمرحلةٍ جديدةٍ على المستويَين: (التنظيمي لها، والداخلي للبلاد)، وقد أدّى اليمين الدستورية أمام البرلمان الإثيوبي رئيساً جديداً للوزراء في يوم الاثنين ٢ أبريل ٢٠١٨م[٣].

الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية/ منافسة داخلية وسلطوية خارجية:

تأسّست «الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية» في عام ١٩٨٩م بوصفها عملاً سياسيّاً وعسكريّاً منظّماً للإطاحة بالجنرال اليساري، وهو ما تحقّق عام ١٩٩١م، وقد تأسّست الجبهة- كما ذُكر سابقاً- على يد نخبةٍ سياسية شابة من أقلية «التيجراي» من أولئك المتمردين على الجنرال منجستو، وقد شكّل أولئك المتمردون كيانهم المنظّم المعروف باسم «جبهة تحرير شعب التيجراي» كنواة صلبة للجبهة الثورية، تتشكّل حولها الأجنحة الأخرى للجبهة الثورية، وعليه: فالجبهة ما هي إلا واجهةٌ تنظيميةٌ متعددة العرقيات والثقافات لفاعلٍ

(١) «آبي أحمد» رئيساً لـ«الجبهة الديمقراطية لشعب أورومو» في إثيوبيا، تقرير إخباري، بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٨م، بموقع مجلة قراءات إفريقية، الرابط: http://www.qiraatafrican.com (Access date: 20 (2018/4/.

(٢) جوهر أحمد، «انتخاب الدكتور آبي أحمد رئيساً للجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية»، تقرير إخباري بموقع مؤسسة الصحافة الإثيوبية «العلم»، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨م، الرابط: http://www.ethpress.gov.et/alalem/index.php/news/national-news/41-25-17-30-03-2018-item/2476 (Access date: 20 (2018/4/.

(٣) Mero Moges- Gerbi, Chris Giles, Ethiopia›s parliament swears in new prime minister, CNN Website, April 2, 2018, Via Link: https://africa/ethiopia-/02/04/edition.cnn.com/2018 new-pm-abiy-ahmed/index.html (Access date: 20 (2018/4/.

مهيمنٍ وحيدٍ؛ هو «جبهة تحرير شعب التيجراي».

وقد أفـــرزت تلـــك النُّخبة المتمردة الشـــاب «ميليـــس زيناوي» الـــذي ترك دراســـته الجامعية للانضمام للمتمردين، وســـرعان مـــا أثبت زيناوي جدارته وكاريزميّته في صفـــوف أقرانه بما عُرف عنه من انضباط، وحزم، وتقشـــف، وتجهّم، ليتقدّم صفوفهم فيصبح رئيســـاً في ظلّ الحكومة المؤقتة عام ١٩٩٢م، ثم رئيســـاً للوزراء عـــام ١٩٩٥م بعد انعقاد أول برلمان بعد رحيل منجستو، وقد استمر بمنصبه مهيمناً على الجبهة الثورية والمجال العام في إثيوبيا زهاء ٢١ عاماً.

ويرى بعـــض الباحثين أنّ «جبهـــة التيجراي» تهيمن على الجبهة الثورية، والمجال العام الإثيوبي بالتبعية، عبر اتباع أسلوبَين متزامنَين: أولهما: قمع الاحتجاجات الداخلية عبـــر التدابير الأمنية التي تُوصف بالقاســـية- من ناحية-، وثانيهما: إضفاء الطابع الخارجي على الصراعـــات الداخلية- من ناحية أخرى-[١].

بَيْد أنّ رحيل زيناوي عام ٢٠١٢م، بسبب مرضه المفاجئ، فتح الباب لتغيّرات كبرى في المجال العام بغير إرادته، وعلى مستوى الجبهة ببعضٍ من إرادته عندما صعد «هيلا ميريام ديســـالين» من منصبه المتواري (مستشـــار لزيناوي مدة خمس سنوات) إلى منصب نائب رئيس الـــوزراء ووزيراً للخارجية في أكتوبر ٢٠١٠م ونائباً للتحالف الحاكم، والمنتمي لحزب «الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا» الذي لا يمثّل ثقلاً معتبراً داخل الجبهة، ولا ينتمي لعِرْقيةٍ ذات ثقل- كما أوضح الكاتب سلفاً-، وترك الجبهة الثورية والنظام السياسي الإثيوبي في بوادر

لم يُعلن «آبي أحمد» عن خططٍ واضحة المعالم ومحددة بدقّة لرسم المسار الإثيوبي الجديد، ما يُشير لصعوبة عملية مخاض هذه الأجندة من رحم الحزب الحاكم

أزمة تبـــدو في ملامحها- خاصّةً في جانب جدارة قيادة الجبهة الثورية- هيكلية[٢].

وعليه؛ وجدت الجبهـــة الثورية الحاكمة ذاتها في مفترق طرقٍ داخلية وخارجية، فعلى المســـتوى الداخلي أضحت تعاني من فقدان قيادة قادرة على الهيمنة والســـيطرة لتملأ فـــراغ زيناوي المفاجئ، وأنّ خليفته ديسالين- الذي وجد نفسه في منصب رئيس الوزراء بصفة مؤقتة بحكم منصبه إلى أن تمّ انتخابه خلال بضعة أشـــهر رئيساً أصيلاً للوزراء، وأُعيـــد انتخابه عام ٢٠١٥م لـــدَورة جديدة، وهي الدَّورة التي لم يكملها وقدّم استقالته قبل نهايتها- يفتقر لأيٍّ من مقوماتها، ســـواء كاريزما زيناوي، أو تعاضد قوميته القليلة عدديّاً إلا أنها المسيطرة على المفاصل الحيوية في الحزب والدولة، حيث ينتمي ديســـالين لقومية «الولايتا» التي لا يتجاوز عددها ٢,٣٪- كما أوضحت الدراســـة فـــي الجدول رقم (١)[٣]-، ومن ناحيةٍ أخرى؛ لا يســـتند لظهيرٍ دينيٍّ

(١) Simon Weldmichael, «Ethiopia: EPRDF has passed its Expiry Date», TESFANEWS, in November 25, 2017, via link: https://www.tesfanews.net/ethiopia-eprdf-has-passed-its-expiry-date/ (Access date: 20 /2018/4).

(٢) «نبذة عن ميليس زيناوي»، تقرير صحفي بموقع هيئة الإذاعة البريطانية، بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٢م، بُعيد رحيله، الرابط: http://www.bbc.com/arabic/zinawi_profile_120821/08/worldnews/2012 (Access date: 20 /2018/4).

(٣) هيلا ميريام ديسالين: وُلد بمدينة «بولسو سوري» عام ١٩٦٥م، لأسرة كبيرة عدديًا تضمّ ١١ أخاً، تنتمي للطائفة البروتستانتية المسيحية، وعِرْقياً ينتمي لعرقية «الولايتا»

قوي، حيث إنه ينتمي لأسرةٍ مسيحية بروتستانتية، فـي حين أنّ معظم مسـيحيي إثيوبيا من الطائفة الأرثوذكسـية، وإن كان بعض الباحثيـن يرون أنّ افتقـاده لمقومات عِرْقية ودينية كان من أسـباب تصعيده فـي عهد زيناوي باعتباره ليس محلّ لغط عِرْقي أو ديني، ومن ثمّ تنازع وتزاحم بين العرقيات الكبرى، إلا أنّ ميزته تلك قدْ أفضتْ لرحيله سريعاً بعد رحيـل زيناوي، حيث إنـه لا يعبّر عن أيٍّ من الخرائط الدينية والعِرْقية المؤثّرة في إثيوبيا، مما فتح الباب على مصراعيه للعِرْقيات الكبرى عدديّاً وغير الممثَّلة بصورةٍ تتفـق وثقلها العددي لطموحٍ سياسي أكبر؛ كالأورومو والأمهرة[١].

أما على المستوى الخارجي؛ فإنّ قبضة الجبهة الثورية في إحكام سـيطرتها علـى المجال العام تتجه نحو التداعي؛ فـي ظلّ حالة الفكّ والتركيب الداخليـة بعد رحيل زيناوي- مـن جهة-، وتنامي احتجاجات ومطالب المعارضة- من جهةٍ أخرى-، وهو ما دفع حكومة ائتلاف الجبهة الثورية الحاكمة لإعـلان حالة الطوارئ وحظـر التجول في أكتوبر ٢٠١٦م، لترفعها في أغسطس ٢٠١٧م، وفي غضون ذلك اتخذت الحكومة برئاسـة ديسالين إجراءات سياسية عدّة لامتصاص تلك الاحتجاجات بجانب إجراءاتها الأمنية للسـيطرة عليها، ومن إجراءاتها السياسـية: إعادة تشـكيل الحكومة، ومنح تسـع حقائب وزاريـة لوزراء من الأورومو بنسـبة بلغت ٤٠٪ مـن مجلس الوزراء الإثيوبـي[٢]، بَيْد أنّ هذه الإجراءات السياسية لم تأت بنتيجةٍ معتبرة، لتُعيد الحكومـة فرض حالـة الطوارئ مـرّةً أخرى بعد استقالة ديسالين في فبراير ٢٠١٨م، وهي الاستقالة التي مهدت لتحولات كبرى داخل الائتلاف الحاكم، وربما خارجه، بدأت ملامحها بتصعيد «آبي أحمد» رئيساً للائتلاف الحاكم ورئيساً للوزراء[٣].

رؤية «آبي أحمد» الاقتصادية والسياسية كمحدد فاعل في الأزمة الراهنة:

بعـد أنّ أدّى «آبي أحمد»، في الثاني من أبريل ٢٠١٨م، اليمين الدسـتورية رئيسـاً للوزراء، خلفاً لديسالين المستقيل، شـكّل مجلس وزرائه في ١٩ أبريل ٢٠١٨م من ٢٩ وزيراً، بينهم عشر شخصيات جديدة، وتمّ تغيير سـتة وزراء لحقائبهم السابقة، وأهمّها: تولي وزير التعدين في الحكومة المستقيلة حقيبة وزارة الدفاع في حكومة «آبي أحمد»، واستمر باقي الوزراء بمناصبهم، ومنهم وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية[٤].

وتقـع على عاتق رئيس الـوزراء الجديد مهامّ عسـيرة، حيث يُنظر لتوليه باعتباره بدايةً لتحوّلٍ نوعيٍّ في المسـار السياسـي الإثيوبي، ولعلّ أول

التي تقطن جنوب البلاد في إقليم «الأمم الجنوبية»، وتخرّج في كلية الهندسة بجامعة أديس أبابا عام ١٩٨٨م، ثم حصل على الماجستير في التكنولوجيا من جامعة تامبيري بفنلندا، وقد ترقى في الحزب الحاكم «الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا» من نائبٍ لرئيس إقليم «منطقة الأمم الجنوبية» إلى رئيس له، ثم عمل نائباً في البرلمان، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في أكتوبر ٢٠١٠م، ثم رئيساً للوزراء بعد رحيل زيناوي مؤقتاً فأصيلاً، وكذا رئيساً للاتحاد الإفريقي بحكم منصبه في عام ٢٠١٣م، وأُعيد انتخابه عام ٢٠١٥م، ليغادر المنصب مستقيلاً في فبراير ٢٠١٨م.

(١) أحمد يونس، «ديسالين.. عدّاء إثيوبيا غادر المضمار قبل نهاية السباق»، تقرير صحفي، بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٨م بجريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٣٣٣، الرابط: https://aawsat.com/home/article/1185161 (Access date: 20/4/2018).

(٢) أحمد يونس، مرجع سابق.

(٣) محمد اليماني، «إثيوبيا تقول: حالة الطوارئ ستستمر ستة أشهر»، تقرير إخباري منشور على وكالة أنباء رويترز، النسخة العربية، الرابط: https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1G10EW (Access date: 20/4/2018).

(٤) ليليان وجدي، «رئيس وزراء إثيوبيا الجديد يختار حكومته»، تقرير إخباري منشور على شبكة أخبار رويترز، الإصدار العربي، بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٨م، الرابط: https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN1HQ0Z3 (Access date: 20/4/2018).

تلك التحديات: السيطرة على تدهور وضع الدولة وفقاً لمؤشرات الهشاشة الدولية؛ التي تشمل مختلف أبعاد المجال العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني[1]، وهو ما يوضحه الجدول الآتي، والذي يرشد الباحث لأهمّ ملامح التحديات التي يواجهها رئيس الوزراء الجديد:

جدول رقم (٤):

موقف دولة إثيوبيا وفقاً لمؤشر الهشاشة في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٨م

العام	الترتيب وفقاً لمؤشر الهشاشة	أكثر المعايير هشاشة
٢٠١٨	١٥	الضغوط الديموغرافية
٢٠١٧	١٥	الضغوط الديموغرافية
٢٠١٦	٢٤	النازحين واللاجئين
٢٠١٥	٢٠	النازحين واللاجئين
٢٠١٤	١٩	الضغوط الديموغرافية
٢٠١٣	١٩	الضغوط الديموغرافية
٢٠١٢	١٧	الضغوط الديموغرافية
٢٠١١	٢٠	الضغوط الديموغرافية
٢٠١٠	١٧	الضغوط الديموغرافية
٢٠٠٩	١٦	الضغوط الديموغرافية
٢٠٠٨	١٦	الضغوط الديموغرافية
٢٠٠٧	١٨	الضغوط الديموغرافية
٢٠٠٦	٢٦	الضغوط الديموغرافية

المصدر: من تصميم الباحث؛ استناداً لبيانات مؤشّر الهشاشة، عبر الرابط:
/http://fundforpeace.org/fsi/country-data

يبدو جليّاً من الجدول السابق:

أنّ ملامح الأزمة الراهنة تدور حول «الضغوط الديموغرافية»، خاصّةً أنّ الموقع الحالي لإثيوبيا في مؤشّر الهشاشة، الثابت في آخر تقريرَين لعامَي ٢٠١٨م و٢٠١٧م، يشير إلى أنه أسوأ وضع حصلت عليه إثيوبيا منذ صدور التقرير عام ٢٠٠٦م.

وبقراءة بيانات الجدول السالف والتقرير المُشار إليه؛ يتضح أنّ الأزمة الإثيوبية تتشكّل من ثلاثة أضلاع رئيسة، يمكن استنتاجها من المعايير الأكثر هشاشة في التقرير، وهي: (الضغوط الديموغرافية، والتنمية المتفاوتة، وتشرذم النُّخبة)، وعليه: فإنّ الأزمة الراهنة هي أزمة مركّبة في بُعدَيها: الداخلي الخاصّ بالتأميم المفرط للحياة السياسية من قِبَل النُّخبة الحاكمة- من جهة، والتفاوت المخلّ في التنمية الاقتصادية التي تشهدها إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٥م، وما ينتج عن ذلك من ضغوطٍ ديموغرافية متزايدة[2].

وعليه؛ يصبح من الواجب محاولة الوقوف على ملامح أجندة «آبي أحمد» السياسية والاقتصادية

(١) مؤشر الدول الهشة: هو مؤشر دولي، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الأمريكية، بالتعاون مع مجلة «السياسة الخارجية» الأمريكية، ويصدر منذ عام ٢٠٠٦م بصفة دورية لمعظم دول العالم، وقد كان يُطلق عليه في السابق «مؤشر الدول الفاشلة»، إلا أنّ اسمه تغيّر ليصبح «مؤشر الدول الهشة»، ويعتمد على قياس ١٢ معياراً، مقسمين إلى أربع مجموعات، تغطي كلّ مناحي المجال العام السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية، تهدف للتعرف على أداءات الدولة في مساحات المجال العام، وهذه المجموعات هي: مجموعة مؤشرات التماسك: (التواجد الأمني- تشرذم النخبة- شكاوى الجماعات)، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية: (التدهور الاقتصادي- التنمية الاقتصادية المتفاوتة- هجرة العقول)، ومجموعة المؤشرات السياسية: (شرعية الدولة- الخدمات والمرافق العامة- حقوق الإنسان وحكم القانون)، وأخيراً مجموعة المؤشرات الاجتماعية: (الضغوط الديموغرافية- النازحين واللاجئين- التدخل الخارجي)، وتُعطى الدولة درجة من عشر درجات في كلّ معيار من المعايير الاثني عشر، وكلما اقتربت درجتها من الدرجة العاشرة كانت أكثر هشاشة، ويحدّد مجموع المعايير الاثني عشر موقع الدولة على مؤشر الهشاشة، وكلما كانت درجتها مرتفعة حصلت على موقع أقرب للرقم واحد، مما يعني أنها أكثر هشاشة من غيرها.

(٢) صفحة بيانات إثيوبيا في مؤشر الهشاشة بصورة مقارنة، مؤشر الهشاشة، مؤسسة صندوق السلام، الرابط: http://fundforpeace.org/fsi/country-data (Access date: 2018/4/20).

للتعامل مع تلك المعضلة الثلاثية، والتي تتعقد في ضوء فشل أسلوب القيادة الجماعية الذي قدّمته الجبهة الحاكمة منذ وفاة ميليس زيناوي، والذي يُعدّ أكبر تحدٍّ داخليٍّ لآبي أحمد، والذي يمكّنه- حالَ تفكيكه- من أداء مهامّه بصلاحياتٍ كاملةٍ ومنفردة.

ويمكن تلمّس ملامح تلك الأجندة في مشاهد متفرقة؛ أولها ما صرّح به في كلمته التي ألقاها بمناسبة أداء اليمين الدستورية في ٢ أبريل ٢٠١٨م أمام مجلس النواب، عندما قال ما نصّه: «نحن بحاجةٍ لتطهير أنفسنا من الثأر والكراهية والعنصرية»، حيث أكّد في كلمته أنّ شعب إثيوبيا قدّم بالفعل تضحيات كافية في حياته، جعلت البلد في الوضع الذي هي عليه الآن، وأنّ «السنوات القادمة لإثيوبيا ستكون سنوات الحبّ والمغفرة».

ولم يُعلن «آبي أحمد» عن خططٍ واضحة المعالم ومحدَّدة بدقّة لرسم المسار الإثيوبي الجديد، ما يُشير لصعوبة عملية مخاض هذه الأجندة من رحم الحزب الحاكم المنقسم على ذاته؛ بين جناح الإصلاحيّين الذي يمثله «آبي أحمد»- ويمثل ٦٠٪-، وجناح المتشددين الذي يمثله التيجراي والمتحالفون معهم- ويمثل ٤٠٪ داخل الحزب الحاكم-، وهذا ما عكسته نتيجة الانتخابات الداخلية للحزب- كما أوضحت الدراسة سلفاً-.

وعلى الجانب الآخر؛ تحدّد قوى المعارضة مطالبها بصورةٍ واضحة، وتدور حول عدّة ملفّات رئيسة، منها توسيع المجال السياسي للانتخابات الوطنية المقبلة في مايو ٢٠٢٠م؛ بما يسمح بتمثيلٍ فعليٍّ للمعارضة، ويُخرج إثيوبيا من السياسة العِرْقية التي شهدتها لما يقرب من ثلاثة عقود، وثاني تلك الملفات هو المطالبة بضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات، كقوانين مكافحة الإرهاب والجمعيات الخيرية، وكذا إصلاح النظام الانتخابي، والمخابرات والجيش، والدعوة لمؤتمر مصالحة وطنية شاملة. بَيْد أنّ تلك المطالب يقابلها- حتى تاريخه- جمودٌ نسبيٌّ من الحكومة والتحالف الحاكم؛ على أساس أنها حزبٌ منتخبٌ ديمقراطيّاً، ولم يتجاوز الأمر دعوة بعض الأحزاب لجلسات حوار؛ دون خطواتٍ فعلية على الأرض.

وعليه؛ فإنّ الأجندة المعلنة لرئيس الوزراء الجديد لم تتضمن بنوداً محدّدة تتناول أيّاً من الملفات السابقة لاستيعاب المعارضة، وإنما جلّ خطواتها العملية تهدئة الاحتجاجات الأورومية في الشارع، ومن ثمّ صار رئيس الوزراء الجديد بين مقصلتَين؛ أولاهما السيطرة على الشارع الغاضب من ناحية، واستمالة الجناح المتشدد داخل التحالف الحاكم، والذي يتكوّن معظمه من المقاتلين السابقين من قومية تيجراي، ليتمكن من أداء مهامّه بشكلٍ كاملٍ مستقرٍّ في إصلاح الحزب الحاكم من الداخل- من جهة-، وفتح الأفق السياسي للمعارضة في المجال السياسي- من جهةٍ أخرى-[1].

الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية/ القبضة الحديدية للأقلية واحتمالات التفكيك:

يتمثّل التحدي الأهمّ لآبي أحمد في الفترة الراهنة في مسارَين رئيسَين؛ أولهما: هو تفكيك جناح المتشددين داخل الحزب الحاكم، والذي يتكوّن في معظمه من المقاتلين السابقين لعرقية التيجراي من أقران ميليس زيناوي في الإطاحة بحكم الجنرال منجستو- من ناحية-، والمسار

(١) Adualem Sisay Gessesse "Ethiopia's New Prime Minister Sworn In This Morning: What Change Can He Bring?" New business Ethiopia, April 2, 2018, via Link: https://newbusinessethiopia.com/ethiopias-new-prime-minister-sworn-in-this-morning-what-change-can-he-bring/ (Access date: 2018/4/20).

الثانـــي: هو تفكيك ســـطوة هـــذه الأوليجاركية[1] المتشـــدّدة داخل الجهاز الأمني والاســـتخباراتي، ولعلّ من أســـباب صلابة هذا التحدي المركّب أنّ «آبـــي أحمد» ليس من ضمن المقاتلين الســـابقين النافذين في إســـقاط النظام العسكري الماركسي اللينينـــي حينهـــا، حيث إنه كان مجـــرد صبيٍ في الرابعة عشـــرة من عمره، بدأ انخراطه مؤخّراً في نشاط الجبهة الثورية؛ وفقاً لسيرته الذاتية المعلنة من قِبَل المصادر الرســـمية، وعليه؛ فإنه ليس من صقور الجبهة القدامى، إلا أنه ليس بخافٍ أنه ربما من صقورها الجدد.

ويبدو أن تعاطي «آبـــي أحمد» بعد مضي أقلّ من شَـــهْرَين في المنصب مع المركّب (العسكري/الأمني)، ســـواء في تركيبته الداخلية أو في علاقته بالجبهة الحاكمة، يشـــير إلى أنه ليس من الملفات اليسيرة عليه لاعتبارات عدّة:

منها: أنه لا يمكن الجزم بدقّةٍ بشـــكل العلاقة الراهنـــة بين هـــذا المركّب الذي يســـيطر عليه «التيجراي» وبين «آبي أحمد».

وثاني هذه الاعتبـــارات: أنّ كلا الطرفَيْن «آبي أحمد» والمركّب (العسكري/الأمني) مكشوفان لدى بعضهما وبعضهما الآخر؛ بحكـــم الانتماء المهني لآبي أحمد، مما يجعل أية مواجهةٍ بينهما أو خطوةٍ من أيٍّ منهما تجاه الآخر خطوةً محسوبةً بدقّة- من ناحية-، ومتوقعةً ومرئيةً للطرف الآخر- من ناحيةٍ ثانية-.

وثالـــث تلـــك الاعتبـــارات: التـــي تجعل من تعاطي «آبي أحمد» مع الملف (العســـكري الأمني الاستخباراتي) عســـيرة؛ هو أنّ هذا التعاطي تأثّر بمتغيرَين جديدَين لتلـــك العلاقة؛ أولهما: هو أنها أضحت محـــلّ اهتمام ونظر الرأي العام والإعلام- من ناحية-، وارتفاع ســـقف التوقعات والمطالبات الأوروموية بشـــأن «آبـــي أحمد»؛ خاصّـــةً في هذا الملف- من ناحيةٍ أخرى-.

فهـــذا مما يجعـــل احتمالات إعـــادة الترتيب للمركّب (العسكري/الأمني/الاستخباراتي) وشيكةً؛ دون الجزم الدقيق باتجاهها أو نطاقها.

ولعـــلّ ملامح إعـــادة الترتيب لهـــذا المركّب بدأت بالفعل ببـــطء، وذلك قبيل تولّي «آبي أحمد» السلطة، وفي عهد رئيس الوزراء المستقيل، عندما تمّـــت ترقية ثلاثة من كبار القـــادة برتبة «جنرال»، ينتمي أحدهم لقومية التيجراي، والآخر للأوورومو، والثّالث للأمهرة، حيث تمّت ترقيتهم لمنصب «نائب رئيـــس أركان»، وهو المنصب الذي تمّ اســـتحداثه مؤخّـــراً، ربمـــا لتكون بذلـــك خطـــوةً بطيئةً ذات احتمالات ثلاثة، تســـفر عنها مســـارات التفاوض والتوافـــق المنتظـــرة بين «آبي أحمـــد» والمركّب (العسكري/الأمني) لإزاحة «ساموراً يونس» رئيس أركان الجيش المنتمي لعرقية التجيراي[2].

ولعلّ مـــا يدعم الافتراض بصعوبـــة التعاطي مع هذا الملـــف: أنه حتى تاريخه يظلّ «جاتاشـــو آســـيفا» مدير جهاز المخابـــرات والأمن الوطني- والـــذي ينتمي للتيجـــراي وأحد أعضـــاء جبهتها المخضرميـــن- فـــي منصبه برتبـــة وزير من دون حقيبة، ويتبع مباشـــرةً مكتب رئيس الوزراء، وكذا استمرار «ساموراً يونس» في رئاسة أركان الجيش.

(١) الأوليغاركية Oligarchy (أحيانا: الأوليغارشية): أو حكم الأقلية: هي شكل من أشكال الحكم، بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. الكلمة «أوليغاركية» مشتقة من الكلمة اليونانية: أوليغارخيا. – مجلة قراءات إفريقية، راجع: الموسوعة الحرة ويكبيديا.

(٢) نزار مانيك، ترجمة «فريق العمل بمجلة قراءات إفريقية»، «هل يمكن أن ينقذ آبي أحمد إثيوبيا؟ تحييد الجيش لن يكون سهلاً»، مقال منشور بمجلة «فورين بوليسي»، بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٨م، ومترجم ومنشور بموقع مجلة قراءات إفريقية، بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨م، الرابط: http://qiraatafrican.com/ (Access date: ٢٠١٨/٥/١١).

وعلى الرغم من عدم إعلان «آبي أحمد» عن أية خطوات معتبرة في أيٍّ من المسارَين المشار إليهما سلفاً؛ فإنّ المسار الثاني الخاصّ بصلة الجناح الحزبي المتشدّد بالذراع الاستخباراتي لربما يتوقع له النّجاح فيه؛ في ضوء خبرته العسكرية وانتمائه في الأساس لهذه الذراع؛ بما يشير إلى اطلاعه على مساحات النفوذ والسيطرة فيه.

أما المسار الأول، وهو القيادة الجماعية للحزب، وضغوط الجناح المتشدد في غير طريق الإصلاح وفتح الأفق السياسي للبلاد، فيبدو عسيراً نسبيّاً، وإن كان يتوقف بصورةٍ كبيرةٍ على احتمالات إظهار «آبي أحمد» لقدرات كاريزمية معتبرة، تعمل على ملء الفراغ السلطوي الذي خلقه ميليس زيناوي برحيله.

«آبي أحمد» والخارج الإثيوبي/ مسارات حرجة:

في النهاية.. من المبكر جدّاً في هذا المقام الحديث عن سياسة خارجية إثيوبية واضحة المعالم في ملفاتها المؤثّرة والحرجة، كملف سدّ النهضة، والموقف من إريتريا، والعلاقات بالخليج العربي، واستثماراته، وكذا دَورها المؤثّر في الاتحاد الإفريقي، **وذلك لاعتبارَين رئيسَين:**

أولهما: أنّ المعضلة الراهنة في الداخل الإثيوبي متصلة في الأساس باعتباراتٍ داخليةٍ واضحة المعالم، وليست لها مسبّباتٌ خارجية مؤثّرة، ولن تنتج عنها تداعياتٌ خارجيةٌ واضحةٌ في المستقبل القريب.

وثانيهما: أنّ إعادة ترتيب الحزب الحاكم، والمركّب العسكري الأمني الاستخباراتي، والمشهد السياسي الإثيوبي الداخلي ونزع فتيل الانفجار منه؛ سيشكل أولويةً قصوى لرئيس الوزراء الجديد؛ لاستعادة قدرة الدولة ومؤسساتها على السيطرة على الأوضاع السياسية والأمنية، ومن ثمّ المضي قُدُماً في مسار التنمية الاقتصادية التي تعثرت في العامَيْن الفائتَيْن.

وما يدعم افتراض عدم حدوث تغيّرٍ جوهريٍّ، في مسار وأجندة السياسة الخارجية الإثيوبية الراهنة، ما تضمّنته كلمة رئيس الوزراء الجديد أمام البرلمان الإثيوبي من أنّ سدّ النهضة هو «الموحّد للشعوب الإثيوبية»، بما يُشير ضمناً بتمسكه بالموقف الإثيوبي بشأنه الحالي[1].

وفي نهاية هذا التحليل:

يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات لمسار السياسة الخارجية الإثيوبية فيما تبقّى من الدَّورة البرلمانية الحالية حتى مايو ٢٠٢٠م، وهذه السيناريوهات كالآتي:

السيناريو الخطّي:

هو استمرار السياسة الخارجية الإثيوبية في ملفاتها الملحّة كما هي، حيث سيعمل الجهاز البيروقراطي وفقاً لأجندته السابقة حتى اتضاح توجهاتٍ جديدة للقيادة السياسية للبلاد بشأن تلك الملفاتٍ الملحّة، كملف سدّ النهضة وغيره، ويدعم هذا السيناريو بعض القرائن، منها ما أُعلن على لسان وزير الخارجية المصري سامح شكري يوم الاثنين ٧ مايو ٢٠١٨م، في أعقاب الاجتماع الفني بشأن السدّ، والذي عُقد في الخامس من مايو بأديس أبابا، وضمّ وزراء الري وخبراء من مصر وإثيوبيا والسودان، أنّ الاجتماع «فشل في كسر الجمود الذي يعتري المفاوضات المتعلقة بأزمة سدّ النهضة الإثيوبية»[2].

---

(١) «أول تعليق لرئيس الحكومة الإثيوبية الجديد على سدّ النهضة»، وكالة أنباء آر تي الروسية، بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٨م، الرابط: https://arabic.rt.com/ (Access date: 2018/5/11).

(٢) «مصر/ فشل جديد في مفاوضات سد النهضة»، تقرير إخباري، بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٨م، على موقع وكالة سبوتنيك الإخبارية الروسية بالعربية، الرابط: https://arabic.

السيناريو المتفائل:

وهو أن تشهد السياسة الخارجية الإثيوبية تحوّلاً نوعيّاً ما؛ في صالح استيعاب أزماتها الإقليمية مع جيرانها، كسدّ النهضة، والتقارب العربي الخليجي مع إثيوبيا، في ضوء التحولات الجديدة لصالح الأغلبية المسلمة- من ناحية-، واحتمالية جمود مستوى العلاقات، خصوصاً في ضوء الخلفية العِرْقية والدينية لآبي أحمد، وكذا المهنية، التي ليس لإسرائيل مساحةُ نفوذٍ مؤثّرٍ فيها، كأن يتلقى تعليماً ما بها. بَيْد أنّ هذا السيناريو مفرطٌ في تفاؤله؛ لأنه يستند إلى افتراض الاستقرار السريع للأوضاع الداخلية- من ناحية-، والتعويل على الاعتبارات الدينية- من ناحية ثانية-.

ولعلّ هذا السيناريو المتفائل يجد بعضاً من الملابسات التي قد تدعمه- ولو جزئيّاً-، كإعلان السودان وإثيوبيا- في خضم زيارة «آبي أحمد» للسودان- اتفاقهما على عدم تأثّر حصّة مصر من مياه النيل بسبب إنشاء السدّ، والعمل على تقليل الآثار السلبية الناتجة عن إنشائه، وذلك يوم الخميس الموافق ٣ مايو ٢٠١٨م في المؤتمر الصحافي للبشير وآبي أحمد، بَيْد أنّ ما يبدّد من هذا التفاؤل ما أعلن المسؤولون عنه من توافقهما التامّ بشأن السدّ؛ بقول البشير في المؤتمر الصحافي ما نصّه: «نحن متوافقون تماماً مع إثيوبيا منذ أن كان سدّ النهضة فكرة، وتبيّن لنا أنّ آثار السدّ الموجبة أكثر من السلبية»[١].

السيناريو المتشائم:

ينطلق من افتراضٍ راسخ ومستقرّ في السياسة الإثيوبية، وهو شدّ أطراف الأزمة الداخلية للخارج، أي تفريغ الأزمة الداخلية المركّبة تلك عبر تعقيد الأزمات الخارجية والإقليمية التي تتورط فيها إثيوبيا، كالعلاقات بإريتريا وملف سدّ النهضة على وجه التحديد، مما ينذر بمزيدٍ من التوتر الإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي وحوض النيل.

ولعلّ ما يدعم هذا السيناريو بعض ملامح السياسة الخارجية للدولة الإثيوبية؛ وليس «آبي أحمد»، ما تمّ في ٢ مايو ٢٠١٨م من استقبال الرئيس الإثيوبي «مولاتو تشوم» في القصر الرئاسي لنظيره الإسرائيلي «رؤوبين ريفلين»، وما تلا ذلك من تصريحاتٍ تضمّنها المؤتمر الصحافي المشترك، ومنها قول الرئيس الإثيوبي: «إنّ إثيوبيا وإسرائيل يشتركان في تاريخٍ وثقافةٍ عميقة الجذور، حيث بدأت علاقتهما منذ ٢٠٠٠ سنة، عندما ذهبت ملكة سبأ إلى القدس والتقت بالملك سليمان»، وتأكيد أنّ «إثيوبيا ترغب في تعزيز وتطوير علاقاتها مع إسرائيل في كافّة المجالات، وخاصّةً في مجال العلوم والتكنولوجيا والزراعة»[٢] ■

---

(١) أحمد يونس، «السودان وإثيوبيا يتفقان على الحدّ من الآثار السلبية لسدّ النهضة»، تقرير إخباري بالعدد ١٤٤٩٢ لجريدة الشرق الأوسط، الجمعة الموافق ٤ مايو ٢٠١٨م، الرابط: https://aawsat.com/home (Access date: 2018/5/11).

(٢) «الرئيس مولاتو يستقبل نظيره الإسرائيلي»، جريدة العلم الإثيوبية التابعة لمؤسسة الصحافة الإثيوبية، ٢ مايو ٢٠١٨م، الرابط: http://www.ethpress.gov.et/alalem/2/5/index.php/component/k2/itemlist/date/2018 (Access date: 11/5/2018).

(Access date: 11 /2018/5/sputniknews.com).

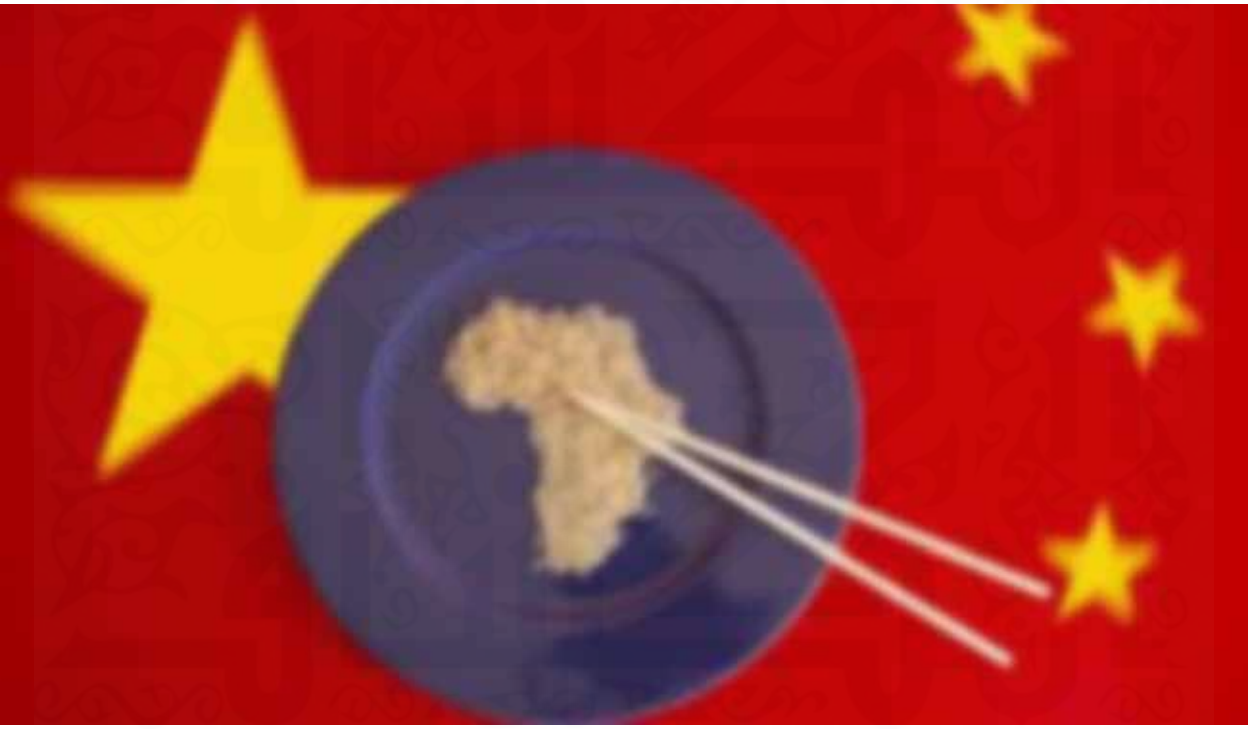

الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا

جهاد عمر الخطيب

باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مصر،
باحث ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة

عقب أُفول نجم القطبية الثنائية، مطلع تسعينيات القرن المنصرم، عانت القارة الإفريقية من التهميش، وفقدت كثيراً من هامش المناورة الذي كان قد أتيح لها آنفاً إبَّان الحرب الباردة، ليصبح الحديث عن سقوط القارة الإفريقية من حسابات القوى الكبرى والمجتمع الدولي Africa: Falling off the map هو السمة الأبرز لصيرورة التفاعلات الدولية طيلة العقد التاسع من الألفية البائدة.

وتوجَّهت أنظار تلك القوى صوب أوروبا الشرقية التي حظيت باهتمام الدول المانحة والمؤسسات الدولية؛ في محاولةٍ لدمجها سياسيّاً واقتصاديّاً بالنظام الدولي الجديد؛ الذي باتت تهيمن على مجرياته الولايات المتحدة فيما عُرِف بـ«الأحادية القطبية».

بيْدَ أنه منذ مطلع الألفية الجديدة عاود المجتمع الدولي اهتمامه بالقارة الإفريقية، وتسابقت- ولا تزال- القوى الكبرى والصاعدة لتعميق أواصرها التجارية والاقتصادية بإفريقيا، التي غدت واحدةً من أبرز المناطق الجاذبة للاستثمار بالعالم، وكان من بين تلك القوى: (الصين)؛ بغية مواكبة صعودها الاقتصادي على الساحة الدولية.

تُقدِّم الصين نفسها للدول الإفريقية بوصفها نموذجاً للدولة النامية؛ بغية الدفع قُدُماً بتعاون (الجنوب - الجنوب)، ويرتكز دَورها الاقتصادي في إفريقيا على التنمية المشتركة، وتبادل المنافع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسبما أعلنت رسميّاً، رافعةً شعار «العولمة التنموية»؛ وهو طرحٌ مغايرٌ لنهج القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية؛ الذي طالما اقترن بالمشروطية السياسية والاقتصادية Political & Economic Conditionality.

لكنَّ الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهيه السفن؛ إذ أثبتت الممارسات الصينية في السنوات القليلة الماضية- بما لا يدع للشك مجالاً- أنَّ هناك دائماً جانباً مظلماً للدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا بصفةٍ عامّة، وإفريقيا جنوب الصحراء خاصّة، ولا سيما ما يتصل بالاستثمارات الصينية في البنية الأساسية لتلك الدول.

وعلى هدي ذلك؛ يصبو المقال إلى تسليط الضوء على طبيعة الدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا، وفي القلب منه: الاستثمارات الصينية الموجَّهة لجُل دول القارة، فضلاً عن تناوُل أبرز مآلات تلك الاستثمارات التي تلقي بظلالٍ سلبية على مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء، وتُنذِر بتقويض الاستقرار المجتمعي في مثل هذه المجتمعات إذا لم تحظ باهتمام وجدية من قِبل حكومات الدول الإفريقية. ويُختتَم المقال بتقديم جملة من التوصيات بغية تقديم رؤية نحو التعاطي الفاعل مع الانعكاسات

عوامل اقتصادية عدّة جعلت من القارة أرضاً خصبةً للاستثمارات الصينية؛ فالسوق الإفريقية تناهز مليار نسمة، ومواردها الطبيعية الوفيرة تشكِّل صمام أمانٍ للصناعة الصينية

السلبية للاستثمارات الصينية على اقتصاديات وبيئة الدول الإفريقية، واستقرارها السياسي وسيادة أراضيها.

الدور الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية.. نظرة عامّة:

ثمّة عواملُ اقتصاديةٌ عدّة جعلت من القارة الإفريقية أرضاً خصبةً وفضاءً رحباً للاستثمارات الصينية في الآونة الأخيرة؛ فالسوق الإفريقية التي تناهز مليار نسمة تمثِّل سوقاً واعدةً أمام المنتجات الصينية، كما أنَّ الموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا تشكِّل صمام أمانٍ للصناعة الصينية؛ فهي تؤمِّن لها احتياجاتها من المعادن ومصادر الطاقة؛ كالنفط والمواد الخام، فضلاً عن الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية الوفيرة.

وبإطلالةٍ على أبرز المحفِّزات التي دفعت بالاتجاه نحو تصاعد الاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية، أو بعبارةٍ أخرى: أهمّ الموارد التي تزخر بها القارة الإفريقية ممّا يؤهِّلها لتكون أهمّ وِجْهات الاستثمارات الصينية، نجد أنّ إفريقيا تتمتع بوفرةٍ في الأراضي الصالحة للزراعة، تُقدَّر بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الأراضي غير المستغلَّة على مستوى العالم، وحوالي ٨٪ من هذه الأراضي ذات إنتاجية زراعية عالية. هذا فضلاً عن امتلاك القارة قرابة ١٢٪ من إجمالي الاحتياطيات النفطية

العالمية، ونحو ١٠٪ من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي، و٦٣٪ من إجمالي احتياطيات الكوبلت عالميّاً، وتُعَدُّ موريتانيا الخامسة عالميّاً في إنتاج الحديد، وتزخر غينيا بحوالي ١٥٪ من إجمالي المخزون العالمي للألومنيوم[١].

ومنذ عام ١٩٩٠م تحولّت الصين إلى مستوردٍ للنفط الخام؛ كون احتياجاتها من النفط قد ناهزت ٦٠٠ ألف برميل يوميّاً آنذاك، وفي ظلّ محدودية الاحتياطيات الصينية من النفط، إذ أشارت التقديرات في عام ١٩٩٧م إلى أنّ هذه الاحتياطيات في طريقها للنضوب خلال ٢١ عاماً؛ ما يعني أنّ الصين ستصبح بلا مخزونٍ نفطي بنهاية ٢٠١٨م، اتجهت الصين إلى تأمين احتياجاتها من النفط بالاستيراد من الدول الإفريقية النفطية. هذا إذا أخذنا في الحسبان أيضاً أنّ التوترات والنزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط قلّلت كثيراً من ضمان صيرورة الواردات النفطية من المنطقة إلى الصين، ومن ثَمَّ أضحت الأولوية للقارة الإفريقية فيما يتصل بواردات النفط، التي هي- بلا ريب- عصب الصناعة الصينية العملاقة.

وقد أصبح النفط الإفريقي يمثّل قرابة ٢٥٪ من إجمالي الاحتياجات النفطية للصين، التي تسعى إلى مضاعفة تلك النسبة، خصوصاً في ظلّ ما تشير إليه التقديرات حول تضاعُف احتياجات الصين النفطية بحلول عام ٢٠٣٠م.

من هنا؛ وجدت الصين ضالتها في القارة الإفريقية، فانطلقت تستثمر في العديد من القطاعات الحيوية، كالتعدين والتصنيع والموارد الطبيعية. وتستهدف الاستثمارات الصينية قطاعاتٍ اقتصاديةً بعينها، وهي القطاعات التي تحتاج إلى رأس المال الكثيف الذي تفتقر إليه الدول الإفريقية، كإثيوبيا على سبيل المثال، ودول وسط إفريقيا وغربها.

وتأتي تلك الاستثمارات الصينية على شاكلة الاستثمارات المباشرة، وهي تلك الاستثمارات طويلة المدى؛ حيث ينخرط المستثمرون بفاعليةٍ ونشاطٍ في كثيرٍ من النواحي الإدارية ومراحل صُنع واتخاذ القرار؛ من خلال الإسهام والمشاركة في رأس مال المشروع.

وقد بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا نحو ٢٦ مليار دولار بنهاية ٢٠١٣م، ومثّلت الاستثمارات الصينية نحو ٤,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠١٥م.

وفيما يتصل بالشركات الصينية العاملة في إفريقيا؛ نجد أنّ عددها قد ناهز ٧٠٠ شركةٍ في الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٥م، وتضاعف عددها ليزيد على ٢٠٠٠ شركةٍ في الفترة من ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٥م[٢].

حَرِيٌّ بالذكر: أنه من بين أهمّ القطاعات، التي نشطت في إطارها الاستثمارات الصينية بإفريقيا، قطاع البنية التحتية، فطيلة عقدَي السبعينيات والثمانينيات من الألفية المنصرمة قدَّم المانحون التقليديّون عديداً من القروض لدفع الاستثمار قُدُماً في مجالات البنية التحتية للطاقة والمواصلات[٣]، بيْدَ أنّ هذه الاستثمارات لم تُؤتِ أُكُلَها، ولم تُحقِّق غاية الدول الإفريقية في تحسين معدلات نموّها الاقتصادي، كما ساهمت هذه القروض في تفاقم

(١) Ayoub Taha Sidahmed, «The Economic Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000-2015)», International Journal of Business and Economics Research, Vol. 6, No. 6, 2017, pp. 153-161.

(٢) Idem, pp. 156,157.

(٣) David Dollar, «China›s Engagement With Africa: From Natural Resources to Human Resources», Paper presented to The John L. Thornton China Center at Brookings (Washington: The John L. Thornton China Center at Brookings, 2016), pp. 55, 56.

أزمــة الديون الإفريقية، الأمر الــذي دفَع المانحين التقليديّين إلى الاستثمار بكثافة فيما يتصل بالقضايا والخدمات الاجتماعية؛ وبالتالي تركزَّت الاستثمارات في مجــالات نقل وتوصيل المياه والصرف الصحي؛ مما ســاهم في زيادة معدلات الوصــول إلى المياه النظيفة فــي الــدول الإفريقية، ولا ســيما الدول منخفضة الدخل، لتقترب من المعدلات العالمية.

ولذا جاء ترحيب الدول الإفريقية بالاستثمارات الصينية في البنية التحتيــة لقطاعات المواصلات والطاقة؛ لملء الفراغ الذي خلَّفه انسحاب المانحين التقليديّين من تمويل مثل تلك المجالات.

وفي هذا الصدد؛ زادت الاســتثمارات الصينية في تلــك المجالات مــن صفر (أي لا شــيء) من الاستثمارات عام ٢٠٠٠م، لتصل إلى الذروة في عام ٢٠١٠م بقيمة ٨ مليارات دولار.

وتمثِّل الاســتثمارات الصينيــة في قطاع البنية التحتيــة للمواصلات، كتشــييد الطرق والســكك الحديديــة والموانــئ، حوالــي نصــف إجمالــي الاســتثمارات الصينيــة في قطاع البنيــة التحتية بالقــارة، والنصف الآخر ينصرف إلى مشــروعات الطاقــة؛ متضمِّناً توليد الطاقــة الكهرومائية، كما تتجه نسبةٌ ضئيلةٌ من الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية إلى قطاع الاتصالات والمياه.

وفــي ســياق الحديث عــن الــدَّور الصيني الاقتصادي في الساحة الإفريقية؛ تجدر الإشارة إلى أنّ معدلات التبادل التجاري بين الجانبَيْن تضاعفت أكثر من عشــر مرّات منذ مطلــع الألفية الجديدة، وأضحــت الصين منــذ ٢٠١٠م ثاني أكبر شــريكٍ تجــاريٍّ للقارة بعد الولايــات المتحدة؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بيــن الجانبَيْن عام ٢٠١٢م: حوالي ١٩٨,٥ مليار دولار.

وقد أطاحت الصيــن بالولايات المتحدة، لتأتي هي في صدارة الشــركاء التجاريّين مع إفريقيا عام ٢٠١٣م؛ إذ ناهَزَ حجم التبادل التجاري بين الطرفَيْن حوالي ٢٠٠ مليــار دولار، ليتخطــى حجم التبادل التجاري الأفروأمريكي.

والشــكلان الآتيان يوضّحان أهــمّ الصادرات والواردات الإفريقية إلى الصين[1]:

شكل رقم (١): رسم توضيحي لنِسَب الصادرات الإفريقية إلى الصين

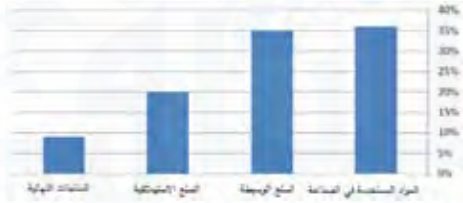

شكل رقم (٢): رسم توضيحي لنسب الواردات الإفريقية من الصين

مصدر الشكلَيْن (١) و (٢) (مع ملاحظة أنّ الباحثة قد اضطلعت بتعريب الشكلَيْن):

Ayoub Taha Sidahmed, "The Economic Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000-2015)", International Journal of Business and Economics Research, Vol. 6, No. 6, 2017.

الانعكاسات السلبية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

يدافع البعض عن العديد من التأثيرات الإيجابية للاســتثمارات الصينية في إفريقيا، والتي يتمحور أغلبها حول الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي للقارة،

(١) لحسن الحسناوي، «استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات»، مقال نُشِر في مجلة المستقبل العربي (بيروت، مجلة المستقبل العربي، المجلد رقم ٤٠، عدد رقم ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧م)، ص (١١١، ١١٠).

وانخفـــاض معدلات الفقر كنتـــاج للتقارب الصيني الإفريقـــي؛ فمعـــدل النمو الســـنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيـــا جنوب الصحراء قد ارتفع بمعدلات ملاحظة، خصوصاً منذ منتصف السنوات الســـابقة من الألفية الجديدة؛ إذ اقترب من نســـبة ٧٪ سنويّاً، وإنْ تباطأ هذا المعدل في عامَي ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

وقد انعكس ذلك بشـــكلٍ نظريٍّ أو حسابي- إنْ جـــاز التعبير- على نصيب الفرد ســـنويّاً من الناتج المحلي الإجمالـــي في إفريقيا جنـــوب الصحراء، والذي ارتفع من ٠,٦ ســـنويّاً خلال عقد التسعينيات إلى ٢,٨٪ خلال الســـنوات الســـابقة مـــن الألفية الجديدة.

كما أســـهمت في خفض معدلات الفقر في دول إفريقيـــا جنوب الصحراء؛ إذ ظلـــت تلك المعدلات ثابتةً خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٢م؛ فحوالي ٥٧٪ من سكان تلك الدول يعيشون تحت خط الفقر (١,٩٠ دولار للفرد يوميّاً وفقاً لمؤشر الفقر العالمي الذي وضعـــه البنك الدولي). وبيـــن عامَي ٢٠٠٢م و٢٠١١م؛ انخفضـــت معـــدلات الفقـــر بنحو ١٣٪، وهذا يدلِّل- وبلا شك- على عِظَم دَور الاستثمارات الأجنبية في الدفع قُدُماً بالتنمية المستدامة في تلك الدول وتخفيض معدلات الفقر[١].

إنّ الاستثمارات الصينية، وإنْ كانت تُلقي بظلالٍ إيجابيـــة على التنميـــة الاقتصادية لـــدول إفريقيا جنوب الصحـــراء، خصوصـــاً في ضـــوء النموذج الـــذي تقدِّمه الصين في سياســـتها الخارجية تجاه إفريقيا، وهو نموذجٌ مبنيٌّ على شـــراكة دول الجنوب وتحقيـــق المنفعة للجميع، فضـــلاً عن عدم اقترانه بأية مشـــروطيات سياســـية واقتصادية على غرار القروض والمســـاعدات التي تقدمها الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، إلا أنّ هذه الاســـتثمارات تعتريها إشكالياتٌ عدّة، وسوف نضطلع في هذا الجزء بتسليط الضوء على جملـــةٍ من التداعيات الســـلبية للدَّور الصيني الاقتصادي بشكلٍ عام، والاستثمارات الصينية على وجه التحديد.

أولاً: إشكاليات البعد الحقوقي والإنساني للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

ثمّة إشـــكالياتٌ حقوقيةٌ وإنســـانيةٌ عدّة غدت تثيرها الاســـتثمارات الصينية المتنامية في إفريقيا خلال الآونة الأخيرة، وسنشـــير في هذا الصدد إلى ما يأتي:

أ- الانتهاكات الصينية لحقوق عمال المناجم الأفارقة:

في تقريـــرٍ نشـــرته منظمة «هيومـــان رايتس ووتش»، حـــول انتهاكات حقوق العمالـــة الإفريقية في مناجـــم النحاس المملوكة لشـــركاتٍ صينية[٢]، جرى تســـليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرّض لها العمال الأفارقة علـــى أيدي الإدارة الصينية؛ إذ جرى اســـتجواب ما يزيد علـــى ١٧٠ عاملاً إفريقيّاً في مناجم النحاس خلال عام ٢٠١١م؛ ٩٥ عاملاً في المناجم المملوكة للصين، ونحو ٤٨ عاملاً في مناجم تمتلكها شركات متعددة الجنسيات.

وخلال الاســـتجواب؛ أعلن أولئـــك العمال عن ترحيبهم بالاســـتثمارات الأجنبية فـــي بلدانهم وما تخلقـــه من وظائف لهم، إلا أنهم في الوقت نفســـه عبَّروا عمَّا يقاسونه من انتهاكاتٍ وظروفٍ غير آدمية للعمل في تلك المناجم تحت الأرض، وهذه الظروف تفتقر إلـــى المعايير الحقوقية والإنســـانية المتفق

(١) David Dollar, Op.Cit, pp 7-9.

(٢) Human Rights Watch, «You'll Be Fired if You Refuse: Labor Abuses in Zambia›s Chinese State-owned Copper Mines», Available at: https://www.hrw.org/news/2011/03/11/zambia-chinese-owned-mines-detail-abuse-workers

عليها محليّـاً وعالميّاً، وقد أفصـح أولئك العمال عن الافتقار إلى معايير الأمن والسـلامة والرعاية الطبية، والذي يؤدي إهمالهما إلى الإصابة بأمراضٍ خطيرةٍ كأمراض الرئة وغيرها.

كما تفتقر المناجم إلـى معدات تأمين العمال، فضـلاً عن التهديد بالقتل إذا رفض العامل الإذعان للأوامر والاسـتمرار في العمل فـي ظلّ المخاطر الجمّة بتلـك المناجم. هـذه الانتقـادات لم يكن منبعهـا المنظمات الحقوقية فحسـب، بل نجد أنّ الاستثمارات الصينية في زامبيا كانت محلّ انتقاداتٍ رسـمية؛ فقد هدَّد الرئيس السـابق لزامبيا مايكل ساتا الشركات الصينية بالطرد لانتهاكاتها المستمرة لحقوق العمالة الزامبية.

لم يكن هذا التقرير سـوى حلقةٍ في سلسـلةٍ طويلةٍ مـن الانتهاكات الصينية لحقوق عمال مناجم النحاس في زامبيا؛ ففي عام ٢٠٠٦م أصيب نحو ٥ عمال زامبيّين بطلقٍ ناري من جانب المدير الصيني لأحـد المناجم بمدينة تشامبشـي Chambishi بزامبيا، وفي عام ٢٠١٠م قام مشرفٌ صيني بإطلاق النار على ١٣ عاملاً من زامبيا.

وتكررت شـكاوى العمال من افتقـاد المناجم لمعايير الأمن والسـلامة فضـلاً عن تدني الأجور، وقامت السـلطات في زامبيا في العام نفسه بإلقاء القبض علـى حوالي ٣١ عامل مناجـم من حاملي الجنسـية الصينيـة لتنقيبهم غيـر القانوني عن النحاس في زامبيا. وفي عام ٢٠٠٥م قُتِلَ حوالي ٥٢ عامـلاً محليّاً من زامبيا في مصنع للمواد المتفجرة مملوك لشركة صينية[١].

وإبَّان تشييد الصين لسـكك حديد كينيا، التي تربط بين ميناء مومباسـا ونيروبـي كمرحلة أولى تمهيداً لربطهـا ببقية دول شـرق إفريقيا، بتكلفةٍ قُـدِّرت بحوالـي ٣,٨ مليـار دولار، أعلن العمال الكينيّـون في أحد مواقع التشـييد بمنطقة ناكورو إضرابهم عن العمل في أغسـطس ٢٠١٦م، فضلاً عن تعطيلهـم حركة المرور، مطالبين برفع أجورهم من ٢٥٠ شـلناً كينياً إلى ٥٠٠ شـلن، أي ما يعادل ٥ دولارات يوميّاً، وهو متوسـط الأجر اليومي الذي يحصل عليه العامل في كينيا، إلى جانب ما أبدوه من احتجاجٍ على قيام الإدارة الصينية بإطلاق النار على أي عاملٍ يطالب برفع أجره[٢].

ب- اندلاع التوترات بين الشركات الصينية والسكان المحليّين:

فـي تقريرٍ نشـرته فرانس ٢٤ فـي ٩ مارس ٢٠١٨م[٣]، سـلطت فيه الضوء علـى التوترات التي شـهدتها مؤخراً قرية لونجامالـي Longa Mali بغرب الكاميرون، حيث يقوم السكان بالتنقيب يدويّاً عن الذهب واستخراجه بطريقةٍ تقليدية؛ إذ لاحظوا قدوم شـركاتٍ صينية مدجَّجة بمعـداتٍ وجرافاتٍ وعمـالٍ صينيّيـن لمتاخمة السـكان المحليّين في اسـتغلال مناجم الذهب، الأمر الـذي أثار حفيظة السكان، وبخاصّة عمال المناجم.

وفي شـهادةٍ أدلى بها أحد السـكان؛ أوضح أنّ الشـركة الصينية، التي باتت تستغل مناجم الذهب بالقريـة، قامـت بإجـلاء السـكان المحليّين من أراضيهم دون دفع تعويضـات لهم، وقد كانت حُجّة

(١) Mwai Daka, «Are China's economic activities good for Zambia?», Sheffield Political Economy Research Institute, Available at: http://speri.dept.shef.ac.uk/2017/08/15/chinas-economic-activities-good-for-zambia-are-/

(٢) Lily Kuo, «Kenyan rail workers are protesting against their Chinese employer for a raise-to $5 a day», QUARTZ Africa, Available at: https://qz.com/749177/kenyan-rail-workers-are-protesting-against-their-chinese-employer-for-a-raise-to-5-a-day/

(٣) «توتر بين الصينيّين والكاميرونيّين حول مناجم الذهب في الكاميرون»، فرانس ٢٤، على الرابط: http://cutt.us/bMrQ3

الشـــركة الصينية- حســـبما ورد فـــي التقرير- أنّ الحكومة الكاميرونية هي التي مكّنتهم من استغلال تلك الأراضي؛ مما أفضَى إلـــى اندلاع توترات بين الشركة الصينية وأهل القرية. وقد أسفرت التوترات عن إطـــلاق الصينيّين الرصاص علـــى أحد أهالي القريـــة الذين اندفعـــوا لقتل أحـــد الصينيّين رميًا بالحجارة؛ وســـط صمتٍ من السلطات الكاميرونية عن ذلك الحادث.

ج- العمالة الصينية بديلاً للعمالة الإفريقية:

إنّ الإشـــكاليات الحقوقية والإنسانية التي باتت تثيرها الاســـتثمارات الصينية في القارة الإفريقية لم تَعُدْ قاصرةً على انتهاكات حقوق عمال المناجم، أو التوتـــرات التي تندلع بيـــن الفينة والأخرى بين الشـــركات الصينيـــة العاملـــة في مجـــال التعدين والســـكان المحليّين فحسب، فقد امتدت أيضاً إلى تفاقم أعداد العمال الصينيّين الوافدين إلى إفريقيا؛ بالتزامـــن مع تصاعد حجم الاســـتثمارات الصينية في قطـــاع البنيـــة التحتية وغيره مـــن القطاعات الاقتصادية الإفريقية الجاذبة للاستثمارات الصينية الحكومية والخاصّـــة، الأمر الذي يُفضِي إلى تفاقم معدلات البطالة الإفريقية.

وفي هذا السياق؛ أشار التقرير السنوي، الصادر عن الأكاديمية الصينيـــة للعلوم الاجتماعية، إلى أنّ إفريقيـــا قد أضحت موطناً لنحو ١,١ مليون مهاجر صينـــي في عام ٢٠١٢م؛ أخذاً في الاعتبار أنّ تعداد المهاجرين الصينيّين إلى القارة في عام ١٩٩٦م قد بلغ ١٦٠ ألف مهاجرٍ فقط[١].

واللافت للنظر أنّ المهاجرين الصينيّين الأوائل إلى القـــارة الإفريقية كانوا عمّالاً بالأســـاس، لكن القارة الآن أضحت تســـتقطب الخبراء والأكاديميّين الصينيّين. بيْدَ أنه من خلال استطلاع رأي عيّنةٍ من المهاجرين الصينيّين إلى إفريقيا- تضمّنه التقرير- وُجِـــدَ أنّ حوالي ٧١,٨٪ مـــن المبحوثين عبّروا عن رغبتهم فـــي العودة إلـــى موطنهم عند بلوغ ســـنّ التقاعد، بينما مثّـــل البقاء في إفريقيا رغبة حوالي ٥,١٪ فقط من إجمالي المبحوثين[٢].

وإذا ما اســـتعرضنا أرقـــام العمالـــة الصينية في إفريقيـــا- وفقاً للتقديرات الرســـمية الصينية- نجد أنّ عدد العمال الصينيين قد بلغ ٢٢٧,٤٠٧ ألف عامل بنهاية ٢٠١٦م، وهـــذا الرقم يمثّل ارتفاعاً محـــدوداً عن تعداد العمالة الصينية عام ٢٠١٣م، ولكنه في الوقت نفسه يمثّل انخفاضاً في تعداد العمالـــة الصينية في إفريقيا إذا ما قُورِنَ بتعدادها خلال عامَي ٢٠١٤م و٢٠١٥م.

وتتركّز العمالة الصينية بشـــكلٍ كبيرٍ في خمس دول إفريقيـــة، وهـــي: (الجزائر، أنجـــولا، إثيوبيا، نيجيريا، كينيا)، إذ تمثّـــل العمالة الصينية في تلك الدول قاطبةً نحو ٦٥٪ مـــن إجمالي تعداد العمالة الصينيـــة الوافـــدة إلى إفريقيـــا، وحوالي ٤٠٪ من إجمالي تلك العمالة يتركّز في الجزائر وحدها[٣].

شكل (٣): رسم يوضح عدد العمال الصينيين الوافدين إلى إفريقيا في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦م)، (العدد مقدَّر بالآلاف)

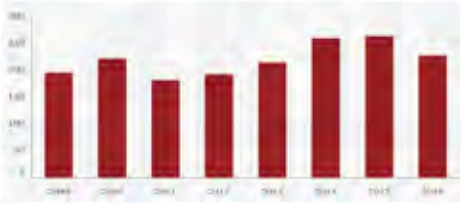

المصدر: China Africa Research Initiative, ""DATA:CHINESE WORKERS IN AFRICA

(١) SU ZHOU, «Number of Chinese immigrants in Africa rapidly increasing», CHINADAILY, Available at: http://www.chinadaily.com.cn/content_27952426.htm/14/01-world/2017

(٢) Idem.

(٣) China Africa Research Initiative, «DATA:CHINESE WORKERS IN AFRICA», Available at: http://www.sais-cari.org/data-/chinese-workers-in-africa

وثمّــة تقارير وردت في الصحافــة الأمريكية، تحديداً نيويــورك تايمز، مطلع تســعينيات القرن البائــد، أوضحــت أنّ الصين تلجأ إلى اســتخدام السجناء من العمال فيما تنتجه من بضائع تصدِّرها إلى الولايات المتحدة، وكذا ترســل بعضاً منهم إلى إفريقيا للعمل في مشــروعات البنية التحتية كونها عمالــةً رخيصة. وتلك الممارســات تنتهك الحقوق الآدمية للمســجونين، إلى جانــب انتهاكها للقوانين المتعارَف عليها فــي التجارة الدولية، كما أنّ وجود سجناء يعملون في المشروعات الاستثمارية الصينية في إفريقيا يُثقل كاهل حكومات الدول المســتقبلة لتلك العمالة؛ فيما يتصل بإجراءات تشديد الرقابة على أولئك العمال للحيلولــة دون اضطلاعهم بأية سلوكيات تهدِّد السّلم المجتمعي فيها[١].

وأولئــك العمال الصينيّــون الوافدون يزاحمون الســكان المحليّيــن في فرص العمــل المتاحة في المشروعات الاستثمارية الصينية؛ الأمر الذي يثير حفيظة العمالة المحلية، وقد أفضى ذلك في مرات عدّة إلى توترات اندلعت بين الشــركات الصينية من جانب والعمال المحليّيــن من جانبٍ آخر، ففي عام ٢٠١٦م- كما أشرنا آنفاً- شرعت الصين في تشييد ســكك حديد كينيا التي تربط بين ميناء مومباســا ونيروبــي، وخلال تلك الأثناء هاجم عددٌ من العمال الكينيّيــن أحد مواقع المشــروع الصيني بالهراوات والأســلحة الخفيفة، مما أسفر عن وقوع حوالي ١٤ مصابــاً من القائمين علــى إدارة الموقع، وقد أعلن العمال المحتجــون أنهم بعد الوعــود التي أُطلِقت لتوظيفهم في هذا المشروع الصيني؛ وجدوا نصيب العمالــة الكينية من تلك الفــرص الوظيفية هزيلاً للغاية، ولم يرْقَ إلى مستوى الوعود التي قد حصلوا عليها قبل شــروع المســتثمرين الصينيّين في هذا المشروع الضخم[٢].

ثانياً: إضفاء الطابع العسكري على الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا:

على الرغم من الطرح الصيني الرســمي، الذي كان دائماً ما يركِّز على ســلمية الصعود الصيني، أو بالأحرى الانشــغال الدائم بالبعد الاقتصادي لهذا الصعود على الســاحة الدولية، والاتجاه نحو تعميق العلاقــات الســينو- إفريقيــة Sino- African Relations من منظورٍ اقتصادي، وتنســيق الرؤى والمواقف تجــاه القضايا الدولية تحت مظلة تعاون (الجنــوب – الجنــوب)، في إطــار تحقيق أهداف المنفعة المتبادلة والتعاون المشترك، إلا أنّ الوجود الصيني الاقتصادي في إفريقيا قد أُضيفت له أبعادٌ عســكريةٌ مؤخراً، اتضحت بصورةٍ جلية في إعلان الصين عن إنشــاء قاعدة عسكريةٍ في جيبوتي في ٢٠ يناير ٢٠١٦م، تمَّ افتتاحها رســميّاً في أغسطس ٢٠١٧م، على مســاحةٍ تبلغ نحو ٢٣ ألف كم٢، وقد جاء في التقريــر الذي بثَّته الإذاعــة الصينية: أنّ القاعدة الجديدة ســتُعَزِّز قُدُرات الصين في إسناد الدوريات التي تقوم بها القِطَع البحرية الصينية في المياه قبالة الســواحل اليمنية والصومالية؛ لتنفيذ مهمّاتها الإنسانية بالمنطقة.

جديــرٌ بالذكر: أنها القاعدة العســكرية الأولى التي تُنْشــئها الصين في إفريقيا، لتنضم بذلك إلى سباق القواعد العسكرية في جيبوتي التي تُعَدُّ واحدةً من أفقر دول العالم وأقلها تنميةً، وتســتضيف على أراضيها عدّة قواعد عسكرية، كقاعدة كامب ليمونيه الأمريكية، وهناك قواعد عسكرية فرنسية ويابانية وإيطالية أخرى، إلى جانب اســتضافة قوات ألمانية وإسبانية في القاعدة الفرنسية هناك.

(١) The New York Times, «China Has Used Prison Labor in Africa», Available at: https://www.nytimes.com/1991/11/05/opinion/l-china-has-used-prison-labor-in-africa-540291.html

(٢) Lily Kuo, Op.Cit, Internet resource.

وهذه القاعدة تأتي لتضيف حلقةً جديدةً ضمن حلقات ما يُعرف بـ«سلسلة اللؤلؤ» String of Pearls، وهو مصطلح بزغ بين أوساط الباحثين الأمريكيّين عام ٢٠٠٤م؛ تعبيراً عن الطموحات الصينية التوسعية في المحيط الهندي[١]، ويشير هذا المصطلح إلى الشبكات العسكرية والتجارية التي تشيِّدها الصين في إقليم المحيط الهندي، أي الدول المشاطئة للمحيط، والقابعة بين الصين إلى بورسودان شمال شرق السودان، وهي سياسة تبتغي في مجملها توطئة النفوذ الصيني العسكري والاقتصادي بتلك المناطق، بإقامة طرقٍ تجارية برية وبحرية وقواعد عسكرية، لحماية التجارة والواردات النفطية، ويكفي أن نشير إلى أنّ التجارة الصينية الأوروبية، التي تناهز حوالي بليون دولار في المتوسط يوميّاً، تمر من خلال خليج عدن، فضلاً عن أنّ حوالي ٤٠٪ من إجمالي واردات النفط الصينية تمر عبر المحيط الهندي[٢].

ناهيك عن كون مبادرة «حزام واحد طريق واحد» الصينية، التي تستهدف تعزيز التواصل الإقليمي بين الصين والمحيط الهندي وخليج عدن والبحر المتوسط، عن طريق إنشاء شبكةٍ من الطرق البرية والبحرية على قَدْرٍ كبيرٍ من التعقيد، وشبكات من السكك الحديدية، وأنابيب النفط والغاز، وخطوط الطاقة الكهربائية، وغيرها من البنى الأساسية، تتطلب أيضاً بِنْية أساسية أمنية وعسكرية على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة والفاعلية لتأمين تلك المشروعات الضخمة.

Resource: Maninder Dabas, “Here Is All You Should Know About ‘String of Pearls’, China’s Policy to Encircle India”[٣].

جديرٌ بالذكر: أنّ إعلان الصين نيّتها إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لم تكن الخطوة الأولى على طريق تعزيز وجودها العسكري الصيني في القارة، بل سبق ذلك عديدٌ من الخطوات الجادة لتعزيز مشاركة الصين في البعثات الأممية لحفظ السّلم والأمن في إفريقيا، إذ تُعَدُّ الصين واحدةً من بين أكبر الدول المساهمة بقواتها في بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة.

وقد كان عام ٢٠١٥م عاماً فارقاً بالنسبة للصين في تنامي مشاركتها في حفظ الأمن والسّلم الدوليَّيْن؛ إذ أعلن الرئيس الصيني تشي جي بينج وضع نحو ٨٠٠٠ من القوات تحت تصرف القوة الأممية الجاهزة، وهذا الرقم يمثّل حوالي خُمس تعداد قوات الأمم المتحدة لحفظ الأمن قاطبةً، التي تناهز ٤٠ ألف قوة، كما قدَّمت الصين ١٠٠ مليون دولار للقوة الجاهزة للاتحاد الإفريقي[٤]. وحوالي ٢٤٠٠ من القوات الصينية

(١) ألكسندر بافدونوف، «لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في القارة السمراء؟»، نون بوست (ترجمة)، الرابط: https://www.noonpost.org/content/18867

(٢) Emmanuel Igbinoba, “Economic implication of China’s military base in Djibouti”, Centre for Chinese Studies, 19 April 2016.

(٣) https://www.indiatimes.com/news/india/here-is-all-you-should-know-about-string-of-pearls-china-s-policy-to-encircle-india-324315.html

(٤) Courtney J. Fung, «China’s Troop Contributions to U.N. Peacekeeping», United States Institution of Peace, at: https://www.usip.org/publications/2016/07/

المشاركة في بعثات حفظ السّلم الأممية تخدم في إفريقيا في إطار سبع بعثات للأمم المتحدة، خصوصاً في مالي وجنوب السودان.

ولعلَّ الهدف الرئيس لتلك التحركات الصينية الرغبة في كسب العقول والقلوب الإفريقية، وتقديم نفسها كقوة عظمى على قدرٍ كبيرٍ من المسؤولية، في إطار ترويجها لسياسة التنمية السلمية Policy of a peaceful development، وقد يُفسّر هذا الأمر على أنه محاولةٌ من الصين لمزيدٍ من الانخراط، إلى جانب القوى العظمى، في الشؤون الدولية؛ بوصفها شريكاً وليس منافساً أو متحدّياً للهيمنة الغربية على العالم.

ثالثاً: غياب التنافسية وأزمة الديون الجديدة:

تنتهج الصين ما يُسمَّى بـ«سياسة الإغراق»؛ إذ يتم إغراق السوق الإفريقية بالمنتجات والسلع الصينية قليلة الجودة زهيدة الأثمان، وهذه السياسة المتَّبعة تُفْضي إلى تداعياتٍ بالغة الخطورة على الصناعة المحلية والشركات الوليدة؛ فقد قادت إلى إغلاق كثيرٍ من تلك الشركات المحلية التي لم تصمد كثيراً أمام المنافسة الصينية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: جرى إغلاق كثيرٍ من شركات جنوب إفريقيا العاملة في مجال صناعة الغزل والنسج، وما بين (٢٣ ألف – ٨٥ ألف) عاملٍ قد خسروا وظائفهم.

والأكثر من ذلك أنّ المنتجات الصينية قد أثّرت سلباً في معدلات التجارة البينية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ فدولٌ مثل جنوب إفريقيا والكاميرون وكينيا؛ فقدت أسواقها في الدول المجاورة لصالح إغراق تلك الأسواق بالمنتجات الصينية.

كما أنّ معدلات التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا تَصُبُّ كثيراً في صالح الصين، فنجد مثلاً أنّ دولاً، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، تعاني عجزاً في تبادلها التجاري مع الصين؛ وقد بلغ مقدار العجز التجاري بالنسبة لجنوب إفريقيا نحو ٤ مليارات دولار، أما نيجيريا؛ فقد ناهَز عجزها التجاري الـ١,٧ مليار دولار.

ومن ثَمَّ أضحى البعض ينظر إلى العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا باعتبارها شكلاً من أشكال العلاقات بين (الشمال والجنوب)، وتعكس التخصّص وتقسيم العمل الدولي التقليدي؛ إذ تنظر الدول الصناعية الكبرى إلى القارة الإفريقية والدول النامية بوصفها مصدراً للمواد الخام، كالنفط والأخشاب والمعادن، وهذه النظرة لا تصبُّ بأية حالٍ في صالح تنمية القاعدة الصناعية الإفريقية والتنمية المستدامة لإفريقيا جنوب الصحراء[1].

وتُثار إشكالية أخرى ترتبط بالدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا، خصوصاً عند الحديث حول الاستثمارات الصينية في مجال البِنَى التحتية بالقارة، وما تقدِّمه الصين من قروضٍ للدول الإفريقية بشروطٍ ميسَّرة، وهي كيفية سداد الدول الإفريقية للقروض وفوائدها في ظلّ العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الصين وإفريقيا، وأيضاً في ظلّ تقاعس الجهود الإفريقية لبناء قاعدةٍ صناعيةٍ تلبِّي احتياجات السوق المحلي.

وقد أُثيرت تلك الإشكالية، ألا وهي: أزمة الديون في العلاقات الصينية السودانية، فقد

(١) Roquia Fane Madouka Koumou, Wang Manyi, «Effects of Chinese Foreign Direct Investment in Africa», Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, Issue 3, May 2016, Pages: 131-139.

chinas-troop-contributions-un-peacekeeping

أعلن قطاع العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني السوداني، في نوفمبر ٢٠١٦م، أنّ العلاقات السودانية الصينية تمرّ بتحدياتٍ بسبب عدم قدرة السودان على سداد مديونياتها حتى بعد جدولة الديون[١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام: هو أنّ الصين تقدِّم ما يقرب من ٦,٢ مليارات دولار سنويّاً قروضاً لإفريقيا جنوب الصحراء، ونجد دولةً مثل كينيا، قد بلغت مديونيتها للصين حوالي ٥٧٪ من إجمالي الدين الكيني الخارجي[٢].

وتتفاقم إشكالية الديون الإفريقية للصين، ولغيرها من القوى، خصوصاً في ظلّ استشراء الفساد السياسي، أو ما يُعْرف بسياسة «ملء البطون» التي تتبعها الطبقات الحاكمة في إفريقيا، وكذا غياب الشفافية، والمساءلة، وقواعد الحكم الرشيد.

رابعاً: التداعيات البيئية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

ثمّة العديد من التداعيات الخطيرة التي تنجم عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وتؤثّر بشكلٍ سلبيٍّ في الحياة والتنوع الإيكولوجي بالقارة؛ فالصين- على المستوى المحلي- تولي القدر الأكبر من الاهتمام للإنتاج والربحية، وتتجاهل كثيراً التأثيرات البيئية الناجمة عن مشروعاتها ومؤسساتها الصناعية، وعلى الرغم من وجود كثيرٍ من المحاولات لوضع حدٍّ لتلك التأثيرات؛ فإنها ما تزال دون المستوى المأمول.

ويكفي أن نسلّط الضوء على بعض التقديرات الواردة في هذا السياق، والتي تشير إلى أنّ مستوى المواد السامة في الهواء بلغ ٣٩١ ميكروجرام/ م٣، وهو رقمٌ يفوق بأضعافٍ المستوى الآمن، الذي حددته منظمة الصحة العالمية بـ٢٥ ميكروجرام لكلّ م٣، كما أنّ تلوث الهواء في الصين يتسبّب في وفاة أكثر من ١,٦ مليون شخص سنويّاً، ما يعادل ٤٤٠٠ يوميّاً.

ومن ثَمَّ لا يُتوقع من الصين أن تُولِي قدراً كافياً من الاهتمام في القارة للأبعاد البيئية لاستثماراتها؛ التي تُسهم في زيادة نسبة تلوث الهواء والماء، وزيادة حدّة تأثيرات التغيُّر المناخي، فالاستثمارات الصينية في إفريقيا في مجال البنية الأساسية، كتشييد الطرق والكباري والسدود والسكك الحديدية، لا تراعي المعايير البيئية المتفق عليها عالميّاً، كما أنّ معظم الاستثمارات الصينية تتجه إلى مجالات الطاقة والتعدين وصيد الأسماك وقطع الغابات، وهي مجالاتٌ تزداد احتمالات ونسب تلويثها للبيئة عن غيرها من الاستثمارات.

هذا إذا أخذنا في تقديرنا الاستثمار الصيني في زراعة حاصلات الوقود الحيوي، كالجاتروفا والذرة، وغيرهما من الحاصلات في موزمبيق وتنزانيا وإثيوبيا وغيرها، وزراعة مثل تلك الحاصلات تُسهم في زيادة تلوث التربة والمياه، فضلاً عن إزالة مساحاتٍ كبيرةٍ من الغابات لاستبدالها بزراعة مثل تلك الحاصلات؛ مما يقود إلى تدهور التنوع البيولوجي.

ناهيك عن تهديد الأمن المائي والغذائي للقارة؛ كون هذه الحاصلات شَرِهَة الاستهلاك للمياه؛ كما أنّ التوسُّع في زراعتها يأتي على حساب زراعة الحاصلات الزراعية الغذائية.

هذا فضلاً عن الانتقادات التي باتت تُوَجَّه إلى مراكب الصيد الصينية، والتي بات نشاطها يؤثّر سلباً في الأمن الغذائي للمواطنين الأفارقة ودخول الصيادين المحليّين.

(١) «تحديات تواجه علاقة السودان والصين بسبب عدم سداد الديون»، السودان اليوم، على الرابط: http://cutt.us/H6bFJ

(٢) Lily Kuo, «China now owns more than half of Kenya's external debt», QUARTZ Africa, at: https://qz.com/707954/china-now-owns-more-than-half-of-all-of-kenyas-debt-2/

نحو التعاطي الفاعل مع الانعكاسات السلبية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

إذا كانت ثمّة تداعياتٌ إيجابية للاستثمارات الصينية والدَّور الاقتصادي الصيني بشكلٍ عام في إفريقيا جنوب الصحراء، أسهمت في الإسراع من وتيرة نموها الاقتصادي، وقلَّلت من معدلات انتشار الفقر، إلا أنه يبقى لتلك الاستثمارات مآلاتها السلبية التي يجب التعامل معها بحذر، وإيلاؤها القدر الكافي من الاهتمام، خصوصاً على المستوى الرسمي.

وفي هذا السياق؛ فإننا نتوجَّه بتقديم جملة من التوصيات المستقاة أساساً من تحليل التكلفة والعائد للوجود الاقتصادي الصيني- الذي سبق التطرُّق إليه آنفاً من خلال استعراض أبرز الجوانب الإيجابية وكذا السلبية بشكلٍ أكثر استفاضة- على النحو الآتي:

أولاً: إرادة سياسية حقيقية لحكومات الدول الإفريقية في اتخاذ خطواتٍ لتمكين قطاعات الاقتصاد المحلي، فضلاً عن ضرورة بذل الجهود وإصدار التشريعات بغية خلق بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار المحلي، وإتاحة مزيدٍ من الحركة والدَّور للقطاع الخاص، ذلك لأنهما إنما يشكِّلان حصناً منيعاً إزاء أية تهديدات خارجية قد تنجم عن اضطلاع القوى الكبرى والصاعدة بدَورٍ اقتصادي متفاقم في إفريقيا.

ثانياً: بذل الجهود وتذليل المعوقات التي تقف كعقبةٍ كؤود أمام تفعيل العمل الاندماجي الإفريقي، وتقوية المنظمات الإقليمية الفرعية وتفعيل دَورها كمنظمات فوق وطنية؛ ذلك لأنّ اندماج القارة يمثِّل الغطاء الأمني والسياسي والاقتصادي الذي يحول دون انكشاف القارة، ويقلِّل رويداً رويداً من تأثيرات تبعية القارة الاقتصادية للقوى الكبرى والصاعدة، ولعل توقيع أكثر من أربعين دولةً إفريقية، في شهر مارس المنصرم، على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، يمثِّل خطوةً جيدة على طريق تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا)، التي تصبو في نهاية المطاف إلى إنشاء سوقٍ إفريقية مشتركة.

ثالثاً: الإرادة السياسية الحقيقية، وتنسيق الجهود على المستويَيْن الرسمي والشعبي، لأجل رأب صدع القارة الإفريقية، والتعاطي الفاعل مع المدركات والصور الذهنية السلبية وبذور التفرقة التي أرساها الاستعمار، ولا تزال تُلقي بتأثيراتٍ خطيرة على إمكانيات التعاون بين الشمال والجنوب الإفريقي.

رابعاً: التعامل الإفريقي الجاد مع الإشكاليات الحقوقية والإنسانية المرتبطة بالاستثمارات الصينية، من قبيل احتجاجات العمالة المحلية الإفريقية، والتأكد من التزام المشروعات الصينية بمعايير سلامة وأمن العمال، والتحقيق في وقائع إطلاق النار على العمالة الإفريقية التي أوردها المقال وغيرها، فضلاً عن ضرورة تضمين اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول القارة حصّة معيّنة للعمالة المحلية، ومتابعة الالتزام بتلك النسبة من الناحية الفعلية.

خامساً: من الأفضل أن تأتي اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول القارة على شاكلة اتفاقيات جماعية، أو تضمّ أكثر من دولةٍ إفريقية؛ فذلك من شأنه تعزيز الموقف التفاوضي الإفريقي، وتقليل الضغوط التي يفرضها عليه الجانب الصيني في هذا الصدد ■

الخصائص الرئيسية للقطاع المصرفي في إفريقيا

د. جيهان عبدالسلام عباس

مدرس الاقتصاد- قسم السياسة والاقتصاد- معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة

شهد القطاع المصرفي في دول إفريقيا تطوراتٍ جذريةً، منذ الاستقلال وحتى تطبيق برامج الإصلاح المالي والمصرفي، والتي أدت إلى فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاصّ الوطني والأجنبي، وخصخصة البنوك العامّة، وإزالة كلّ الحواجز التي تعيق البنوك من الاقتراض من الخارج، وإعطائها حريةً كاملةً في إدارة أنشطتها[1].

ويتطلب تحديد الخصائص الرئيسية للقطاع المصرفي التعرض لنوعَين من المؤشرات:

(١) Philip Arestis, & Asena Carner, Financial Liberalization and Poverty, Channels of Influence, Working Paper No.411, (New York: The Levy Economics Institute, July.2004), PP.2-3.

(الشمول المالي، والعمق المالي)، ومن خلالها يمكن تقييم أداء القطاع المصرفي في إفريقيا كما يأتي:

أولاً: مؤشرات الشمول المالي Financial Inclusion:

يعني «الشمول المالي»: مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، واستخدامها بفعاليةٍ وتكلفةٍ معقولة[1]. ويرتبط الشمول المالي أيضاً بمفهوم «الوعي المصرفي»، والذي يُعرف بأنه: مدى اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واستخدام الشيكات في معاملاتهم المالية، فكلما زاد الوعي المصرفي زاد الطلب على الودائع المصرفية وانخفض الميل نحو الاكتناز؛ مما يصبّ في النهاية في صالح تعزيز الادخار والاستثمار ورفع مستوى النمو الاقتصادي[2].

ويُقاس «الشمول المالي» بأربعة مؤشراتٍ فرعية؛ كما يأتي:

أ- الكثافة المصرفية:

يعبّر هذا المؤشر عن عدد البنوك المتاحة لخدمة ١٠٠,٠٠٠ من السكان، ويُحسب كالآتي:

(عدد فروع البنوك ÷ عدد السكان) × ١٠٠,٠٠٠

وكلما زادت قيمته عن (١) دلّ ذلك على وجودٍ مقبولٍ للمصارف، وكلما انخفضت عن (١) دلّ على أنّ عدد البنوك غير كافٍ؛ وبالتالي لا

(١) Akhil Damodaran, Financial Inclusion: Issues 2 at: http\\:www. ,55-and Challenges, PP.54 11-Akh.pdf/akgec.in/journals/July-Dec13

(٢) د. حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف – استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، (عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠)، ص١٦٦.

معظم الائتمان في دول إفريقيا جنوب الصحراء تستفيد به الشركات الضخمة، بينما يصعب الحصول عليه من قِبَل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تصل الخدمات المصرفية إلى شرائح معيّنة من الناس ممن هُم بحاجةٍ إلى مثل هذه الخدمات[3].

وقد تزايدت تلك النسبة في معظم الدول الإفريقية، وبشكلٍ ملاحظ في دول الشمال الإفريقي: (المغرب، تونس، مصر)، كذلك في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى رأسها: (سيشل، الرأس الأخضر، ناميبيا، موريشيوس، جنوب إفريقيا).

ب- عدد المودعين والمقترضين في البنوك لكلّ ألف من السكان:

ويُظهر هذا المؤشر مدى الإقبال على المؤسسات المصرفية؛ بوصفه وسيلةً لتعبئة المدخرات وتوفيرها لتمويل الاستثمارات المختلفة، وكلما تزايد عدد هؤلاء المودعين والمقترضين كان ذلك مؤشراً على المزيد من الوعي المصرفي.

وقد تزايد عدد المودعين في دول الشمال الإفريقي، وعلى رأسها: (تونس، مصر، ليبيا، الجزائر).

أما في إفريقيا جنوب الصحراء؛ فكانت كلٌّ من: (الرأس الأخضر، وسيشل) الأكثر عدداً من

(٣) د. جميل سالم الزيدانين: أسياسيات في الجهاز المالي– المنظور العلمي، (عمان: دار وائل، ١٩٩٩)، ص١٢٤.

حيث عدد المودعين لكلّ ألف من السكان، حيث يودع العملاء مدخراتهم في أكثر من بنك، بينما كانت أقلّ الأعداد في كلٍّ من: (جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، غينيا، غينيا بيساو، مدغشقر).

وفيما يتعلق بعدد المقترضين من البنوك التجارية لكلّ ألف من السكان؛ كانت أيضاً دول الشمال الإفريقي في الصدارة، كذلك كلٌّ من: (سيشل، الجابون، سوازيلاند، ناميبيا، بتسوانا، الرأس الأخضر، كينيا)، وكانت أقلّ الدول: (رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا). ويتضح من ذلك وجود علاقة طردية بين عدد المودعين والمقترضين، فكلما زادت المدخرات زادت معها فرص الإقراض لتوظيف تلك الأموال.

ج- عدد مستخدمي ماكينات الصرف الآلي لكلّ ١٠٠ ألف من السكان:

وهو مؤشرٌ يوضّح مدى توفير الخدمات المصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية[١]. وقد شهد عدد مستخدمي هذه الآلات تزايداً في معظم دول الشمال الإفريقي ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان التزايد الكبير مقصوراً على قلّةٍ من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل: (جنوب إفريقيا، سيشل، الرأس الأخضر، موريشيوس، ناميبيا).

ويتضح من الجدول رقم (١): مقارنة مؤشرات الشمول المالي- السابق ذكرها- بين دول إفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل لعام ٢٠١٤م، وتُظهر المؤشرات كافّةً انخفاضاً في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنةً بغيرها من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل؛ مما يعكس بشكلٍ عامٍّ تراجع مستوى الوعي المصرفي والخدمات المالية المتاحة في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة بغيرها من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

جدول رقم (١): مؤشرات الشمول المالي في إفريقيا جنوب الصحراء، والدول منخفضة ومتوسطة الدخل غير الإفريقية لعام ٢٠١٤م

المؤشر	الإقليم	إفريقيا جنوب الصحراء	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل
الحسابات المودعة لدى المؤسسات المالية الرسمية (٪ البالغين فوق ١٥ سنة)		٢٤٪	٤٠٪
نسبة القروض من المؤسسات المالية الرسمية		٨,٤٪	٦٪
عدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين		٥,٤	١٢
عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ متر مربع		١	٤
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية		٦٥	٨٧

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى البيانات الواردة في المرجع الآتي:

- Global Partnership for Financial Inclusion, Sub- Saharan Africa, Financial Inclusion Indicators, at: http://datatopics.worldbank.org/g20fidata/region/sub-saharan-africat

د- مؤشر قوة الحقوق القانونية، وعمق المعلومات الائتمانية:

يُضاف إلى مؤشرات «الشمول المالي» مؤشرات أخرى تتعلق بالجانب المؤسسي

(١) World Bank: World Data Bank, World Development Indicators, at: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

والقانونـــي الذي يؤثـــر على مســـتوى التنمية المالية والمصرفية، مثل: (الفســـاد، الاستقرار السياســـي، درجة إنفاذ العقود، وفرة المعلومات المالية والائتمانية)[١].

ويعني مؤشر «قوة الحقوق القانونية»: مدى تطور النظـــام القانوني والقضائـــي والقوانين الحاكمة لأنشـــطة القطاع المصرفي، بما يفعّل من قدرته على إلزام المقترضين بالدفع وضمان حقوق المودعين وإنفـــاذ العقود، وتتراوح قيمته ما بين (صفر إلى ١٢)، وكلما ارتفعت قيمته كان أفضل[٢].

وقد تراجعت قيمة هذا المؤشـــر في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء، على حين ارتفعت في قلّـــة من الدول، مثل: (كينيـــا، ورواندا)؛ إذ بلغت قيمته فيهما (١١، و٨) على التوالي.

أما مؤشـــر «عمق المعلومـــات الائتمانية»: فهو المؤشـــر المعني بدراسة مدى دقّة ووضوح وســـهولة الحصول على المعلومـــات الائتمانية من سجلات الائتمان العامّة والخاصّة لمختلف الشـــرائح من العملاء، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (٠ إلى ٨)، وكلما زادت القيمة دلّ ذلك على توافـــر المعلومات الائتمانية؛ وبالتالي ســـهولة اتخاذ قـــرار الاقتراض، كما أنّ عمق المعلومات الائتمانية يساعد في تجنّب أو تخفيض القروض المتعثرة، وهذا يعني حاجـــة العديد من الدول الإفريقية إلى مزيدٍ من الشفافية في توفير تلك المعلومات، والحدّ مـــن ارتباط الحصول عليها بالعلاقات السياســـية وقوة الحقـــوق القانونية للمقترضيـــن. وقد وصلت قيمة هذا المؤشـــر في معظم الـــدول الإفريقية إلى (الصفر)؛ مما يشـــير إلى مشـــكلةٍ كبيرةٍ في الجانب المتعلق بالمعلومات المالية، وإن كان هذا المؤشـــر قد تحسّـــن في بعض الدول، مثـــل: (مصر، جنوب إفريقيا، رواندا، موريشيوس، سوازيلاند).

ثانياً: مؤشرات العمق المالي Financial Depth:

وتشمل المؤشرات الآتية:

أ- مؤشرات حجم القطاع المصرفي:

وتتضمن عدة مؤشراتٍ تتمثل فيما يأتي:

- نســـبة رأس مـــال البنك إلـــى الأصول Capital to Assets Ratio - CAR: يُعـــدّ رأس مال البنك مـــن أهمّ المصادر الداخلية أو الذاتيـــة التي يُعتمد عليها في تمويل أنشـــطته، حيث يشـــكّل إحدى الوســـائل اللازمة لتمويل متطلبات الســـيولة وتوفيرها، كمـــا أنه مصدرٌ مفتـــوحٌ أمام الزيادة بقرارٍ إداريٍّ من البنك كلما دعت الحاجةُ لذلك، ويمثّل عنصرَ حمايةٍ لأموال المودعيـــن مـــن مخاطر الانخفـــاض في قيمة الأصول (المتمثلة في الاســـتثمارات)، أو الفشل في تحصيل بعض القروض[٣].

ومـــن الضروري قيـــاس متانـــة رأس مال البنـــك[٤]؛ بحيث يكـــون كافيـــاً لتغطية أصوله

---

(١) George C. Anayiotos, & Havhannes 6 Toroyan,Institutional Factors and Financial Sector Development: Evidence From Sub – Saharan Africa, IMF Working Paper No.258, (Washington, D.C: IMF, November. 2009), P.3.

(٢) World Bank: World Development Indicators, 7 at: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

(٣) إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص (٦٣-٦٤).

(٤) درجة «ملاءة المصارف»: تُقاس من خلال نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy: أي نسبة رأس المال الإجمالي (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) إلى الأصول المرجحة بالخطر Capital to Risk Assets Ratio -CRAR، وقد حددتها لجنة بازل ١، و٢ بما يعادل أو يزيد عن (٨٪)، ثم تغيرت تلك النسبة وفقاً لمعايير بازل ٣ بما نسبته (١٠،٥٪)، ولكن نظراً لعدم توافر بيانات عن تلك النسبة تم استخدام نسبة رأس المال إلى الأصول كمؤشر

التي يحتاج إليها للاستمرار والبقاء، ومن هنا تُستخدم نسبة (رأس مال البنك إلى أصوله)، وإن كانت تلك النسبة ليست كافيةً للحكم على متانة أو كفاية رأس المال؛ نظراً لكونها لا تميّز بين أصول البنك تبعاً لدرجة المخاطرة[1]، وقد كانت أعلى هذه النسب في كلٍّ من: (رواندا، سوازيلاند، أوغندا، سيراليون، غانا، نيجيريا، كينيا).

- نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وتعبّر عن نسبة (الودائع بأنواعها كافّة، سواء كانت جارية أو إدخارية أو تحت الطلب، المتاحة في المؤسسات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي)؛ كمؤشر على مدى إتاحة الأموال لأغراض الإقراض والاستثمار، وكلما تزايدت تلك النسبة كان أفضل، وإن كانت عادةً ما تتذبذب ما بين الزيادة والنقصان، خصوصاً في الدول متقلبة الظروف الاقتصادية[2].

ويوضح الجدول رقم (٢): تطور تلك النسبة للدول الإفريقية مقسّمةً ما بين (الأسواق الناشئة، والحدودية، والنامية ماليّاً)، حيث سجّلت الدول ذات الأسواق الناشئة أعلى نسبٍ من الودائع إلى GDP خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م)، تليها الدول ذات الأسواق الحدودية والنامية ماليّاً. وتجدر الإشارة إلى انخفاض تلك النسب في المجموعات الثلاثة خلال فترة الأزمة المالية العالمية، بدءاً من ٢٠٠٧م حتى نهاية ٢٠٠٩م، ليبدأ التحسن النسبيّ مع مطلع ٢٠١٠م. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يقرب من ٨٠٪ من الودائع في إفريقيا هي «ودائع تحت الطلب»، ومُدد استحقاقها أقلّ من عام، بينما ٢٪ من الودائع فقط فترة استحقاقها أكثر من ١٠ سنوات.

جدول رقم (٢): نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٤م)

الدول	السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدول ذات الأسواق الناشئة		٥٣,٣	٥٧,٤	٦١,٤	٦٠,٥	٥٩,٠	٦٣,٥	٦٧,٠	٦٥,٨	٦٤,٤	٦٩,١
الأسواق الحدودية		٤١,٧	٤٤,٧	٣٨,٧	٣٩,٠	٣١,٣	٣٣,٨	٣٧,٠	٣٨,١	٤٢,٩	٤٤,٩
الدول النامية ماليّاً		١٦,٩	١٧,٩	١٦,٦	١٥,٧	١٤,٤	١٦,٢	١٧,٤	١٧,٩	١٨,١	١٩,٥

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى البيانات الواردة في المرجع الآتي:

- Kioyota Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency Profitability and Banking System In Africa, A paper prepared for the African Economic Conference on "Fostering Development In an Era of Financial and Economic Crises", Addis Ababa, 1113- November.2009, P.40.

- Bank Scope Database, at: https://bankscope.bvdinfo.com/version-2015724/home.serv?product=scope2006

ب- مؤشرات قياس كفاءة الوساطة المالية:

وهي المؤشرات التي من خلالها يمكن إيضاح مدى نجاح الجهاز المصرفي في القيام بمهمته الرئيسية، وهي الوساطة بين جمهور المدخرين والمقترضين، وتشمل: نسبة (الائتمان إلى الودائع)، ونسبة (الائتمان المقدّم من القطاع المالي والمصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي).

على حجم القطاع المصرفي. ولمزيد من التفاصيل عن قواعد بازل انظر: الجدول رقم (٥٥م).

(١) رضا آل علي: إدارة المصارف- مدخل كمي معاصر، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص١١٨.

(٢) Thorsten Beck, et.al, Financial Institution and Market Across Countries..., Op.cit, P.4.

وفيما يأتي أعرض تفصيلاً لتلك المؤشرات تطبيقاً على القطاع المصرفي في إفريقيا:

- نسبة الائتمان إلى الودائع:

توضّح هذه النسبة مدى قدرة البنوك على توظيف الودائع المتاحة لديها في شكل قروض ممنوحة لجمهور المقترضين (الأشخاص، والشركات، والمؤسسات الاستثمارية)، وكلما تزايدت تلك النسبة دلّ ذلك على نجاح البنك في توظيف ودائعه[١].

ويوضح الجدول رقم (٣): ارتفاع هذه النسبة في الأسواق الناشئة بشكل كبير مقارنةً بالأسواق الحدودية والنامية ماليّاً، وإن كانت المجموعات الثلاثة تشهد زيادةً متواصلة منذ ٢٠٠٦م[٢]، وهو مؤشرٌ جيدٌ على كفاءة الوساطة المالية.

جدول رقم (٣): نسبة الائتمان إلى الودائع في الدول الإفريقية خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٤م)

الدول	السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدول ذات الأسواق الناشئة		١٢١,٢	١٢٤,٩	١٢٦,٢	١٢٧,٧	١٢٨,٢	١٢٨,١	١٢٩,٥	١٣٠,٢	١٢٥	١٣٧,٦
الأسواق الحدودية		٦٧,٨	٦٥,١	٧٠,٢	٧١,٠	٧٢,٥	٧٣,١	٧٤,٧	٧٧,١	٨٠,١	٨٤
الدول النامية ماليّاً		٧٢,٣	٧٤,١	٧١,٥	٧٣,٠	٧٤,٢	٧٣,٢	٧٥,٦	٧٦,١	٧٧,٩	٨٣,٣

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى البيانات الواردة في المراجع الآتية:

- Kioyota Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency Profitability and Banking System In Africa, A paper prepared for the African Economic Conference on "Fostering Development In an Era of Financial and Economic Crises", Addis Ababa, 1113- November.2009, P.42.

- Bank Scope Database, at: https://bankscope.bvdinfo.com/version-2015724/home.serv?product=scope2006

- نسبة الائتمان المقدَّم من القطاع المالي والمصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد بـ«الائتمان المحلي»: ذلك الائتمان المقدَّم من قِبَل القطاع المالي باستثناء (الائتمان المقدَّم للحكومة المركزية). ويشمل «القطاع المالي» كلّاً من: المؤسسات المالية المصرفية (وتضمّ البنوك بمختلف أنواعها)، كذلك المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل: شركات التأمين، والتمويل، وصناديق التقاعد، وشركات الصرافة)[٣]. وقد تزايدت نسبة الائتمان المحلي المقدَّم من القطاع المالي بشكلٍ عامٍّ إلى GDP في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل: (جنوب إفريقيا، وموريشيوش، وسيشل، وناميبيا، وليبيريا)، كذلك بعض دول الشمال الإفريقي، مثل: (المغرب، وتونس، وليبيا).

أما الائتمان المقدَّم من البنوك بشكلٍ خاصٍّ كنسبة من GDP؛ فيشير تزايد تلك النسبة إلى فعالية دَور القطاع المصرفي في عملية الوساطة المالية؛ وخاصّةً إذا كان الائتمان يوجَّه للقطاع الخاصّ الإنتاجي وليس الخدمي أو الاستهلاكي، كما أنّ هناك فجوةً بين الدول الإفريقية منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث ترتفع تلك

(١) Thorsten Beck, et.al, Financial Institution and Market Across Countries..., Op.cit, P.7.

(٢) Kioyota Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficieny..., Op.cit, P. 7.

(٣) World Bank, Domestic Credit Provided by Financial Sector % of GDP, at: http://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.DOMS.GD.ZS/countries?page=1.

النسبة في دول الشمال الإفريقي، مثل: (تونس، والمغرب)، كذلك بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى رأسهم: (موريشيوس، وجنوب إفريقيا، وناميبيا)، بينما تتراجع في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وفيما يخصّ الائتمان المصرفي الموجَّه للقطاع الخاص- على وجه التحديد-، يمكن القول بشكلٍ عامٍّ بأنّ متوسط نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بدول إفريقيا بلغت نحو ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة عام ٢٠١٣م، وهي أقلّ من غيرها من الدول المتقدمة والنامية[١]، إذ تتجاوز نسبتها في المتوسط ١٠٠٪، حيث تزيد معدلات الائتمان عن معدلات زيادة الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه[٢]. وعلى الرغم من استخدام نسبة الائتمان المصرفي المقدَّم للقطاع الخاص من GDP، كمؤشر للدلالة على كفاءة عملية الوساطة المالية للبنوك، فإنّ انخفاض هذا المؤشر لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام بالقطاع الخاص، ولكن قد يشير إلى احتمالية لجوء هذا القطاع إلى طرقٍ أخرى للتمويل، مثل الائتمان غير المصرفي[٣].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ معظم هذا الائتمان في دول إفريقيا جنوب الصحراء تستفيد به الشركات الضخمة من حيث رأسمالها، والتي يمكنها تقديم ضمانات الاقتراض المختلفة، بينما يصعب حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة عليه[٤].

أما مدة الائتمان؛ فنحو ٦٠٪ من تلك القروض المقدَّمة قروضٌ قصيرة الأجل، تقلّ فترة استحقاقها عن عام، بينما تقتصر القروض طويلة الأجل- التي تزيد مدة استحقاقها على عشر سنوات- على ما نسبته ٢٪ فقط من إجمالي القروض الممنوحة، هذا فضلاً عن ندرة التمويل العقاري وتركّزه بين الأثرياء، حيث إنّ (عمق التمويل العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول الإفريقية متوسطة الدخل أقلّ من ١٪، ويزيد عن ٢٪ في الدول النامية غير الإفريقية[٥].

ج- مؤشر جودة الأصول Assets Quality:

وتُقاس جودة الأصول باستخدام نسبة القروض المتعثرة Non -Performing Loans -NPL إلى إجمالي القروض، وتعني «القروض المتعثرة»: تلك القروض التي فشلت البنوك في تحصيلها من المقترضين بسبب تعثرهم في السداد وعدم تقديم الضمانات الكافية للحصول عليها؛ كمؤشر للجدارة الائتمانية لهؤلاء المقترضين. وتُعَدّ تلك النسبة مؤشراً على مدى قوة القطاع المصرفي من عدمه، فكلما تزايدت يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص السيولة المتاحة لدى البنوك؛ وبالتالي ضعف قدرتها على الإقراض أو الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين؛ مما يؤدي إلى إعسار البنوك أو إفلاسها. ويُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة قيمة القروض المتعثرة (بل خصم مخصّصات

(١) Samuel Fosu, Op.cit, P.4.

(٢) Mihasonirina Andrianaivo, & Charles Emo Yarety, Understanding Growth of Financial Markets, IMF Working Paper No. 182, (Washington, D.C: IMF, August.2009), P.5.

(٣) Sandrine Kablan , Banking Efficiency and Financial Development In Sub –Saharan Africa…, Op.cit, PP.8-10.

(٤) European Investment Bank, Banking In Sub – Saharan Africa, Challenges & Opportunities …, Op.cit, P.17.

(٥) Thorsten Beck, and Robert Cull, Op.cit, P.10.

خسائر البنوك) على إجمالي القروض[1].

وقد بدأ التحسّن في تلك النسبة مع المضي قُدماً في تطبيق الإصلاح المالي، وخصوصاً في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧م)، وعقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م. ومع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمية، والضغوط التي مارستها الأزمة على المستثمرين ورجال الأعمال، انخفضت قدرة المقترضين على سداد القروض؛ لذلك ارتفعت القروض المتعثرة وانخفضت ربحية البنوك، وقد ظهر ذلك بشكلٍ كبيرٍ في الدول ذات الدخل المتوسط التي كانت أكثر تأثّراً بالأزمة، وإن كان تحسّن الوضع نسبيّاً قد بدأ مع مطلع عام ٢٠١١م.

وقد سجلت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض تذبذباً من سنةٍ لأخرى؛ مع تذبذب الظروف الاقتصادية للدول الإفريقية وقدرة المقترضين على السداد، وإن كان القطاع المصرفي في إفريقيا يتسم- بشكلٍ عامٍّ- بتزايد القروض غير العاملة أو المتعثرة، لعدة أسباب؛ أهمها:

- الإقراض الداخلي؛ من خلال توجيه القروض لفئةٍ معيّنةٍ تعمل داخل القطاع المصرفي، وعدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان، حيث يتساهل بعض المسؤولين في منح الائتمان لمعارفه وأقاربه دون ضماناتٍ كافية، وقد كان هذا النوع من الإقراض هو المساهم الأكبر في فشل العديد من البنوك المحلية في إفريقيا.
- كذلك التعامل مع مقترضين مرتفعي المخاطر.
- فضلاً عن دخول الاقتصاد في مراحل

(١) World Bank: World Data Bank, World Development Indicators, at: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

يتسم القطاع المصرفي في إفريقيا- بشكلٍ عامٍّ- بتزايد القروض غير العاملة أو المتعثرة

الانكماش والتباطؤ وعدم الاستقرار؛ مما يؤثر في قدرة المقترضين على السداد.

د- مؤشرات الربحية:

وتشمل المؤشرات الآتية:

- نسبة العائد على الأصول Returns on Assets -ROA: وتعني هذه النسبة: مدى قدرة البنوك على إدارة أصولها واستثمارها بما يولِّد الأرباح خلال فترة زمنية معيّنة، وكلما تزايدت تلك النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المصارف على التحكم في تكاليفها ورفع مستوى هامش أرباحها، أو التحسين من مستوى جودة ومنفعة الأصول التي يتمّ الاستثمار فيها، أو كليهما.

وتُحسب هذه النسبة كما يأتي:

(صافي الربح ÷ إجمالي الأصول) x ١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٤): انخفاض نسبة العائد على الأصول في الدول النامية ماليّاً وارتفاعها نسبيّاً في الأسواق الناشئة، وإن كانت قد تراجعت إلى حدٍّ ما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وخصوصاً عام ٢٠٠٩م، ولكنها سرعان ما عاودت التحسّن بدءاً من ٢٠١٠م[2]. وتتسم البنوك

(٢) Montfort Mlachila, Seok Gil Park , & Masafumi Yabara, Op.cit, P.18.

الإفريقية بأنهـــا أكثر ربحية من غيرها من البنوك غير الإفريقية، فعلى ســـبيل المثال: بلغ متوســـط العائد علـــى الأصول في بنوك الـــدول الإفريقية ٢,١٪ عـــام ٢٠١١م، في حين بلغت تلك النســـبة ١,٥٪ في بنوك الدول غير الإفريقية للعام نفسه[١].

جدول رقم (٤): نسبة العائد على الأصول للبنوك المحلية والأجنبية العاملة في إفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م)

الدول / السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدول ذات الأسواق الناشئة	٢,٢٦	٢,٢٧	٢,٠٥	٢,٤٥	٢,١	٢,٢	٢,٤١	٢,٧	٢,٨	٣
الأسواق الحدودية	٢,٠١	٢	٢,٢٨	٢,٤	١,٣٧	١,٩	٢,٢١	٢,٦	٢,٧	٢,٩
الدول النامية مالياً	١,١٦	١,٦٩	١,٦٧	١,٧	٠,٧٢	١,٨٥	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٦
البنوك المحلية في إفريقيا	١,٧٤	٢,٣٤	٢,٥٢	٢,٦	٢,٠٥	٢,٨	٢,٧٨	٢,٩١	٣,١	٣,١
البنوك الأجنبية العاملة في إفريقيا	١,١٩	٠,٥٣	١,٢٧	١,٢٤	١	١,٥٦	١,٧	١,٨٢	٢,٠	٢,١

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى البيانات الواردة في المراجع الآتية:

- Kioyota, Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency Profitability and Banking System In Africa, A paper prepared for the African Economic Conference on "Fostering Development In an Era of Financial and Economic Crises", Addis Ababa, 1113- November.2009 ,P.9.

- Bank Scope Database, at: https://bankscope.bvdinfo.com/version-2015724/home.serv?product=scope2006

- نسبة العائد على حقوق الملكية Returns on Equity -ROE: تعبّـــر عـــن مـــدى كفاءة ونجـــاح البنك في اســـتثمار مـــوارده الذاتية؛ بما يُســـاهم في زيادة ربحيته وتعظيم قيمة أسهمه في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكلٍ إيجابيٍّ في درجة الأمان المصرفي له. كما تعبّر هذه النســـبة عـــن العائد الـــذي يحققه الملاك من اســـتثمار أموالهم بالبنك، وهي تُعدّ من أهمّ نســـب الربحية المستخدمة، حيث إنه- بناءً على هذه النسبة- قد يقرّر الملاك الاســـتمرار في النشـــاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقّق عائداً مناسباً.

وتُحسب هذه النسبة كما يأتي:

(صافي الربح | إجمالي حقوق الملكية[٢]) x ١٠٠

ويتضـــح مـــن الجـــدول رقـــم (٥): تطور نســـبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣م)، حيث ترتفع تلك النســـبة في بنوك الأســـواق الناشئة، تليها في ذلك الأسواق الحدودية والنامية مالياً.

جدول رقم (٥): نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك المحلية والأجنبية في إفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م)

الدول / السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدول ذات الأسواق الناشئة	١٧,٥٥	١٩,٤١	١٨,٨٥	١٩,١	١٨,٩	٢٠,١٢	٢٠,٥	٢٠,٥٦	٢٠,٩	٢١

(١) Thorsten Beck, & Robert Cull, Op.cit, P.9.

(٢) يقصد بـ«حقوق الملكية»: رأس المال المدفوع؛ مضافاً إليه الاحتياطيات القانونية؛ كذلك الأرباح غير الموزعة. وهذه الحقوق تساوي: «مجموع الأصول» مطروحاً منها «جميع الالتزامات»؛ سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

الأسواق الحدودية	١٥,٩٩	١٩,٤٩	٢٣,٨٢	٢٠,٩	١٩,١	١٧,٩	٢٠,١	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٠
الدول الثامنة مالياً	١٤	١١,٠٤	١٥,١١	١٦,٤	١٦,٨	١٧,١	١٧,٦	١٨,١	١٩,٠	١٩,٥
البنوك المحلية في إفريقيا	١٦,٥٥	١٨,٥٢	١٧,٢٨	١٧,٨	١٧,٥	١٧,٩	١٨,٥	١٨,٩	١٩,٢	١٩
البنوك الأجنبية العاملة في إفريقيا	٧,٠٧	٤,٩١	١٦,٢٥	١٦,٤	١٦,٧	١٧,١	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٥	١٨,٢

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى البيانات الواردة في المرجع الآتي:

- Kioyota, Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency Profitability and Banking System In Africa, A paper prepared for the African Economic Conference on "Fostering Development In an Era of Financial and Economic Crises", Addis Ababa, 1113- November. 2009, P.9.

هـ - مؤشر استقرار القطاع المصرفي:

ويعبّر عنه مؤشـــر Z- Score، والذي يتمّ حسابه لقياس مدى الاســـتقرار المالي للبنوك التجارية، وما إذا كانت تواجه إعســـاراً ماليّاً من عدمه، وكلما زادت قيمته دلّ على مستوى أعلى من الاستقرار المصرفي وتراجع المخاطر التي يتعرض لها القطاع.

وتُحسب Z- Score كما يأتي[1]:

$$Z = \frac{ROA + K}{Vol(ROA)}$$

حيث:

ROA: Return on Assets متوســـط العائد على الأصول.

K: تشـــير إلى: حقـــوق المســـاهمين إلى إجمالي الأصول.

Vol -ROA: الانحراف المعياري للعوائد على الأصول (التقلب).

وقد ارتفع متوســـط قيمة هذا المؤشر في بعض الدول الإفريقية، مثـــل: (جنوب إفريقيا، موريشـــيوس، كوت ديفوار، كينيا، بورندي). كما أنّ الاســـتقرار المصرفي فـــي إفريقيا لم يتأثر بشكلٍ كبيرٍ بفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية.

كما يوضح الشـــكل رقم (١): متوسط قيمة هذا المؤشر لبعض الدول الإفريقية لعام ٢٠١٤م، حيث ســـجّلت (المغرب) أعلـــى قيمة تصل إلى ٤٧,٧، تليها (تونس) ٢٤، ثم (الجزائر، ومصر). أما فيما يتعلـــق بدول إفريقيا جنوب الصحراء؛ فكانت (جنوب إفريقيا، وسوازيلاند، وجيبوتي، ونيجيريا) من أعلى الدول من حيث قيمة مؤشر Z- Score، بينما كانت كلٌّ من (زامبيا، وتوجو، والســـنغال، وسيراليون) من أقلّ الدول من حيث قيمة هذا المؤشر.

شـــكل رقم (١): متوســـط قيمة مؤشر Z- Score في بعض الدول الإفريقية لعام ٢٠١٤م

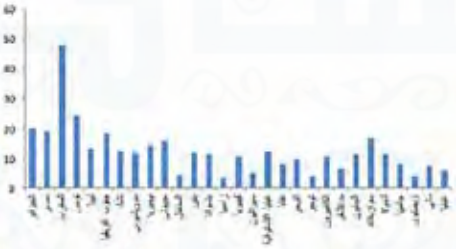

المصدر: من إعداد الباحثة؛ اســـتناداً إلى البيانات الواردة في المرجع الآتي:

- World Bank Global Financial Development , Bank Z-score, at:

(١) Kioyota Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis, Op. cit, P.11.

https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development?keyword=Z-score%D98%F%2020%

و- مؤشر هيكل الصناعة المصرفية:

ويوضح طبيعة السوق الذي يحكم عمل الصناعة المصرفية، ويعبّر عنه ما يُعرف بمؤشر درجة التركّز Concentration Rate، والذي يُحسب باستخدام مقياس Herfindahl-Hirschman Index -HHI الذي يهتم بنصيب أكبر ثلاثة (أو خمسة) بنوك من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدولة محلّ الدراسة من حصّة السوق، وتتراوح قيمته ما بين (١٠٠٪) كحدٍّ أقصى (احتكار كامل)، و(صفر٪) كحدٍّ أدنى (منافسة كاملة).

وبشكل عام؛ يمكن القول بأنّ القيمة من (١٠٠٠ إلى ١٨٠٠) تُعدّ صناعةً معتدلةً في درجة التركز والتنافسية، وإذا زادت عن (١٨٠٠) دلّ ذلك على ارتفاع درجة التركّز وتراجع مستوى التنافسية[١].

وبالنسبة للقطاع المصرفي في إفريقيا، وعلى الرغم من تزايد درجة المنافسة في هذا القطاع، فإنه ما يزال يعاني من «التركّز»، حيث استحوذت أكبر ثلاثة بنوك على نحو ٧٧,٣٪ من أصول القطاع المصرفي في إفريقيا عام ٢٠١١م[٢]، وارتفعت إلى ٨١٪ في الدول الإفريقية متوسطة الدخل في العام نفسه مقارنةً بـ ٦٤٪ خارج إفريقيا[٣]. ويُعَدّ صغر حجم السوق عاملاً رئيساً في سبب التركّز، حيث يفتقد القطاع وجود مؤسسات مصرفية محلية ضخمة تساعد على تحقيق وفورات الحجم، ومن أهمّ هذه البنوك التي تسيطر على معظم الأصول المصرفية في دول إفريقيا[٤]:

First Rand Bank of South Africa, Bank Windhoek of Namibia, Barclays Bank, and Eco Bank.

ومعظم تلك البنوك الكبيرة هي البنوك الأجنبية العاملة في إفريقيا، والتي تمتلك ٦٩٪ من الأصول المصرفية في عشر دول إفريقية، أهمّها: (جنوب إفريقيا، موريشيوس، سيشل، ناميبيا، سوازيلاند، أنجولا، بتسوانا، الكاميرون، ليسوتو، ساحل العاج)، ونحو ٨٠٪ من إجمالي الأصول المصرفية في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي النسبة الأعلى مقارنةً بباقي دول العالم؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٢)[٥].

شكل رقم (٢): نسب أصول البنوك الأجنبية من إجمالي أصول القطاع المصرفي في إفريقيا ودول العالم لعام ٢٠١٠م

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى

(١) Jacob A. Bikker, & Katharina Haaf, Measure of Competition and Concentration in The Banking at:,.10-Industry: Areview of Literature, PP.7 https://www.dnb.nl/.../Measures%20of%20 .1457-Competition_tcm47

(٢) Samuel Fosu, Banking Competition In Africa, .Op.cit, P.6

(٣) .Thorsten Beck, & Robert Cull, Op.cit, P. 9

(٤) Enyih Ngu, Bryan & Tsegaye Mesfin, Op.cit, .p.5

(٥) Chuling Chen, Bank Efficiency In Sub-Saharan -African Middle- Income Countries, Op.cit, PP.7 .8

البيانات الواردة في المراجع الآتية:

- European Investment Bank, Banking In Sub – Saharan Africa, Challenges & Opportunities, (Luxembourg: European Investment Bank , January. 2013), P.18.

- Montfort Mlachila, Seok Gil Park, & Masafumi Yabara, Banking In Sub-Saharan Africa The Macroeconomic Context, International Monetary Fund, (Washington, DC: IMF, 2013), P.14.

من العرض السابق لأداء القطاع المصرفي في إفريقيا:

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الفترة محلّ الدراسة قد شملت تداعيات الأزمة المالية العالميـــة، ولكن تأثيرها الأكبر كان على القطاع الحقيقـــي؛ متمثـــلاً في تراجع حركـــة التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، بينما كان محدوداً للغاية على القطاع المصرفي الإفريقي، حيث تراجعت حـــدة الاضطرابات المالية التي تعرضـــت لها؛ نظراً لعدة أســـباب، منها: توافر السيولة، وقلة الاعتماد على التمويل الخارجي، وقلة التعرض للأصول السامة[١]، كما أنّ معظم البنـــوك الإفريقيـــة لا تتعامل كثيراً في ســـوق الرهن العقـــاري، والأوراق الماليـــة المدعومة بالأصـــول[٢]. وإن كان أثر العدوى المالية ناجماً عن تزايـــد البنوك الأجنبية العاملة في إفريقيا، لذا كان التأثير أكثر وضوحاً في كلٍّ من: (كينيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا)[٣]. وانحســـر التأثير في ارتفاع القـــروض المتعثـــرة، خصوصاً في الدول ذات الدخل المتوســـط. كما أنّ انخفاض قيمة ســـعر الصرف أدى إلـــى صعوباتٍ عديدةٍ للعملاء الذين لديهم معاملات بالصرف الأجنبي، ولكن هذه التطورات كانت متواضعة، حيث تشير معدلات الســـلامة المالية إلى انخفاضٍ طفيفٍ في معدلات كفايـــة رأس المال عام ٢٠١٠م، مع ارتفاع القروض المتعثرة وتراجع نسبيٍّ للربحية، ولكن سرعان ما بدأ التحسن عام ٢٠١١م[٤] ■

تراجع مستوى الوعي المصرفي والخدمات المالية المتاحة في معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء

(١) الأصول السامة: مصطلح شائع بالنسبة لبعض الأصول المالية التي انخفضت قيمتها بشكل كبير، والتي لم يعد هناك سوق عاملة فيها، بحيث لا يمكن بيع هذه الأصول بسعر مُرض لحاملها.. أصبح هذا المصطلح شائعاً خلال الأزمة المالية في الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، حيث كان له دورٌ رئيسٌ في الأزمة. – مجلة قراءات إفريقية–، راجع:
Toxic asset – Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Toxic_asset

(٢) European Investment Bank, Banking In Sub – Saharan Africa, Challenges & Opportunities...., Op.cit, PP.20-21.

(٣) Kioyota Hiroyuki, Confronting The Global Financial Crisis...., Op.cit, PP.5-6.

(٤) European Investment Bank, Banking In Sub – Saharan Africa, Challenges & Opportunities...., Op.cit, PP.20-21.
Montfort Mlachila, et.al , - .Op.cit, PP.16-17

البنوك التعاونية في إفريقيا جنوب الصحراء.. (الدور والتأثير)

أ. محمد زكريا

كاتب وباحث اقتصادي من إفريقيا الوسطى- ماجستير في التمويل والإدارة المالية- الجامعة الإسلامية العالمية، كوالامبور / ماليزيا

يُعَدّ القطاع المصرفي التعاوني أحد العناصر الرئيسة للبنية المصرفية في أيّ بلد من بلدان العالم، والبنوك التعاونية أكثر قدرةً على الوصول إلى المناطق الريفية؛ من خلال شبكة ضخمة من الجمعيات الائتمانية في هيكل الائتمان المؤسسي، لقد أدى القطاع التعاوني دَوراً رئيساً في اقتصاديات البلاد الأوروبية والأمريكية، وأصبح يُعرف دائماً بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني.

لدى التعاونيات قاعدةٌ أيديولوجية وأشياء اقتصادية ذات منظورٍ اجتماعيٍّ ونهجٍ مختلفٍ يميّزها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خصوصاً في الدول النامية، ففي

الهند مثلاً تغطي الجمعيات التعاونية قرابة ١٠٠٪ من القرى الهندية.

من هذا المنطلق؛ تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على النظام التعاوني وتطوره في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثمّ التعرف على ملامح البنوك التعاونية ودَورها في التنمية الاقتصادية، ومن هنا يمكن طرح السؤال الآتي: هل المؤسّسات التعاونية، ومنها البنوك، تعدّ خياراً تنمويّاً مناسباً لإفريقيا؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابدّ من التطرق إلى: مفهوم النظام التعاوني وتطبيقاته حول العالم، ومراحل تطوّر هذا النظام في إفريقيا جنوب الصحراء، وبعض النماذج البارزة في بعض الدول الإفريقية لإعطاء صورةٍ عامّةٍ عن الوضع في إفريقيا، وأخيراً: تقديم بعض التوصيات لاستشراف المستقبل.

الجدير بالذكر هنا: أنّ هذه الدراسة لا تدّعي أنها تغطي جميع دول المنطقة المذكورة- سابقاً- وتتناول تفاصيل المؤسّسات التعاونية وتاريخها فيها؛ بقدر ما تحاول إلقاء الضوء فقط على المعالم البارزة فيها على شكل نماذج مختارة من دولٍ مختلفة؛ حسب توفر البيانات لدى الباحث.

مقدّمة موجزة عن إفريقيا جنوب الصحراء:

تضمّ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٨ دولة، و٤٧٪ من السكان يعيشون على أقلّ من ١,٢٥ دولار في اليوم[١]، وعلى الرغم من أنّ تقديرات البنك الدولي[٢] الأخيرة تؤكد وجود اتجاهٍ هبوطي إيجابي في الفقر؛ فإنّ هذا لا يزال هو الأعلى في العالم، ففي الوقت الذي يوجد فيه تباينٌ كبيرٌ بين البلدان والمناطق الفرعية؛ تواصل إفريقيا جنوب الصحراء تسجيل نموٍّ اقتصادي قوي بشكلٍ عامٍّ على الرغم من كونها البيئة الاقتصادية العالمية الأضعف، فلا تزال الأنظمة المالية في معظم البلدان ضعيفة النمو مقارنةً بالمناطق الأخرى، حيث ٢٤٪ فقط من السكان البالغين لديهم حسابات مصرفية في مؤسّسة مالية رسمية، وهو ما يمثّل نصف المعدل العالمي.

وتهيمن البنوك وغيرها من مؤسّسات الإيداع، مثل التعاونيات، على النُّظم المالية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تلعب مؤسّسات التمويل الأصغر المنظّمة دَوراً مهمّاً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض، وقد شهدت الفترة الأخيرة ظهور المجموعات المصرفية الإفريقية التي تتوسع بسرعةٍ في المنطقة مع نسبةٍ كبيرةٍ من الودائع المحلية، وقد أدّى ذلك إلى زيادة المنافسة المحلية مع تزايد استعمال التكنولوجيات الجديدة والمنتجات والتقنيات الإدارية[٣]، إذ تؤدي النقود المتنقلة- مثلاً- دَوراً متزايداً في توسيع نطاق الوصول بالمنطقة، حيث تمّ الإبلاغ عن استخدام ١٦٪ من البالغين للهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو استلام الأموال؛ مقارنةً بالمعدل العالمي الأقلّ من ٥٪[٤].

كبقية المجتمعات العالمية؛ تعرفت إفريقيا جنوب الصحراء على النظام التعاوني منذ القدم، حيث دأبت المجتمعات الريفية على تطبيقه في حياتها اليومية بشكلٍ بُدائيٍّ عفويٍّ على مرّ القرون. وكان النظام التعاوني يُعدّ أداةً فعّالةً في مواجهة الصعاب والعقبات المختلفة، ومرّت تلك التجارب بفتراتٍ متعددةٍ وانعطافاتٍ حادة في إفريقيا جنوب الصحراء، سوف تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليها، واصفةً الأوضاع كما هي، ومن ثمّ تحليل المعطيات وتقديم اقتراحات وتوصيات.

أولاً: الإطار المفاهيمي:

أنواع الأنشطة الاقتصادية:

تختلف الأنشطة الاقتصادية حول العالم باختلاف الفلسفة المنبثقة منها، وكلّ نشاطٍ اقتصادي- دون أدنى

(١) (الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

(٢) البنك الدولي: http://www.albankaldawli.org

(٣) (FSB، صندوق النقد الدولي، WB 2011).

(٤) (FINDEX 2012).

شـكٍّ- له أسبابه الخاصّة التي نشـأ بها، ويسعى منها إلى تحقيـق جملةٍ من الأهـداف المختلفة، ومن خلال النظر إلى النشـاطات الاقتصادية حول العالم في هذا العصر؛ **يمكن تقسيم تلك الأنشطة الاقتصادية إلى أربعة قطاعات رئيسة:**

١- القطاع العام (قطاع الدولة): هـو جزءٌ من الاقتصاد المكوّن مـن الخدمات العامّة والمؤسّسـات العامّة. وتشمل الخدمات العامّة: السلع العامّة والخدمات الحكوميـة، مثل الجيش والشـرطة، والبنيـة التحتية (الطـرق العامّة والجسـور والأنفاق وإمـدادات المياه والصرف الصحي والشـبكات الكهربائيـة... وغيرها)، والنقل العامّ، والتعليم العامّ، إلى جانب الرعاية الصحية، وتلك الأعمال والخدمات تحقّق مصالح الحكومة نفسها، وهي خدمات (مثل إنارة الشوارع) يستفيد منها المجتمع بأسـره وليـس فقط الفـرد الذي يسـتخدم الخدمة. والمؤسّسـات العامّة، أو الشركات المملوكة للدولة، هي مؤسّسـاتٌ تجارية ذاتية التمويل، تخضع لملكية عمومية توفّر مختلف السـلع والخدمات الخاصّة للبيع، وعادةً ما تعمل على أسـاسٍ تجاري[١]؛ لكنهـا لا تهدف إلى الربح بقدر ما تسـعى لتحقيق الرفاهية وتوفير العيش الكريم لجميع المواطنين؛ دون تمييزٍ عرقي أو ديني.

٢- القطاع الخاص: هو جـزءٌ من الاقتصاد الذي لا يخضع لإدارة الدولة، وإنما يديره الأفراد والشـركات بهـدف تعظيـم الربـح المـادي فقط، ويقتصـر دَور الحكومة على الإشراف وسنّ التشريعات، ويشمل جميع المشـروعات التجارية التي يملكها الأفراد، كالشركات الخاصّة، والبنوك الخاصّة، والأسواق.

٣- القطاع الثالث (مؤسّسات القطاع الثالث): هو مصطلحٌ يُسـتخدم لوصف مجموعةٍ من المنظمات التي لا تمثّل القطاع العامّ ولا القطاع الخاصّ. ويشـمل ذلك: المنظمات التطوعية (المؤسّسـات الخيرية، الجمعيات، مجموعات المساعدة الذاتية) والمؤسّسات الاجتماعية والتعاونيات، وهذه المؤسّسـات بطبيعة الحال تنقسـم إلى قسـمَين رئيسَين، هما: مؤسّسات غير هادفة للربح، وهي مؤسّسـات تمارس بعض الأعمال التجارية لتحقّق نسـبةً معقولة من الأرباح، لتضمن استمراريتها وتقديم خدماتها بشـكلٍ أفضل، ولكن الأرباح المحققة والعوائد تُوجّه لخدمة شـريحة معيّنة في المجتمع. أما القسـم الثاني: فهو المؤسّسـات الخيرية البحتة، وهي- غالباً- لا تمارس أعمالاً تجارية، ولكنهـا قائمةٌ على التبرعات والمساعدات فقط.

وبشكل عامٍّ تتميز مؤسّسات القطاع الثالث بأنها:

- مستقلة عن الحكومة، هذا هو أيضاً جزءٌ مهمٌّ من تاريخ القطاع وثقافته.

- «مدفوعـة القيمة»، وهـذا يعنـي أنّ خدماتها ومنتجاتهـا ليسـت مجانية، ولكنها تهـدف إلى تحقيق الأهـداف الاجتماعيـة، كتحقيق الرفاهيـة العامّة أو الاقتصادية، وتحسـين البيئة وغيرهـا، بدلاً من الرغبة في توزيع الأرباح.

- يمكـن أن تتخذ عـدداً من النمـاذج القانونية، فالعديد منها عبارة عن ارتباطات بسـيطة لأشـخاص لديهم قيمٌ وأهدافٌ مشتركة.

ولأهميـة هـذا القطـاع ودَوره البارز فـي تنمية المجتمعات؛ أصبحت حكومات عديدٍ من الدول تهتمّ به، وتسنّ قوانين وتشريعات لتنظيمه ودعمه ماديّاً في بعض الأحيان، ففي أكتوبر ٢٠١٠م نشرت الحكومة البريطانية اسـتراتيجيتها لدعم المؤسّسات الخيرية والمجموعات التطوعيـة والمشـروعات الاجتماعية، وهـي مقتنعةٌ تماماً بأنّ الجمعيات الخيرية والمؤسّسـات الاجتماعية والتعاونيات لها دَورٌ أكبر مـن غيره في إدارة الخدمات العامّة[٢].

(١) http://www.investorwords.com/3947/public_sector.html

(٢) Cameron, D. (2010). Supporting a Stronger Civil Society. London, U.K: GOV.UK (Minister for Civil Society).

ثانياً: نشأة النظام التعاوني ودوره في تنمية المجتمعات:

نشأ النظام التعاوني في المجتمعات البشرية منذ القدم، وارتبط بمفهوم التبادل على سبيل العون والمساعدة بين الأفراد والجماعات بعضهم للبعض الآخر، ليؤدّي إلى اتحاد قدرات كلّ فردٍ وموارده مع قدرات الآخرين ومواردهم، لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها الجميع، ومع مرور الزمن تطوّر وأصبح يُعرف في العصر الحديث بأنه: «نمطٌ من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعةٌ من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة، يقوم على تجميع القدرات والإمكانيات الشخصية والمادية، على أساسٍ من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبات، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية، ويُسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف رفع مستوى حياة الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً»[١].

كما ظهرت ملامح النظام التعاوني في كثيرٍ من الممارسات اليومية للمجموعات البشرية في مختلف المجتمعات والقطاعات، إلا أنه كان يبرز بشكلٍ أكبر في المجتمعات الريفية، وخصوصاً في قطاعَي الزراعة والرعي. والجدير بالذكر: أنّ هذا النظام مع مرور الوقت أصبح يُعرف بالتعاونية أو «التعاونيات»- ومن هنا فصاعداً ستلتزم الورقة التسمية الأخيرة-.

تعريف التعاونيات وأنواعها:

يشير كثيرٌ من الباحثين والخبراء إلى أنّ «التعاونيات»: هي نموذج أعمالٍ شامل، يتناسب مع احتياجات الشركات صغيرة الحجم داخل القطاعات الزراعية والغذائية، أو القطاعات الأخرى التي عادةً ما تكون شائعةً في المجتمعات الريفية، وهي تقدّم شكلاً تنظيمياً مختلفاً عن الشركات الاستثمارية أو الشركات المساهمة المنتشرة في أجزاء كثيرةٍ من العالم الصناعي[٢].

من خلال هذا التعريف يتضح جلياً: أنّ التعاونيات هي نموذجٌ أو طريقةٌ من خلالها يستطيع النّاس في البلدان النامية القيام بأعمالٍ تجاريةٍ ناجحةٍ وذات كفاءة عالية؛ لأنّ التعاونيات تركّز على الأعضاء وليس على رأس المال، فهي تربط بين النّاس من خلال أهدافٍ مشتركةٍ وخلق الثروة، شريطة أن يتوفر فيها كلٌّ من مبدأ التنافس ومبدأ الاستمرارية. وهذا ما أكّدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في تقريرها عن يوم الأغذية العالمي في أكتوبر ٢٠١٢م، حيث ذكرت أنّ التعاونية: «مشروعٌ اجتماعي، يوازن بين هدفَين رئيسيّين، هما: تلبية احتياجات أعضائه، والسعي إلى تحقيق الربح والاستدامة»[٣].

بُعَيْد الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الثورة الصناعية الأوروبية؛ انقسمت المجتمعات الأوروبية إلى طبقتَين متباينتَين، طبقة تملك رؤوس الأموال والمصانع، ذات طفرة في الدخل (أثرياء)، وطبقة أخرى أبرز سماتها الفقر وانخفاض الدخل (العمّال)، وازداد الأمر سوءاً عندما بدأ أصحاب المصانع بالاستغناء عن الأيدي العاملة واستبدال الآلات بها، فارتفعت معدلات البطالة واتسعت رقعة الفقر، وصاحبهما تسلّط نظام الربا على

هناك دراساتٌ وأبحاثٌ متخصّصةٌ أثبتت جدوى التعاونيات ودَورها الفعّال في تنمية المجتمعات، كالأبحاث التي نشرها معهد Worldwatch

(١) الموسوعة العربية.

(٢) (Liu & Sumelius ,2010).

(٣) http://www.fao.org/3/a-az877a.pdf

أعنـــاق الناس؛ مما أدى إلى كارثـــة تاريخية في أوروبا. حســـب العديد مـــن الباحثين؛ هذه الأســـباب مجتمعة تمثّل العوامل الرئيســـة التي حفّزت إنشـــاء التعاونيات، كمـــا أنّ معهد التنمية التعاونـــي كان ينظر إلى النموذج التعاوني للتنظيم الاقتصادي بوصفه الوســـيلة الوحيدة القابلة لحماية المصالح الجماعية للفقراء والضعفاء[١]، وفـــي المقابل: يرى «جاركا» وزملاؤه أنه كردّ فعلٍ مضادٍّ للاســـتغلال الرأســـمالي؛ جمعت التعاونيات الفلاحين المحرومين الذين جمعوا مواردهم لزيادة مساواتهم[٢].

هناك دراســـاتٌ وأبحاثٌ متخصّصـــةٌ أثبتت جدوى التعاونيات ودَورها الفعّـــال في تنمية المجتمعات، حيث تشـــير الأبحاث التي نشـــرها معهـــد Worldwatch إلى: أنه في عام ٢٠١٢م بلـــغ أعضاء التعاونيات حوالي مليار شخص في ستٍّ وتسعين (٩٦) دولة، كما بلغ حجم مبيعـــات أكبر ثلاثمائة تعاونية فـــي العالم ٢,٢ تريليون دولار، هذا ولو افترضنا- جـــدلاً- أنّ هذا المبلغ لدولةٍ واحدةٍ لجعلها سابع أكبر دولة في العالم.

والجدير بالذكر: أنّ الأعمال التعاونية عادةً ما تكون أكثر مرونةً من الناحية الاقتصادية مقارنةً بالعديد من الأشـــكال الأخرى للمؤسسات، إذْ تضاعف عدد التعاونيات حول العالم بنســـبة ٨٠٪ خلال الســـنوات الخمس؛ مقارنةً بنماذج ملكية الأعمال الأخرى التي سجّل نموّها نسبة ٤١٪ فقط[٣].

وكثيراً ما يكون لـــدى التعاونيات أهدافٌ اجتماعيّة تهدف إلى تحقيقها من خلال اســـتثمار نسبة من أرباح التـــداول في مجتمعاتهـــا المحلية، وكمثـــالٍ على ذلك؛ استثمرت تعاونيات البيع بالتجزئة في المملكة المتحدة، فـــي عـــام ٢٠١٣م، بنســـبة ٦,٩٪ من أرباحهـــا- قبل الضرائب- في المجتمعات التي تتاجر بها؛ مقارنةً بنسبة ٢,٤٪ في المتاجر الكبرى المنافسة الأخرى[٤].

وتتخذ التعاونيات أشكالاً متعددة، مثل:

- المنظمات المجتمعية غير الربحية.
- الشركات التي يملكها ويديرها الأشخاص بغرض استخدام خدمات ومنتجات معيّنة (تعاونية استهلاكية).
- المنظمـــات التـــي يديرهـــا الأفـــراد العاملون (التعاونيات العمالية).
- المنظمات التي يديرها الأشخاص لتوفير الإقامة أو السكنى (تعاونيات الإسكان).
- المؤسّســـات الهجينة، مثل تعاونيات العمال التي هي أيضاً تعاونيات استهلاكية أو اتحادات ائتمانية.
- التعاونيـــات متعـــددة أصحـــاب المصلحة، مثل تلك التي تجمع بيـــن المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية، لتوفير احتياجات المجتمع.
- البنـــوك التعاونية التي تنشـــأ لتحقيق غرض أو مجموعة الأهداف سابقة الذكر.

ثالثاً: البنوك التعاونية: النشأة والدور التنموي:

إنّ فكـــرة «البنـــوك التعاونية» منبثقـــة من الفكرة الرئيســـة لنظام التعاونيات سابق الذكر، وأول ما ظهرت فـــي منتصف القـــرن ١٩ (١٨٤٨م) تقريباً فـــي ألمانيا وإيطاليا، إذ كانت تُســـمّى آنـــذاك «تعاونيات الإقراض والائتمـــان»، حيث أُنشـــئت لمجابهة الأزمـــة الأوروبية، وكانت في البداية بســـيطة ومتواضعة من حيث التطبيق والوظيفـــة، ثم تطورت بمـــرور الزمن ومـــرّت بمراحل متعددة، بدءاً بمؤسســـات ادخار وائتمان، مروراً بتقديم خدمـــات مالية كقبول الودائع وتقديم تســـهيلات مالية، انتهاءً بإنشاء بنوك ذات أغراض متعددة.

(١) (معهد التنمية التعاوني، ٢٠١١).

(٢) Jarka, C., Lind.H.S, G., & Svendsen, G. T. (2003.). Building and destroying social capital: The case of cooperative movements in Denmark and Poland. Agriculture and Human Values, 20, 241–252., p. 242.

(٣) https://www.uk.coop/sites/default/files/uploads/attachments/co-op_economy_2015.pdf

(٤) https://web.archive.org/web/20150626103146/http://www.thenews.coop/93737/news/general/community-investment-index-giving-back-to-neighbourhoods/ henews.coop. Archived from the original on 26 June 2015.

وأفضل نموذج يُذكر في هـذا المضمار هو نموذج «فريديريـك رايفايـزن» (١٨٤٨م)، كان رايفايزن حاكماً لبلدة فلامرزفيلد في ألمانيا، وأنشـأ «جمعية تعاونية» لإقـراض المزارعين أسـماها «جمعيـة فلامرزفيلد»، وذلـك بعدمـا رأى معاناة أهل البلدة من سـوء معاملة المقرضين المرابين، فحاول توفير القروض للمحتاجين منهم بتكاليف ضئيلة، وضمّـت الجمعية ٦٠ عضواً. ثمّ انتقل رايفايزن لاحقاً إلى بلدة هدرسوف، وأنشأ «جمعية خيرية» لمساعدة المزارعين الفقراء عام ١٨٥٤م، وكانت الجمعيـة تعتمد في تمويلها على المحسـنين، وهذا ما جعله يقلق بشـأن مسـتقبل الجمعية؛ لأنها قد تتوقف يومـاً ما عن أداء دَورها المنوط بها في حالة توقف دعم المحسـنين، فقرّر إغلاق هذه الجمعية وإنشاء جمعيات أخـرى بديلة تقوم على مبدأ «عون الذات» أو «الاعتماد الذاتـي»، أي تعتمد على جهود الأعضاء فقط، فأنشـأ أربع جمعيات تعمل في مناطق مختلفة، ففي عام ١٨٦٢م تحوّلـت هذه الجمعيـات إلى مصارف، فعُرفت باسـم «مصارف رايفايزن» أو «بنوك القرى».

كمـا أنّ فرانز هيرمان شـولز ديليتـش (Franz Hermann Schulze-Delitzsch) الألمانـي يعـدّ رائد الإقـراض في المدن؛ بعكس زميله السـابق الذي كان يهتم بالمزارعين وأهـل الأرياف، ففي عام ١٨٤٩م قام بتأسـيس جمعيتَين تعاونيتَيـن، إحداهما لإقراض النجاريـن والأخرى لبائعي الأحذية، وذلك لتوفير المواد الخام الأساسـية لأصحاب هاتين الصناعتَين عن طريق القـرض بفائدة يسـيرة؛ حتى لا يضطـروا للتعامل مع البنوك والمرابين. ثم في عام ١٨٥١م أُنشـئت «جمعية تعاونية» أخرى خاصّة بالتوفير والتسليف.

ومن ثمّ سُـمّيت هـذه الجمعيات لاحقـاً «ببنوك الشـعب»، أو «بنوك ديليتش»، وهي بنوكٌ صغيرة يديرها الأعضاء أنفسهم، ويتخذون قراراتها بطريقة ديمقراطية، ويساهم الأعضاء في رأس مال البنك بسهمٍ واحد فقط، تتفاوت قيمته حسب المركز المالي للعضو، ويمكن دفعه على أقساط، ويقوم البنك باستثمار مدخرات الأعضاء، وأحيانـاً يقترض من الحكومة وغيرهـا لتوفير التمويل اللازم للأعضاء، وهذه المرونة والاستراتيجيات ساعدت تلك البنوك في تكويـن احتياطي متميّز، ومن ثمّ حقّقت أهدافاً كانت منشودة[١].

ثم تتابعت الجهود في إنشـاء هذا النوع من البنوك في أوروبا، فسُـجلت محاولاتٌ في إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية في ستينيات القرن ١٩، وبعد ذلك أخذت الفكرة تنتشـر حول العالم، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أُنشـئت أول تعاونيات للائتمان عام ١٩٠٠م، وفـي الهند أُنشـئ أول بنك تعاوني عـام ١٩٠٤م، وفي مصر في عام ١٩٠٩م أُنشئت نقابات زراعية في كلّ بلدة لتساعد الفلاحين وتقرضهم بطرقٍ تعاونية سلسة، وذلك على يد «عمر لطفي» بعد إتمام دراسـته في إيطاليا عن التعاون الزراعي ورجوعه إلى بلده.

والجدير بالذكـر: أنّ قيام التعاونيـات في الغرب كان مدعوماً من الجهات الحكومية والسلطات الدينية- الكنائس- أحياناً، وذلك لمكافحـة الربا وتخفيف آثاره الحادة[٢].

أما الـدَّور التنموي؛ فـإنّ تلك البنـوك أدّت دَوراً تنمويّـاً جيداً، فقد بلغ عدد أعضاء البنوك التعاونية في ألمانيـا ثمانية ملايين وثمانمائة ألف عضوٍ تقريباً، وبلغ حجم أعمال البنـك التعاوني DG Bank الألماني ٤٠ مليار يورو تقريباً. وفي إيطاليـا تؤدي البنوك التعاونية دَوراً محوريّاً في دفع عجلـة التنمية الاقتصادية، حيث أظهـرت مقدرتها على مواجهة التحديـات الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك في بعض المناطق بلغ عدد أعضاء تلك البنوك ٥٠٪ من السـكان. كما تذكر بعض التقارير

(١) Fonteyne, W. (July 2007). Cooperative Banks in Europe - Policy Issues. IMF Working Papers, Available at SSRN: https:// .2007 ,68-Vol, pp. 1 .ssrn.com/abstract=1007908

(٢) المطرودي، ع. ب. (٢٠١٥). البنوك التعاونية: دراسة فقهية تطبيقية، الرياض: بنك البلاد ودار الميمان للنشر والتوزيع.

أنّ ٢٥٪ من الفرنسيّين أعضاء في البنوك التعاونية، ففي عام ١٩٩٩م خضعت الدولة لإصلاحاتٍ في القطاع المصرفي، ونتج عنه تحويل جميع بنوك الادخار إلى بنوكٍ تعاونية، وتنتشر أكثر في المناطق الريفية، فهي متفوقةٌ على البنوك التجارية، إذ تغطي نسبة ٧٠٪ من الخدمات المصرفية، ومن أجمل ما يُستشهد به هنا: هو أنّ بنك الائتمان الزراعي التعاوني يمتلك ٩٠٪ من حصة السوق المصرفي في القطاع.

الفرق بين البنوك التعاونية وبعض المؤسّسات المالية:

لإعطاء صورة أوضح حول البنوك التعاونية؛ فلابدّ من التفرقة بينها والمؤسّسات المالية الأخرى، كما يأتي:

أ- الفرق بين البنك التعاوني والبنك المركزي:

البنك المركزي مؤسّسةٌ وطنية عامّة (حكومية) مستقلة، تدير عملة بلد أو مجموعة من البلدان. يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية، وتنظيم البنوك في الدولة ومراقبتها، كما أنه يوفر الخدمات المالية بما في ذلك البحوث الاقتصادية. يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار في عملة البلاد، والحفاظ على انخفاض البطالة، ومنع التضخم، وفي بعض الدول يطلب القانون من البنوك المركزية العمل على دعم التوظيف الكامل. ومن ضمن البنوك التي تخضع لرقابة البنك المركزي «البنوك التعاونية» في العديد من الدول، ولكنها لها أنظمةٌ خاصّة تختلف عن البنوك التجارية الأخرى، وفي بعض الدول تنتمي البنوك التعاونية إلى وزارتي التجارة والشؤون الاجتماعية ولا تخضع لمراقبة البنك المركزي تماماً[1].

أوجه التشابه والاختلاف بين البنك التعاوني والبنك المركزي:

البنك المركزي يتشابه إلى حدٍّ ما مع البنك التعاوني في كونهما لا يهدفان إلى تعظيم الربح، وإنما تكون الأرباح المحقّقة فقط لتغطية التكاليف وضمان الاستمرارية، لذا- في الغالب- فإنّ البنوك المركزية تراعي البنوك التعاونية في سنّ القوانين والتشريعات، وقد تستثنيها أحياناً.

ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بينهما فيما يأتي:

١- البنك المركزي ينتمي للقطاع العام، فهو بنك حكومي، والبنك التعاوني بنك أهلي (القطاع الثالث).

٢- البنك المركزي لا يقبل ودائع الأفراد ولا يتعامل معهم مباشرة، بعكس البنك التعاوني.

٣- البنك المركزي مخوّلٌ بإصدار النقود والتحكّم في كميات عرضها، ويتمتع بالسلطة الإشرافية المطلقة على القطاع المالي، ومن ضمنها البنوك التعاونية، أمّا البنك التعاوني فيهدف إلى تقديم خدمات مصرفية بأقلّ هامش ربح.

ب- الفرق بين البنك التعاوني والبنك التجاري:

البنك التجاري هو نوع من المؤسّسات المالية التي تقبل الودائع، وتقدّم خدمات كشف الحسابات، ويدعم الأعمال التجارية بتقديم القروض الشخصية والرهن العقاري، كما يقدّم أيضاً المنتجات المالية الأساسية، مثل شهادات الإيداع، حسابات التوفير للأفراد والشركات الصغيرة، باختصار شديد: البنك التجاري هو المكان الذي يزاول فيه معظم النّاس عملهم المصرفي.

البنك التجاري يتفق مع البنك التعاوني في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة لعملائهما (أفراد أو مؤسّسات)، **ولكنّهما يختلفان في مواطن كثيرة، من أهمّها:**

١- المبادئ: البنك التجاري قائمٌ على مبدأ تعظيم الأرباح، أما البنك التعاوني فغير هادفٍ للربح، ومبنيٌّ على أساس التعاون، وهذا الاختلاف يظهر في العديد من الممارسات والبرامج، منها:

- البنك التعاوني يهتم بأعضائه، لذا تُعدّ أولوياته تقديم التمويل بطرقٍ مختلفة وسهلة حتى يستفيد منها الفقراء وجميع الناس، بالإضافة إلى خدمات الاستشارة والتسويق لأعضائه، بخلاف البنك التجاري الذي يهدف

(١) المطرودي، ع. ب. (٢٠١٥)، مرجع سابق.

في الأساس إلى تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من الأرباح دون النظر إلى احتياجات عوام الناس.

- البنــوك التعاونية دائماً في برامجها تســتهدف متوسطي الدخل والفقراء، أما البنوك التجارية فهي تهتم بذوي الدخول العالية وأصحاب رؤوس الأموال والتجار.

٢- المشاركة في اتخاذ القرار: في البنوك التعاونية لكلّ مساهم صوتٌ واحدٌ بغضّ النظر عن مقدار أسهمه، وهذا خلافٌ البنوك التجارية التي تحتفظ بحقّ التصويت في القرار لذوي الأسهم المرتفعة فقط.

٣- تمويل المشــروعات: البنوك التعاونية- غالباً- فــي تمويل المشــروعات تراعي جانــب الأخلاق، فهي ترفض مثلاً تمويل مشروعات متاجرة الخمور والأسلحة وغيرهــا، بينما البنوك التجاريــة لا تُعير اهتماماً كبيراً لاستخدامات الأموال بقدر ما تركّز على الربحية وتعظيم العائد من التمويل[١].

٤- الإشــراف: تخضع البنوك التجارية إلى إشراف البنك المركــزي تماماً، أما البنــوك التعاونية فتختلف باختــلاف الدول والأنظمة، ففي الــدول الأوروبية مثلاً تخضع لإشــراف البنك المركزي كلياً، وفي بعض الدول تكــون تابعةً لوزارتَــي التجارة أو الشــؤون الاجتماعية، ويشــاركهما البنك المركزي، وقد يكون هناك اتحادٌ عامٌّ للبنوك التعاونية يُشرف عليها.

٥- الانتشــار والتوزيع الجغرافي: البنوك التعاونية تســعى دائمــاً لأن تكــون بالقرب من مواقــع عملائها الأضعــف، وهُم الفقراء والفلاحــون ومحدودو الدخل؛ وترســل إليهم مندوبيهــا في أماكنهم، وذلــك انطلاقاً مــن أهدافها التعاونية التي تخــدم الجميع، أما البنوك التجاريــة فتحرص علــى أن تكون في المــدن الكبرى والمراكز السكنية الكبيرة[٢].

ج- الفرق بين البنك التعاوني والبنك الاستثماري:

البنك الاستثماري هو جزءٌ خاصٌّ من البنوك، يقدّم

أظهر انهيار معظم التعاونيات في نهاية الحكم العسكري: أنّ معظم التعاونيات التي أُنشئت خلال النظام العسكري لم تكن مدعومةً بمبادئ وقيم الحركة التعاونية على الإطلاق

وســاطةً ماليةً متخصّصة للأفراد أو المؤسّسات؛ على زيادة رأس المال وتقديم الخدمات الاستشــارية المالية لهم، فهو يعمل وســيطاً بين مُصــدري الأوراق المالية والمستثمرين، ويســاعد الشركات الجديدة على الإدراج في الســوق المالي عــن طريق تقديم الدعــم المادي، إضافــةً إلى الاستشــارات المالية. مــن ناحية أخرى؛ البنك الاستثماري يقبل الودائع ويمنح القروض، لكنه في الأساس يموّل الشركات لإصدار الأسهم والسندات، وقد يتعهد بشــراء ما تبقّى من الأسهم والسندات بعد عملية الاكتتاب، ويأخذ عمولةً على تلك الخدمات المقدّمة[٣].

فهذا النوع من البنوك يختلف عن البنوك التعاونية في كثير من النواحي، منها:

١- البنــك الاســتثماري في أغلب الــدول يخضع لإشــراف هيئة الســوق المالية، بخلاف البنك التعاوني الذي يشــرف عليه البنــك المركــزي أو وزارة التجارة والشؤون الاجتماعية.

٢- الخدمــات المصرفية للأفراد محدودةٌ بشــكلٍ كبيرٍ عند البنك الاســتثماري، كقبــول الودائع، إصدار الشيكات والبطاقات المصرفية وغيرها، لأنه يتعامل مع الشركات والبنوك أساســاً، بينما البنك التعاوني يتوسع

(١) المطرودي، ع. ب. (٢٠١٥)، مرجع سابق.

(٢) (Fonteyne, July 2007).

(٣) جاسم، ع. (١٩٩٩)، النقود والمصارف، عمان/ الأردن- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

في تقديم هـذه الخدمات المصرفيـة؛ لأنه يتعاون مع الأفراد والجمعيات التعاونية.

٣- من حيث استخدام رأس المال: البنك الاستثماري يعتمد بشـكلٍ كبيرٍ على رأس ماله، أما البنوك الأخرى (تجارية، وتعاونية) فتعتمـد على الودائع (أموال الغير)، فرأس المال لديها عنصر ضمان لا استخدام.

رابعاً: ملامح النظام التعاوني (التعاونيات) في إفريقيا جنوب الصحراء:

نشأ النظام التعاوني في دول إفريقيا جنوب الصحراء منذ القدم، فهو موجودٌ بوجود المجتمعات الريفية، حيث يتعـدد ويختلف باختـلاف البيئات والأنشـطة، فمثلاً المزارعون لهـم نظامٌ خاصٌّ بهـم، إذْ يتثمل في النفير الجماعي وقت الحصاد، وإنشاء الصناديق ذات الأغراض الخاصّة المتواضعة التي تُدار غالباً من قِبَل زعيم القرية. ومع مرور الزمن وتطوّر الحياة الاجتماعية تطوّر النظام التعاوني أيضاً، فأُنشـئت جمعيات تعاونية تهتمّ بتوفير متطلّبـات كلّ قرية أو مدينة حسـب الأولويات، كتوفير الأسـمدة، الأدوية، والمياه الصالحة للشرب؛ بل وإنشاء مستوصفات، كتاتيب، ومدارس أحياناً.

إنّ التعاونيات في إفريقيا- بالرغم من أوجه التفاوت الجغرافيـة والتاريخية- تتقاسـم بعـض الخصائص الأساسية والمميزة، يوجزها الباحث فيما سيأتي.

ونبـدأ بتقديم لمحـة موجزة عن أصـل الحركات التعاونيـة في إفريقيا فـي مراحلهـا التاريخية، فتلك الحقب الزمنية تمثّل فَهْماً مهمّاً لتطور التعاونيات، وكيف يقوم التاريخ بتشـكيل الممارسـات الحالية فيما يتعلّق بتنميـة التعاونيات في القارة. بالإضافة إلى ذلك؛ يمكن اسـتخلاص الدروس من مختلف العصـور عن العوامل التي تُسَـهّل تطوير التعاونيات وتلـك التي تعوق نموها، وقـد تكون هذه الدروس ذات قيمـةٍ كبيرةٍ في دعم نمو التعاونيات في إفريقيا وتنميتها[١].

أ- مرحلة ما قبل الاستعمار:

فـي الحقبة الأولى للتعاونيات في إفريقيا، في فترة ما قبل الاستعمار، اسـتندت التعاونيات إلى أيديولوجية المساعدة الذاتية، إذْ كان تحقيق الأهداف الجماعية في طليعة الأنشطة المجتمعية اعترافاً بترابط الأشخاص في المجتمـع، ويتمّ التعبير عن فكرة الترابط- في المجتمع الإفريقي- بمبدأ «الاتحاد قوة» (أي: أنا أسـاوي شيئاً؛ لأننا: بعضنـا مع بعض)، وينطوي هذا المبدأ على قول: إنّ التعـاون هو حقيقة حتمية في المجتمعات الإفريقية؛ لأنّ كلّ فردٍ يرى نفسه ويحقّق ذاته من خلال الآخرين[٢].

من هـذا المنظور؛ يمكن تفسـير التعاون المتبادل كعنصـرٍ ضروري للحياة الإفريقية، فمن خلاله تقاسـم أعضـاء المجتمعات الإفريقية- ما قبل الاسـتعمارية- موارد شـحيحة (نـادرة)، وتمكّنوا من توفير شـكلٍ من أشكال التأمين لأنفسهم.

هذا النموذج- على الرغم من اختلافه عن التعاونيات حسـب التعريف المعاصر- تدعمه مبادئ وقيمٌ مماثلة، حيث اتخذت التعاونيات في إفريقيا ما قبل الاسـتعمار أشـكالاً عديدة، بما في ذلك الإدارة الجماعية لحيازات المزارع وحقول الرعـي، والجدير بالذكر: أنّ بعض تلك الصور والممارسـات ما زال قائماً حتى الآن، على سبيل المثال: جمعيات المدخرات والائتمان الدوارة (المعروفة أيضاً باسـم tontines أو esusu فـي غرب إفريقيا ووسطها) التي تشـمل عنصر المسـاعدة الاجتماعية المتبادلـة، بالإضافة إلـى جانب الادخـار والائتمان؛ أسـلوب ادخار المحاصيل الزراعية عـن طريق الدّفْن، والتي يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التأمين الأصغر؛ خطط تقاسم العمل الطموحة للمشروعات الكبيرة كثيفة العمالة مثل بناء المساكن، تعبيد الطرق الريفية، إصلاح الأراضي، وحصاد المحاصيل.

أضف إلى ذلك: التعاون المتبادل بين سـكان القرى المنتشر في ربوع إفريقيا جنوب الصحراء، ويتمثل جليّاً

(١) Stanton, A. E. (2016). Contextualising the Cooperative Movement in Africa. Springar.

(٢) (Mbiti,1969 , p145).

لدى سكان «إيدوميا» في وسط نيجيريا، المتمثل في ممارسة الادخار التقليدي المعروف باسم Otataje، ثم انبثقت من هذه الفكرة شركة اسمها: oluma، حيث تقوم برامجها على مساعدة الأشخاص بتنظيم أنفسهم في مجموعات، مثل العشائر أو الفئات العمرية، ويتناوبون العمل في حقولهم، من خلال هذه الممارسة؛ يمكن للمزارعين امتلاك وإدارة المزارع الكبيرة التي لا يمكن أن تُدار بشكلٍ فردي.

بالإضافة إلى العمل في المزارع بشكلٍ جماعي؛ تقدّم شركة oluma أيضاً أشكالاً مختلفة من الدعم الاجتماعي للأعضاء الذين يعانون من انحسار وتدفق الحياة، مثل الولادة أو فقدان أحد أفراد العائلة، وبهذه الطريقة تهدف شركة oluma إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكلّ الأعضاء[١].

وهذا يدل على أنّ هذه الممارسة التقليدية، وإن لم تكن معترفاً بها رسميّاً على أنها تعاونيات، تتشرّب قِيماً مماثلة لقيم التعاونيات المعترف بها رسميّاً.

ب- فترة الاستعمار:

العصر الثاني في تطوّر التعاونيات في إفريقيا يتزامن مع الحقبة الاستعمارية، وقد تميزت هذه الحقبة بإدخال تعاونيات مختلفة نوعاً ما عن تلك البدائية، وما زالت لحدّ اليوم.

كانت القوة الدافعة للتعاونيات خلال هذه الفترة هي النهوض بالمصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية، وكانت التعاونية حكراً حصريّاً على القوى الاستعمارية[٢]، ففي إفريقيا المستعمَرة؛ أنشأت القوى الاستعمارية التعاونيات ووجهتها في المقام الأول نحو إنتاج المحاصيل النقدية[٣] لتصديرها إلى بلدانهم الأصلية على حساب منتجات الكفاف، ولهذا السبب شجّع هيكل وشكل الدعم المقدّم للتعاونيات في إفريقيا الاستعمارية على إنتاج المحاصيل النقدية، مثل الشاي والكاكاو والبن والقطن، للتصدير[٤].

وكانت التعاونيات المملوكة للبيض (المستعمِرين) في إفريقيا آنذاك مدعومةً بشدّة من قِبَل الحكومات، وخدم الدعم المقدّم للتعاونيات وظيفتَين رئيستَين؛ أولاهما: ضمنت أن تمتلك التعاونيات سيطرةً احتكارية على القطاع الذي تعمل فيه. الثانية: شجعوا على تسوية الأوروبيّين في المستعمرات، ومن ثَمَّ تعزيز قبضة القوى الاستعمارية على هذه المستعمرات[٥]، في المستعمرات البريطانية- مثلاً- دعمت الحكومة البريطانية تطوير التعاونيات بين المستوطنين البيض لتوليد الدخل لإدارة المستعمرات، وتوفير المواد الخام لصناعاتها المزدهرة. كما كان تأسيس وتوسيع التعاونيات في كينيا المستعمَرة يهدف فقط إلى تحقيق مصالح المستوطنين البريطانيّين والنهوض بالمصلحة الاقتصادية للتاج البريطاني[٦]!

وكحقيقة؛ لم تكن الحركة التعاونية في إفريقيا المستعمَرة منظمات تتخذ الوضع العمودي من أسفل إلى أعلى، بل أُنشئت لمقابلة المصالح الجماعية للأعضاء المستعمرين.

في ضوء ما تقدم؛ يُلاحَظ جليّاً أنّ التعاونيات في إفريقيا المستعمَرة في تلك الفترة؛ لم يُنظر إليها كحركة اجتماعيّة اقتصادية مستقلة تقوم على

---

(١) Iganiga ؛Ayodele and Arogundade 2014) (2008.

(٢) (نياجا، ٢٠١٢) .

(٣) المحاصيل النقدية: هي المحاصيل التي تُباع نقداً في السوق، وعادةً تكون أكثر ربحاً من غيرها من المحاصيل، وتدخل في العديد من الصناعات. وللمحاصيل النقدية أهمية كبرى في توفير العملة الصعبة الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنّ زراعة القات احتلت مساحات واسعة من معظم المساحات المزروعة للمحاصيل النقدية، مما أثر ذلك سلباً على زراعة باقي المحاصيل النقدية، وبخاصة زراعة البن، وتضم المحاصيل النقدية كلاً من: (البن، القطن، السمسم، التبغ، القات).

(٤) (Satgar 2007b,). Braverman et al. 1991). (Van Niekerk 1998, Gyllström Wanyama 2009). (1991, Muthuma 2011, Nyagah 2012.

(٥) (Wanyama 2009).

(٦) (نياجا، ٢٠١٢).

مشـــروعات تعاونية ذاتيـــة الإدارة، بل تـــمّ التعامل مع التعاونيات والنظام التعاوني كله كأدوات لنشـــر السياسة الاقتصاديـــة والاجتماعية العامّـــة. وعلى نفس المنوال؛ انضم الأعضاء إلى التعاونيات كمســـألة تتعلق بالسياسة العامّة وليـــس نتيجةً للدافع الفردي الطوعي، فالأعضاء كانـــوا ينتمون إلـــى تعاونية إمّا لتجنب المشـــكلات مع السلطات الاستعمارية، وإمّا للوصول إلى خدمات معيّنة، مثل تسويق منتجاتهم من خلال القناة الوحيدة المتاحة، ولم يعتبروا أنفسهم مُلاكاً للتعاونيات، ونتيجةً لذلك كان نظام التعاونيات يعمل من دون مشغلين مشاركين.

على الرغم من أنّ ما ســـبق يرســـم صـــورةً عامّةً للتعاونيات في إفريقيا؛ لكن من المهمّ ملاحظة أنّ النهج الاســـتعماري للتعاونيات ليس متجانســـاً البتّة، فبالنظر إلى النُّظُم الاســـتعمارية المختلفـــة التي كانت تعمل في إفريقيا؛ اختلفت طبيعـــة التعاونيات وهيكلها في جميع أنحاء القارة بناءً على آثار نهج الاســـتعمار الذي اعتمده المســـتعمِرون المختلفـــون في التعاونيات، على ســـبيل المثال: كان النموذج «الاقتصادي الاجتماعي» هو السائد في المستعمرات الفرنســـية، بينما تبنّت بريطانيا نهجاً موحـــداً للتعاونيـــات، وفي المســـتعمرات البرتغالية تمّ تنفيذ نموذج «المنتج»، على النقيض من نموذج «الحركة الاجتماعية» في المســـتعمرات البلجيكيـــة، واعتمدت بلدان- مثـــل جنوب إفريقيا وإثيوبيا- نموذجاً للســـكان الأصليّين في تنفيذ التعاونيات[1].

ج- مرحلة ما بعد الاستعمار:

أدت نهاية الاستعمار إلى حدوث ضرورات اجتماعيّة وسياسية بل واقتصادية مختلفة، أدت إلى ظهور المرحلة الثالثة في تطوّر التعاونيات في إفريقيا.

وخـــلال هـــذه الفترة؛ رأى قـــادة البلـــدان الإفريقية المســـتقلة حديثاً التعاونيات وســـيلةً لتحســـين التماسك الاجتماعـــي والتطور الاقتصادي الســـريع في بلدانهم، من هـــذا المنظور الأيديولوجي كان يُنظـــر إلى التعاونيات في إفريقيا ما بعد الاســـتعمار على أنها تمدّدٌ للدولة، وفي هذا الصدد؛ كانت فكرة التعاونيات التي روّج لها الجيل الأول من القادة الأفارقة مماثلةً تماماً لمفهوم الحقبة الاســـتعمارية، فلم يحاولوا تغيير الأشكال التنظيمية للتعاونيات.

خلال هذه المرحلة الثالثة من تطوّر التعاونيات في إفريقيا جنوب الصحراء؛ شـــاركت الدول بأنشـــطة في دعـــم تطويرها، وباعتبارها امتداداً للدولة؛ لم ينظر إلى التعاونيات بوصفها مؤسسات مســـتقلة وذاتية التنظيم تهدف إلى تحســـين المصالح الجماعيـــة للأعضاء، بل بدلاً من ذلك؛ أخضعوها لســـيطرة مؤسّســـات الدولة، ففي كينيا- مثلاً- وُضِع قانـــون الجمعيات التعاونية[2]، وأصبحـــت الحركـــة التعاونية تحت ســـيطرة الحكومة، فالحقـــن المالي الضخم في القطاع التعاوني، وإنشـــاء إدارة تعاونية لتسيير وإدارة تطوير التعاونيات، كانت كلها موجهةً لتحقيق سيطرة الحكومة على التعاونيات، وبسبب التركيز علـــى التعاونيات الزراعية خـــلال هذه الفترة؛ توجهت السياســـة الحكومية أيضاً إلـــى طرح خدمات الإرشاد الزراعي الشاملة.

كان النهج المشـــترك للتعاونيات في إفريقيا- فيما بعد الاستعمار- هو تصوّر أنها نموذجٌ للنهوض بسياسات الدول- خصوصاً في مجال التنمية الاقتصادية المحلية-، فعلى ســـبيل المثال: وضعت السياسة الاشتراكية لنظام جوليوس نيريري (Nyerere) في تنزانيا- بشكلٍ فعّال- التعاونيات تحت ســـيطرة الدولة، ووفقاً لـ(انياما ٢٠١٢) رأى "نيريـــري" التعاونيات أداةً مثاليةً لتنفيذ سياســـته Ujamaa. ومن ثَـــمَّ كان الدعم الحكومـــي للتعاونيات يعتمد بشكلٍ أساســـي على قدرة التعاونيات على تطبيق نظريـــة التغيير الحكومـــي، وللقيام بهذا الـــدَّور تفانت الحكومات في استغلال التعاونيات.

وبالإضافـــة إلى ذلـــك؛ لم تعد أفرقـــة التعاونيات موجهـــةً نحو تحقيـــق مصالح الأعضاء في الأســـاس؛ فبـــدلاً من ذلك كانت تهدف في المقام الأول إلى تحقيق

(١) (Develtere et al. 2008).

(٢) (CAP 490 of 1966).

رؤية الحكومات للتعاونيات. وفي إثيوبيا، التي لم تشهد استعماراً مؤسسيّاً، كان نمط الحركة التعاونية خلال هذه الفترة مماثلاً لنمط معظم البلدان الإفريقية.

كان الحكم العسكري، من عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٩١م، يوفر دعماً مؤسسيّاً واسعاً أدى إلى انتشار التعاونيات، ولم تكن هذه التعاونيات مدعومةً بالشغف لتلبية الاحتياجات الجماعية للأعضاء؛ بل كانت استجابات جماعية للحوافز المالية الحكومية، ونتيجةً لذلك؛ أدى انتهاء الحكم العسكري وما يرتبط به من دعم مالي للقطاع إلى انهيار معظم التعاونيات التي اعتمدت على دعم الحكومة لوجودها[١]، أظهر انهيار معظم التعاونيات في نهاية الحكم العسكري: أنّ معظم التعاونيات التي أُنشئت خلال النظام العسكري لم تكن مدعومةً بمبادئ وقيم الحركة التعاونية على الإطلاق.

لقد كان لسيطرة الدولة على التعاونيات آثارٌ ضارة على نمو التعاونيات في جميع أنحاء القارة، ومن بين أمور أخرى؛ تميز النهج الذي تقوده الدولة لتطوير التعاونيات بسلسلة من الانتهاكات للنموذج التعاوني، **وتشمل هذه الانتهاكات:**

- تقويض استقلال التعاونيات.
- خلق نظام محسوبية قوي يجعل التعاونيات تعتمد على الدولة تماماً.
- غياب الرقابة على الأعضاء الديمقراطيّين.
- فضلاً عن البيروقراطيات الحكومية السائدة.

ما سبق ذكره يتعارض مع المبادئ والقيم المعترف بها دوليّاً للحركة التعاونية[٢].

في إفريقيا ما بعد الاستعمار؛ لم تشارك التعاونيات في مبادئ مثل المشاركة الاقتصادية للأعضاء، أو الاهتمام بالمجتمع الذي انتشرت فيه قبل فترة الاستعمار، وباعتبارهم امتداداً للدولة؛ لم يكن لدى أعضاء التعاونيات حافزٌ يُذْكَر للعمل نحو تعزيز التعاونيات واستدامتها.

وقد اعتمدت الجمعيات التعاونية في هذه الفترة على الحكومة في التمويل والحَوْكَمة والتسويق والتدريب، ويعني الاعتماد المكثف على موارد الدولة أنّ فشل مؤسّسات الدولة غالباً ما كان له تأثيرٌ مباشر على فشل التعاونيات؛ لأنها مرتبطةٌ بشكلٍ جوهري بالبيروقراطيات الحكومية التي كان معظمها يعاني من عدم الكفاءة وسوء الإدارة[٣].

وهنا تكمن مفارقات التعاونيات في إفريقيا، فبينما تتبنى التعاونيات قيمة الاستقلال في أنحاء أخرى من المعمورة؛ فإنها تعتمد في كثيرٍ من الأحيان على الدولة لاستمرار وجودها في رقعة منطقة جنوب الصحراء الكبرى! والأمرّ والأدْهى: اسْتِتْباع هذا الاعتماد بإنشاء مؤسّسات دعم الدولة للتعاونيات! في هذا السيناريو المزدوج؛ يكون التمييز بين ما يشكّل سيطرة الدولة والدعم الحكومي غالباً غير ممكن، فالضبابية عالية، والغموض متراكم، وهذا ما يشكّل صلةً قوية بين فشل مؤسّسات الدولة وفشل التعاونيات باعتبارها جزءاً من مؤسّسات الدولة.

وهذه النقطة في حدّ ذاتها؛ تعدّ واحدةً من العوامل المحفزة للمطالبة بفك التعاونيات عن الدولة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ إذْ تمّ التفكير في جعل التعاونيات مستقلةً عن الدولة، مستندةً إلى الاقتناع بأنها أكثر نجاحاً إذا عملت بشكلٍ مستقل عن المؤسّسات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ فك الارتباط بين التعاونيات والدولة يعكس الالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ الحركة التعاونية وقيمها[٤].

في نهاية المطاف؛ نخلص إلى أنّ تاريخ التعاونيات- على النحو المبين أعلاه- يوفر تفهّماً لتطور التعاونيات في إفريقيا، ومن الدروس المهمّة المستفادة من هذه

(١) (الرابطة اليابانية للتعاون الدولي في الزراعة والغابات، ٢٠٠٨).

(٢) (التحالف التعاوني الدولي، ١٩٩٥).

(٣) (Wanyama et al. 2009).

(٤) (Wanyama et al. 2009).

المراجعة هي أنّ التعاونيات تنمو وتزدهر عندما تعمل كمؤسسات مستقلة تركّز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء. بالإضافة إلى ذلك؛ أظهرت المراجعة أنّ الإفراط في الاعتماد على الدولة يمكن أن يؤدي إلى ضعف القطاع التعاوني؛ لأنّ أداءها مرتبطٌ بمؤسسة (مؤسّسات) حكومية مساندة، ومن ثَمَّ يمكن أن يقال: إنه على الرغم من أنّ الدعم الحكومي يمكن أن ييسر نمو التعاونيات (غالباً ما ينظر إليها من حيث عدد التعاونيات المسجلة)، فإنه ينبغي أن يقتصر الدعم الحكومي على خلق بيئة تمكينية وتنافسية تُسَهِّل نموها، وعند القيام بذلك؛ يتمّ وضع التعاونيات للمساهمة في التخفيف من حدّة الفقر، وخلق فرص العمل، والتنمية الاقتصادية، وتمكين الناس من الاستفادة بالموارد الاقتصادية المتاحة.

خامساً: واقع البنوك التعاونية في إفريقيا جنوب الصحراء وتأثيرها:

(١) التمدّد والانتشار:

إنّ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تضمّ ٤٨ دولة، وعلى الرغم من اشتراكها في بعض الخصائص؛ فإنها تختلف في كثيرٍ منها، فلغاتها الرسمية تختلف باختلاف الدول المستعمِرة لها سابقاً، وهذا أدى إلى تباين كبير في الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية وأحياناً الاجتماعيّة، ولكن الأغلبية تنقسم إلى معسكرَين كبيرَين: دول ناطقة باللغة الفرنسية، وأخرى بالإنجليزية، مع وجود اللغة البرتغالية والإسبانية أحياناً.

ومن الملاحظ أيضاً: أنّ المستعمرات الفرنسية تغيب عنها البنوك التعاونية تماماً، وأنّ النظام التعاوني البدائي المتمثل في الجمعيات والتعاونيات في مرحلة ما قبل الاستعمار وبعده تمّ تقويضه تماماً، وأُدرج في أغلب تلك الدول ضمن الأنشطة التابعة للحكومات، فأصبح أداة تحكّم في المجتمعات بدلاً من أن يكون أداةً لحلّ المشكلات الذاتيةً وإدارة شؤون المتعاونين، خصوصاً في المناطق الريفية. وعلى النقيض من ذلك؛ فإنّ دول المستعمرات الإنجليزية ما زالت ملامح النظام التعاوني ظاهرةً فيها على المستوى التقليدي، كما هو الحال في نيجيريا وغانا، وأصبح أكثر تطوراً في شرق القارة، ككينيا وتنزانيا نموذجاً، ثم أُنشئت بنوك تعاونية في محاولات مختلفة، إلا أنها لم تزل في حيّز الاحتكار الحكومي وقبضة السلطات المركزية.

ولتحقيق أهداف الورقة الأساسية في هذا الجزء؛ سيتم تسليط الضوء على بعض البنوك التعاونية المنتشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، وحسب البيانات المتاحة تمّ اختيار بعض النماذج الأكثر وضوحاً في كلّ منطقة من مناطق التكتلات الاقتصادية الرئيسة في مجتمع الدراسة.

أ- غرب إفريقيا:

تضمّ منطقة غرب إفريقيا: (بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، جزيرة سانت هيلينا، السنغال، سيراليون، وتوغو).

ففي دولة غانا: كانت هناك أشكالٌ من البنوك الزراعية التي قد تتخذ اسم: البنك التعاوني الزراعي، لكنها في جوهرها تختلف عن مفهوم البنوك التعاونية، وأبرز مثال هو بنك التنمية الزراعية في غانا المعروف باسم «بنك التنمية الزراعية» أو «بنك التنمية الإفريقي»، هو بنك إنمائي وتجاري مملوك للحكومة الغانية، إذ كانت الحكومة تمتلك نسبة ٥١,٨٣٪ من رأسماله، وبنك غانا (البنك المركزي) يمتلك النسبة الباقية ٤٨,١٧٪ حتى عام ٢٠١١م، ولكن الآن تقلصت حصة الحكومة إلى ٣٢,٣٠٪، والبنك المركزي الغاني إلى ٩,٥٪، والباقي موزعٌ بين خمس شركات مالية أخرى بنسبٍ مختلفة[(١)].

فهذا البنك هو أول مؤسّسة تمويل إنمائي أنشأتها حكومة غانا، وهو واحدٌ من البنوك التجارية المرخصة من قِبَل بنك غانا (الجهة التنظيمية المصرفية الوطنية).

تأسس هذا البنك في عام ١٩٦٥م بموجب قانون البرلمان؛ لتلبية الاحتياجات المصرفية للقطاع الزراعي

(١) https://www.agricbank.com/about-us/company-profile/

الغانـــي بطريقة مربحة. كان البنك معروفاً باســـم بنك الائتمـــان الزراعـــي والتعاوني، ثم غُيِّرَ اســـمه في عام ١٩٧٠م، عندمـــا تم تعديـــل اللائحـــة البرلمانية لمنح المؤسســـة كامل الصلاحيات المصرفية التجارية، وهو المؤسســـة المالية الرائدة في مجـــال التمويل الزراعي في غانا، حيث كان مســـؤولاً عن ٣٥٪ من إجمالي تمويل قطاع البنوك في مجال الزراعة. وفي ســـبتمبر ٢٠١٠م تمّ تصنيفه كأفضل بنك في جوائز إفريقيا للمســـتثمرين في الأعمال الزراعية، كما بلغت قيمة الأصول الإجمالية للمؤسسة في نهاية ديسمبر ٢٠١١م حوالي ٦٨٣,٦ مليون دولار، بمجمل إيرادات قدرها ٢٨,٨ مليون دولار.

من خلال هـــذه المعلومات الوجيـــزة يتبين لنا: أنّ البنـــك ليس تعاونيّاً، بل هو بنـــك زراعي تنموي مملوك للدولة، يقدّم خدمات مصرفية تجارية بحتة.

أمـا في نيجيريـا: تمّ تأسيس بنك نيجيريا الزراعي والتعاوني (NAXV) عام ١٩٧٣م، وذلك للمساعدة في تنميـــة اقتصاد الولايات؛ من خلال توفير المســـاعدات الزراعية للمزارعين والجمعيات التعاونية.

في البداية وعند تأســـيس البنـــك؛ كانت مصادره تتكون أساســـاً مـــن رأس المال المكتتب بـــه للحكومة الفيدرالية والتخصيص القانوني من الحكومة الفيدرالية، فمـــوارده الماليـــة تتكون مـــن القروض والســـلف من الحكومة، وقروض البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)، والقروض من سوق المال المحلي، مثل شركة التأمين وغيرها من القطاع المصرفي[١].

واجه بنـــك نيجيريا الزراعي والتعاوني مشـــكلات عديدة، أبرزها نقص رأس المال، فلم يكن تمويل الجمعيات التعاونية من خلال صناديقها المولدة داخليّاً مُرْضياً بسبب تدني دخول الأفراد أعضاء تلك المجتمعات (الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية)، ومن ثمّ يحتاج البنك إلى مصادر خارجية لتمويل مشـــروعه. وأخيراً: أدّت الحاجة إلى تمويل بعضٍ من هذا المشروعات الزراعية إلى إنشاء البنك النيجيري الزراعـــي (NAB) في ١٩٧٣م، والذي تميّزت فكرتـــه بتغيير ديناميكي في توفير التســـهيلات الائتمانية للمزارعيـــن، وكان هذا التغيير، من وجهة نظر الحكومـــة النيجيرية، يعكس بصورةٍ أكثر وضوحاً التزامه بالتنمية الزراعية من خلال تعزيز التعاونيات وتمويلها.

كمؤسســـة مالية تنمويـــة؛ بـــدأ NACB بتقديم الائتمان للقطاع الزراعي فـــي الاقتصاد النيجيري، وله أهدافـــه المحددة كمحـــور التركيز المركزي؛ تشـــجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية؛ تحســـين دخل ونوعية حياة ســـكان الريف النيجيريّين؛ المســـاهمة في النمو والتنمية الشاملة للاقتصاد النيجيري.

وعلى وجه التحديد؛ تشـــمل وظائف البنك: تقديم القروض إلى المزارعين الأفـــراد، الجمعيات التعاونية، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الوكالات الحكومية، والهيئات الحكومية الاتحادية، وتمويل الاستثمار المباشر في رأس المال المساهم للمشروعات الصناعية الزراعية الرئيســـية؛ توفيـــر ضمانـــات للمشـــروعات الزراعية والحليفة للزراعية لتمكينهـــا من جمع التمويل محليّاً أو مـــن الخارج؛ توفير التمويل لتســـويق المنتجات لكلٍّ من الأسواق المحلية والدولية؛ تمويل المشروعات المتحالفة مـــع الزراعة بما فـــي ذلك عمليات توظيـــف الجرارات والمعالجة الزراعية[٢].

وفي نهاية المطاف؛ لم يزل البنك في دائرة البنوك الزراعيـــة المتخصّصة التـــي تدعم القطـــاع الزراعي بمختلف مكوناته، ســـواء كانوا أفراداً أو مؤسّسات، ولا يمكن تسميته ببنك تعاوني حسب مفهوم البنوك التعاونية سابق الذكر.

(١) Dude, L. (2018). THE ROLE OF NIGERIA AGRICULTURAL AND COOPERATIVE BANK (NACB) IN THE DEVELOPMENT OF AGRICULTURAL IN NIGERIA. Afribary.com:Retrieved April 11, 2018. from https://afribary.com/works/the-role-of-nigeria-agricultural-and-cooperative-bank-nacb-in-the-development-of-agricultural-in-nigeria-6888

(٢) http://www.nzdl.org

ب- إفريقيا الجنوبية (جنوب إفريقيا نموذجاً):

تتكـون دول إفريقيا الجنوبية مـن ١٣ دولة، وهي: (جنـوب إفريقيا، وأنغولا، وبوتسـوانا، وجـزر القمر، وليسوتو، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، وسـوازيلاند، وزامبيا، وزيمبابـوي)[1]، ولكننا سنركز على دولة جنوب إفريقيا نموذجاً.

تسـمح دولة جنوب إفريقيا بنوعَيـن من العمليات المصرفيـة التعاونيـة التي تتيـح الفرصـة للكيانات المرخَّصـة لقبول الودائع وإصـدار القروض للأعضاء، وهناك الترخيص المصرفي التعاوني الكامل الذي عقده OSK Koöperatiewe Bank Beperk ووكالـة المؤسّسـات المالية التعاونية (CFI) التي لديها عوائق تنظيمية أقلّ.

البنـوك التعاونية فـي جنوب إفريقيـا هي بنوك مملوكـة للأعضاء، واعتمدت مجموعـة مبادئ تعاونية رئيسـة، وهي: (العضوية التطوعية والمفتوحة، سـيادة الديمقراطية، المشـاركة الاقتصادية للأعضاء، الحكم الذاتـي والاسـتقلال، التعليم والمعلومـات والتدريب، والتعاون بين التعاونيات). وبحلول عام ٢٠١١م قال نائب وزير المالية نهالاهـلا نيني: «ينبغي علينا بدلاً من ذلك أن يكون لدينا تعاونيات مالية أقلّ، لكن أكبر وأكبر. هذه تحتاج إلى اجتذاب واسـتبقاء أعداد كبيرة من العملاء النشـطين لتكون ذاتية الاسـتدامة»، ومزامنةً مع هذه التصريحات؛ تمّ تسـجيل أول بنـك تعاوني في جنوب إفريقيا في عام ٢٠١١م.

إنّ SARB مسؤولٌ عن الإشراف على جميع البنوك التعاونية المسجلة، في حين أنّ الوكالة التعاونية للبنوك التعاونية (CBDA) هي المسـؤولة عن الإشراف على التعاونية المالية (Co-operative Financial).

الوصول إلى رأس المال هو صراعٌ كبير للشركات في جميع أنحاء العالم، وفي جنوب إفريقيا يستفحل الصراع خاصّةً لدى تلك الشـركات المملوكة للأفارقة السـود، ولتذليل هذه المعضلة وترويضها حاولت الحكومة متمثلةً في السـلطات المالية أن تسـنّ قوانين خاصّةً بالقطاع التعاونـي، ودعمه مـن خلال تنظيم العمـل المصرفي التعاوني، ويشـرف عليه البنك المركـزي. فنجاح هذه البنـوك التعاونية يكمن فـي قدرتها على الحصول على ترخيص CFI من السـلطات المعنية، وبالتحديد وكالة التنمية البنكية التعاونية وبنك الاحتياطي SA.

وانبثق عن هـذه الإجراءات تأسـيس ثلاثة بنوك تعاونية فـي جنوب إفريقيا، وحتى هـذه اللحظة- بناء على توفّر المعلومات- تُعدّ هي الدولة التي اتخذت فيها البنوك التعاونية أشـكالها الصحيحة، وحاولت أن تقدّم نماذج جيدة لهذا القطاع. ويُصدر البنك المركزي تقارير مالية سنوية لهذه البنوك، ترصد فيها جميع أنشطتها.

ومن هنا يمكننا الاستشهاد ببنكَين منها، وهما:

١- بنك (Ditsobotla Primary Savings and Credit) التعاوني: تأسـس في عـام ٢٠٠٠م، بعد دمج ثلاث تعاونيات مالية قائمة علـى العمّال في المقاطعة الشـمالية الغربية «إيتيرلنغ ساكو»؛ التي شكلها موظفو لافارج للأسـمنت فـي عام ١٩٩٣م، بيعـت الفكرة إلى إيكاجينغ ساكو (التي شكلتها بلدية دتسوبوتلا المحلية) و Aganang SACC (التي شكلها موظفو Holsim في عام ١٩٩٨م). وفي وقت لاحق؛ تم تسجيله كبنك تعاوني رئيسي للادخار والائتمان في أوائل عام ٢٠١١م، كما تمّ تسجيله كمزوّد ائتماني لدى هيئة تنظيم الائتمان الوطنية فيما يتعلّق بقانون الائتمان الوطني رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥م.

٢- (OSK Koöperatiewe Bank Beperk):
هي جمعيـة تعاونية مالية، تبلغ مـن العمر ١٥ عاماً، تأتي مع اتجاهات انفصالية قوية بين الأفارقة السـود «الأفريكانييـن» والبيض. تعمل «أورينيـا»، وهي بلدة ريفية مملوكة للقطاع الخاص في كيب الشـمالية، مع سـكانها البيض فقط، المؤسسة لديها أكثر من ١٠٠٠ عضو، وجمعت ودائع تُقدّر قيمتها بحوالي ١٠٠ مليون راند. وتعمل هذه المؤسسـة بموجـب قانون البنوك

(١) http://mawdoo3.com

التعاونيــة الذي تمّ ترخيصه وتنظيمــه من قِبَل البنك الاحتياطي الجنوب إفريقي. تأسّست الشركة في عام ٢٠٠٢م، وحصلت علــى ترخيصها المصرفي التعاوني في عام ٢٠١١م.

ولم يتم الإبلاغ عن الكثير عن أنشطة بنك OSK Koöperatiewe خــارج تعريفات موجزة لمجالات تركيــزه، ولكن كانت هنــاك تقارير حــول خططه لإطلاق عملته الرقمية الخاصّة به، والتي ستشــكل هجــرة العملة الأصلية للبلاد إلى العالم الافتراضي، التقارير تتحدّث عن «أورا ORA» الرقمية باعتبارها عملة افتراضية في قالب «بتكوين»، ولكن على نطاق صغير.

جدول: البنوك التعاونية في جنوب إفريقيا (عدد الأعضاء، رقم التسجيل، قيمة الودائع)

#	اسم البنك	النوع	عدد الأعضاء×	رقم التسجيل كبنك تعاوني	قيمة الودائع (راند)×
١	Ditsobotla Primary Savings and Credit Co-operative Bank	الادخار والائتمان	١٣١٠	٢٤/٠٠٠٠٥/٢٠٠١	٧٧٠٠٠٠٠
٢	OSK Koöperatiewe Bank Beperk	الادخار والائتمان	١٠٨٢	٢٤/٠٠١٩/٢٠٠٢	٩٧٠٠٠٠٠٠
٣	Ziphakamise savings and credit cooperative bank	الادخار والائتمان	٦١٨	٢٤/٠٠١٥١٢/٢٠٠٨	٤٠٠٠٠٠٠

نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

المصدر: البنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا www.resbank.co.za

ج- دول شرق إفريقيا:

أبــرز دول هذه المنطقــة هي دول «اتحاد شــرق إفريقيا»، الذي يتألّف مــن: (كينيا، وبوروندي، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا).

وتتميز هــذه المنطقة عــن بقية أجــزاء إفريقيا جنوب الصحراء باستقرارها السياسي النسبي، وتطبيق القوانين بشكلٍ أفضل مقارنةً بالدول الإفريقية الأخرى، كمــا أنّ لديها نمــاذج متميزة من الجمعيــات التعاونية ودورهــا الفعّال في المجتمعات الريفية، أما فيما يخصّ البنوك التعاونية بمضمونها التعاوني فإنها تشــارك أكثر الــدول الإفريقية في عدم وجودهــا الفعلي، وفيما يلي سنكتفي بذكر المحاولة الرواندية.

في جمهورية رواندا: نجد البنك التعاوني الرواندي أو «بنــك رواندا التعاوني»، وهــو بنك تجاري مقترح في رواندا، ومن المتوقع أن يُوسّــع نطاق «الشمول المالي» في البلاد، من خلال العمــل مع منظمة Umurenge Saccos وزيادة الخدمــات المالية في المناطق الريفية. فــي يوليو ٢٠١٤م التقى ما يقــرب من ٢٥٠٠ عضو من وكالــة رواندا التعاونية «بول كاجاميــه» رئيس البلاد، خلال حدث بعنوان: «لقاء مع الرئيس»، في هذا الحدث، الذي عُقــد في كيغالي- عاصمة البلاد- أصدر الرئيس تعليمات لوزير التجارة والصناعة بإنشاء بنك تعاوني، في أقصر وقتٍ ممكن.

وبموجــب توجيهات البنك الوطنــي الرواندي؛ فإنّ الحدّ الأدنى لرأس المال المطلوب هو ٥ مليارات فرنك رواندي (٦ ملاييــن دولار أمريكــي)، وهناك ما يقرب

من ٨٠٠٠ تعاونيات (التعاونيات المجتمعية) في رواندا أبدت استعدادها لتوفير ٦٠٪ من رأس المال اللازم لبدء التشغيل، كما أنّ هناك ما يُقدّر بنحو ٤٨٠ تعاونية للادخار والائتمان في البلاد؛ حسب (Umurenge SACCOs).

(٢) دور البنوك التعاونية في توفير التمويل والسيولة، والإسهام التنموي:

الدَّور المحتمل للبنوك التعاونية في النمو الاقتصادي من المفترض أن يكون واضحاً وفعالاً، فمن الناحية النظرية الواسعة يُتوقع من تلك البنوك أن تسدّ الفجوة القائمة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص تارةً، وتارةً أخرى بين القطاعات الثلاثة (الحكومي، الخاص، والقطاع الخيري البحت)، ولكن بعض الدراسات التجريبية تشير إلى أنّ دور البنوك التعاونية لم يكن واضحاً في دفع التنمية، حيث تعتبر التنمية المالية المحلية مهمّة للغاية، وهناك صلةٌ سببية بين التنمية المالية المحلية والنمو الاقتصادي الإقليمي، إلا أنّ دراسة[1] (Sfar & Ouda, 2016) أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية قوية بين تنمية البنوك التعاونية والنمو الاقتصادي الإقليمي.

وباختصار: إنّ كفاءة البنوك التعاونية الإقليمية مرتبطةٌ بشكلٍ إيجابي بالتنمية الاقتصادية المحلية، ومعظم النتائج متسقة مع النتائج السابقة في الأدبيات المالية، وعموماً؛ فإنّ البنوك التعاونية قد تكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وبالفعل؛ يبدو أنّ هذه المؤسّسات تؤدي دَوراً في تحقيق الاستقرار، مما يحافظ على وجودها في المناطق التي تشهد نموّاً منخفضاً، ومن ثَمَّ تساهم في النمو المستقبلي.

على الرغم من أنّ معظم الدراسات لا تشير إلى أنّ البنوك التعاونية توفّر مزايا أكثر مقارنةً بالبنوك التقليدية (التجارية)؛ فإنها تحقق التأثير الإيجابي في النمو الاقتصادي، هذا يعني أنّ العديد من البلدان التي تعاني حالياً من انخفاض النمو قد ترغب في تطوير هذا الجزء من التمويل، لهذا السبب؛ من الضروري تطوير التشريعات والتنظيمات المناسبة، بالإضافة إلى البنية التحتية الداعمة، بما في ذلك مجموعة المهارات الضرورية.

أما فيما يخصّ البنوك التعاونية الإفريقية؛ فيصعب التعرف على دَورها التنموي الاقتصادي من خلال هذه الورقة، ولكن يمكن إجمالها في حقيقة أنّ فكرة النظام التعاوني- ومن ثمّ البنوك التعاونية- تمّ القضاء عليها أو وأدها إبّان فترة الاستعمار، ومن ثمّ لم تُتح لها الفرصة حتى تمارس دَورها المنشود.

الخاتمة:

النظام التعاوني بشكله البدائي موجودٌ بوجود الإنسان، فهو ضرورةٌ اجتماعيّة ومطلبٌ إنساني، ثمّ تطوّر مع الزمن بتطور الحياة البشرية ليتخذ نمطاً حركيّاً وشكلاً تنظيميّاً ليكون أكثر فاعلية، ومن ثمّ انتشر حول العالم.

بدأت التعاونيات تنضج أكثر في الدول الأوروبية والأمريكية، حيث اتخذت أشكالاً تنظيمية متعددة، ففي ألمانيا وإيطاليا سُجلت نماذج لتعاونيات أُنشئت منذ القرن التاسع عشر، وما زالت مستمرة في تحقيق الأهداف التعاونية بغضّ النظر عن أشكالها القانونية، ثم أخذت الفكرة في الانتشار حول العالم.

إفريقيا جنوب الصحراء، كبقية المجتمعات العالمية، نشأ فيها النظام التعاوني بشكله البدائي، ثم بدأ يأخذ حيِّزاً كبيراً في إدارة الشؤون الخاصّة والعامّة، ويتطور مع تطوّر المجتمعات والشعوب. وقد شهدت فترة ما قبل الاستعمار أداءً متميزاً لهذا النظام، ولكنه في أثناء وجود المستعمر تمّ تقويضه وتغيير مساره لخدمة المستعمِر في الدرجة الأولى بدلاً من أن يخدم الشعوب والمجتمعات.

(١) Sfar, F. E., & Ouda, O. B. (2016). Contribution of Cooperative Banks to the Regional Economic Growth: Empirical Evidence from France. International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6 (2), p.508-514.

وبعد انتهاء فترة الاستعمار استغلته حكوماته التي خلفها وطوعته كليّاً لخدمتها، ومن ثمّ غيرت مساره كليّاً ليصبح تحت مؤسّسات الدولة وأداتها القامعة. وكان لسياسة الدولة المستعمِرة أثرٌ جليٌّ في وجود النظام التعاوني ونهجه، فقد تغيّب في المستعمرات الفرنسية حتى اللحظة، بينما حافظت المستعمرات الإنجليزية وغيرها عليه ولو نسبيّاً، ثم بدأ من جديدٍ في هذا العصر يعود إلى مساره التعاوني الأصلي.

بعد محاولات عودة النظام التعاوني إلى مفهومه الأصلي تشكّلت تعاونياتٌ مختلفة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، بل وأُنشئت بنوك تعاونية في العديد من دول المنطقة تتفاوت في الحجم والأداء. وحسب البيانات المتاحة تُعدّ دولة جنوب إفريقيا من أفضل الدول الإفريقية في هذا المجال، إذْ تطورت التعاونيات بشكلٍ ملاحظ، ومن ثمّ سُجلت ثلاثة بنوك تعاونية تحت إشرافٍ البنك المركزي، ثم تليها بعض الدول في غرب إفريقيا- غير المستعمرات الفرنسية- كنيجيريا وغانا، حيث البنوك التعاونية تتمتع بهامشٍ من الاستقلال عن الحكومات، أما شرق إفريقيا فهيَ متميزةٌ في الأداء من حيث التعاونيات، أما من حيث البنوك التعاونية فلم تقدم نموذجاً متميزاً.

من خلال هذه المعطيات يمكننا الإجابة عن السؤال المطروح في مستهل الدراسة، ألا وهو: هل المؤسّسات التعاونية، ومنها البنوك، تُعدّ خياراً تنمويّاً مناسباً لإفريقيا؟

والإجابة: نعم؛ تُعدّ التعاونيات بجميع أشكالها خياراً مناسباً للمجتمعات الإفريقية، حيث ما زالت معظم الشعوب في تلك المنطقة تعيش على الإنتاج الزراعي الذي ما زال في مرحلة الكفاف، بالإضافة إلى نجاح النظام التعاوني المشاهد في مرحلة ما قبل الاستعمار، والجهود المضنية التي بدأت بعض الدول في تبنّيها لتطوير القطاع التعاوني في جنوب إفريقيا وشرقها؛ كنماذج يمكن أن يُحتذى بها.

التوصيات:

وفي نهاية المطاف؛ يمكن سرد بعض الاقتراحات بناءً على خلاصة هذه الورقة، وتتمثل في الآتي:

- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التجريبية حول هذا الموضوع، ويفضّل أن تكون أكثر تخصّصاً ودقة؛ حتى تستطيع تقديم نتائج ذات جدوى.

- ينبغي أن تشمل مجالات البحث المستقبلية القياس الأفضل لتطوير البنك التعاوني، وترسيخ تأثير البنوك التعاونية في مواجهة عدم المساواة وضعف التنمية الاجتماعية.

- قبل التفكير في توفير البنوك التعاونية يفضّل إنشاء تعاونيات متخصّصة في مجالات مختلفة، وربطها بمجتمعاتٍ كثيرة لتساهم في حلّ مشكلاتها، ومن ثمّ تكون حاضنةً للبنوك التعاونية.

- الدول المستعمَرة فرنسيّاً تحتاج إلى جهودٍ مكثفة لسنّ قوانين تنظم العمل التعاوني في جميع مستوياته، ومن ثمّ تأسيس مؤسّسات تعاونية في مختلف المجالات والأنشطة.

- من الأفضل الإكثار من التعاونيات في المناطق الريفية لتوفير المعدات الزراعية والأسمدة، كما يجب أن تهتمّ التعاونيات بتدريب المزارعين وتعليمهم الأساليب الحديثة في تنمية الزراعة، ونقل تلك المناطق من مستواها البدائي إلى المراحل المتقدّمة.

- في العواصم والمدن الكبرى؛ يحسن الاهتمام ببرامج الشباب، وإنشاء صناديق تعاونية لتوفير السلع والخدمات لمتوسطي الدخل والطّبقة الدنيا ■

قضية اللغة في الأدب الإفريقي

د. آدم يوسف موسى
روائي تشادي وباحث متخصّص في الدراسات الإفريقية – أستاذ مساعد –
مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية – السودان

كثيراً ما شُبّهت اللغة بالكائن الحيّ؛ لكونها تنمو عبر مراحل، وتزدهر، ثمّ تنقرض (أي تموت) إذا أُهملت ولم تُستخدم الاستخدام الصحيح، وإن استُخدمت وبُذلت الجهود من أجل انتشارها نمت وتطورت.. وهناك كثيرٌ من اللغات اندثرت وانقسمت إلى لغات؛ مثل اللاتينية.

ونظراً للموقع الجغرافي الذي تتمتع به قارة إفريقيا، وكذلك التنوع الإثنيّ في السكان، فإنّ إفريقيا تُعدّ من أكثر قارات العالم زخراً باللغات، إذ تكاد تكون وعاءً جامعاً لكلّ اللغات، وهي بيئةٌ خصبةٌ لدراسة حالة اللغات وتطورها[1]، إضافةً إلى اللغات الوافدة التي دخلت إفريقيا عبر المستعمر خلال القرون الثلاثة الماضية، وهذا ما سنجتهد لنُسلّط عليه الضوء؛ من خلال آراء الكُتّاب والأدباء الأفارقة وأهل الاختصاص.

(١) آدم يوسف موسى، اللغات في إفريقيا (دراسة استراتيجية مقارنة عن واقع اللغة العربية واللغات في إفريقيا، ٢٠١٥م-٢٠١٦م)، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية لعام ٢٠١٥م (اليوبيل الذهبي للجامعة)، السودان/ الخرطوم- ٢٠١٦م، ص٣.

اللغة في الأدب الإفريقي:

إنّ مسألة «الكتابة باللغات الوافدة أو المحلية؟» كانت من التحديات التي واجهت الكُتّاب في إفريقيا بصفةٍ عامّة، وكانت لهم مواقف تجاه ذلك؛ سنوردها في السطور القادمة.

لقد ظلّت مسألة اللغة في الأدب الإفريقيّ بصفةٍ عامّة، شعراً كان أو نثراً، حتى الآن، تشغل الأدباء في إفريقيا، وجعلت الكاتبَ الإفريقيَّ ينظر إلى القضية بقلق، فبعضُ الكُتّاب يرى أنّ استعمال لغةٍ أخرى غير اللغة الأمّ مسألةٌ طبيعية، لكونها قضيةً إنسانية، فقد تكون هناك فئةٌ تتكلم لغةً معيّنة وهذه اللغة لقومياتٍ أخرى، وفئةٌ تركت لغتها وذهبت إلى لغةٍ أخرى، فاللغة تزدهر وتتقدّم بجهدٍ جماعي، وهي نفسها تنتقل من مرحلةٍ إلى أخرى، ففي عالَم اللغويات نجد أنّ اللغة أشبه بالكائن الحي، تتفرع من أصلٍ واحدٍ إلى عدّة لغات، وهذا ما يدعو بعضَ الكتّاب للقول بأنه لا غضاضة في استخدام اللغات الأوروبية بدلاً عن اللغات المحلية في إفريقيا، في المقابل يرى كتّابٌ آخرون في إفريقيا أنّ استعمال لغةٍ أخرى غير اللغة الأمّ مسألةٌ تحتاج إلى توقف، ووصفوا ذلك بأنه «استلاب للهوية».

لقد كُتب الأدب في إفريقيا بلغاتٍ متعددة، أجنبية ومحلية، أجنبية مثل: (الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية... إلخ)، ومحلية مثل: (السواحلية، والهوساتية، والكيكويو، واليوربا، والصومالية، والأمهرية، والكانمباوية أو الكانوري).

إنّ كلّ تلك اللغات، وما تحتضنه من ثقافاتٍ وأساطيرَ ورموزٍ وروايات وأشعارٍ وحكاياتٍ شعبيةٍ وأمثالٍ وحكم، تؤلّف مجتمعةً نسيجَ هذا الأدب الإفريقيّ ووحدته الكلية الكبرى.

ويطرح هذا الأدبُ الإفريقيُّ قضايا عدّة، منها: أنّ معظم الأدباء الأفارقة- الذين ينتمون إلى مجموعاتٍ لغويةٍ ودولٍ مختلفة- لا يكتبون بهذه اللغات، بالرغم من أنّ لبعضها أبجديةً من نوعٍ معين، ويكتبون باللغة الأجنبية، وتحديداً لغة المستعمر الذي كان يحتل البلاد، ومن ثمّ نرى هؤلاء يتبنون هذه اللغات الأوروبية خطّاً فكريّاً في الكتابة، وفي مختلف الأنشطة الثقافية خارج الإبداع.

وهذا ما يطرح بدَوره قضيةً مهمّةً؛ تتعلق بكيفية تواصل هؤلاء الكُتّاب مع جمهورهم المعني بفحوى الرسالة الفنية، وهو جمهورٌ في معظمه- كما نعلم- مخترقٌ بالأمّية والجهل والتخلّف والفقر المدقع؟

وإذا ألقينا نظرةً على خريطة الكُتّاب الأفارقة باللغات الأجنبية ألفيناها في تزايدٍ مستمر، وهذا ما يجعل خطاباتهم الفنية التوجيهية الإصلاحية مقتصرةً على إدراك النّخبة القليلة؛ وهذا بدَوْره يمثّل تناقضاً منهجيّاً ساخراً؛ من حيث كونه أدباً حداثيّاً يتبع مناهج طبقية كلاسيكية إقطاعية، يُحجب فضاؤها عن المعنيّين الفعليّين بها!

إنّ الأدب الإفريقيّ يطرح إشكالات عدّة، منها ثنائية الشفوية والكتابية، وثنائية لغة الكتابة والاستجابة لشروط التواصل، لكن قبل التطرق إلى هذه الثنائية الأخيرة نشير إلى أنّ قضية «الشفاهية»، بخصائصها وفطرتها وأسلوبها، تسري في هذا الأدب حتى منه ذلك المكتوب بلغاتٍ أوروبية؛ إذ اللغة فكر، والفكر لا يعبّر إلا عمّا هو مؤسّسٌ عليه.

يُضاف إلى ذلك تنوّع اللغات واللهجات الإفريقية وكثرتها، ولهذا يشير د. ولد الطلبه إلى صعوبة دراسة الأدب الإفريقيّ دراسةً موضوعية، ربما بسبب تعقيدات اللغة فيه، فهو يقول: «يكفي أن نعرف أنه قد أُحصيت أكثر من ٦٠٠ لغةٍ يتحدثها سكان القارة»، فضلاً عن آلاف اللهجات التي لا يتكلمها أحياناً إلا مجموعاتٌ قليلةٌ تُحسب بالمئات، ولنُشر- على سبيل المثال- إلى ٣٥٠ لغةً في زائير، بينها ٤ لغات فقط يتحدث بها عددٌ كبيرٌ من سكان البلد، هي: السواحلية- لينغالا- الكيكونغو- تشيليبا. وفي غانا تمّ إحصاء ما بين ٤٧ و ٦٢ لغةً وأكثر من ٨٠٠ لهجة، وهناك ١٥٠ لغةً صغيرة في نيجيريا، و ٧٢ لغةً في

ساحل العاج، و ٦٢ لغةً في الكاميرون[١].

ولقد طُرحت أسئلةٌ محوريةٌ بهذا الصدد من قِبَل الكُتّاب الأفارقة، من أهمّها: لمن نكتب؟ وكيف يمكن إيصال أصواتنا وقضايانا الفكرية؟

وسنجتهد- فيما يأتي- في مناقشة أبعاد هذه الأسئلة التي طُرحت، باللغات الوافدة والمحلية، لأهميتها، وأهمية قضية لغة الأدب في إفريقيا.

تعدّد لغة الأدب في إفريقيا وإشكالية وحدة الكتابة:

مواقف الكُتّاب الأفارقة:

يواجهنا هنا سؤالان: لماذا يكتب الأفارقة بلغاتٍ غير إفريقية؟ وهل الكتابة بلغاتٍ غير إفريقية لها تأثيرٌ في الأدب الإفريقي؟

إنّ قضية اللغة في الأدب الإفريقي كانت محلّ نقاشٍ كبيرٍ؛ بين نقادٍ وكُتّابٍ رأوا أهمية اللغة، وآخرين ذهبوا خلاف ذلك، وبالرغم من كلّ النظريات والدراسات التي تضمّنت هذا المنحى؛ فإنّ الكتابة باللغات الوافدة، مثل الإنجليزية والفرنسية، لم تكن سهلةً ومتيسرة، فالكاتبُ الإفريقيُّ قبل إصدار روايته ونصّه القصصي لابد أن يعبر طريقاً شاقّاً، فقد كان النصّ يمرّ عبر شاشات دقيقة، وهذا ما جعل لغة الكاتب لغةً قويةً وأداته متميزة، كما أنه كان يكتب للقارئ الإفريقيّ والأوروبيّ على حدٍّ سواء، مما جعله يقدّم إبداعه بطرقٍ مغايرة.

يقول الدكتور علي شلش: «إنّ الإفريقيّين الذين كتبوا بلغاتٍ أوروبية لم يختاروا ذلك على الإطلاق، وإنما فُرض عليهم الأمر فرضاً، أمّا سببُ عدم وجود لغةٍ إفريقيةٍ مكتوبةٍ في متناول أيديهم؛ قد يكون بسبب التعلّم الذي لم يكن متاحاً بغير اللغات الأوروبية»[٢].

وسنعرض فئتَيْن من الكُتّاب في إفريقيا، فئة ترفض الكتابة باللغات الوافدة بوصفها استلاباً للهوية، وفئة أخرى لا ترى فيها حرجاً (تؤيد) كونه أداةً ومسألةً إنسانية.

الفئة الأولى:

يقول الروائي النيجيري الشهير غينوا أتشيبي Chinua Achebe، في خطابٍ عنوانه: (الكاتب الإفريقي واللغة الإنجليزية) في العام ١٩٦٤م: «هل من الصواب أن يهجر امرؤٌ لسان أمّه من أجل لسان شخصٍ آخر؟! إنّ الأمر ليبدو خيانةً مرعبة، ويثير الإحساس بالذنب، لكني لا أملك خياراً آخر، لقد وُهبت اللغة، وأنا مصمّمٌ على استعمالها»[٣]، ويقول أيضاً: «إنّ اللغة الإنجليزية ستقدر على حمل ثِقَل تجربتي الإفريقية، ولكنها لابد أن تكون إنجليزيةً جديدة؛ بحيث تظلّ على صلةٍ مستمرةٍ بموطن أسلافها، وتتغير بحيث تناسب البيئة الإفريقية الجديدة»[٤].

ويقول غينوا أتشيبي Chinua Achebe في موقفٍ نهائيٍّ: إنّ السبب الوحيد الذي جعل في مقدورنا الحديث عن الوحدة الإفريقية، بعضنا مع بعضنا الآخر، هو أننا حين نلتقي معاً يكون بحوزتنا عددٌ من اللغات المشتركة يمكننا الحديث بها.

ويتوصّل غينوا أتشيبي Chinua Achebe إلى أنّ كلّ هذا النقاش يكشف لنا أنّ الأدب الإفريقيّ ليس وحدةً واحدة، وإنما هو مجموعةٌ من الوحدات المترابطة، فهو في الحقيقة المجموع الكليّ لجميع الآداب الوطنية والإثنية في إفريقيا[٥].

---

(١) www.alnoor.se/article.asp?id=139296#sthash.GC4Y2ct5.dpuf

(٢) علي شلش، الأدب الإفريقي، سلسلة ثقافية شهرية تصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، رمضان ١٤١٣هـ/ مارس ١٩٩٣م، ص١٧١.

(٣) نغوجي واثيونغو، تصفية استعمار العقل (دراسة)، ترجمة سعدي يوسف، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص٢٧.

(٤) علي شلش، مرجع سابق، ص٢٩.

(٥) السابق، ص١١٠.

إنّ قضيـــة اللغة في الأدب الإفريقيّ عموماً كانت إشكاليةً وموضع تســـاؤلات لقضايا أخرى، مثل: هل الأدب الإفريقـــيّ المكتـــوب بالإنجليزية هو جزءٌ من الأدب الإنجليـــزي الحديـــث؟ أو أنه يُعـــدّ من الأدب الأفروإنجليـــزي؟ أو أنه أدبٌ إفريقي؟ وماذا عن الذي كُتب باللغة الفرنسية؟ وماذا عن الإفريقي الذي كرّس جهوده وكتب باللغات الإفريقية؟

كلُّ هذه الأســـئلة المطروحـــة ظلّت محور نقاشٍ وحوارٍ لدى النقاد، وقد قال الأديب الســـنغالي دفيد ديوب: «المبدع الإفريقي محرومٌ من اســـتعمال لغته، مقطوعٌ عن شـــعبه، وأنّ أعماله قد أصبحت تصويراً لسياسة الاحتواء من خلال المخيلة والأسلوب، وسوف تنال بدون شـــك التصفيق الحار مـــن مجموعة نقادٍ معيّنين، وأنّ هذا جعل بعضـــاً منهم مثقفين طائعين مطبوعين حســـب الأزيـــاء الأوروبية الفرنســـية»[1]، وأضاف أيضاً: «إنّ اســـتعمال الإنجليزية والفرنسية هي مسألةٌ ضرورية، تاريخية مؤقتة.. لا أكثر».

أما غينـــوا أتشـــيبي Chinua Achebe؛ فهو يرى أنّ مسألة اللغة يجب أن تكون مسألةً عادية، وإن كانت تثير فيه الإحساس بالذنب، فهو يقول: «ينتابني الشـــعور أنّ اللغة الإنجليزية ستكون قادرةً على حمل وطأة تجربتي الإفريقية، لكن ينبغي أن تكون إنجليزيةً جديدةً متسقةً اتساقاً تامّاً مع وطن أسلافنا لتناسب المحيط الإفريقي الجديد»[2].

وقد سُـــئل الروائي حميدو كاني: يكتب الأفارقة بلغةٍ أجنبية، وينشـــرون ويقـــرؤون في بلدٍ أجنبيٍّ في الغالب (فرنســـا)، هل يمكن اعتبارهم حقيقةً أفارقة، أو- ببساطة- كتّاباً فرنسيّين من أصلٍ إفريقي؟

فأجـــاب: إنهم أفارقةٌ يعيشـــون فـــي إفريقيا، أحاسيســـهم إفريقية، وما يميزهم يكمن في التجارب

يطرح الأدبُ الإفريقيُّ قضايا عدّة، منها: أنّ معظم الأدباء الأفارقة- الذين ينتمون إلى مجموعاتٍ لغويةٍ مختلفة- لا يكتبون بهذه اللغات، ويكتبون باللغة الأجنبية، وتحديداً لغة المستعمر

والإحساس في الأســـلوب، لدى الكاتب الإنجليزي أو الفرنســـي تراثٌ من آلاف السنوات من الكتابة وراءه، ونحن على الوجه المقابل ورثنا تراثاً شفهيّاً.

لا أحـــد ينكر انتشـــار اللغـــات الأوروبية، مثل: (الفرنســـية والإنجليزية)، وهذا ساعد الكُتّاب الذين كتبوا بها على إظهار قضاياهم، وطرح مشـــروعاتهم الفكرية، والثقافية لأســـبابٍ تتعلـــق بقوة هذه اللغات وانتشارها.

الفئة الثانية:

وهنـــا نجد كاتباً كبيراً فـــي إفريقيا مثل نغوجي واثيونغو (Ngugi wa Thiong›o)، وهو أحد أهمّ كُتّاب الرواية والمســـرحية في شـــرق إفريقيا بدولة كينيـــا، قد ودّع الكتابة باللغة الإنجليزية التي كتب بها واشـــتهر، في روايته (تويجات الـــدم)، وقام بوداعها وداعاً أخيراً في كتابه (تصفية استعمار العقل).

ونجد أنّ الرواية في إفريقيا كُتبت بلغاتٍ مختلفة، ولقد كانت الكتابة باللغتَيْن الإنجليزية والفرنسية هي التي هيمنت علـــى هذا الميدان، إضافـــةً إلى اللغة العربية في شـــمال القارة، وفي بعـــض دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل: دولة تشاد، ونيجيريا، وإريتريا.

يرى هذا الروائي الكيني الشهير نغوجي واثيونغو: أنّ استعمال لغاتٍ أخرى غير إفريقية كان بسبب أزمة

(١) السابق، ص٤٩.

(٢) نغوجي واثيونغو، تصفية استعمار العقل (دراسة)، مرجع سابق، ص٣٠.

الهوية، وأنّ مسألة اللغة هي تجربةٌ إنسانيةٌ مهمّة في الإبداع، وفي دراسةٍ له يقول: «أودّ التنويه فقط بـ [الكاتب] جاكارا وا وانجو، الذي سجنه البريطانيون عشر سنوات بين (١٩٥٢م – ١٩٦٢م) بسبب كتابته بالكيكويو كتابه (موانديكي واماوماو ايثاميريويني)، وهو يوميات، احتفظ به سرّاً وهو في الحبس السياسي، وقد نشرت الكتاب دار هاينمان كينيا، ونال سنة ١٩٨٤م جائزة (نوما)، إنه كتابٌ مليءٌ بالقوة، وسّع مدى لغة النثر في الكيكويو...»[١]، ولقد ودّع نغوجي الإنجليزية، وداعاً أخيراً، وكتب روايتَيْه (شيطان على الصليب – ماتيغاري ما نيجرونغي) باللغة الكيكويوية، ومسرحيتَيه (سأتزوج حين أشاء – غنّي لي يا أمي)[٢].

ويخلص نغوجي واثيونغو إلى أنّ الأدب الإفريقيّ الذي كُتب باللغات الأوروبية كان بوجهٍ خاصٍّ أدب تلك البرجوازية الوطنية، وقد كُتب بواسطة مبدعيها، وقد عكست موضوعاتها واهتماماتها، كما أنه انحصر في تلك الطبقة؛ حتى في نطاق توزيعه ونوعيّة قرّائه[٣].

ويُعرب نغوجي واثيونغو عن رأيه في أدب النخبة الإفريقية، التي أطلق عليها: «البرجوازية الصغيرة»، فيقول: إنّ إنتاجها الأدبيّ المكتوب باللغات الأجنبية كان منذ البداية هو أدب «البرحوازية الصغيرة» التي تكوّنت في المدارس الاستعمارية والجامعات، ولم يكن بمقدور هذا الأدب أن يكون غير ذلك بالنظر للأداة اللغوية الأجنبية المستخدمة في أعمالها الأدبية، هذا.. وقد واكب نشأة هذا الأدب وتطوره اقتراب تلك الطبقة التدريجي من نطاق السلطة السياسية والاقتصادية[٤].

وهذا الموقف الذي تبنّاه نغوجي واثيونغو، وكُتّابٌ غيره في إفريقيا، كان محلَّ نقاشٍ كبيرٍ بينه وبين الروائي النيجيري الشهير غينوا أتشيبي، وهو في هذا الصدد يقول: «لا تدع أحداً ينخدع بواقع أننا قد نكتب بالإنجليزية؛ لأننا ننوي أن نفعل بها أشياء لم يُسمع بها من قبل»[٥].

وعلى خلاف نغوجي لا يربط غينوا أتشيبي مسألة اللغة بالأدب، فيقول: «إنّ كلّ أدبٍ يجب أن يسعى للأشياء التي تقع في نطاقه، فيجب أن يتحدّث عن مكانٍ محدّد، وأن ينشأ من احتياجات تاريخه، ويتطور مع ماضيها وحاضرها، ومن تطلعات شعبها»[٦].

وقد استنتج الأستاذ (هـ يان) في النهاية أنّ تصنيف الأدب حسب الجغرافيا أو الطبقة أو لون البشرة لا يعدّ معياراً موضوعيّاً حاسماً في التصنيف، فالأدب عامّة، والإفريقي خاصّة، هو كما يقول: «لا يمكن أن يُصنّف إلا على أساس الأسلوب والمواقف التي يعرضها، وبدقّةٍ أكثر أقول: على أساس دراسة الأعمال المفردة، وتحليل أساليبها، وتصنيفها بعد ذلك، ثمّ مطابقتها مع تقاليد الأساليب والمواقف المشابهة؛ ولا يمكن أن تأمل في وضع الأعمال الأدبية في «أُسرها» الصحيحة ما لم تفحص هذه السمات، وما لم تحلّل عملاً محدّداً فلن تستطيع أن تحدّد الأدب الذي ينتمي إليه ذلك العمل، هذا التصور الأسلوبي إذا أضفنا إليه فكرة: أنّ تعبير المرء بلغته الأمّ لا يمكن أن يدانيه أيّ تعبيرٍ آخر بأيّ لغةٍ مهما

(١) نغوجي واثيونغو، تصفية استعمار العقل (دراسة)، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) نغوجي واثيونغو، تصفية استعمار العقل (دراسة)، مرجع سابق، ص١٣.

(٣) إيناس محمد ممدوح، الذات والآخر في الرواية الإفريقية، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة (١٩٩٣م) معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص١٠١.

(٤) إيناس محمد ممدوح، الذات والآخر في الرواية الإفريقية، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٩.
انظر أيضاً: https://prezi.com/-ktd-09ib7s5/presentation-on-achebes-the-african-writer-and-the-english-language/

(٦) المرجع نفسه، ص١١٠.

بلغ المعبِّر من حذقٍ باللغة الثانية؛ إنّ نحن أدركنا هذا الأمر كان بإمكاننا- فيما يتعلق بالأدب الإفريقي غير العربي- أن نطرح قضية (الحرف التعبيري) الملائم لكتابة تلك الآداب غير المتوفرة على أبجدية، شريطة أن تكون الكتابة باللغة الأمّ»[١].

فالمشكلة التي يطرحها هذا الأدب الإفريقي، غير العربي والأمهري، المكتوب باللغات الأوروبية الوافدة المذكورة- بشكلٍ مُلِحٍّ-: هل هذا الأدب هو أدبٌ للتصدير فقط؟

يجيب عن هذا التساؤل الأديب الإفريقي (داثورني) قائلاً: «إنّ الكتاب الإفريقيّين في القرن العشرين مغتصبون بلا شك، فقد تعلموا في عالَم جديد، وامتصوا قيماً جديدة، وأطلقوا أسماءً جديدةً على الموضوعات القديمة، واكتسبوا ارتباطاً غريباً بالكلمة، ومن المحزن أن يكون الأديب الإفريقيّ في القرن العشرين مقاولاً ثقافيّاً؛ لأنه يكتب ولا يتكلم، ويتكلم لغةً لا يسمعها أحد، ولا يسمعه أحد، لأنه نصّب نفسه ولم يُنصّبه أحد! إنه إذاً يصنع ثقافته للتصدير»[٢].

وهناك كُتّابٌ وقفوا بين الفئتَيْن:

سُئل- في إحدى المرات- الأديب الطيب صالح- وهو روائي عالمي يكتب باللغة العربية-: هل تعتقد أنّ الأدب العربيّ حقّق إنجازات مهمّة تستحق أن تُقدّم عالميّاً؟

فأجاب قائلاً: «لا شك في ذلك، وأنا لا يراودني أيُّ ريبٍ في ذلك، خصوصاً الأدب الإفريقي، الأدب الإفريقيّ حظّه أحسن من حظّ أدبنا؛ لأنّ أغلب الكُتّاب والروائيّين الأفارقة يكتبون إمّا باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فهؤلاء يقرؤون بلغة أوروبا،

طُرحت أسئلة محورية بهذا الصدد من قِبَل الكُتّاب الأفارقة، منها: لمن نكتب؟ وكيف يمكن إيصال أصواتنا وقضايانا الفكرية؟

عندك: غينوا أتشيبي، وول سونيكا. غينوا أتشيبي هو نجيب محفوظ في الأدب الإفريقي، وهناك الكاتب منغوبتي، وصنبين عثمان.. هؤلاء قدّموا للأوروبيّين تجربةً إنسانيةً لم يروها»[٣].

والأديب الإفريقي (داثورني)- الذي وصف الكُتّاب الأفارقة الذين يكتبون باللغات الوافدة بأنهم (مغتصبون)- يقول: «لابد أيضاً أن نكون موضوعيّين نوعاً ما، فهذه اللغات الإفريقية ذات الطبيعة الشفوية، والتقاليد الكتابية البسيطة، والبدائية أحياناً، لا توفر- في نظر هؤلاء الكُتّاب- إطاراً موضوعيّاً ملائماً لاحتضان تلك الأفكار والتصورات ذات الطبيعة الحداثية، وبالتالي يكون اللجوء إلى اللغة الأجنبية هو لأجل توصيل أصوات تلك الأمم ومعاناتها وقضاياها المصيرية، حتى تُسمع ويُحسّ بها دوليّاً، ويشعر الآخرون بمدى الانهيار والتردّي اللذين تركهما المستعمر فيها وعلى شتّى الأصعدة»[٤].

وقد تساءل عددٌ من الكُتّاب الأفارقة- منهم غينوا أتشيبي-: من أين يجد الوقت ليتعلّم عشرات اللغات النيجيرية؛ علماً بأنّ كلّ لغةٍ من بينها قد يُنتج أدباً مكتوباً؟ ثم يقارن الوضع في إفريقيا بأمريكا اللاتينية، وتحديداً

(١) http://www.alnoor.se/article.asp?id=139296

(٢) للمزيد راجع في ذلك: Chinua Achebe , English and the African Writer ,Indiana University Press& Center for African and African American Research at Harvard University ,p4.

(٣) جهاد فاضل، أسئلة الرواية (حوارات مع الروائيين العرب)، الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ص٢٥.

(٤) علي شلش، مرجع سابق، ص٢٩.

البرازيل، ويقارن بين وضعية كُتّابها واستخدامهم للغة البرتغالية؛ وبين وضع الدول الإفريقية الأنجلوفونية والفرنكوفونية، ويخلص إلى أنّ الوضع في إفريقيا- فيما يتعلق بقضية اللغة- لهو أفضل حالاً بكثير، ففي إفريقيا تُستخدم لغةٌ عالميةٌ مما يتيح فرصاً أكبر أمام آدابها، واتساعاً في نطاق القرّاء، وهذا يمكن ملاحظته من خلال ظهور جيلٍ جديدٍ من الكُتّاب الأفارقة، من أمثال: الروائي الكنغولي آلان موبانكو، والنيجيرية شيماماندا نغوزي أديشي، والسودانية ليلى أبو العلا، والزيمبابوية ايفون فيرا... إلخ.

اللغة بين العالمية والمحلية:

نشير هنا إلى أنّ قضية اللغة هي قضيةٌ عالمية، يقول فيها الروائي والمفكر البلغاري إيليا ترويانوف: «ما أراه جديراً بالاهتمام هو خوف المجتمعات حول العالم أن تحلّ الإنجليزية محلّ اللغات، وهي مشكلةٌ كبيرة، وكارثةٌ أن يتحدث البشرُ بالإنجليزية فقط. والمشكلة الثانية أنها ليست الإنجليزية الجميلة، بل ترى أن كلّ شخصٍ يتحدث بكلمات محدّدة جدّاً، لذا ستختفي اللغات المحلية الثرية بمفرداتها لتحلّ محلها هذه الإنجليزية الفقيرة، ولذا أرى أنه من الضروري أن تقوم المدارس بتعليم أكثر من لغتَيْن للنشء الصغار، بل إنّ علماء النفس يرون أن تعلّم الطفل لعدة لغاتٍ سيجعله أكثر ذكاءً»[1].

إنّ ما أنتجه الكُتّاب في إفريقيا، سواء باللغات الوافدة أو الإفريقية، لا يستطيع أحدٌ إنكاره، وقد أضاء مضمونُه بالتأكيد جوانبَ مهمّةً من القضايا الإفريقية، قضايا التراث، والتاريخ، والثقافة، والسياسة، وعرّفوا العالَم خارج القارة بمعاناة شعوبهم وأزماتهم، وخلقوا حلقة تواصل بينهم وبين الآخرين.

ولهذا يرى غينوا أتشيبي أنّ قراره بالكتابة بالإنجليزية في مقابل لغته الأمّ (الإيبو: Igbo) أدى إلى انتقاد البعض له، لكنه يقول: إنّ اختياره لها كان على أساس الحاجة الملحّة إلى سرد قصّة القهر والمعاناة التي تتعرض لها مجموعة (الإيبو: Igbo) العِرْقية التي ينتمي إليها، وإنّ اختياره للغة الإنجليزية لم يكن لاعتبارات عملية فقط، فاستخدامه لها طوال عمره أدّى إلى (وقوعه في غرامها)، وإنّ اللغة لا يُنظر إليها كعدوّ، وإنما كأداة[2].

ويرى الباحث الموريتاني محمد سالم ولد الخليفة- الذي سبق أن أعدّ بحوثاً عن أصول وتقاليد مجتمع «الفلان» الإفريقي- أنّ النخب الإفريقية باتت محبطةً من التبعية الثقافية للمستعمر، وهو ما انعكس من خلال الدعوات المتزايدة لإحياء اللهجات المحلية ومدّ الجسور نحو العرب.

وقال ولد الخليفة: إنه وبالرغم من أنّ حضور اللغة العربية في إفريقيا لا يزال محدوداً بالمقارنة مع اللغتَيْن الإنجليزية والفرنسية؛ فإنّ التوجّه الإفريقيّ الجديد يؤشّر على عدوّة قوية للثقافة العربية والإسلامية، منتقداً غياب العرب عن هذا التحوّل الإفريقي.

واتفق الباحث جوب، وولد الخليفة، في حديثيهما على ضرورة أن يواكب العربُ العودةَ الجديدة للأفارقة إلى اللغة العربية، من خلال مشروعات ثقافية، وتأسيس مدارس ومعاهد عربية بالدول الإفريقية، وفتح الباب أمام الطلاب الأفارقة الراغبين في تعلّم لغة الضاد[3].

إنّ عامل اللغة في إفريقيا شهد تقدّماً لبعض اللغات وتأخراً للغاتٍ أخرى، وقد ساهمت الوسائل التقنية الحديثة في دعم بعض اللغات مساهمةً فعّالة، وكذلك الدعم المادي، والمشروعات البحثية والتعليمية،

(١) إيليا ترويانوف، مجلة أوراق- ملحق ثقافي متخصص- يصدر مع مجلة الخرطوم الجديدة- فبراير ٢٠٠٩م- العدد (٤٢)، ص٧.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ٧ شوال ١٤٢١/٥ ٣ يناير ٢٠٠١م- العدد (٨٠٧٢).

(٣) http://arabi21.com/story

إضافةً إلى عالَم المال والأعمال، كلّ ذلك كان رصيداً فاعلاً للغات عالمية مثل: الإنجليزية، والصينية... إلخ، في حين أنّ اللغات الإفريقية واجهت تدهوراً لتأخرها عن المواكبة؛ بجانب الحروب، والأزمات السياسية، والانقلابات، والنزوح والهجرة، وعدم الاستقرار[1].

من خلال ما سبق؛ يخلص الباحث إلى بعض النتائج، وهي:

١- أنّ اللغات الوافدة، مثل: اللغة الإنجليزية والفرنسية، ساعدت في نقل بعض قضايا إفريقيا إلى العالم؛ بالرغم من أنها انتشرت على حساب تدهور اللغات المحلية.

٢- لم تستطع اللغات المحلية في إفريقيا منافسة اللغات الوافدة لأسباب تتعلق بصعوبة توحيد القارة تحت لغة واحدة، وضعف إفريقيا سياسيّاً واقتصاديّاً، وتنمويّاً، والحروب، وعدم الاستقرار، مما جعلها تتخلف وتتراجع في كثيرٍ من الأمور؛ بما فيها اللغة.

٣- أنّ الذين نادوا بضرورة التخلّي عن اللغات الوافدة هم أنفسهم الذين عادوا وكتبوا باللغات الوافدة، لأنها أصبحت منتشرة، ومن خلالها يمكن أن تصل أصواتهم.

٤- أنّ استقرار الدول الكبرى، وازدهار نهضتها عالميّاً وثقافيّاً، واهتمامها بدعم لغاتها، أدى لانتشارها في إفريقيا والعالم، ولا سيما اللغة الإنجليزية.

٥- الاهتمام الكبير بدعم الإنجليزية والفرنسية في إفريقيا، تحديداً عبر المنظمات والمؤسسات التعليمية والوكالات الإعلامية، ساعد بشكل فاعلٍ على انتشارها في إفريقيا.

٦- أنّ عدم الاهتمام بدعم اللغات الإفريقية من قِبَل الدول الإفريقية، ووجود مئات اللغات في أرجاء إفريقيا، دون وجود خطةٍ استراتيجيةٍ للالتفاف حول لغةٍ واحدة، فتح المجال بشكلٍ أوسع لانتشار اللغات الوافدة، مثل: الإنجليزية والفرنسية.

(١) آدم يوسف، مرجع سابق، ص٤٢.

المشكلة التي يطرحها هذا الأدب الإفريقي غير العربي والأمهري، المكتوب باللغات الأوروبية الوافدة، يطرح تساؤلاً ملحّاً: هل هذا الأدب هو أدبٌ للتصدير فقط؟

٧- أنّ اللغات العالمية، مثل: الإنجليزية والفرنسية، ساعدت بعض النخب الإفريقية في القارة في إبراز قضاياهم، وساعدتهم أيضاً على الوصول إلى العالمية والشهرة، وإحراز جوائز عالمية، مثل جائزة نوبل وغيرها.

٨- أنّ اللغة مسألةٌ إنسانية، ويمكن أن يستخدم الإنسان اللغة التي في متناول يديه لإيصال صوته؛ بوصفها أداةً ووسيلة.

الخاتمة:

بناءً على ما ورد ذكره؛ فإنّ اللغات الوافدة أصبحت من اللغات العامّة والرئيسية في إفريقيا، وقد تراجعت اللغات الإفريقية المحلية أمامها لأسبابٍ عدّة، منها عدم اهتمام الحكومات الإفريقية وعدم الاستقرار، ولكي يتحقق ازدهار اللغات المحلية في إفريقيا فإنّ هذا يتطلب منظومةً متكاملة، تعمل برؤى وخططٍ استراتيجيةٍ مترابطةٍ بين الدوائر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. إنّ اللغة أداةٌ ووسيلة، يمكن أن تؤدّي دَوْراً مهمّاً إذا استُخدمت في طرح قضايا القارة بشكلٍ صحيح، وعلى المنظمات في إفريقيا، وبخاصّةٍ الاتحاد الإفريقي، أن تعطي اهتماماً كبيراً لدعم التعليم والثقافة واللغة، بميزانيات مخصّصة، وفق خططٍ تعزّز اللغات المحلية الأكثر استخداماً في إفريقيا، وتعمل على تضمينها في المناهج التعليمية والمنابر الرئيسة ■

أهم الأحداث

■ **مصرع وإصابة ٣ أشخاص في مظاهرة بالكونغو الديمقراطية:**

لقي شخصٌ مصرعه وأُصيب آخران بالعاصمة كينشاسا؛ أثناء تفريق الأمن مظاهرة معارضة للرئيس جوزيف كابيلا، وطوقت الشرطة الكنائس لمنع المصلين من التظاهر بعد انتهاء قُدّاس، وأطلقت الرصاص على المتظاهرين.

فرانس ٢٤-٢٠١٨/٢/٢٦م

■ **بدء محاكمة قادة الانقلاب في بوركينا فاسو:**

بدأت محاكمة قادة الانقلاب الفاشل في سبتمبر ٢٠١٥م، في العاصمة واغادوغو، مع مثول ٨٤ متهماً، من بينهم الجنرالان جيلبر دياندیری وجبريل باسولي؛ وهما المخططان المفترضان للانقلاب.

فرنس٢٤- ٢٠١٨/٢/٢٧م

■ **نيجيريا: تحرير أكثر من ١١٠٠ رهينة من قبضة بوكو حرام:**

أعلن الجيش النيجيري تحرير أكثر من ١١٠٠ شخص، بينهم نساء وأطفال، احتجزتهم جماعة «بوكو حرام» بمناطق متفرّقة من القسم التابع للبلاد من بحيرة تشاد، قرب الحدود مع الكاميرون.

الأناضول- ٢٠١٨/٢/٢٨م

■ **١٦ قتيلاً في هجومَين ببوركينا فاسو، والقاعدة تعلن مسؤوليتها:**

قُتل ١٦ شخصاً، بينهم ٨ مسلحين، وأصيب ٨٠ آخرين، في هجومَين في العاصمة واجادوجو، استهدفَا مقرّاً للجيش والسفارة الفرنسية، وقد تبنّت الهجوم جماعةٌ تابعة للقاعدة في مالي.

رويترز- ٢٠١٨/٣/٤م

■ **رئيس زيمبابوي: إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في يوليو:**

قال امرسون منانجاجوا رئيس زيمبابوي: إنّ البلاد ستشهد في يوليو المقبل: أول انتخابات رئاسية وبرلمانية منذ نهاية حكم الرئيس السابق روبرت موجابي الذي امتد لعقود.

رويترز- ٢٠١٨/٣/١٨م

■ **البرلمان الإثيوبي يصادق على تعيين «أبي أحمد» رئيساً للوزراء:**

صادق البرلمان الإثيوبي على تعيين «أبي أحمد» رئيساً للوزراء، خلفاً لـ«ماريام ديسالين»، الذي استقال من رئاسة الحكومة، وحضر الجلسة ٤٧٨ نائباً (من مجموع ٥٤٧)، صوّتوا بالإجماع لأحمد.

الأناضول- ٢٠١٨/٤/٢م

■ **مرشح المعارضة في سيراليون يفوز بالانتخابات الرئاسية:**

فاز زعيم المعارضة في سيراليون «جوليوس مادا بيو» بالانتخابات الرئاسية، متغلباً على مرشح الحزب الحاكم «سامورا كامارا»، وقد حصل «بيو» على ٥١,٨٪ من إجمالي الأصوات

الأناضول- ٢٠١٨/٤/٥م

■ **الحزب الحاكم في الكاميرون يحرز أغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ:**

فاز التجمع الديمقراطي الحاكم في الكاميرون بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ؛ بحصوله على ٦٣ مقعداً (من ٧٠ مقعداً) بالانتخابات التي جرت في ٢٥ مارس، فيما حصلت المعارضة على ٧ مقاعد.

بانا برس- ٢٠١٨/٤/٨م

■ **نيجيريا.. بخاري يعتزم الترشح لولاية رئاسية ثانية:**

أعلن متحدث باسم الرئاسة النيجيرية أنّ الرئيس محمد بخاري يعتزم الترشح لولايةٍ ثانية في الانتخابات المقررة في فبراير القادم، وقال: إنّ

بخاري أعلن عزمه الترشح خلال اجتماعٍ مع حزب المؤتمر التقدّمي.

الأناضول- ٢٠١٨/٤/٩م

■ البرلمان الصومالي ينتخب رئيساً جديداً له:

انتخب البرلمان الصومالي «محمد مرسل شيخ» رئيساً جديداً له، وقد تنافس على المنصب ١٠ مرشحين، خلفاً لـ«محمد عثمان جواري» الذي استقال من مهامّ منصبه.

الأناضول- ٢٠١٨/٤/٣٠م

■ المحكمة الدستورية في الجابون تأمر باستقالة رئيس الوزراء وحلّ البرلمان:

قضت المحكمة الدستورية في الجابون باستقالة رئيس الوزراء «إيمانويل إسوزي» وحلّ المجلس الأدنى من البرلمان؛ لأنّ الحكومة لم تُجر الانتخابات في موعدها، معتبرةً أنهما أصبحا غير شرعيّين.

رويترز- ٢٠١٨/٥/١م

■ إثيوبيا تتوصل لاتفاق للاستحواذ على حصة في الميناء البحري الرئيسي للسودان:

توصلت إثيوبيا والسودان لاتفاقٍ يسمح للأولى بالاستحواذ على حصّةٍ في ميناء بورسودان، ويأتي الاتفاق من توصل إثيوبيا إلى ترتيبٍ مماثل بشأن ميناء جيبوتي، المنفذ الرئيسي لتجارة جيبوتي.

رويترز- ٢٠١٨/٥/٣م

■ ساحل العاج تحيل أكثر من ألفي جندي للتقاعد من جيش شهد حركات عصيان:

قلّصت ساحل العاج حجم جيشها بإحالة أكثر من ألفَي جندي للتقاعد؛ في إطار خطة لخفض النفقات والسيطرة على القوة التي نفّذت تحركَين للعصيان في العام الماضي.

رويترز- ٢٠١٨/٥/٤م

■ حركة الشباب الصومالية تقتل ٩ جنود كينيين:

قال الرئيس الكيني أوهورو كينياتا: إنّ حركة الشباب الصومالية قتلت تسعة جنود كينيّين في الصومال. وقتل الجنود في انفجار قنبلة بدائية الصنع في مدينة دوبلي بالقرب من الحدود الكينية.

رويترز- ٢٠١٨/٥/٧م

■ إعصار يضرب أرض الصومال ويقتل عشرات الأشخاص:

قال مسؤولون في أرض الصومال: إنّ أكثر من ٥٠ شخصاً لقوا حتفهم جراء السيول الناجمة عن إعصار مداري ضرب البلاد، كما تضرّر أكثر من ٦٦٩ ألف شخص.

رويترز- ٢٠١٨/٥/٢٣م

■ الحكم بالسجن ١٠-١٥ سنة بحق ناشطين من المناطق الأنجلوفونية في الكاميرون:

أصدرت محكمة ياوندي العسكرية أحكاماً تتراوح من (١٠-١٥) سنة بحق ٧ من قيادات حراك المنطقة الناطقة بالإنجليزية، بينهم الصحافيان أواه طوماس و مانشو بيبيكسي.

بانا برس- ٢٠١٨/٥/٢٧م

■ تعيين حكومة جديدة في غينيا كوناكري تضم ٣٣ وزيراً:

أعلنت الرئاسة الغينية عن تشكيل حكومة جديدة؛ برئاسة الوزير الأول المعيّن مؤخراً إبراهيما كاسوري فوفانا، ضمّت ٣٣ وزيراً، وتستعد غينيا لإجراء انتخابات تشريعية في شهر سبتمبر المقبل.

بانا برس- ٢٠١٨/٥/٢٨م

إفريقيا بالأرقام

■ **توقع نمو إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من تريليوني دولار بحلول ٢٠٢٠م:**

توقعت مؤسسة التمويل الدولية- في تقريرٍ جديد- أن يتجاوز اقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء تريليونَي دولار أمريكي خلال السنتَين المقبلتَين.

وذكرت مؤسسة التمويل الدولية (ذراع المصرف الدولي المكلفة بالإقراض) أنه بالرغم من الانكماش الاقتصادي الأخير؛ فإنّ إفريقيا تمثّل سوقاً سريع النمو، إذ سجّل اقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء زيادةً بخمسة أضعاف خلال عقدَين من الزمن، منتقلاً من ٣٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠م؛ إلى ١٫٦ تريليون دولار سنة ٢٠١٧م.

بانا برس- ٢٠١٨/٤/٤م

■ **إطلاق أكبر حملة لقاح ضدّ الكوليرا لتحصين مليوني شخص في ٥ دول إفريقية:**

أعلنت منظمة الصحة العالمية وتحالف اللقاحات عن إطلاق أكبر حملة لقاح ضدّ الكوليرا في التاريخ، تسعى إلى تحصين مليونَي شخص بلقاح الكوليرا الفموي، في خمس دول إفريقية تواجه موجةً من تفشي الوباء.

يُشار إلى أنه استُخدمت في جميع أنحاء العالم ١,٥ مليون جرعة من لقاحات الكوليرا في الفترة من عام ١٩٩٧م إلى ٢٠١٢م، بيد أنه تمّ خلال العام الماضي وحده استخدام حوالي ١١ مليون جرعة، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري؛ تمّ اعتماد أكثر من ١٥ مليون جرعة للاستخدام في جميع أنحاء العالم.

والحملات الرئيسية الخمس هي:

- نيجيريا: ١,٢ مليون جرعة لحماية حوالي ٦٠٠ ألف شخص، لاحتواء تفشي الكوليرا الناشئ في ولاية «بوتشي»، حيث تمّ الإبلاغ عن أكثر من ١٧٠٠ حالة هناك.

- مالاوي: مليون جرعة من لقاح الكوليرا لحماية أكثر من ٥٠٠ ألف شخص لمكافحة تفشي المرض الذي أصاب أكثر من ٩٠٠ شخص في جميع أنحاء البلاد.

- أوغندا: تمّ شحن ٣٦٠ ألف جرعة من لقاح الكوليرا إلى أوغندا، بعد تفشي المرض في مخيم للاجئين غرب البلاد. كما تقوم البلاد الآن بالتخطيط لحملة طويلة الأمد لتلقيح أكثر من ١,٧ مليون شخص في الأشهر المقبلة.

- زامبيا: يجري تسليم ٦٦٧١٠٠ جرعة من لقاح الكوليرا كجزء من الجولة الثانية من التطعيم لأحياء «لوساكا» العشوائية، بعد أن تسببت فاشيات كبرى في إصابة أكثر من ٥٧٠٠ شخص، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص.

- جنوب السودان: تمّ شحن ١١٣٨٠٠ جرعة كإجراء وقائي قبل موسم الأمطار، في البلد الذي مزقته الحرب، بالإضافة إلى أكثر من ٢,٦ مليون جرعة من اللقاح الفموي استُخدمت في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٤م.

بانا برس- ٢٠١٨/٥/٧م

■ **مليار فرنك إفريقي لإنتاج تسعة أفلام لمهرجان «فيسباكو» ٢٠١٩م:**

وافق الرئيس البوركيني «روك مارك كريستيان كابوري» على صرف مبلغ مليار فرنك إفريقي دعماً لإنجاز تسعة أفلام؛ للمشاركة في منافسات الدورة الـ٢٦ لمهرجان واغادوغو الإفريقي للسينما والتلفزيون (فيسباكو).

وستُقام هذه الدورة، التي تتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس المهرجان، من ٢٣ فبراير إلى ٢ مارس ٢٠١٩م، حول محور «مواجهة تاريخنا، وصقل مستقبل السينما الإفريقية في جوهرها واقتصادها وتنوعها».

بانا برس- ٢٠١٨/٥/٢٦م

قالو عن إفريقيا

▪ «إنّ عملية التكامل الإفريقي في إطار مبادرة الحزام والطريق (ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا عبر طرق تجارة الحرير القديمة) التي طرحتها الصين؛ ستوفر المزيد من فرص التعاون، وسيعود التكامل الإفريقي بالنفع على التعاون الصيني-الإفريقي، وييسر استثمارات الصين وتجارتها مع إفريقيا، إنّ الصين ستقدم مزيداً من الدعم لمنظمة الاتحاد الإفريقي في مجالات السلام والأمن والصحة العامّة والبنية الأساسية وبناء القدرات وتقليل الفقر، إنّ الدول الإفريقية تركز حاليّاً على تنمية بنيتها الأساسية، ولذا فإنّ مبادرة الحزام والطريق تلبّي احتياجاتها الخاصّة بالتنمية».

كوانغ وي لين، رئيس البعثة الصينية لدى الاتحاد الإفريقي، في ٢٠١٨/٥/١٨م.

▪ «من الصعوبة توصل التجمع الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (إيكواس) لعملة موحدة في العام ٢٠٢٠م كما هو مُسطّر، في رأيي المتواضع: لن يكون سهلاً التوصل لعملة موحدة العام ٢٠٢٠م. سنقترح في العام ٢٠١٩م عملية تقويم شاملة، وبعد ذلك سنرى ما إذا كنا سنحافظ على هدف ٢٠٢٠م أم لا، ونرى الدول التي توفرت فيها الشروط في حال ما إذا أردنا تحديد تاريخ جديد. إنّ مسألة العملة الموحدة بالغة الأهمية بالنسبة لدول التجمع، ومن المهمّ جدّاً التوصل لهذه العملة في العام ٢٠٢٠م».

رئيس ساحل العاج الحسن واتارا، في مؤتمر صحافي في نيامي، في ختام قمة إيكواس، حول العملة الموحدة، في ٢٠١٧/١٠/٢٥م

▪ «إنّ صعود إفريقيا أشعر الأتراك بالفخر، وشجعهم على التعاون وتأسيس علاقات وثيقة بشكل أكبر، ومع افتتاحنا سفارتَين في سيراليون وغينيا الاستوائية؛ يكون لبلدنا تمثيليات في ٤١ بلداً إفريقيّاً، ونخطط لرفع هذا الرقم إلى ٥٠ كهدفٍ على المدى المتوسط، وافتتاح ممثليات في كافّة الدول كهدفٍ نهائي، إسطنبول ستستضيف في أكتوبر المقبل منتدى العمل التركي-الإفريقي، وإنّ العام المقبل سيشهد عقد النسخة الثالثة من المنتدى، وبلادنا تولي أهميةً بالغةً لهذه المنتدى، إننا نعمل على تنمية القارة الإفريقية من خلال وكالة التعاون والتنسيق التابعة لرئاسة الوزراء «تيكا»، والتي أنفقت ١,٤٣ مليار دولار لدعم جهود التنمية المستدامة في القارة».

وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، في مقال له نُشر عبر الموقع الرسمي للخارجية التركية بعنوان «تأسيس شراكة متينة بين تركيا وإفريقيا» في ٢٠١٨/٥/٢٥م

▪ «جوهر مهمّة القوات الأمريكية في إفريقيا سيكون ضمان حقول النفط في نيجيريا، والتي في المستقبل يمكن أن تشكّل ما يصل إلى ٢٥٪ من جميع واردات النفط الأمريكية في العالم».

شارل وارد، نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، نقلاً عن كتاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، طبعة دار الكتاب الحديث، ص٤٠٣.

شخصيات

■ بول كاغامي.. من طفل لاجئ إلى زعيم رواندا القوي:

رحلةٌ جديدة ستكون مدتها سبع سنوات، حيث فاز بول كاغامي في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في الرابع من أغسطس عام ٢٠١٧م، وقد شهدت شوارع رواندا احتفالات عارمة بعد إعلان السلطات الانتخابية أنّ بول كاغامي حصل على أكثر من ٩٩٪ من الأصوات. فمَن هو هذا الزعيم الرواندي الذي يحظى بشعبية كبيرة بين مواطنيه؟

ولادة من أسرة ملكية:

وُلد بول كاغامي في أكتوبر ١٩٥٧م، في «تامبو»، وهي قرية تقع في المنطقة الجنوبية الحديثة من رواندا. وكان والده، ديوغراتياس، عضواً في مجموعة التوتسي العِرْقية، التي كانت العائلة الملكية قد اشتُقت منها قبل القرن الثامن عشر.

كما أنّ والدة كاغامي، استيريا روتاغامبوا، تنتمي إلى عِرْقية التوتسي، وتنحدر من عائلة الملكة الرواندية الأخيرة، روزالي جيكاندا (زوجة الملك الرواندي موتارا الثالث).

وكان الروانديون يتألفون من ثلاث مجموعات عِرْقية رئيسية: الأقلية التوتسية- وهي الطبقة الحاكمة تقليديّاً وتحظى بدعم البلجيكيّين، في حين أنّ الأغلبية الهوتو كانوا مزارعين.

أما المجموعة الثالثة، وهي «توا»، فكانت من «البيغمي» (مصطلح يستخدمه الأنتروبولوجيون لوصف الأفراد الذين لا يزيد طول قامة الذكر البالغ فيهم على ١٣٠سم، والمرأة البالغة على ١٢١سم)، وهُم الذين ينحدرون من سكان رواندا الأوائل، وشكّلوا أقلّ من ١٪ من عدد السكان. تصاعدت حدّة التوتر بين التوتسي والهوتو في الخمسينيات، وبلغت ذروتها في الثورة الرواندية عام ١٩٥٩م، حيث بدأ نشطاء الهوتو يقتلون التوتسيّين، مما أدى إلى نزوح أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ إلى الدول المجاورة.

كانت عائلة كاغامي مضطرةً إلى الفرار من رواندا بعد عامَين من ولادته بسبب العنف الممنهج - على الرغم من تميّزها بالصلات النخبوية الملكية. وكانت لهذه التجربة المبكرة آثارها في تكوين شخصية كاغامي وحياته حتى منتصف عام ١٩٩٤م، كما أنّ النزوح من رواندا يعني أنّ كاغامي انفصل عن أشقائه طوال حياته المبكرة؛ حيث غادرت اثنتان من أخواته البلاد إلى إيطاليا، بينما توفي شقيقه في حادث سيارة.

طفولة لاجئ:

بعد قضاء بعض الوقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، أخفقت محاولة الأسرة للعودة إلى رواندا بسبب التقلبات الطائفية السياسية والعنف. وفي البحث عن الاستقرار للحياة الطبيعية؛ أخذه والداه في عام ١٩٦٠م إلى أوغندا، حيث وطنهم الجديد الذي مكثوا فيه فترةً طويلة في منطقة «تورو» في مخيم «نشونجيريزي» للاجئين.

لقد ساهمت الثورة الرواندية في عام ١٩٥٩م في عملية التعريف بمجموعة من اللاجئين التوتسي- مثل كاغامي- الذين فروا إلى أوغندا وأصبحوا يُعرفون باسم ers59.

وفي أوغندا؛ التحق كاغامي بالمدرسة لتعلم اللغة الإنجليزية، ثم واصل تعليمه في مدرسة حكومية محلية في «نتاري»، حيث كانت نتائجه الدراسية عاليةً جدّاً ومتفوقة، ولكنه كَرُوانديّ في مجموعة ers59 لم يُمنح جنسية أوغندا، وبالتالي لم يكن مؤهلاً للحصول على منحة للالتحاق بالمدرسة الثانوية، ومع ذلك فقد استفاد من مساعدة مالية من صديقٍ عائلي مقيم في بلجيكا، والذي مكّنه من مواصلة دراسته.

زيارات إلى أرض الولادة:

بعد الانتهاء من دراسته؛ قام كاغامي بزيارتَين إلى رواندا في عامَي ١٩٧٧م و١٩٧٨م، واستضافه في البداية أفرادٌ من زملائه السابقين، ولكنه أجرى اتصالات مع أفراد أسرته بعد وصوله إلى كيغالي، وكان متخفّياً في هذه الزيارات بسبب وضعه كمنفي من التوتسي، والذي قد يؤدي- في أحسن حال- إلى الاعتقال.

وفي زيارته الثانية؛ دخل كاغامي رواندا عن طريق زائير (الكونغو الديمقراطية) بدلاً من أوغندا؛ لتجنب التشكيك والقبض عليه. واستغل وقته في رواندا لاستكشاف البلاد، والتعرف على الوضع السياسي والاجتماعي، وإجراء اتصالات من شأنها أن تكون مفيدةً له في أنشطته اللاحقة.

تشكّل الوعي السياسي، ومسيرة التجنيد العسكري:

من خلال علاقته في مدرسة «نتاري» التقى كاغامي بزميله في الدراسة والناشط الأوغندي المحلي «يويري موسيفيني»- الذي أصبح فيما بعد رئيساً لأوغندا في عام ١٩٨٦م-، وكان لهذا الاجتماع دَوره في تشكيل الوعي السياسي والتنمية العسكرية المهنية في كاغامي، حيث أقنع موسيفيني «بول كاغامي» بمظالم الحكومة الأوغندية حينها، ثم جنّده في نهاية السبعينيات لينضمّ إلى النضال ضدّ النظام في قاعدتهم بتنزانيا.

وفي أوائل عام ١٩٨١م قام جيش المقاومة الوطني (NRA) التابع لموسيفيني بأول ضربة عسكرية ضدّ الدولة الأوغندية، وكان كاغامي من بين هذه الفرقة الصغيرة المكونة من ٢٧ مقاتلاً، بالإضافة إلى روانديٍّ آخر، وهو فريد رويجيما الذي كان صديق كاغامي القديم من مخيمات اللاجئين.

وعلى مدى عدة سنوات؛ كان كاغامي ضابط مخابرات في جيش المقاومة الوطني، وقام بجمع المعلومات في المناطق الريفية، وهو دورٌ محوري في حرب العصابات مع عدد قليل نسبيًّا من القوات.

عند الاستيلاء على السلطة بأوغندا في عام ١٩٨٦م؛ شغل كاغامي و رويغيما مناصب عليا في جيش المقاومة الوطني، وفي عام ١٩٨٧م أصبح رويغيما نائباً لوزير الدفاع في كمبالا، في حين عُيّن كاغامي رئيساً بالنيابة للمخابرات العسكرية لدى جيش المقاومة الوطني.

اختار الرئيس موسيفيني بعد ذلك بول كاغامي للمشاركة في دورة تدريبية مدتها تسعة أشهر في كوبا، ثم أرسله في عام ١٩٨٩م إلى ولاية كانساس الأمريكية ليشارك في دورة التدريب المشتركة التبادلية التي أقامها الجيش الأمريكي في فورت ليفينوورث. وقد تزوج كاغامي زوجته «جانيت نيرامونجي» في عام ١٩٨٩م، ورزقَا فيما بعد بأربعة أطفال.

قيادة الجبهة الوطنية إلى الهزيمة، والطريق نحو رئاسة رواندا:

حاولت الجبهة الوطنية الرواندية- التي شكلها كاغامي وثلاثة آخرون من القادة العسكريّين الروانديّين المغتربين- شنّ هجوم على وطنهم في عام ١٩٩٠م، بينما كان كاغامي يتدرب في فورت ليفينوورث. وشارك في هذا الهجوم معظم قدامى المحاربين التوتسيّ في الجيش الأوغندي، لكنهم فشلوا في هذه العملية، وقُتل فيها الأعضاء الثلاثة من قيادة الجبهة.

وتولّى كاغامي توجيه الحرب الأهلية التي تمّ تعليقها في أغسطس ١٩٩٣م بسبب اتفاق سلام يتعهد باقتسام السلطة، لكن هذا الاتفاق لم يحظَ بالتنفيذ.

وفي أبريل ١٩٩٤م قُتل الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا، وهو من الهوتو، وذلك عندما أُسقطت طائرته فوق كيغالي، مما أثار حملة إبادة جماعية ضدّ التوتسي وحلفائهم المعتدلين من الهوتو، وردّاً على ذلك؛ قاد كاغامي قوةً تتراوح بين ١٠ آلاف و ١٤ ألف جندي من الجبهة الوطنية الرواندية ضدّ قوات الهوتو التي ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية.

وبتجنّب الهجمات المباشرة والاستفادة من الهجمات المدفعية الممتدة على معاقل العدو، تمكنت قوات كاغامي من التقليل من الإصابات واستعادة العاصمة كيغالي في أوائل يوليو، إلا أنه بحلول ذلك الوقت؛ قد قُتل أكثر من ٨٠٠ ألف شخص في الإبادة الجماعية.

شكّلت الجبهة حكومةً جديدة برئاسة «باستور بيزيمونغو»- وهو من الهوتو-، غير أنّ السلطة الحقيقية كانت بيد كاغامي الذي تولّى في سنّ الـ٣٧ منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع. وفي عام ٢٠٠٠م انتخب المجلس الوطني الرواندي كاغامي رئيساً للحكومة الانتقالية.

في عام ٢٠٠٣م خلال حملته الرئاسية؛ وصف كاغامي نفسه بأنه «رواندي» بدلاً من «توتسيّ»، محاولاً التقليص من الصراع العِرْقي الموجود في البلاد. وحاز كاغامي- الذي أشارت التقارير إلى أنه لجأ إلى تكتيكات الحملة العدوانية ضدّ منافسيه الهوتو، واعتقال مؤيدي المعارضين، وإجبار بعض المرشحين على الانسحاب من السباق- على فوزٍ ساحقٍ في أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد.

وكان التركيز الأساسي لرئاسته في بناء الوحدة الوطنية والاقتصاد، وقد نجح في ذلك نسبيًّا بالرغم من التحديات.

وعلى الرغم من أنّ كاغامي قد حارب ضدّ الصعاب، وتمكّن من أن يقود فترةً من السلام النسبي والاستقرار وإعادة البناء في رواندا بعد الإبادة الجماعية، فإنّ نجاح الفترة الجديدة التي فاز بها في الانتخابات الأخيرة (انتخابات ٤ أغسطس ٢٠١٧م) يتوقف على ما إذا كان بإمكانه الحفاظ على الاتجاه الإيجابي لسلطته، ومدى استعداده للانتقادات الحادّة القادمة، وما ستقدمه الأيام المقبلة.

عين على افريقيا

■ **المنتدى الثاني للنساء الصحافيات في إفريقيا ينعقد في مراكش خلال سبتمبر القادم:**

ستعقد الدورة الثانية لمنتدى النساء الصحافيات في إفريقيا في الفترة من ١٩-٢٣ سبتمبر في مراكش بالمغرب، وسيستقبل هذا اللقاء المهني، الذي ترعاه مجموعة «القناة الثانية المغربية»، أكثر من ١٥٠ صحافيًا من ٤٠ بلدا إفريقيًا.

يُذكر أنه في ٨ مارس، اجتمعت ١٠٠ صحافية إفريقية من مختلف وسائل الإعلام في ٢٨ بلداً، في مراكش، لتنظيم حوار بلا حدود حول المشكلات التي تواجه النساء في وسائل الإعلام الإفريقية.

بانا برس- ٢٠١٨/٣/١٠م

■ **اليونسكو تفتتح مكتبة رقمية في الكونغو برازافيل:**

افتتح نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) المكلف بإفريقيا، فيرمين إدوارد ماتوكو، في برازافيل، المكتبة الرقمية المسمّاة: تعزيز قدرات معاهد تكوين المعلمين وتنظيمات التكوين المستمر لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية.

وفقاً لإحدى المتدربات لدى اليونسكو من خلال هذا المشروع، وتُدعى دومو ستيفي نعومي، فإنّ هذه المكتبة هي مجموعة من الوثائق الرقمية التي يمكن الوصول إليها عن بُعد، وتتوفر على ما لا يقلّ عن ٥٠٠ كتاب، وتتكون من العديد من الكتب المدرسية في خمسة قطاعات محددة: التعليم والثقافة والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والاتصال.

بانا برس- ٢٠١٨/٤/٥م

■ **بوركينا فاسو تطلق بوابة إلكترونية لدفع الضرائب عبر الإنترنت:**

أطلق الوزير البوركيني السابق للاقتصاد والمالية: بوابة إسينتاكس للتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم.

وأوضح الوزير: أنّ هذه المنصة ستسهّل التعاملات مع الإدارة الضريبية، وتحدّ من التنقلات والأوقات التي تضيع في مراكز الضرائب، وتسمح بتبسيط الملء المسبق للاستمارات، كما ستمكن بوركينافاسو من إغراء عالم الاقتصاد بخدمات عمومية عبر الإنترنت.

من جانبها؛ قالت الوزيرة المكلفة بالاقتصاد روزين كوليبالي: «إنّ المنصة ستساهم في الحدّ من التدخلات البشرية في عمليات وضع وجباية الضرائب وإدارة النزاعات الضريبية، كما ستسمح بترشيد الموارد التي ستُصرف على ترقية الثقافة المدنية الضريبية».

بانا برس- ٢٠١٨/٤/١٥م

■ **عشرات الآلاف يشيعون «ويني» زوجة نيلسون مانديلا السابقة:**

شيع عشرات الآلاف السبت «ويني ماديكيزيلا» (٨١ عاما) زوجة الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا السابقة. وويني التي تُلقب بـ«الصخرة» و «والدة الأمّة» حملت شعلة مقاومة التمييز العنصري طوال سنوات سجن زوجها في تلك الحقبة.

ردّد عشرات آلاف الأشخاص هتافات في وداع «ويني ماديكيزيلا مانديلا»، الملهمة الشعبية المثيرة للجدل ضدّ التمييز العنصري، خلال جنازة وطنية في مدينة الصفيح سويتو في جنوب إفريقيا.

فرنس ٢٤- ٢٠١٨/٤/١٥م

■ **كينيا تسعى لحماية بيانات وخصوصية مستخدمي الإنترنت:**

أعلن وزير تقنيات الإعلام والاتصال الكيني جو موشيرو: أنّ حكومة بلاده بصدد اعتماد التشريع المطلوب لحماية البيانات وتعزيز السلامة الإلكترونية. وكشف موشيرو أنّ الحكومة تسعى كذلك، من خلال وزارته وهيئة تقنيات الإعلام والاتصال، لإقامة مركز لمراقبة البيانات من أجل المساهمة في حماية خصوصية المستخدمين. ويدخل مركز شرق إفريقيا للبيانات في إطار مجموعة عموم إفريقيا للاتصالات «ليكويد تيلكوم».

بانا برس- ٢٠١٨/٤/٢٣م

■ **«أرطغرل» يقود مشروعات لدعم مكافحة التصحر بإفريقيا:**

يعمل الفنان التركي «إنغين ألتان دوزياطان»، الذي يجسّد دَور «أرطغرل» في مسلسل قيامة أرطغرل، على مشروعات إنسانية، ودعم المحتاجين في القارة الإفريقية. الفنان التركي، الشهير عربيًا وعالميًا، يعمل على تمويل مشاريع لدعم مكافحة التصحر والجفاف في إفريقيا، عبر تنظيم فعاليات خيرية لجمع الأموال، وتحويلها لدعم مشاريع الري. وبدأ «أرطغرل» قبل فترة بأول نشاط، عبر معرض نظمه للصور التي التقطها برحلته الإفريقية، وأرسل عوائد المعرض المالية، من أجل حفر الآبار في إفريقيا، بمشروع حمل عنوان «كن شاهداً». وواصل الفنان التركي حملته هذه بلفت الأنظار للتصحر في إفريقيا والجفاف، وكانت محطته الثانية أمس في إحدى المراكز التجارية، من أجل توقيع «أجندة لا نهاية لها»، عملها بنفسه لدعم مشروعه.

وبحسب الإعلام التركي؛ فإنّ «أرطغرل» قال خلال حفل التوقيع: «٥٢٪ من سكان إفريقيا ما زالوا محرومين من المياه النظيفة التي لا تصلهم». وأضاف: «(كن أنت شاهداً)؛ خطوة من أجل وصول المياه النظيفة ومصادرها إلى الناس الأبرياء بشكلٍ مستمر، وأشكر كلّ مَن دعم هذا المشروع».

وكالة الأناضول- ٢٠١٨/٥/٢٨م

■ سلطنة كلوة الإسلامية The Kilwa Sultanate (٣٦٥-٩١١هـ/٩٧٥-١٥٠٥م):

قامت هذه السلطنة نتيجة هجرةٍ قدِمت من «شيراز» بفارس، كان على رأسها «علي بن حسن بن علي» وأبناؤه الستة، حيث كانوا على متن سفنهم بما فيها من بضائع بقصد التجارة، ولمّا وصلوا إلى «جزيرة كلوة» التي تقع أمام الساحل الشرقي لإفريقيا، وهي ضمن دولة «تنزانيا» الآن، استقروا فيها منذ عام (٣٦٥هـ/٩٧٥م)، ووفد عليهم كثيرٌ من العرب، وكان هؤلاء الوافدون يفضلون المعيشة في الجزر لسهولة الدفاع عنها والاعتصام بها إذا ما حاول الأهالي الساكنون في البرّ الإفريقي مهاجمتهم.

وعند وفاة «علي بن حسن بن علي الشيرازي» كان نفوذه يمتد إلى مدينة «سوفالة» في الجنوب، وإلى «ممبسة» في الشمال، وبعد وفاته اعتدى الأهالي على ابنه، واضطروه إلى الفرار إلى «زنجبار» عام (١٠٢٠م)، وبعد قليل جمع السلطان المطرود جنوده وعاد بهم إلى «كلوة» ودخلها مرةً ثانية.

وازدهرت المدينة خلال القرن التالي بسبب تجارة العاج والذهب الذي كان يُصدَّر من «سوفالة» التي تقع جنوب نهر «الزمبيزي»، أي جنوب «كلوة»، وحُرمت «مقديشيو» من تلك التجارة التي كانت تحصل عليها من «سوفالة»، وخاصّةً في عهد السلطان «داود بن سليمان» سلطان «كلوة» (١١٣٠-١١٧٠م)، وبذلك صارت الزعامة السياسية والاقتصادية لكلوة، ويُعدّ القرنان الثاني عشر والثالث عشر الميلاديّين هما العصر الذهبي لتلك السلطنة، فقد أصبحت «كلوة» عروس الشاطئ الإفريقي، وقام سلطانها بصك النقود، وقد عُثر في «كلوة» و «مافيا» و «زنجبار» على نحو (١٠٠٠٠) قطعة نحاسية من هذه النقود. ولمّا كان مؤسسو «كلوة» الأوائل من الشيرازيّين الفرس؛ فلا غرو أن يكون لهم تأثيرٌ كبير على أسلوب الحضارة الذي ازدهر هناك خلال القرون من العاشر إلى الثالث عشر الميلادي، فظهر الأسلوب الفارسي في البناء بالحجارة، وفي صناعة الجير والإسمنت واستخدامهما في البناء، وفنّ النقش على الخشب، ونسج القطن، وشيدوا عدة مساجد ومبانٍ جميلة الطراز، ما زال بعض مخلفاتها باقياً حتى الآن، ولكن الأثر العربي تغلّب بعد ذلك بسبب كثرة الهجرات العربية واستقرارها.

وزار ابن بطوطة مدينة «كلوة» و «ممبسة»، وقال عن الأخيرة: «إنها جزيرةٌ كبيرة، بينها وبين أرض الساحل مسيرة يومَين في البحر، وأشجارها: الموز والليمون والأترج، وأكثر طعام أهلها السمك والموز، والقمح يأتي لهم من الخارج لأنهم لا يزرعون. وهُم شافعيون يُعنون بأمور دينهم، ويشيدون المساجد من الأخشاب المتينة».

وبعد أن قضى ابن بطوطة ليلةً في «ممبسة» ركب البحر إلى مدينة «كلوة»، وقال عنها: «إنها مدينةٌ كبيرة، بيوتها من الخشب، وأكثر أهلها من السود، وهُم شافعيون، ويحكمها السلطان «أبو المظفر حسن»، وقد كان في قتالٍ دائم مع السكان المجاورين، وعُرف بتقواه وصلاحه، كما كان محسناً كريماً». ولم يكن السلطان «أبو المظفر حسن»- الذي زار ابنُ بطوطة «كلوة» في عهده- فارسي الأصل، بل كان من أصلٍ عربي صميم، فهو من بيت «أبي المواهب الحسن بن سليمان المطعون بن الحسن بن طالوت المهدلي» اليمني الأصل. وقد انتقل الحكم من البيت الفارسي إلى هذا البيت العربي منذ عام (٦٧٦هـ/١٢٧٧م)، وظلّ هذا البيت يحكم هذه السلطنة حتى جاء البرتغاليون وقاموا بغزوها في عام (١٥٠٥م).

وقد ازدادت الهجرات العربية في عهد هذا البيت العربي الحاكم في «كلوة»، مما جعل الطابع العربي يتغلّب على الطابع الفارسي في مظاهر الحياة المختلفة، فاللغة الغالبة هي اللغة العربية التي كانت تُكتَب بها سجلات «كلوة» بجانب اللغة السواحلية، كما كان المذهب الديني السائد هو المذهب الشافعي السُّني وليس المذهب الشيعي، الذي أتى به البيت الحاكم الأول على يد «علي بن حسن بن علي الشيرازي»، وما زالت أغلبية المسلمين في هذه المنطقة من السُّنة الشافعية حتى الآن.

وقام سلاطين هذه السلطنة بالإكثار من بناء المساجد والمدارس، واهتموا بالعلوم الإسلامية، واستقدموا العلماء، ورحبوا بالأشراف والصالحين. غير أنّ ازدهار «كلوة» لم يتجاوز منتصف القرن الرابع عشر؛ إذ أخذ نجمها في الأفول بسبب تعرضها لبعض الاضطرابات الداخلية، وبدأت مدينة «بات» في شمالها تقوى وتثرى لانتقال تجارة الذهب إليها، وأخذت في التوسع صوب «كلوة» في عهد أسرة «بني نبهان» التي أسست سلطنةً قويةً في مدينة «بات».

وقد أعطى كلُّ هذا الفرصة للبرتغاليّين للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ففي عهد «فضيل بن سليمان»- آخر سلاطين «كلوة» الذين بلغ عددهم (٢٩) سلطاناً- احتل البرتغاليون مدينة «كلوة» عام (١٥٠٥م).

وفي أخريات القرن السابع عشر وقعت «كلوة» تحت سيطرة سلاطين عُمان الذين قضوا على النفوذ البرتغالي في بلادهم ثم في شرق إفريقيا، ولمّا فصل هؤلاء السلاطين ممتلكاتهم الآسيوية عن ممتلكاتهم في إفريقيا في عام (١٨٥٦م)؛ آلت «كلوة» إلى سلطان «زنجبار» العُماني، ثم استولى عليها الألمان عام (١٨٨٥م)، وفي عام (١٩١٩م) أصبحت جزءاً من «تنجانيقا» (تنزانيا الحالية).

المراجع:

- الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.

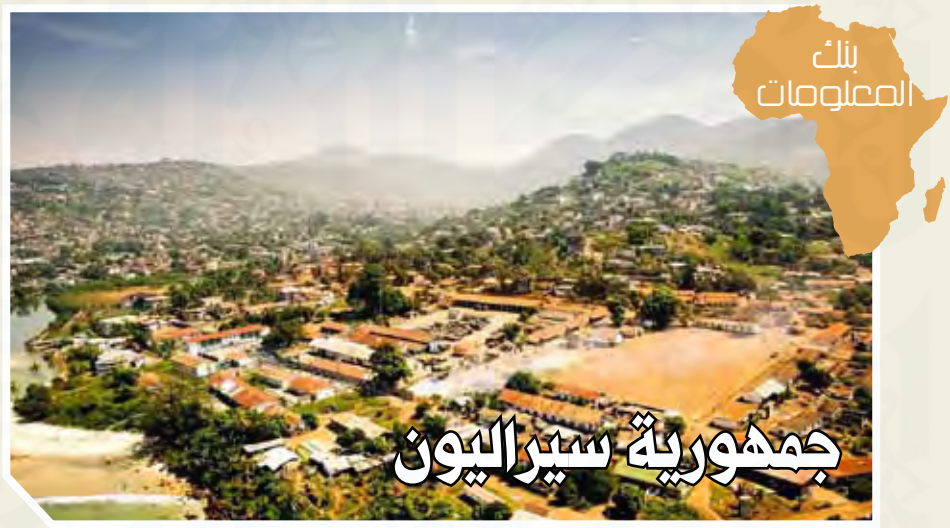

في عام ١٤٦١م وصل البحارة البرتغاليون إلى سواحل سيراليون، ومن المعتقد أنهم هُم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم، ويعني: «الجبل الأسود»، وفي عام ١٤٨٢م قام البرتغاليون بإنشاء حصن على سواحل المنطقة، ولكن سرعان ما تركوه. وخلال القرن السابع عشر صارت هذه السواحل مركزاً مهمّاً لتجارة الرقيق التي تنافس فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون، وفي عام ١٧٨٧م منحت بريطانيا امتيازاً لإحدى الشركات، وهي شركة سيراليون، لتأسيس مستعمرة في المنطقة الساحلية من سيراليون الحالية، وذلك لتوطين الأفارقة الذين حاربوا في صفوف البريطانيّين خلال حرب الاستقلال الأمريكية وفرّوا بعد انتهاء الحرب خشية البطش بهم، ومن ثمّ قررت بريطانيا منحهم حريتهم وإعادتهم إلى إفريقيا، وبالفعل تمّ تأسيس مدينة فريتاون، ليتمّ نقل عدد كبير من الرقيق المحرّرين إلى المدينة الجديدة، ومنذ عام ١٨٢١م كانت فريتاون مركزاً إدارياً لمناطق النفوذ البريطانية في غرب إفريقيا، وأعلنت بريطانيا الحماية على المناطق الداخلية في سيراليون عام ١٨٩٦م.

واستمرت مقاومة الاحتلال في سيراليون منذ ذلك الوقت، حتى حصلت على الاستقلال في ٢٧ أبريل عام ١٩٦١م.

مرّت سيراليون خلال الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠٠٢م بحربٍ أهلية مريرة، بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، أودت بحياة عشرات الآلاف، وتسببت بنزوح أكثر من مليونَي نسمة (أيْ أكثر من ثلث سكان البلاد)، ثم بدأت الديمقراطية تعود إلى البلاد تدريجيّاً.

وبعد رحيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٥م، تسلّم الجيش المسؤولية الكاملة عن الأمن، وقد أخذ هذا الجيش ينمو ويتطور؛ كونه الضامن الوحيد لأمن البلاد واستقرارها. وبقيت القوات المسلحة على الحياد خلال الانتخابات الوطنية عامَي ٢٠٠٧ و٢٠١٢م.

تشمل أولويات الحكومة الجديدة التعافي من وباء الإيبولا- الذي أسفر عن وفاة أربعة آلاف شخص بين عامَي ٢٠١٤-٢٠١٦م-، ودفع عجلة التنمية، وإيجاد فرص عمل جديدة، والقضاء على الفساد المستشري.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١- الموقع الجغرافي: تقع سيراليون في غربي القارة الإفريقية، على المحيط الأطلسي الشمالي، بين غينيا وليبيريا.

٢- المساحة: ٧١,٧٤٠كم٢.

٣- المنـــاخ: تتميز ســـيراليون بمناخ مـــداري ممطر، وتقتصر فترة الجفاف على شهرَي يناير وفبراير في المناطق الجنوبية، وعلى الفترة من ديســـمبر إلى مارس في المناطق الشـــمالية. ويمتد الموســـم المطير من مايو إلى ديسمبر، وموســـم الجفاف من ديســـمبر إلى أبريل. وتحظى مدينة فريتاون بمعدلٍ ســـنوي من الأمطار يصل إلى ٣,٦٦م. وتقلّ كمية الأمطار في الشـــريط الضيق شـــمالاً لتصل إلى نحو المترين. أما على الشـــريط الســـاحلي فيصل معدل هطول الأمطار إلى ٤٩٥سـم في السـنة؛ ما يجعله أكثر المناطق مطراً في غربـــي إفريقيا. أما درجات الحرارة؛ فتتراوح في المتوسط بين ٢٥ و٢٧ درجة مئوية، باستثناء المناطق النائية في الشمال، حيث تتفاوت درجات الحرارة تفاوتاً شديداً.

٤- التضاريس: تغطي المســـتنقعات معظم الشـــريط الســـاحلي للبلاد، وتمتد نحو ٣٢كم داخل اليابسة. ويتاخم المستنقعات سهلٌ ســـاحلي، يمتد نحو ١٦٠كم داخل الجزء الشـــمالي من ســـيراليون، ويبدأ هذا الســـهل في الارتفاع التدريجي، حتى يلتحم بالهضاب والجبال المنتشرة في شمال شرقي البلاد، والتي تغطي أكثر من نصف مساحة سيراليون. ويزيد ارتفاع الجبال في هذا الإقليم على ١٨٠٠م، خاصّةً في المناطق المتاخمة للحدود الشـــرقية مع غينيا. وتغطي أكثر من نصف مســـاحة أراضي ســـيراليون طبقةٌ من الرمل أو الحصباء، توفّر تربةً جيدة لنمو الحشائش القصيرة.

٥- المصادر الطبيعيـــة: من أهمّ الموارد الطبيعية في ســـيراليون: الألماس، وخام التيتانيوم، والبوكســـيت، وخام الحديد، والذهب، والكروميت.

ثانياً: التركيب السكاني:

١- عدد الســـكّان: ٦,١٦٣,١٩٥ نسمة؛ حسب تقديرات يوليه ٢٠١٧م.

٢- معدّل النموّ السُّـــكّاني: ٢,٣٨ ٪؛ حســـب تقديرات ٢٠١٧م.

٣- التقســـيمات العِرْقية: يتحدر ٣٥,٥٪ من ســـكان ســـيراليون إلـــى التيمنـــي Temne، و٣٣,٢٪ إلى ميندي Mende، و٦,٤٪ إلـــى لمبـــا Limba، و٤,٤٪ إلـــى كونو Kono، و٣,٤٪ إلـــى فولـــه Fullah، و٢,٩٪ إلـــى لوكـــو Loko، و٢,٨٪ إلى كورنكو Koranko، و٢,٦٪ إلى شيربرو Sherbro، و٢,٤٪ إلـــى ماندنجـــو Mandingo، و١,٢٪ إلـــى الكريوليين Kriole (الذين يتحدرون من أحفاد العبيد الجامايكيين، الذين حُرّروا واســـتوطنوا منطقة فريتاون، في أواخر القرن الثامن عشـــر الميلادي، ويُعرفون أيضاً باسم كريو Krio)، و٥٪ آخرون منهم اللاجئون الليبيريون، الذين فروا من الحـــرب الأهلية في ليبيريـــا، وأعداد صغيرة من الأوروبيّين واللبنانيّين والباكســـتانيّين والهنود، و٠,٢٪ غير محددة، طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٣م.

٤- الديانة: ٧٨,٦٪ من الســـكان من المسلمين، بينما النصارى ٢٠,٨٪، ديانات أخرى ٠,٣٪، غير محددة ٠,٢٪، طبقاً لتقديرات ٢٠١٣م.

٥- اللغـــة: الإنجليزية، هي اللغة الرســـمية في البلاد، ويقتصر اســـتخدامها على الأقلية المثقفـــة؛ ولغة المندي Mende (اللغـــة الرئيســـية الدارجة في الجنـــوب)؛ ولغة التيمني Temne (اللغة الرئيســـية الدارجة في الشمال)، ولغـــة الكريـــو Krio (وأساســـها الإنجليـــز الكريوليون)، والتي يتحدث بها الســـكان المنحدرون مـــن أحفاد العبيد الجامايكيين، الذين اســـتوطنوا منطقـــة فريتاون، وهي لغة مشتركة، يتحدث بها ١٠٪ من السكان، ولكن يفهمها ٩٥٪.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١- اسم الدولة الرسمي الكامل: جمهورية سيراليون.

٢- نظام الحُكم: جمهورية رئاسية.

٣- العاصمة: فريتاون Freetown.

٤- التقســـيمات الإدارية: تنقسم ســـيراليون إلى ثلاثة أقاليـــم، هي: الشـــرقية، والجنوبية، والشـــمالية، ومنطقة واحدة، هي الغربية.

٥- الاستقلال: نالت سيراليون استقلالها، عن المملكة المتحدة، في ٢٧ أبريل ١٩٦١م.

٦- الدستور: اعتُمد دســـتور سيراليون في أول أكتوبر ١٩٩١م، ثم عُدّل مراتٍ عدة، وآخرها في عام ٢٠١٣م.

٧- النظام القانوني: نظام قانوني مختلط، مستمدٌ من القانون الإنجليزي العام، والقوانين العرفية المحلية للقبائل. لم تقبل سيراليون السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية؛ ولكنها تقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

٨- الســـنّ القانونيّ للانتخاب: مكفول لمن يبلغ الثامنة

عشرة، من الذكور والإناث.

٩- الهيئة التنفيذية:

أ- رئيس الدولة: رئيس الجمهورية جوليوس مادا بيو Julius Maada BIO، منذ ٤ أبريل ٢٠١٨م؛ ملاحظة: يشغل الرئيس منصبَي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

ب- مجلس الوزراء: مجلس وزراء دولة، يعيّنه رئيس الجمهورية، بموافقة مجلس النواب. ويُعدّ المجلس مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية.

د- الانتخابات: انتُخب جوليوس مادا بيو Julius Maada BIO رئيساً لسيراليون، وحصل على ٥١,٨١٪ من إجمالي الأصوات، وحصل منافسه ساموراكامارا Samura KAMARA على ٤٨,١٩٪، في الجولة الثانية من الانتخابات.

١٠- الهيئة التشريعيّة: تتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد، هو مجلس النواب، ويتألف من ١٤٤ عضواً، يُنتخب ١٣٢ عضواً بالاقتراع الشعبي المباشر، و١٢ عضواً من زعماء القبائل يُنتخبون في انتخابات منفصلة، وذلك لمدة خمس سنوات.

١١- الهيئة القضائيّة:

أ- المحاكم العليا (الرئيسية): تتمثل أعلى سلطة قضائية في سيراليون في محكمة القضاء العليا (على رأس هذه المحكمة نجد المحكمة العليا، والتي تتكون من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين، ومحكمة الاستئناف، والتي تتكون من رئيس المحكمة وسبعة قضاة آخرين، ومحكمة العدل العليا، وتتكون من رئيس المحكمة وتسعة قضاة آخرين، ولمحكمة القضاء العليا اختصاصٌ قضائي في جميع المسائل المدنية والجنائية والدستورية).

ب- طريقة اختيار القضاة، ومدة عضويتهم: يُعيّن رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا والقضاة الآخرين، بناءً على نصيحةٍ من لجنة الخدمة القضائية والقانونية (هي هيئة مستقلة مكوّنة من سبعة أعضاء من: القضاة ومن تعيّنهم رئاسة الجمهورية ورئيس اللجنة)، وبعد ذلك يجب الحصول على موافقة البرلمان على تعيين رئيس المحكمة والقضاة الآخرين. ومدة عضوية القضاة: حتى بلوغهم سنّ التقاعد عند ٦٥ سنة.

ج- المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية): تتمثل في محاكم صلح، ومحاكم مقاطعات، ومحاكم محلية.

١٢- وصْف العَلَم: يتكون علم سيراليون من ثلاثة أشرطة أفقية متساوية، بالألوان: الأخضر الفاتح (في أعلى العلم)، ثم الأبيض؛ فالأزرق الفاتح.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١- الناتج المحلي مقوّماً بسعر الصرف الرسمي للدولار: ٣,٨٩٧ مليارات دولار؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٧م.

٢- مصادر الإنتاج المحلّي: قطاع الزراعة: ٦٠,٧٪، الصناعة: ٦,٥٪، الخدمات: ٣٢,٩٪؛ بحسب تقديرات عام ٢٠١٧م.

٣- قوة العمل: ٢,٩٧٢ مليون عامل؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

٤- السكان تحت خط الفقر عند ١,٢٥ دولار يوميّاً: ٧٠,٢٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٤م.

٥- الدّين العام: ٥٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

٦- معدّل التضخم: ١٦,٩٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

٧- الزراعة/المنتجات: من أهمّ المنتجات الزراعية في سيراليون: الأرز، والبن، والكاكاو، وليف النخيل، وزيت النخيل، الكاجو، والفول السوداني؛ إضافةً إلى الدواجن، والماشية، والأغنام، والخنزير؛ فضلاً عن الأسماك.

٨- الصناعات: من أهمّ الصناعات في سيراليون: استخراج الألماس؛ والصناعات الصغيرة، مثل: المشروبات والمنسوجات والسجائر، والأحذية؛ إضافةً إلى تكرير النفط، وإصلاح السفن التجارية الصغيرة.

٩- الصادرات:

أ- القيمة الإجماليّة للصادرات: ٨٣٦,٨ مليون دولار؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٧م.

ب- أهمّ الصادرات: خام الحديد، الألماس، والروتيل (معدن يُستخدم في صنع الدهانات والسبائك)، والكاكاو، والبن، والأسماك.

١٠- الواردات:

أ- القيمة الإجمالية للصادرات: ١,٥٦٤ مليار دولار؛ بتقديرات ٢٠١٧م.

ب- أهمّ الـواردات: المواد الغذائية والآلات والمعدات والوقود ومواد التشحيم والمواد الكيميائية.

خامساً: الإسلام في سيراليون:

تـكاد الروايـات المنقولة، في كتـب التاريخ الحديث لإفريقيا الغربية وفي الصحف التي عُنيت بسيراليون، تُجمع على أنّ الإسلام كفكرةٍ سـامية مقدّسة عُرفت وسُمعت من أشـياخ قبائل سيراليون في القرن السادس عشر الميلادي، وإن لـم تكن وقتئذٍ مطبّقة كديـن عقيدة وعمل. والمعروف قديماً في سـيراليون أنّ مَن أراد دفع تهمة عن نفسه يقول: «أنا مسلم»؛ أي أنا لا أفعل شرّاً، كالمسلم الذي لا يفعل شرّاً. ولا تزال هذه العادة منتشـرةً إلى اليوم في جميع الأوساط الإسلامية وغيرها.

إنّ معرفة أشـياخ سيراليون للإسـلام بهذه القدسية وقتئذٍ؛ كان بسـبب وصول التجار المسلمين الصالحين من غينيا والسـنغال ونيجيريا وموريتانيا إلى مدن سـيراليون الساحلية واتصالهم بهم.

وقد ظلّ الإسـلام نظريةً- مقدّسـة باللسان- إلى أن قامت معارك فوتاجالو الشـهيرة التي نقلت الإسـلام إلى حيّز التنفيذ في القرن الثامن عشـر الميلادي، وسبب هذه المعارك أنّ اثنين وعشـرين من كبار مسـلمي قبيلتي الفُلاّ والمادينكا القاطنيـن في غينيا قاموا مـع أتباعهم بقيادة (ألمامي صـوري) بتعطيل طبل جماعة وشية سـيراليونية أشعلت فتنة بين المسلمين في منطقتهم الغينية، مما أسفر عن قتالٍ نشـب بين الوثنيّين والمسـلمين المذكورين الذين اعتبروه جهاداً مقدّسـاً، وانتصروا في نهايته نصراً مؤزّراً، إذ طاردوا الوثنيّين عبر الحدود السـيراليونية الغينية التي اجتازوها إلى المدن السـيراليونية الشـمالية، مثل: كارينا، فالابا، بورت لوكو.

واسـتوطن كثيرٌ من المسلمين في هذه المدن، وأخذوا يتصلون فـي المدن والقرى المجاورة للتجـارة وهُم يؤدون شـعائرهم الدينية من صلاةٍ وصيامٍ وتلاوة قرآن، مما جعل بعضـاً من وثَنيي سـيراليون يعتقدٍ مع الأيـام دين الرجل الأسـود، وذلك لأنّ أتباعه من السـود الوافدين من غينيا، فلهذا السـبب الجزئي، وللسبب الأول وهو أنّ الإسلام دين الفطرة، بدأ بعض الوثنيّين يقلدون المسـلمين في صلاتهم وشعائرهم الدينية، إلى أن توثقت الروابط بين الفئتَين، وأخذ الوثنيون السـيراليونيون يثقون إلى حدٍّ كبير بالمسـلمين، وخاصّةً بعدما ساعدهم المسلمون السيراليونيون بالوقوف إلى جانبهم ضـدّ البرتغاليّين والإنجليز المسـتعمرين. إنّ هذه الثقة وهذا التلاحم وَلَّدَا انفتاحاً جديداً بين المسلمين الغينيّين وشـعب سـيراليون، أسـفر عن توافد مزيدٍ من آلاف المسـلمين الغينيّين، وخصوصاً من قبيلة السوسـو، للاستيطان في سـيراليون، وبذلك صار الإسلام ينتشر في القرى والغابات السـيراليونية انتشـار الرائحة الزكية عن طريق هؤلاء المسـلمين، كما صار أشياخ قبائل سيراليون، كقبيلـة المندي والتمني واللمبا، يعلنون إسـلامهم ويدعون إليـه؛ على الرغم مـن المغريات العظيمـة التي كانت ولا تزال تقدّمها المؤسسـات التبشيرية النصرانية لجلب هؤلاء الأشياخ إليها.

إنّ التجمعات الإسلامية السريعة التي حصلت بدخول السيراليونيّين إلى الإسـلام أحدثت مشكلةً جديدة لا تزال قائمة حتى اليوم، هي مشكلة الجهل بتطبيق شعائر الإسلام، بالإضافة إلى أنّ الوافدين المسـلمين إلى سـيراليون من العامّة الذين هُم أنفسـهم بحاجة إلى تعليم، لكنهم مع ذلك عالجوا هذه المشـكلة إلى حدٍّ ما، خصوصاً بعد أن اشتغل كثيرٌ منهم بتعليم الأطفال في الكتاتيب على طريقة الألواح.

إنّ للمسـلمين دوراً ذهبيّاً ومهّماً في تاريخ سيراليون، حيث عملوا جاهدين على اسـتقلاله؛ لأنهم يؤمنون بوجوب الجهاد في سـبيل الله للذود عن العقيدة والنفس والعِرض والوطن ابتغاء مرضاة الله، وكانوا في الواقع شوكةً في عين الاستعمار تقضّ مضجعه، إلى أن نالت سيراليون استقلالها ١٩٦١م.

المصادر:

١- موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)- مكتبة العالم-.

٢- موسوعة مقاتل من الصحراء.

٣- الإسلام في سيراليون، أحمد صالح محايري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤- دليل الدول الإفريقية، د. محمد عاشور مهدي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

آراء ورؤى

■ إفريقيا.. نحو التحرر من استراتيجية اليد الممدودة:

يشـير التقرير السنوي الذي نشرته OCDE (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) إلى أنّ ميزانية APD (المساعدة العامّة للتنمية) شـهدت استقراراً نسبيًّا في عام ٢٠١٧م؛ حيث ارتفع حجم نسبة الدعم المادي للدول الإفريقية إلى ٣٪ مقارنةً بميزانية عام ٢٠١٦م، وذلك وفقـاً لتقرير المنظمة عـن الأموال التي تمنحها الدول المتقدّمة لأقلّ البلدان نموّاً، والتي يُخصّص الجزء الرئيس منها للمسـاعدة العامّة والقروض للدول الأقلّ تطوراً، خصوصاً في إفريقيا؛ وقد سجَّل نصيب إفريقيا ارتفاعاً في هذه السنوات الأخيرة.

غير أنّ المثل الإفريقي يقول: «بدلاً من منح السمك إلى الجائع؛ عَلِّمه صيد السمك»؛ فتلك وجهة نظر الكثير من الخبراء الاقتصاديّين الأفارقة، والتي نجمت عن الشـكوك التي تحوم حول جدوى فاعلية المسـاعدة العامّة للتنمية؛ بالنظر إلى النتائج المسـجلة مقارنةً بحجم المبالغ المستثمرة منذ سنوات.

لكن ضرورة الموقف تُملي على إفريقيا الاستغناء عن المساعدة الإنمائية، والتوجّه نحو إيجاد آليات أكثر فاعليةً لتمويل التنمية، وعلى الرغم من المسـافة التي بيننا وبين ذاك المنشـود؛ فإنّ الدينامية الملاحظة في السنوات الأخيرة تتجه نحو الاستغناء عن تلك المساعدات حسبما أظهرتها أرقام المساعدات الإنمائية التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤخراً، يوم الاثنين ١٠ أبريل في باريس.

وبصرف النظر عن الأرقام المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٧م، التي لا تزال مستقرة نسبيًّا مقارنةً بمستوياتها في عام ٢٠١٦م، يظلّ اللافت للنظـر في التقرير ما يتعلق بزيادة ارتفـاع حجم القروض الممنوحة للبلدان النامية، وخصوصاً في إفريقيا. وقد أشـارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أنّ المسـاعدات العامّة للتنمية يُعاد- أساسـاً- توجيهها في شكل معونات؛ لكنَّ حجم القروض الممنوحة من بعض المانحين إلى البلدان النامية بلغ ١٣٪ في عام ٢٠١٧م، وقد شكّلت القروض التساهلية ربع المساعدة الثنائية.

لـذا تتجه إفريقيا إلى «صيد السـمك» بدلاً من انتظاره من الآخرين؛ وذلك يُشَـكِّل منطلقاً جديداً فـي تمويل التنمية في القارة، مع أنّ حجم المساعدة العامّة للتنمية دون سقف ٧٫٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدّمة التي تعهدت بمنحها إلى القارة الإفريقية.

ارتفاع حجم المعونات لصالح القارة:

على الرغم من الاستقرار النسبي للمعونة الإنمائية، التي استفادت منها الدول الإفريقية خلال عام ٢٠١٧م، فإنّ تلك المعونات سجَّلت ارتفاعاً نسـبيًّا باعتبار حجم الإعانات التي حصلت عليها إفريقيا، ووفقاً للبيانات الرسـمية الأوليـة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: فقد بلغت قيمة المسـاعدات الخارجية من الجهات المانحة ١٤٦٫٦مليار دولار في عـام ٢٠١٧م، أي بتراجع طفيف بمعدل ٠٫٦ مقارنـةً بعام ٢٠١٦م؛ نتيجة خفض الإنفاق على اللاجئين من البلدان المانحة، وزيادة حجم الإعانات المخصّصة للدولَ الأكثر احتياجاً إلى الدعم.

ركيزة النمو:

في حين سجَّلت المعونة العامّة للتنمية ارتفاعاً خلال العام ٢٠١٧م في ١١ بلداً، وجاءت على صدارة القائمة: فرنسا وإيطاليا والسويد واليابان، شـهدت المعونة انخفاضاً في ١٨ دولة أخرى نتيجة انخفاض عدد اللاجئين، وعلى صدارتها أستراليا والنمسا، وإسبانيا واليونان، وهنغاريا والنرويج، وسلوفانيا إلى جانب سويسرا.

وقد أشار التقرير إلى أنّ بين الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية CAD تأتي الإمارات العربية المتحدة على صدارة قائمة تلك الدول؛ حيث سجلت المساعدة الإنمائية زيادةً بمعدل ١٫٣١٪ في عام ٢٠١٧م، وتأتي تركيا في المرتبة الثانية ٠٫٩٥٪..

تجدر الإشـارة إلى: أنّ خمسة أعضاء من اللجنة، وهي الدانمارك والسـويد ولوكسمبورغ والنرويج والمملكة المتحدة، حققت الهدف المحدد من الأمم المتحدة للمحافظة على المساعدة الإنمائية، والمتمثل في ٠٫٧٪، ومن جانبها تخطّت ألمانيا سقف ٠٫٧٪ في عام ٢٠١٧م، بعد وصولها في عام ٢٠١٦م إلى المستوى المحدد من الأمم المتحدة، وانضمت بذلك إلى ركب ٢٤ دولةً مانحةً أخرى، كانت حصة المساعدة الإنمائية بالنسـبة لناتجها الإجمالي المحلي دون ٠٫٧٪. وعلى الرغم من أنّ الدول الإفريقية ليسـت هي المستفيدة الوحيدة من المعونات المعنية؛ فإنّ معظم الدول المسـتفيدة من المساعدة الإنمائية من الدول الإفريقية، وهي موزعة حسب التصنيفات التالية: PMA (البلدان الأقلّ نموّاً)، والبلدان المتوسطة الدخل، عطفاً على البلدان ذات الدخل المنخفض. وبمناسبة إعادة النظر في القائمة؛ أقرّت لجنة المساعدة الإنمائية شطب عدد من البلدان من قائمة الدول المستفيدة، وشمل كلاً من (شيلي، وأوروغواي) ابتداءً من يناير عام ٢٠١٨م.

لكنَّ الكثير من الأفارقة يتوقعون ويعلقون آمالاً كبيرة ورغبةً شـديدة في أن يشـمل شـطب التنقيح القادم المزمع إجراؤه عام ٢٠٢٠م القارة الإفريقية من القائمة، أو إيجاد اقتصاد بديل. ومع كلّ ذلك؛ يظلّ الهدف الأسمى هو أن تتمكن إفريقيا من تمويل تنميتها بنفسها؛ من خلال اللجوء إلى الآليات والصكوك الدولية التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى.

بقلم: أبوبكر يعقوب بارما- إفريقيا ليتربيون

ترجمة: قراءات إفريقية- ٢٠١٨/٤/٢٦م

فعاليات

■ **موزمبيق تحتضن ملتقى الشباب حول التراث الإفريقي العالمي:**

نظّم صندوق التراث الإفريقي العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الدورة الثالثة لملتقى الشباب حول التراث الإفريقي العالمي، خلال الفترة من ٣٠ أبريل إلى ٥ مايو ٢٠١٨م، بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة الموزمبيقية.

يهدف الملتقى إلى زيادة اشتراك الشباب الإفريقي، وتعزيز روح الملكية والقيادة والمساءلة لديهم حول حماية التراث الإفريقي العالمي والارتقاء به.

وأوضحت اليونسكو: أنّ الملتقى ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، يتمثل أحدها (من ٣٠ أبريل إلى ٣ مايو) في أنشطة متعلقة بالمحافظة على موقع «جزيرة موزمبيق» للتراث العالمي وفهمه وتنظيم زيارات ميدانية إليه، والأخيران في تنظيم ندوة حول آفاق الشباب في المحافظة على التراث الإفريقي العالمي وتطويره بصورةٍ مستدامة (٤ مايو)، واختتام الملتقى وإحياء يوم التراث الإفريقي العالمي (٥ مايو).

وكان «ملتقى اليونسكو للشباب» قد أنشئ سنة ١٩٩٩م.

وتتزامن هذه الدورة الثالثة مع إحياء الذكرى الـ٢٠٠ لتأسيس مدينة «جزيرة موزمبيق».

وكالة بانا برس- ٢٠١٨/٤/٣٠م

■ **ورشة عمل حول تجارة الرقيق في إفريقيا وتداعياتها على ليبيا:**

أُقيمت ورشة عمل تحت عنوان: «تجارة الرقيق في إفريقيا وتداعياتها على ليبيا» في مقرّ المركز الثقافي بمدينة الخمس الليبية، بتنظيم من مركز البحوث والدراسات الإفريقية فرع الخمس، وبالتعاون مع كلية الآداب والعلوم/ مسلاتة، وكلية الدراسات العليا/ جامعة المرقب.

وتمّ خلال الورشة عرض ست ورقات بحثية حول موضوع تجارة الرقيق من الناحية التاريخية، وهي:

١- «دور العبيد في قيام إمبراطورية الغرب خلال القرن التاسع عشر- الولايات المتحدة نموذجاً»، للباحث فتحي العكاري.

٢- «الجذور التاريخية لظاهرة الرقيق»، للباحث محمد بن طالب.

٣- «ظاهرة الرقيق وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على أبناء القارة الإفريقية»، للباحث علي عمر.

٤- «أحوال الرقيق في ولاية طرابلس منذ منتصف القرن ١٩ حتى بداية القرن العشرين»، للباحثة رانيا صبري.

٥- «الرقيق في ليبيا خلال القرن العشرين»، للباحث فرج إبراهيم.

٦- «الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على المجتمع الليبي بعد عام ٢٠١١م»، للباحث القذافي عبدالله.

موقع قناة ليبيا- ٢٠١٨/٥/٨م

■ **اختتام فعاليات منتدى القادة الشباب الصيني-الإفريقي في شنتشن:**

اختُتمت، يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٥/٢٧م، فعاليات منتدى دولي يركز على دَور القادة الشباب في مدينة «شنتشن» جنوبي الصين.

وعُقد منتدى القادة الشباب الرابع بين الصين وإفريقيا في مدينة شنتشن بمقاطعة قوانغدونغ، حيث شارك أكثر من ٧٠ مندوباً سياسيًّا شاباً من نحو ٤٠ دولةً إفريقية، في هذا الحدث الذي استمر يومين.

ودعا سونغ تاو، رئيس الإدارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، الشباب في الصين وإفريقيا لتكريس جهودهم لتنمية بلدانهم، والإسهام في التعاون الودّي بين الصين وإفريقيا.

وقدّم المشاركون في المنتدى مقترحات في مجالاتٍ مثل: زيادة التواصل بين المنظمات الشبابية، وتعزيز التعاون بين الصين وإفريقيا.

صحيفة الشعب الصينية- ٢٠١٨/٥/٢٧م

(التنمية المستدامة في إفريقيا)

موضوع المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية

برعاية من مجلة قراءات إفريقية

انعقد في مصر، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- بجامعة القاهرة، في الفترة من ٧-٨ مايو ٢٠١٨م، المؤتمر السنوي للمعهد، والذي ترعاه جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الموارد المائية والري.

بلغ عدد الأبحاث المشاركة بالمؤتمر ١٤٨ بحثاً، بمشاركة حوالي ٢٠٠ باحث، وقد عرض المؤتمر من هذه الأبحاث ١٠٣ بحوث، على مدار يومين، في ١٤ جلسةً علمية، وأخرى للخبراء في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

كما حضر أكثر من ٥٠ باحثاً إفريقيّاً من السودان وليبيا والجزائر وتشاد والكونغو الديمقراطية، وأربعة باحثين من بنجلاديش؛ لعرض دَور التعاون الإفريقي مع بنجلاديش.

ولم يستطع حضور المؤتمر للمشاركة في هذا الحدث العلمي المهمّ حوالي ٤٠ باحثاً لظروفٍ خارجة عن إرادتهم، وتعبيراً عن شكر المعهد لهم قررت اللجنة المنظمة طبع ملخصاتهم، وتحكيم أبحاثهم، وطبعها في مجلدٍ خاصٍّ مع كتاب (أعمال المؤتمر).

رؤية المؤتمر:

تحتوي القارة الإفريقية على الكثير من الموارد الطبيعية، مثل البترول، والغاز الطبيعي، والمعادن، والأخشاب، والأراضي الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية، والمياه العذبة من أمطار وأنهار وبحيرات ومياه جوفية، وطاقة شمسية، وطاقة رياح، علاوةً على الموقع الاستراتيجي الجغرافي، وهذه الموارد والمميزات لا تزال في معظمها غير مستغلة، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وانتشار الجهل والمرض والفقر والفساد، ونقص الاستثمارات. ومما يزيد من أهمية إفريقيا كمَصدرٍ للموارد أنها أصبحت سوقاً واعداً لتصريف المنتجاتٍ، وبخاصّة الصناعية، نتيجة اهتمام الدول الإفريقية بمجالات التنمية.

وتشهد إفريقيا نموّاً اقتصاديّاً واسعاً، وتدفقاً لاستثمارات كبيرةٍ من بعض الدول الغربية والآسيوية، منها بعض دول الخليج العربي، وهناك توقعاتٌ كبيرة في زيادة الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا.

والتنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، وهي تطوير استخدام الموارد الطبيعية بأعلى كفاءة، لأطول فترةٍ زمنية، دون الإضرار بحقّ الأجيال القادمة.

يأتي على قمّة أهداف هذا المؤتمر: تشجيع الاستثمار، والتغلب على تحديات التنمية في إفريقيا، وذلك من خلال:

١- القضاء على الفقر.

٢- الصحة الجيدة والرفاهية.
٣- التعليم الجيد.
٤- الأمن المائي والغذائي.
٥- تحقيق الأمن والأمان.
٦- توفير الطاقة.
٧- تحسين الصناعة.
٨- نمو التجارة البينية.
٩- زيادة الاستثمار الأجنبي في إفريقيا.
١٠- زيادة التصدير.

أهداف المؤتمر:

١- تشجيع الاستثمار، والتغلّب على تحديات التنمية في إفريقيا.
٢- دعم فرص التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية.
٣- تحسين البنية التحتية في إفريقيا (الطرق، المواصلات، الاتصالات).
٤- تنمية الموارد الطبيعية في إفريقيا.
٥- تطوير الزراعة والري والصناعات الغذائية في إفريقيا.
٦- دعم العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعوب الإفريقية.
٧- تحسين الخدمات الصحية في إفريقيا.
٨- دعم دَور الشباب والمرأة الإفريقية في التنمية.
٩- العمل على تحقيق (أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣).
١٠- تعظيم دَور التكتلات الاقتصادية في مجالات التنمية الإفريقية.

محاور المؤتمر:

أولاً: التكامل الاقتصادي في إفريقيا:

١- التكامل في المجالات الصيدلية والطبية (التعليم الطبي وإنتاج الدواء).
٢- التكامل في المجالات الزراعية (الزراعة، الري، الإنتاج الحيواني).
٣- التكامل في المجالات الصناعية.
٤- التكامل في المجالات العلمية والثقافية.
٥- تحديات التنمية والاستثمار والتكامل في إفريقيا.

ثانياً: التعاون العربي الإفريقي في مجالات التنمية:

١- مواجهة الإرهاب في إفريقيا.
٢- الاستثمار العربي في إفريقيا.
٣- دَور جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في التنمية.

ثالثاً: تطوير البنية التحتية في إفريقيا:

١- الطرق والمواصلات والاتصالات في إفريقيا.
٢- مصادر الطاقة الإفريقية المتجددة وغير المتجددة.
٣- المشروعات المائية في إفريقيا.

رابعاً: العلاقات السياسية والتاريخية بين الدول الإفريقية:

١- القضايا السياسية في إفريقيا.
٢- الأبعاد السياسية والتاريخية في إفريقيا.
٣- تمكين المرأة والشباب في إفريقيا.
٤- التكالب الدولي على الثروات الإفريقية.

خامساً: اللغات والآداب الإفريقية ودورها التنموي في إفريقيا:

١- اللغة والتعليم في إفريقيا.
٢- التعدد اللغوي في إفريقيا.
٣- السياسات اللغوية في إفريقيا.
٤- الأدب الإفريقي وقضايا المجتمع.

التوصيات:

وقد خرج المؤتمر بعددٍ من التوصيات، من أبرزها:
١- ضرورة تبادل المعلومات والتكنولوجيا بين الدول الإفريقية.
٢- تفعيل آليات حلّ النزاعات الإفريقية عن طريق الاتحاد الإفريقي.
٣- ضرورة تعاون الدول الإفريقية في مواجهة الإرهاب.
٤- تشجيع التعاون الإفريقي-الإفريقي؛ تفعيلاً لـ(أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣).
٥- ضرورة ربط الدول الإفريقية بطرقٍ برية وبحرية وجوية.
٦- تحسين قوانين الاستثمار لتشجيع رجال الأعمال؛ خصوصاً الأفارقة.
٧- الربط الكهربائي للدول الإفريقية، وربط إفريقيا بأوروبا وآسيا ■

الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري*

إميل أويدراوغو[1]
ترجمة: أحمد المرابطي
باحث في سلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس/ المغرب

إنّ بناء الجيوش الاحترافية يتوقف على استيعاب مجموعةٍ من القواعد والمبادئ، إذ لا يهمّ عدد القوات المسلحة وحجمها؛ بقدر ما يهمّ نوعيتها وكفاءتها ومدى فعالية تدخلاتها، ونجاعة قدراتها العملياتية.

وعموماً تتحدّد أهمّ مؤشرات مهنية الجيوش في تبعية القوات العسكرية وخضوعها للسلطة المدنية، ومؤشر الولاء للوطن ولدولة القانون، ومؤشر الحياد السياسي، وغيرها من المبادئ والمؤشرات الأخرى التي لا تقلّ أهمية.

وإذا كانت الجيوش الإفريقية تعترضها صعوباتٌ

(*) ورقة بحثية مقدمة إلى مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية - واشنطن - أمريكا.
رابط المقال الأصلي: https://www.files.ethz.ch/isn/182084/ARP-6-EN.pdf

(١) وزير الأمن في بوركينافاسو سابقاً - دكتور في العلاقات الدولية من مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية - باريس - فرنسا.

جمّة في طريق سعيها نحو كسب تحدي الاحتراف العسكري؛ فإنّ هذه الصعوبات قابلةٌ للتجاوز إذا توفرت الإرادة لدى قادة الدول الإفريقية.

هذا ما تحاول مقاربته، بشيءٍ من التفصيل والتحليل، هذه الدراسة الأكاديمية.

أولاً: مبادئ الاحتراف العسكري:

يقوم الاحتراف العسكري على عدة أُسس ومبادئ، مثل:

١- تبعية الجيش للسلطة المدنية:

تستلزم مهنية الجيوش واحترافيتها استغال مؤسسة الجيش في إطار ثقافةٍ سياسيةٍ ديمقراطية بالبلاد، وهذه الثقافة- كما يرى «صامويل فينر» في كتابه (الرجل على ظهر الحصان: دَور الجيش في السياسة)- لا تقوم إلا بقيام توافقٍ مجتمعي مدني واضح على آليات تداول السلطة السياسية، واعترافٍ بقدرٍ واسع من السيادة الشعبية[١].

ولذلك؛ فإنَّ مفهوم الاحتراف العسكري Military Professionalism في الدول الديمقراطية يجسّد بالضرورة قيماً أساسية معيّنة؛ مثل القبول بشرعية المؤسسات الديمقراطية، والحياد أو عدم التحيّز لطرفٍ ما من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية، فضلاً عن احترام حقوق الفرد الأساسية والدفاع عنها. ففي إطار ثقافةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ صلبة؛ نجد أنّ السلطات المدنية المنتخبة شرعيّاً هي المسؤولة الوحيدة عن إدارة الشؤون العامّة في البلاد، بما في ذلك السهر على وضع السياسة الأمنية والدفاعية، بينما لا تعمل القوات المسلحة إلا على تنفيذ هذه السياسة.

٢- الولاء للوطن ولدولة القانون:

إنّ بناء الجيوش الاحترافية يتوقف على ولائها الواضح لدولة القانون من جهة، واحترام المجتمع المدني من جهةٍ ثانية، وعدم التدخل في النقاش الذي يجري بين الطرفَين فيما يتعلق بإدارة الشؤون العامّة من جهةٍ ثالثة. ولكون عملية الدمقرطة قد تصطحبها اضطراباتٌ، قد تُستغل من قِبَل أحدهم لإحداث حالة عدم استقرارٍ داخليٍّ مؤقتٍ بالبلاد، فإنّ حياد القوات المسلحة ودعمها لدولة القانون يبقى ضروريّاً، وإلا أصبح مسار التحوّل نحو الديمقراطية صعباً[٢].

إنّ الدول التي مرّت بانقلاباتٍ عسكرية وتدخلاتٍ في الشؤون السياسية دفعت فواتير باهظة في السنوات الطويلة اللاحقة؛ إذ بمجرد أن تتعرض الدولة لانقلابٍ عسكري يرتفع معدل الانقلابات فيها بشكلٍ كبيرٍ وخطير، ونشير في هذا السياق إلى أنّ ٦٥٪ من دول جنوب الصحراء قد عرفت انقلاباً عسكريّاً واحداً، و٤٢٪ منها قد شهدت انقلاباتٍ عديدة[٣]، وفي الواقع؛ فإنّ أغلب هذه الانقلابات استهدفت أنظمةً عسكريةً كانت قد جاءت إلى السلطة عبر انقلابٍ عسكريٍّ هي أيضاً؛ فما بين سنتَي ١٩٦٠م و ٢٠١٢م يُلاحظ أنّ تسع محاولات انقلابٍ بالسودان كانت موجهةً ضدّ أنظمةٍ عسكرية، كما استُهدفت مثل هذه الأنظمة سبع مراتٍ من أصل

(١) Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002).

(٢) Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State (Princeton: Princeton University Press, 2012), 1.

(٣) Stefan Lindemann, "The Ethnic Politics of Coup Avoidance: Evidence from Zambia and Uganda," Africa Spectrum 46, No. 2 (2011), 4. For background on datasets used by Lindemann and other authors to identify the number of coups, see Jonathan M. Powell & Clayton L. Thyne, "Global instances of coups from 1950 to 2010: A new dataset," Journal of Peace Research 48, No. 2 (2011), 249-259. Powell and Thyne identify the varying definitions of "coup d'état" to explain for the variances in reported instances of attempted and successful coups.

عشرة انقلابات شهدتها غانا خلال الفترة نفسها.

وبمجـــرد أن يتمّ ســـلوك هذا النهـــج في انتقال الســـلطة؛ تغدو الأنظمة التي تنشـــأ عنه عبئاً ثقيلاً يصعب التخلّـــص منه، وكثيراً ما تـــؤدي إلى زعزعة اســـتقرار الدول أو انهيارها حتـــى. لكن على الرغم مما تشكّله هذه الانقلابات من تهديدٍ حقيقيٍّ ومقلقٍ في إفريقيا؛ فإنّ حجم الانقلابات الناجحة فيها أخذ يتضاءل بشكلٍ ملاحظ منذ أواسط سنوات الـ٢٠٠٠، وأخذت تتركز عموماً في شـــرق إفريقيا ووســـطها (انظر: الجدول ١).

الجدول (١): عدد ونوع الانقلابات العسكرية في البلدان الإفريقية (١٩٦٠-٢٠١٢م)[1]

السنة	الانقلابات الناجحة	المحاولات الانقلابية الفاشلة
١٩٦٠	١ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	١ (إثيوبيا)
١٩٦١	-----	١ (الصومال)
١٩٦٢	-----	١ (السنغال)
١٩٦٣	٣ (توجو، الكونغو، بنين)	١ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
١٩٦٤	-----	٤ (غانا، تنزانيا، الغابون، DRC)
١٩٦٦	٨ (جمهورية إفريقيا الوسطى، نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينافاسو، بروندي، نيجيريا، بروندي)	٢ (توجو، السودان)
١٩٦٧	٣ (توجو، سيراليون، بنين)	١ (غانا)
١٩٦٨	٣ (سيراليون، الكونغو، مالي)	-----
١٩٧٠	-----	٣ (الكونغو، توجو، غينيا)
١٩٧١	١ (أوغندا)	٤ (سيراليون، أوغندا، السودان، تشاد)
١٩٧٢	٣ (غانا، مدغشقر، بنين)	٢ (الكونغو، بنين)
١٩٧٣	٢ (سوازيلاند، رواندا)	١ (كوت ديفوار)
١٩٧٤	٣ (بوركينافاسو، نيجيريا، إثيوبيا)	٥ (أوغندا، أوغندا، أنغولا، جمهورية إفريقيا الوسطى، مدغشقر)
١٩٧٥	٢ (تشاد، نيجيريا)	٣ (بنين، السودان، موزمبيق)
١٩٧٦	١ (بروندي)	٦ (جمهورية إفريقيا الوسطى، نيجيريا، النيجر، أوغندا، مالي، السودان)
١٩٧٧	١ (سيشل)	٦ (بنين، السودان، الكونغو، تشاد، أنغولا، أوغندا)
١٩٧٨	٣ (جزر القمر، غانا، موريتانيا)	٣ (مالي، الصومال، السودان)
١٩٧٩	٣ (غانا، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى)	٢ (تشاد، غانا)
٢٠٠٦	١ (تشاد)	٢ (مدغشقر، كوت ديفوار)
٢٠٠٧	-----	-----
٢٠٠٩	-----	١ (مدغشقر)
٢٠١٠	١ (النيجر)	٢ (غينيا بيساو، مدغشقر)
٢٠١١	-----	٣ (جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، غينيا بيساو)
٢٠١٢	٢ (مالي، غينيا بيساو)	-----

إنّ العوامـــل التـــي تجد فيها القوات المســـلحة مبررات للإطاحة بالحكومـــات المدنية تكمن عموماً في تفشي الفســـاد بالدولة الإفريقية، وافتقارها إلى البنية المؤسســـية الديمقراطية، وكذا الضعف الذي يعتري منظومتهـــا الاقتصادية. هكـــذا نجد- ومنذ الاســـتقلال- أنّ دول الساحل والصحراء التي أمسى ناتجهـــا الداخلي الإجمالي متدنيّاً هي التي شـــهدت أكثر الانقلابات العسكرية عدداً؛ مقارنةً بمثيلتها التي

(١) Barka and Ncube, "Political Fragility in Africa," 4.

أضحت نسب ناتجها المحلي مرتفعة[١]، وعموماً: فإنّ قيادة العسكريّين للحكم يؤدي دائماً إلى نتائج كارثية بالنسبة لاقتصاد الدولة، فمثلاً: سجّل النمو الاقتصادي في كلٍّ من (غينيا ومالي وموريتانيا ونيجيريا) انكماشاً بنسبة ٤,٥٪ بعد قيام الانقلابات العسكرية فيها[٢].

ويرى صامويل هنتنغتون أنّ التدخل العسكري في الشؤون الحكومية مسألة «سياسية» أكثر مما هي «عسكرية»، وهذا ما يعكسه الواقع في معظم الدول الإفريقية[٣].

٣- أخلاقيات المهنة/ القدوة الحسنة:

بالإضافة إلى ضرورة خضوع القوات المسلحة لآلية الرقابة المدنية الديمقراطية وولائها للأمّة؛ فإنه لابدّ من توفر قيم أخلاقية معيّنة كشرطٍ أساسي لبناء الجيوش الاحترافية، وهذا ما يستوجب مساءلة القادة العسكريّين والجنود عن أفعالهم، والاحتكام لمعيارَي الاستحقاق والجدارة في ترقيتهم، فضلاً عن ضرورة أخذهم بعين الاعتبار لمتطلبات النزاهة والعدل والإنصاف في إنفاذهم للقوانين والتدابير الخاصّة بالأمن، ولا شك بأنّ هذه الأخلاق المؤسسية يجب أن تُلقّن للجنود في دوراتٍ تدريبيةٍ خاصّة؛ تماماً مثلما يخضعون لتدريبات الانضباط وأعراف الحرب.

ثانياً: عوائق الاحتراف العسكري:

١- إرث الاستعمار:

تجد أسباب تدخل القوات المسلحة الإفريقية في

من النادر جدّاً في إفريقيا أن تُسائل السلطة التشريعية القادة العسكريّين

الشؤون الاقتصادية والسياسية جذورها في التاريخ الكولونيالي الذي عرفته هذه القارة، ولكون الجيوش الإفريقية تأسست على أنقاض الجيوش الاستعمارية فإنّها قد ورثت من المستعمر بذور التفرقة الإثنية التي وقفت حجر عثرةٍ أمام احترافها العسكري، فمن المعلوم أنّ الأقليات الإثنية كانت تشكّل عموماً جزءاً مهمّاً من القوات الاستعمارية بالشكل الذي تستطيع أن تحقق من خلاله توازناً مع المجموعات العِرْقية الأكثر قوةً في تاريخ هذا البلد أو ذاك؛ فمثلاً: أقلية التوتسي في بوروندي ورواندا، والأقلية التي تمارس النشاط الرعوي في المناطق الشمالية لغانا ونيجيريا وتوجو، كانت تشكّل العنصر المهيمن في التركيبة البشرية للقوات المسلحة الفرنسية والبريطانية فيما قبل الاستقلال.

ولقد كان لهذا المتغيّر الإثني تداعياتٌ كبيرةٌ على مستوى تشكيل القوات المسلحة في فترة ما بعد الاستقلال، إذ من المعروف أنّ موجة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت دول المنطقة آنذاك، والتي أطاحت ببعض أنظمتها، كانت- في العديد من الحالات- من تدبير ضباطٍ ينتمون إلى هذه الجماعة الإثنية أو تلك، ومن بين مدبري هذه الانقلابات العسكرية- مثلاً- نذكر: «إتيان إياديما» في توجو سنة ١٩٦٣م، و«سنغولي لاميزانا» في بوركينافاسو سنة ١٩٦٦م، و«جان بيديل بوكاسا» بجمهورية إفريقيا

(١) Ibid., 9.

(٢) MathurinHoungnikpo, Africa's Militaries: A Missing Link in Democratic Transitions, Africa Security Brief No. 17 (Washington, D.C.: National Defense University Press, January 2012).

(٣) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

الوسطى سنة ١٩٦٦م، و«عيدي أمين دادا» في أوغندا سنة١٩٧١م.

واليوم، وبعد خمسين سنة مرّت على الاستقلال، لم يعد ممكناً لهذا العامل، أي الإرث الاستعماري، أن يسوّغ استمرار افتقار العديد من الجيوش الإفريقية للمهنية والاحتراف. وفي الواقع؛ فإنّ حكومات ما بعد الاستقلال كان لديها فرصةٌ لبناء جيوشٍ وطنيةٍ حديثة؛ لكن حكام المرحلة اختاروا عكس ذلك ولم يجدوا غضاضةً في استغلال هذه النقائص في خلق وتكريس نُظُم سياسيةٍ أوتوقراطية، وقد انتصبت- نتيجةً لذلك- مجموعةٌ من التحديات بوجه الجيوش التي تسعى نحو الاحتراف العسكري بإفريقيا، بما في ذلك استمرار تأثير العامل الإثني والقبلي في القوات المسلحة وتسييسها، وكذا ضعف قدراتها العملياتية.

٢- التحيزات الإثنية والقبلية:

لا شك بأنّ الجيش الذي يُبنى على أساس اعتبارات إثنية أو قبلية لا يستطيع أن يدافع عن الوطن والأمّة، ولن يدافع إلا عن مصالح القبيلة أو المجموعة الإثنية التي يتكوّن منها، هكذا سيفتقر إلى الشرعية والكفاءة والثقة الشعبية، وبالتالي عدم الفعالية.

ولسوء الحظ؛ فإنّ أغلب الجيوش الإفريقية ما زالت تتأسس على اعتباراتٍ إثنيةٍ وقبلية، فمثلاً: التركيبة الإثنية للقوات المسلحة في تشاد لا تمثّل جميع إثنيات البلاد، فالمجموعة الإثنية «الزغاوة»، التي ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي، تسيطر على مؤسسة الجيش والمناصب العسكرية العليا منذ ١٩٩٠م؛ تاريخ إزاحة حسين حبري من السلطة. كما أنّ جيش توجو يعتبر مثالاً على هيمنة الأقلية الإثنية أو تلك على تركيبة الجيوش الإفريقية، حيث يشكّل الأفراد المنحدرين من المنطقة الشمالية للبلاد نسبة ٧٧٪ في الجيش، ومن ضمن هذه المجموعة تمثّل مجموعة «الكابي» الإثنية- التي ينتمي إليها الرئيس- ٧٠٪، ونجد ٤٢٪ ينحدرون من بلدة الرئيس، مع العلم أنّ إثنية «الكابي» لا تشكّل سوى ما بين ١٠ إلى ١٢٪ من سكان توجو[١].

إنّ عملية التوظيف في الجيش بناءً على أساس العِرْق الذي ينتمي إليه الرئيس هي ممارسةٌ شائعةٌ جدّاً في الدول الإفريقية، وفي ظلّ ذلك يكون ولاء الضباط للرئيس أشدّ من ولائهم للوطن وتشريعاته الأساسية، ولا شك بأنّ هذه الممارسة تقوّض المعايير المهنية للقوات المسلحة، كما تضعها في مواجهة بعضها مع البعض الآخر لاعتبارات إثنية، ولقد تجلّت مخاطر ذلك بشكلٍ واضح عندما اندلع القتال الداخلي فجأةً بجنوب السودان في دجنبر (ديسمبر) من عام ٢٠١٣م، حيث أدى إلى إعاقةٍ حقيقيةٍ لعملية بناء القطاع الأمني في أصغر بلدٍ في إفريقيا.

في مقابل ذلك؛ فإنّ الجيش المكوّن من الجماعات الإثنية المحلية من جميع مناطق البلاد؛ يمكن أن يُرسي أساساً صلباً لبناء الدولة الديمقراطية، ويخلق ظروفاً خصبة للاحتراف العسكري، ومن الأمثلة الحديثة: قوات الدفاع الوطني بجنوب إفريقيا، إذ بعد نهاية الأبارتهيد تمّ تكوين الجيش من رجالٍ ونساءٍ كانوا في صفوف القوات المحاربة سابقاً، وتحت ضغط التحوّلات السياسية التي كانت تعيش على إيقاعها البلاد آنذاك؛ ما كان للجيش إلا أن يتجاوب معها، ويمثّل مجموع الشعب الجنوب-إفريقي بالشكل الذي يعكس تعدّد هوياته، ولقد حافظ كلٌّ من الجيش والحكومة والمجتمع المدني على هذه الطبيعة المتعددة للقوات المسلحة؛ بوصفها جزءاً لا يتجزأ من سياسة الأمن القومي لجنوب إفريقيا.

٣- تسييس الجيش وعسكرة السياسة:

إنّ تسييس الجيش يُخفي وراءه منافسةً حاميةً بين السياسيّين بهدف كسب الدعم العسكري، وتبعاً لذلك كانت أغلب الانقلابات العسكرية في إفريقيا مدعومةً من الأطراف السياسية المتنافسة.

وتحاول بعض الأحزاب جاهدةً إيجاد متعاطفين معها في صفوف القوات المسلحة، للاستيلاء على

(١) Comi M. Toulabor, “Togo”, in Ibid., 232.

السلطة وقتما تسنح الفرصة، ففي كوت ديفوار استمر أنصار الرئيس السابق لوران غباغبو في البحث عن الدعم من جانب القوات المسلحة لتقويض سلطة الرئيس الحسن وتارا[1]، وهكذا أمسى اعتماد الأحزاب على القوات المسلحة- وليس الشعب- ممارسةً شائعةً ومشتركةً في جلّ الدول الإفريقية.

وعلى ضوء هذه العلاقة الملتبسة بين الساسة والعسكر؛ أصبحت المؤسسة العسكرية في عيون المجتمع أكثر تحيّزاً وتحزباً، وأقلّ مهنيةً في المقابل، وهو الشيء الذي قلّل من الاحترام المطلوب لهذه المؤسسة، خاصّةً فيما يتعلّق باحترام معايير الكفاءة والإخلاص والانضباط في توظيف الجنود. ولا شك بأنّ حاجة الفاعل السياسي للدعم العسكري هو الذي يفسّر لماذا يتسامح؛ بل يشجّع أحياناً استعمال القادة العسكريّين للموارد العامّة للإثراء الشخصي.

وعموماً؛ فإنّ واقع الدول الإفريقية لا يعكس تسييس الجيش فقط، وإنما يشي أيضاً بعسكرة السياسات العامّة بهذه الدول.

٤- ضعف القدرات العملياتية:

يتطلب الاحتراف العسكري للجيوش قيادةً فعّالةً وأنظمة تحكّم حازمة، فضلاً عن مهارات وموارد كافية للنجاح في تنفيذ المهام المنوطة بها، غير أنّ ضعف القدرات العملياتية للجيوش الإفريقية تجعلها غير قادرةٍ على القيام بهذه المهام، ما يجعل أهمية وجودها موضع تساؤل. ولا شك بأنّ القبض على «غوما» من قِبَل جماعة «حركة ٢٣ مارس» (إم ٢٣) المتمردة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى بعد الاحتلال السهل والسريع للعاصمة (بانغي) من طرف قوات «سيليكا» سنة ٢٠١٣م؛ يشي بضعف الكفاءة العملية لجيوش دول جنوب الصحراء الكبرى، ومن الأسباب العديدة التي تقف وراء هذا الضعف: الثغرات الموجودة على مستوى تراتبية القيادة وما تؤدي إليه من عدم الانضباط، وضعف الرقابة على صفقات اقتناء الأسلحة، والقصور على مستوى تدبير الموارد، وضعف المعنويات؛ بالإضافة إلى كون المهام تبقى غير منسّقةٍ أو متقادمة.

- ضعف الرقابة على صفقات اقتناء السلاح:

يؤدي ضعف الرقابة على عقود الشراء بوزارة الدفاع إلى فتح الباب على مصراعَيه أمام الفساد؛ مما يخلق مشكلات كثيرةً على مستوى الحكامة، فمثلاً، في إطار تقييم قطاع الدفاع في ١٩ بلداً إفريقيّاً، سجّلت منظمة الشفافية الدولية أنّ ٩٠٪ منها تُصنّف في مراتب دنيا من حيث شفافية عمليات الشراء (انظر: الجدول ٣). وعلى الرغم من احترام المساطر الإدارية في المراحل الأولى لرصد الاعتمادات؛ فإنه مع ذلك يكفي وضع خاتم «سرّي» أو «مصنّف» في الأسواق العامّة؛ لتجنّب رقابة الافتحاص المالي العمومي، وإذا كانت بعض المبيعات العسكرية تتطلب نوعاً من السرّية لغايات الأمن القومي؛ فإنّ أغلبها لا يحتاج إلى مثل هذا الطابع السري.

الجدول (٣): معدلات مكافحة الفساد في بعض الفروع المالية والإدارية لقطاع الدفاع؛ في ١٩ بلداً إفريقياً (٠= شفافية منخفضة، ٤ = شفافية مرتفعة)[2]

	شفافية الميزانية	فحص الميزانية	إتاحة المعلومات للناس	الافتحاص الداخلي	الافتحاص الخارجي	الإنفاق السري٪	اطلاع البرلمان	برنامج الافتحاص	الإنفاق خارج الميزانية	الإنفاق خارج الميزانية	تصنيف المعلومات	شفافية الاقتناء	آليات الرقابة
كينيا	٢	٣	٠	١	١	٠	٢	١	٢	٣	١	٠	١

(١) Midterm Report from the Group of Experts on Côte d'Ivoire prepared in accordance with paragraph 16 of Security Council resolution 2045/766 (2012). United Nations (S/2012/, October 15, 2012.

(٢) Government Defence Anti-Corruption Index 2013 (London: Transparency International UK (Defence and Security Programme, 2013.

جنوب إفريقيا	٣	٢	٣	٢	٢	١	٤	٣	٢	٢	١	١	٢
إثيوبيا	١	١	١	١	٢	٠	١	١	١	٢	١	١	٢
غانا	٢	–	–	٢	٢	٠	١	٢	٠	١	١	١	٣
رواندا	٢	٢	٢	١	٢	٠	١	٠	١	٠	١	٢	٠
تنزانيا	١	١	٢	١	١	٠	٢	٢	٠	٢	١	١	٢
كوت ديفوار	١	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٢
نيجيريا	١	١	٢	٢	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٢	٢
أوغندا	٢	٢	١	١	٢	٠	١	٢	٢	٠	١	١	٢
زيمبابوي	١	٢	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أنغولا	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كاميرون	١	–	–	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١	١	١
الكونغو الديمقراطي	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	١
إريتريا	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠

ويلاحظ، في العديد من الدول الإفريقية: أنّ قرارات شراء الأسلحة تتركز في يد أوليغارشية عسكرية وسياسية متحالفة مع شركاء محليّين وأجانب، مما يجعل العمليات التي تقوم بها تُوظّف لأغراضٍ تجارية تخدم مصالحها أكثر مما تلبّي الحاجيات الحقيقية للقوات المسلحة، ففي ٢٠٠٧م شكّلت الرشوة في الإمدادات العسكرية في إفريقيا حوالي ١٠٪ من القيمة المالية للعقود المبرمة[١].

إنّ تلقي العمولات والرشاوى في المعاملات التجارية الخاصّة بالأسلحة؛ يؤدي إلى بيع المعدات العسكرية بأثمانٍ باهظة، وبشكلٍ لا يستجيب للحاجيات الفعلية للقوات المسلحة، ففي أوغندا- مثلاً- تورط الجنرال «سليم صالح»، الأخ غير الشقيق للرئيس يوري موسيفني، في فضائح مالية عديدة قبل أن يستقيل من منصبه بوصفه مستشار الرئيس في شؤون الأمن والدفاع[٢]، حيث قام باقتناء دبابات ومقاتلات غير جيدة وغير صالحة للاستعمال؛ في مقابل رشاوى لأعضاء القيادة العليا للتستر على ذلك[٣]. وفي سنة ٢٠١٠م تمّ اعتقال وزير الدفاع الكاميروني «ريمي زي ميكا»، واتهامه بتحويل الاعتمادات التي كانت مخصّصة لمشروعات التنمية العسكرية خلال ولايته ما بين سنتَي ٢٠٠٤م و٢٠٠٩م. وفي سنة ٢٠١٣م انكبت إدارة الرئيس «جاكوب زوما» على تعميق البحث في قضايا الرشاوى المتعلقة بالمقتنيات الحكومية من المعدات المفرطة التكلفة من الشركات العسكرية العالمية سنة ١٩٩٩م، حيث تجاوز المبلغ الإجمالي لهذه الصفقات ستة مليارات دولار.

ومن النادر جدّاً في إفريقيا أن تُسائل السلطة التشريعية القادة العسكريّين، أو أن تتدخل في العمليات التجارية التي يقوم بها هؤلاء، والتي غالباً ما يعوزها الوضوح والشفافية. وكقاعدة عامّة: فإنّ البرلمان في البلدان الإفريقية لا يراقب النفقات العسكرية؛ خصوصاً أنه يرى في ذلك تشويشاً على الأمن القومي، ومثلاً: فإنّ كينيا التي تُصنّف السابعة إفريقيّاً من حيث الإنفاق العسكري[٤]؛ لم تضع

(١) Bribery in Public Procurement: Methods, Actors and Counter-Measures (Paris: OECD, 2007), 47.

(٢) Herbert M. Howe, Ambiguous Order: Military Forces in African States, (Boulder CO: Lynne Rienner Pub., 2005), 55.

(٣) Ibid., 55.

(٤) RawingsOtini, "Kenya Among Africa's Top Spenders on Military," Business Daily, November

القانون الذي يلزم إخضاع القوات المسلحة وتقاريرها وحسـاباتها المالية المتعلقة بالدفاع لرقابة البرلمان ورئيس الدولة إلا في سنة ٢٠١٢م.

وفـي المقابل؛ ثمّة دولٌ، مثل السـنغال وجنوب إفريقيا، تتوفر على هيئـاتٍ مدنيةٍ قويةٍ في وزارات الدفاع، تسـاهم في تعزيز الشـفافية على مستوى رصد الاعتمادات المالية[1]، وفي كلٍّ من بوركينافاسو وأوغندا تمارس السـلطة التنفيذية رقابةً على وضع ميزانية وزارة الدفاع قبل الموافقة عليها.

وعندمـا يتدخـل ما هو سياسـي علـى هذا المستوى؛ فإنّ المجتمع المدني يقوم بدَوره المطلوب إزاء الحكومة، ففي سنة ٢٠١٢م مثلاً تمّت إقالة وزيرة الدفاع وقدماء المحاربين في جنوب إفريقيا «ليندويو سيسولو» بعد أن أثار الرأيَ العام المفاوضاتُ السرية التـي أبرمت من خلالها صفقةً تُقـدّر بمائتَي مليون دولار لشراء طائرات خاصّة بالأعمال للرئيس الجنوب إفريقي (جاكوب زوما) ونائبه (كاليما موتلانتي).

- ضعف تدبير الموارد المالية والبشرية:

تلعب الإدارة الفعالة دَوراً أساسـيّاً لضمان نجاح العمليات العسكرية، إذ يكفي التوفر على جهاز إداريٍّ قوي ليتسنّى تعبئة موارد القوات المسلحة الإفريقية- مهمـا كانت ضعيفـة-، وتخصيصها مـن أجل أداءٍ أفضل، غير أنّ القصور في تدبير هذه الموارد ما زال قائماً وملاحظاً لدى الجيـوش الإفريقية على جميع المستويات، البشرية منها والمادية واللوجستية.

ويُذكر أنّ أهمّ تراجع شـهدته دول إفريقيا، على مستوى القدرات العمليةً لقواتها المسلحة، سُجّل في

يشكّل عدم الانضباط وغياب العدل في العديد من ثكنات إفريقيا جنوب الصحراء مؤشراً على عدم كفاية بعض المجالس التأديبية العسكرية

التسـعينيّات بعد نهاية الحرب الباردة، غير أنّ هذا لا يعني أنّ هذه القـوات كانت أكثرَ مهنيةً وكفاءةً من ذي قبل؛ بقدر ما يعني أنها كانت آنذاك تتوفر- على الأقلّ- على الحدّ الأدنى مـن المعدات والتجهيزات الضرورية بفضل اتفاقيات التعـاون والدعم المادي السخي من طرف القوى الدولية الكبرى. إلا أنّ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السـوفييتي قد وضع حدّاً للدعم الذي كان يُقدّم لهذه القوات؛ التي وجدت نفسها غير قادرةٍ على الحفاظ على تماسك قدراتها العملية، ففي بوركينافاسو- مثلاً- تمّ في سنة ١٩٩٩م سـحب التمويل الذي كانت تُقدمه البرامج الألمانية للتعـاون، والتي يرجع لها الفضـل الكبير في تقوية خدمات الجيش، خصوصاً على مستوى بناء الطرقات وإصلاحها في المناطق النائية.

- ضعف الروح المعنوية:

تؤدي المعنويات المرتفعة دَوراً لا يُستهان به في ساحة المعارك، إذ بدونها تكون الهزيمة أمراً محتوماً ولا مفرّ منه.

ولقد نتج نقـص التحفيز في صفـوف الجنود الماليّيـن في مواجهة كلٍّ من الجماعات الإسـلامية وانفصاليّـي الطـوارق في عامَـي ٢٠١٢م-٢٠١٣م عن تضافر مجموعةٍ من العوامل، على رأسـها عدم الاسـتقرار السياسي الناجم عن الانقلاب العسكري، واسـتفحال الفسـاد على أعلى مسـتويات القيادة،

1, 2012, available at ،http://businessdailyafrica.comkenya-among-Africa-s-top-spenders.

(١) Daniel W. Henk and Martin RevayiRupiya, Funding Defense: Challenges of Buying Military Capability in Sub-Saharan Africa (Carlysle: Strategic Studies Institute (SSI), September 2001), 19.

وضعف الدعم والمعدات المقدّمة للقوات الموجودة في الصف الأمامي التي كانت تقاتل المسلحين.

ولا شك بأنّ استشراء الفساد في أعلى هرم المؤسسة العسكرية يعمل على تقويض الروح المعنوية في صفوف الجنود، ويجعلهم أكثر عرضةً لارتكاب أعمال وجرائم الفساد بدَورهم[١]. ويلاحظ أنّ الجنود- الذين تكون أجورهم غير كافية أو تُصرف بطريقةٍ غير منتظمة- يلتجؤون إلى ابتزاز الأموال والممتلكات من السكان المحليّين، أو الانخراط في أنشطةٍ مدرّة للربح من أجل ضمان لقمة عيشهم، وكما يحدث في باقي الدول الإفريقية؛ يقوم الضباط في مالي بتوظيف جنودٍ وهميّين وأشباح؛ بهدف بيع التجهيزات ومراكمة الأموال في حساباتهم البنكية الشخصية[٢].

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية- مثلاً- ثمّة تقارير إعلامية تربط عدم صرف أجور الجنود بالفساد المسجّل على مستوى قمّة القيادة، وهو الشيء الذي يدفع هؤلاء الجنود- تعبيراً عن ردّ فعلهم- إلى عدم حماية القرى من غارات «جيش الربّ للمقاومة» في أوغندا[٣].

ونظراً لضعف معنويات الجنود؛ فإنهم لا يتوانون في الانخراط والمشاركة في أنشطةٍ إجراميةٍ منظمة؛ فمثلاً: عندما لم تُصرف رواتبهم في التسعينيات؛ أقدم كبار الضباط في غينيا بيساو على بيع الأسلحة والألغام الأرضية لمتمردي «كازامانس» قبل التوجه إلى الاتجار في المخدرات بعد ذلك. ولقد كان للاضطرابات السياسية والعسكرية، وما أدت إليه من زعزعة الاستقرار في غينيا بيساو، ارتباطٌ وثيقٌ بالاتجار في المخدرات الذي أفسد الحكومة والقيادة العسكرية[٤]. كما اخترقت نفس هذه الكارتلات التي تتجر في المخدرات القيادات العسكرية في دول غرب إفريقيا وإن بطرقٍ أخرى، فقد حاول الزعيم المالي السابق «أمادو توماني توري» استغلال الجريمة المنظمة كوسيلة لبسط النفوذ في الشمال[٥]، كما تمّ وضع أعضاء من الجيش المالي في خدمة الجناح العسكري لعصابات المهربين وتوجيهها مؤقتاً[٦]، بل أقدم المسؤولون الماليّون على الانخراط مباشرة في الصِّدامات التي تنشب بين هذه العصابات الإجرامية[٧].

ثالثاً: أولويات بناء جيوش إفريقية احترافية:

على الرغم من الصعوبات المستعصية التي تنتصب في وجه تأهيل القوات المسلحة الإفريقية وإصلاحها، فلا يزال هناك أملٌ لتجاوزها، ولبلوغ ذلك يتطلب الأمر القيام بالإصلاح على مستوى ثلاثة مجالات رئيسة:

(١) Building Integrity and Countering Corruption in Defence& Security: 20 Practical Reforms, Transparency International (February 2011), 12.

(٢) Adam Nossiter, "The Whiff of Conflict Grows in Mali The New York Times, October 24, 2012.

(٣) Jeffrey Gettleman, "The World's Worst War The New York Times, December 25, 2012.

(٤) DavinO'Regan and Peter Thompson, Advancing Stability and Reconciliation in Guinea-Bissau: Lessons from Africa's First Narco-State, ACSS Special Report No. 2 (Washington DC: National Defense University Press, June 2013).

(٥) Wolfram Lacher, Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region, The Carnegie Papers (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012).

(٦) Ibid.

(٧) Andrew Lebovich, "Mali's Bad Trip: 'Air Cocaine,' Al-Qaeda, and West African Drug Trade," Foreign Policy, March 15, 2013.

أ- مراجعة صلاحيات القوات المسلحة:

يتطلب بناء القوات المسلحة تكاليف باهظة، إذ تبقى دائماً في حاجةٍ إلى موارد من أجل تكوينها وتدريبها وتجهيزها وصيانة معداتها، ولذا صار لزاماً على هذه القوات تجنّب إهدار الموارد المادية المتاحة.

وجدير بالذكر؛ أنّ غالبية الجيوش الإفريقية تمّ تنظيمها أساساً لمواجهة العدوان الخارجي، وليس لمستوى التعامل مع التهديدات الأمنية غير التقليدية، من قبيل: الصراعات الداخلية، والجريمة العابرة للحدود، والقرصنة البحرية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا شك بأنّ هذا- خاصّةً- ما يفسّر عدم كفاءة القوات المسلحة الإفريقية.

- **إعادة تحديد المهام:** إنّ إنشاء قوات مسلحة غير مسيّسة، وقادرةٍ على الاضطلاع بمهامّها، ومسؤولةٍ عن أفعالها، من بين أهمّ الأهداف التي تسعى سياسة الدفاع إلى بلوغها[١].

ومن بين المشكلات التي تواجهها العديد من الحكومات الإفريقية؛ نذكر مسألة: التعامل مع جيوشها التي لا تُستخدم في القتال، فالقوات المسلحة الغانية- مثلاً-، شأنها شأن معظم القوات الإفريقية، لم يتسنّ لها الدفاع عن بلدها ضدّ العدوان الخارجي لمدة طويلة، ولاستعمال خبراتها؛ فإنها تقوم بتقديم الدعم عند الحاجة لوكالات الأمن الوطنية، كما تشارك في مختلف عمليات حفظ السّلم الدولي. كما يساعد الجيش الغاني الشرطة في استعادة النظام عند نشوب أعمال عنف، ويُساهم كذلك في دوريات مختلطةٍ مع الشرطة بالمناطق الحضرية؛ للتصدي لجرائم السطو المسلح وغيرها. وزيادة على ذلك؛ فقد دعم أيضاً وزارة الأراضي والموارد الطبيعية؛ بهدف حماية احتياطيات الغابة والحدائق من الصيد الجائر وغيرها[٢].

ومن جهتها؛ تعمل السنغال أيضاً على إشراك قواتها في بعض مشروعات الأشغال العامّة عبر التعاون المدني-العسكري، الذي تقوم من خلاله القوات المسلحة السنغالية بدعم تطوير البنية التحتية، والخدمة الوطنية، وحماية البيئة.

- **دعم كفاءة الجندي:** يتعيّن إعطاء الأولوية لتنمية وتطوير أفراد الأمن وتربيتهم وتدريبهم؛ حتى يصبحوا أكثر كفاءة ووعياً واحتراماً، وفي ظلّ انخفاض ميزانية الدفاع؛ فإنّ نشر القوات الأمنية سوف يعتمد أكثر على استراتيجياتٍ ذكية للمواجهة، توازن بين قدرات هذه القوات ومعرفتها العميقة بالمجتمعات المحلية المعنية.

- **التركيز على التكوين والتدريب:** تتمثّل إحدى الصعوبات- التي تواجه العديد من القوات المسلحة الإفريقية- في كون المعرفة الأكاديمية والتدريب القتالي لا يُعدّان شرطَين ضروريّين للترقية المادية والإدارية، في وقتٍ يكتسي فيه كلٌّ من التعليم والتدريب بأهميةٍ خاصّةٍ لإضفاء الطابع الاحترافي على الجيش، وقد قامت القوات المسلحة بجنوب إفريقيا بوضع برنامج تدريب أساسي لجميع جنودها، وآخر لفائدة ضباطها، يستهدف تكوينهم على القتال المسلح والتربية العسكرية؛ من أجل استيعاب الدَّور المنوط بالقوات المسلحة[٣].

---

(١) KhabeleMatlosa, "From a destabilizing factor to a depoliticized and professional force: the military in Lesotho in Evolutions & and Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa, ed. Martin Rupiya (Pretoria: Institute for Security Studies, 2005), 85-110.

(٢) Kwame AsareBoadu, "Forestry Commission Inaugurates Armed Forest Guards Daily Graphic, April 3, 2012, available at www.modernghana.com.

(٣) Abel Esterhuyse, "Educating for Professionalism: A New Military for a New South

ب- عدم تسييس البيئة التي تشتغل فيها القوات المسلحة:

- تحديد أدوار كلٍّ من الفاعلين العسكريّين والفاعلين السياسيّين:

لا شك بأنّ تداخل العسكري والسياسي في إفريقيا يؤكد الحاجة إلى تبنّي إطارٍ قانونيٍّ واضح يرسم حدود العمل للقوات المسلحة، حيث يتعيّن على الدستور- وغيره من القوانين ذات الصلة بالدفاع الوطني- تحديد التسلسل القيادي بدقّةٍ وقت الحرب ووقت السّلم وفي أثناء وضعيات الطوارئ الوطنية.

كما يجب أن يكون دَور القوات المسلحة في عمليات اتخاذ القرار واضحاً أيضاً؛ بدءاً بتقنين حدود مشاركة القيادات العسكرية في السياسة، ووصولاً إلى تحديد طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية.

كما ينبغي أن يتضمّن هذا الإطار كذلك: مراجعة التشريعات الخاصّة بقطاع الأمن، بهدف تدقيق أدوار وصلاحيات مختلف المؤسسات المتدخلة بهذا القطاع، وخلق آلية للوساطة لأجل حلّ النزاعات التي تقوم بين المؤسسات، فضلاً عن فرض عقوبات محدّدة على السياسيّين الذين ينتهكون هذه القواعد.

- التعاون المدني- العسكري:

تحتاج القوات المسلحة- لتنفيذ أنجع لمهامّها- إلى بيئةٍ سياسيةٍ شفافة، تؤطرها علاقاتٌ قائمةٌ على أساس التعاون، فمثلاً: على القادة المدنيّين أن يكونوا قادرين على شرح المبررات الخاصّة بميزانية الدفاع للقادة العسكريّين، كما يتعيّن على القادة السياسيّين أن يطلبوا استشارات من قادة المؤسسة العسكرية لكسب بعض الخبرات ذات الصلة؛ حتى يتسنّى لهم ترتيب الأولويات ووضع الاستراتيجية الأمنية للدولة. وتُشكّل المشاركة القوية لهيئة التشريع في القضايا المتعلقة بالدفاع مؤشراً دالاً على وجود علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية[1].

وتُقدّم كلٌّ من ليسوتو وجنوب إفريقيا مثالاً في كيفية إحداث الأطر الفعالة لمؤسسة الأمن، والتي من شأنها إرساء العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، في هذا الإطار؛ يحدّد القانون الخاص بقوات الدفاع، الذي تبنّاه برلمان ليسوتو سنة ١٩٩٦م، تنظيم وإدارة القوات المسلحة وانضباطها وغيرها من المسائل ذات الصلة، كما تمأسست الرقابة المدنية المنتخبة على القوات العسكرية بعد تأسيس وزارة الدفاع سنة ١٩٩٥م، وتعزّز خضوعها لمساءلةٍ أمام السلطتَين التنفيذية والتشريعية. ومن جانبٍ آخر؛ ساهم انسحاب القوات المسلحة من العمل السياسي الحزبي في الرفع من مهنيّتها، كما زاد أيضاً من تقوية الطبيعة الديمقراطية للحكومة[2].

- إقامة شراكات مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني:

تكتسي المساعدة الدولية في المجال الأمني بأهميةٍ خاصّةٍ بالعديد من الدول الإفريقية، حيث يقدّم المجتمع الدولي المساعدة التقنية والقانونية الضرورية لعدم تسييس الجيش بغرض تقوية قدراته المهنية، كما يقوم المجتمع الدولي دائماً بإدانة الانقلابات العسكرية، يليها فرض عقوبات صارمة؛ للحدّ من تدخّل القوات المسلحة في الشؤون السياسية الحكومية.

وفي الإطار نفسه؛ يساهم المجتمع المدني- الذي لا تتوقف أنشطته عند مراقبة العملية الانتخابية- في تثبيط الانقلابات العسكرية، كما أنّ الإعلام الحرّ يبقى- بدَوره- أداةً ضرورية لتسهيل إجراء حوارٍ عامٍّ وواسعٍ حول القضايا الأمنية والشؤون العسكرية، وهذا ما يعزز الثقة في كلٍّ من المجتمع والدولة والقوات المسلحة.

---

(١) Barany, Soldier and the Changing State, 350.

(٢) Matlosa, 2005, 85-110.

Africa South African Journal of Military Studies 34, No. 2 (2006), 25.

وفي ليبيريا مثلاً: نجحت إدارة الرئيسة «إلين جونسون سيرليف» في تحقيق تقدّم كبير على مستوى إعادة بناء المجتمع المدني لبلدها الذي مزقته النزاعات، وقد أصدرت في سنة ٢٠١٠م قانوناً يتعلق بحرية المعلومة الذي من شأنه أن يزيد من الشفافية، ويلزم الحكومة بخضوعها للمحاسبة من قِبَل الشعب[١]. وعبر برامج الراديو وغيرها من وسائل الإعلام؛ تمّ تزويد الشعب بكلّ ما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن، وتثقيفهم بشأن سيادة القانون، ودَور القوات المسلحة في حماية الشعب والأمن الإنساني بصفة عامّة، ولقد ساعد ذلك ليس فقط على جذب المجنِّدين المتحمّسين؛ بقدر ما أدى أيضاً إلى اطلاع الشعب على كيفية محاسبة الأفراد العسكريين[٢].

وما تجدر ملاحظته هو أنّ العديد من البلدان الإفريقية تأخرت أو تباطأت على مستوى تبنّي القوانين المتعلقة بحرية المعلومات، وبالرغم من قيام البعض بتبنّيها فإنها تعرضت مع ذلك لمقاومةٍ قوية.

وبالرغم من تبنيها لقانون حول حرية المعلومات في سنة ٢٠١١م، بعد بحثٍ في الموضوع دام عقد من الزمن، فقد تعرضت الحكومة النيجيرية لانتقادٍ من طرف الصحافة؛ على أساس عدم تجاوبها مع الطلبات المقدَّمة بموجب هذا القانون[٣].

لقد أصبح من المهمّ بمكانٍ أن تتعلم القوات المسلحة الإفريقية التواصل مع وسائط الإعلام، إذ من شأن ذلك أن يساهم في تشييد علاقاتٍ بنّاءة بين المؤسسات العسكرية الإفريقية وعامّة الناس، وبالتالي الرفع من مستويات الثقة بينهما.

ج- مأسسة الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية:

إنّ مسألة الأمن ليست من مسؤولية القوات المسلحة وحدها، بل الأجهزة الأخرى- من وزارات وقضاء وسلطة تشريعية ومجتمع مدني- معنيّةٌ أيضاً بهذا القطاع، ولذلك صار لزاماً على القوات المسلحة أن تحافظ على علاقاتٍ مع جميع الفاعلين المتدخلين في قطاع الأمن؛ حتى يتسنّى لها القيام بوظائفها على أحسن وجه، وفي هذا الإطار؛ يتعين إرساء ثقافة المساءلة في أوساط هذه القوات حتى يتأتى لها كسب ثقة المجتمع واحترامه.

- تعزيز الانضباط العسكري وتقوية الإحساس بالواجب:

على القيادة العسكرية أن تولي الأولوية لتقوية النظام القضائي العسكري لاستعادة الانضباط داخل الثكنات الإفريقية، وفي هذا الإطار؛ يتعيّن البدء بمراجعة القوانين الموحدة للعدالة العسكرية والقوانين الإجرائية والموضوعية التي توجّه نظام القضاء العسكري، وهي القوانين التي يتعيّن عليها توفير توجيهاتٍ واضحةٍ بشأن المخالفات التي تتراوح عادةً بين العصيان وجرائم القتل. ومن باب التصدي لاحتمالات التدخل في القضاء؛ يتعيّن على القيادة العسكرية تفويض بعض أو كلٍّ من المتابعات الجنائية لوحدات قضائية مستقلة عن القيادة.

ويبقى من المهمّ بمكانٍ مراقبة مدى تطابق القضاء العسكري مع مبادئ حقوق الإنسان.

ولقد تمّ في ليبيريا- حيث ظلّ نظام العدالة العسكرية غائباً- اتخاذ قرارٍ يقضي بأن تقوم المحاكم المدنية أيضاً بالتحقيق في القضايا والنوازل الجنائية؛ إلى أن يتمّ إرساء نظام قضائيٍّ عسكريٍّ كامل الوظيفة[٤]، وتبقى هذه المقاربة العملية مفيدة

(١) President Signs Freedom of Information Law, International Freedom of Expression Exchange Clearing House, October 6, 2010.

(٢) Briggs, Civilian and Enlisted Perspectives.

(٣) Reality of the Freedom of Information Act, Daily Trust, September 17, 2012, available at www.allafrica.com.

(٤) Danielle Skinner, "Armed Forces of Liberia's Military Justice System Focuses on Human

أيضـــاً للدول التي تعيش علـــى إيقاع مرحلة ما بعد النـــزاع، مثل كوت ديفـــوار، حيث يمكن أن تتأخر المعالجة الفورية للمخالفات العســـكرية؛ لكون جهازها القضائي ما زال في طور التكوين والإنشاء.

ويشـــكّل عدم الانضباط وغياب العدل في العديـــد من ثكنـــات إفريقيا جنـــوب الصحراء مؤشراً على عدم كفاية بعض المجالس التأديبية العســـكرية، فنظام التأديب كثيراً ما يبقى غير منســـجم ومتحيزاً لبعض الضبـــاط، وبخاصة ذوو الرتبً الســـامية، كما أنّ عدم إمكانية طعن الجنود فـــي القرارات غير العادلـــة والمتحيّزة يسيء إلى هذا النظام، ولذا يبقى من الضروري: أن تتضمّن مدونات القضاء العســـكري أحكاماً تتيح اســـتئناف الطعون المقدّمـــة من مجالس التأديب لدى محكمة عســـكرية أو وزارة العدل، مراعاةً لضمان تطبيق القانون.

- مكافأة النزاهة وتعزيز المساءلة:

إنّ إرساء ثقافة عســـكرية أخلاقية يتطلب القيام بتعديلاتٍ لنظـــام التحفيز داخل القوات المسلحة، وفي هذا الإطار؛ ينبغي أن يكون مبدأ النزاهة من ضمن المبادئ أو المعايير الضرورية التـــي يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار في الترقيات والمكافئـــات، ويمكن دعم إرســـاء هذه الثقافة الأخلاقية من خلال تعزيز قيم حقوق الإنســـان، فضلاً عن مدونة السلوك، ووضع برامج للتدريب والتعليم تكون خاصّةً بهذه المسألة[1].

وتؤكد تجربـــة العديد من الـــدول: أنه من الأفضل أن تتوفر الدولة على مكتبٍ مركزيٍّ واحدٍ لتدبير سوق الأســـلحة خارج القوات المسلحة، هكذا ســـيتم إرســـاء أداةٍ إضافيةٍ من المساءلة بهـــذا المجال الوظيفي الـــذي كثيراً ما يخضع للاســـتغلال. وإذا كان تركيز القرارات التي تهمّ اقتناء المعدات العسكرية، حسب النظام الهرمي في الجيش، ســـيخلق إغـــراءات قوية عند كبار الضباط للتأثير في عملية شـــراء الأسلحة، فإنّ إشـــراك المجتمع المدني (مراقباً أو مشاركاً) ســـيعمل على تعزيز الشفافية والنزاهة في هذا المجال.

كمـــا يبقى من الممكـــن معالجة العديد من الاختلالات الداخلية، المســـجلة على مســـتوى القوات المســـلحة الإفريقية، مـــن خلال تقوية وتعزيـــز خدمات الرقابة التي تقوم بها أقســـام التفتيش العســـكرية، وبدلاً مـــن أن تتكون هذه الأقســـام من رؤســـاء الأركان وكبار الضباط؛ يجـــب أن تضمّ كلّاً من الموظفين العســـكريّين والمدنيّيـــن، ومدققي الحســـابات، والمحامين، ومحلّلي السياســـات، الذين ســـيُكلّفون بنشـــر تقاريـــر تقييمية عن الحالـــة الوظيفية القوات المســـلحة، التـــي ســـتفيد كثيراً فـــي صياغة السياسات وتنفيذها، وكذا أخذها بعين الاعتبار في التعيينات والترقيـــات والمكافآت الخاصّة بموظفي الإدارات العسكرية.

وينبغي دعم هـــذه المبـــادرات بخلق إطارٍ أخلاقي محدّد، ووضع مدونات قواعد ســـلوك الموظفين، وغيرها من القيم المطلوبة.

وتحـدّد منظمة الشـفافية الدولية خمسـة مفاتيح أساسية لبناء هذا الإطار، وهي:

١- مدونة ســـلوك واحدة، وفـــي متناول جميع الموظفين، مؤسسةً على أســـاس الأخلاق والقيم، ومصوغةً بلغةٍ واضحةٍ بعيدةٍ عن الغموض والالتباس.

Rights and Discipline US AFRICOM, May 16, 2011, available at .<http://www. africom. mil/Newsroom/Article/8319/armed-forces-of-<liberias-military-justice-system-f

(١) Building Integrity and Countering Corruption, 2011, 22.

٢- توجيهات واضحة بشأن المساءلة، تحدّد المسؤول عن برنامج أو نظام الأخلاق، وكيفية الإبلاغ عن الشبهات والشكوك حول الفساد، والجهة التي يمكن اللجوء إليها للمزيد من النصائح في هذا الإطار.

٣- لوائح متعلقة بالرشاوى والإكراميات والهدايا وغيرها، وتضارب المصالح، وكذا الأنشطة ما بعد الانسحاب من الحياة العسكرية.

٤- دورات تكوينية منتظمة في مجال الأخلاقيات، ودورات لتجديد وإعادة تحيين المعلومات على ضوء سياقات الواقع.

٥- تحديث دوري لمدونة السلوك، ولخطة تطبيقها[١].

- تعزيز الرقابة البرلمانية ومأسسة الافتحاص الخارجي:

إنّ التداعيات الكبيرة للفساد وسوء التدبير داخل القوات المسلحة على الأمن الوطني والثقة في الحكومة ككل؛ تجعل من الافتحاص الخارجي لتدبير الموارد المالية العامّة في القوات المسلحة أولويةً وطنية، ولا شك بأنّ تقوية الرقابة البرلمانية على النفقات العسكرية يؤدي إلى تحسين الحكامة الداخلية داخل المؤسسة العسكرية، وتذليل مجموعة من العقبات التي قد تنتصب على مستوى مساءلة هذه الأخيرة.

وجدير بالذكر: أنّ معظم المشرّعين الأفارقة يتمتعون- بحكم الدستور- بصلاحية مراقبة تخصيص الموارد المتاحة وتوظيفها في الاتجاه الصحيح، كما يتمّ أحياناً تضمين اللجان البرلمانية خبراء بهذا المجال. وتعتمد كلٌّ من جنوب إفريقيا وأوغندا على لجان الحسابات العامّة من أجل مساءلة الوزراء، حيث تمثّل هذه الرقابة التي تُمارس من طرف السلطة التشريعية خطّاً دفاعيّاً مهمّاً ضدّ الفساد واختلاس أموال الدولة، خصوصاً عند وجود اختلالٍ أو فشلٍ على مستوى أقسام التفتيش أو الهيئات المختصة في الرقابة الداخلية في القوات المسلحة ووزارة الدفاع.

ومما لا شك فيه؛ بأنّ بناءً كهذا يتطلب بعض الجهد، خصوصاً في البلدان التي لا تاريخ لها فيما يتعلق بإشراك المدنيّين في المسائل العسكرية، غير أنّ بناء رقابة مدنية قوية يبقى- في كلّ الأحوال- مفتاحاً جوهريّاً من أجل إرساء الاحتراف العسكري.

خاتمة:

إنّ سعي القوات المسلحة الإفريقية لكسب رهان الاحتراف العسكري تعترضه صعوباتٌ وعوائقُ جمّة، غير أنها قابلةٌ لأن تُتجاوز، لكن الاحتراف العسكري ليس مجرد مفهوم إداريٍّ فقط، بقدر ما يتطلب- أيضاً وأساساً- أنْ تتشبع القوات المسلحة بقدرٍ عالٍ من القيم وأخلاقيات المهنة، وذلك لكون استقرار المجتمع وديناميته تتوقف إلى حدٍّ كبير على الطريقة التي يتعامل بها العاملون في هذه القوات، ولعلّ أهمّ هذه القيم تتمثل في الإخلاص والوفاء للوطن والدستور، والالتزام بالخضوع للرقابة المدنية الديمقراطية، والإحساس بالواجب، علاوةً على احترام سيادة القانون، فإذا تمّ الانضباط بهذه المبادئ من قِبَل الجيوش الإفريقية؛ فإنها لن تعمل على كسب تحدي الاحترافية فقط؛ بقدر ما ستساهم أيضاً في تحسين جودة الخدمات الأمنية والحكم الرشيد في القارة الإفريقية، وكسب احترام شعوبها أيضاً ■

(١) Ibid., 33.

The issue of language in African literature

Adam youssuf moussa

Novelist, assistant professor, center of research and African studies, international university of Africa, Khartoum, Sudan

The issue of writing African literature in local languages has been controversial, and often discussed by African writers.

This study deals with this issue from different perspective. Some writers, according to the study, support the use of local languages while others prefer foreign languages such as English or French.

The study concludes that the use of foreign languages make African literature known to the world but at the expense of local languages. The study also agree that local languages in Africa have not been able to compete with foreign languages because of the difficulty of uniting Africa under one languages.

In addition, Africa is lagging behind in politics, economics, development, stability and other fields including languages. Literature in Africa has been written in various foreign languages, and local as English and French And local as Swahili , Yoruba And Amharic. Most African writers pertinence to linguistic groups and different countries do not write in these languages, But we see them writing in foreign language, And specifically the colonial language that was in the country as well as They adopt these European languages intellectually in writing And in various cultural activities This raises an important issue of how these writers continue to communicate with their audience.

It is mostly this Readers It spreads ignorance and illiteracy The researcher tries to discuss this issue.

The African writers have asked many questions; why do Africans write in non-African languages? Whose, we write, and how we can communicate our voices and intellectual issues, does writing in non-African languages have an impact on African literature? These questions were asked in Different Languages We strive and discuss to focus on them ■

COOPERATIVE BANKS IN SUB-SAHARAN AFRICA: THE ROLE AND INFLUENCE

F. Mohamed Zakaria
MSc in Finance & Investment (Financial Management)
International Islamic University Malaysia (IIUM), Kuala Lumpur, Malaysia

The cooperative banking sector is one of the main elements of the banking structure in any country over the world, and cooperative banks are more accessible to rural areas through a large network of credit associations in the corporate credit structure. The cooperative sector has played a major role in the European and American economies and has always been recognized as an integral part of the national economy. Cooperatives have an ideological base and economic objects with a social perspective and a different approach that distinguishes them from other economic activities, especially in developing countries. This paper aims to shed light on the cooperative system and its development in sub-Saharan Africa area, and thus to identify the features of the cooperative banks and their role in economic development. In order to achieve the objective of the study, the following question must be answered; Are cooperative institutions, including banks, an appropriate development option for African sub-Saharan? In order to answer this question, a number of concepts, including the concept of the cooperative system and its applications around the world are addressed, the stages of development of this system in sub-Saharan Africa through different historical periods. Ultimately, the result of this paper has given the positive answer to the previous question, which means that the cooperatives in all their forms were an appropriate choice for African societies. This is because most people in that region still lived on agricultural production which still in the subsistence phase. In addition to the strenuous efforts that some countries have exerted in order to adapt to develop the cooperative sector in South and East Africa as models that can be emulated.

Keywords: Sub-Saharan Africa, cooperative banks, commercial banks, investment banks, cooperative institutions, development, liquidity provision ■

The main characteristics of the banking sector in Africa

Dr. Gehan Abdul Elsalam Abbas

Lecturer in Economics Department of Politics and Economics Institute of research and African studies Cairo University, Egypt

The banking sector is the backbone of economies in Africa, thus requiring them to be highly efficient to ensure good contribution to economic growth. In this regard, the core aim of this study is to analyze main characteristics of the banking sector in Africa.

This study is divided into two parts, the first is an evaluation of the financial performance of African banks in general, using the indicators of financial inclusion, which refers to the the ability of individuals and businesses to access and use financial and banking services effectively and at a reasonable cost. It measured by four sub-indices as follows:

banking density

the number of depositors and borrowers in banks per thousand inhabitants

the number of users of ATMs per 100,000 inhabitants

the strength of legal rights and the depth of credit information

The second part of the study is an analysis of the financial depth indicators, which covers the financial sector relative to the economy, and includes the following sub-indicators:

the size of the banking sector.

the efficiency of financial intermediation

assets quality

profitability indicators

bank stability index

structure of the banking industry

Finally, the study concluded that the performance of banking systems is different due to the various levels of financial development in the African regions. In particular, South Africa, Nigeria, Mauritius and the North African countries have a highly developed banking sector, while most African countries have a shallow and weak financial sector ■

The dark side of Chinese investments in Africa

Gehad Omar Elkhateeb - Research Assistant

Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies - Egypt Master Degree in African Affairs, Institute Of African Research & Studies Cairo University, Egypt

By the end of the Cold War in the early 1990s, Africa had been marginalized by superpowers in the new international order which turned to be a unipolar system or a 'one superpower world'. All attention was given to Eastern European countries in order to be integrated economically and politically in such new order. For which, literature argued that 'Africa is falling off the world map'. However, Africa came again to the center of both great and rising powers, including China, attention at the beginning of the new millennium.

China introduced itself as a developing country to the African states to improve what is known as South-South Cooperation. The Chinese government had announced that its economic role in Africa is based on mutual development and non interference. It came with developmental globalization and non-conditional aids to the continent. However, following up the Chinese practices especially economic ones proves that there is a huge gap and contradiction between both practices and the previous ideal principles adopted by China in its foreign policy towards African states.

In this regard, this report will discuss the dark side of the Chinese economic role in Africa, especially the Chinese investments or the negative effects of such investments on the African continent. The report is divided into three sections. The first one discusses an overview on the Chinese economic role in Africa. The second section overviews the negative effects of the Chinese economic role on Africa including the problems related to the human rights dimension, the rising military Chinese role to protect its economic interests, the new debt crisis and the environmental effects. The report is included by recommendations in order to minimize the side effects of the Chinese investments in Africa and also to maximize the Africa's benefits of its economic partnership with such a rising power ■

Ethiopia: From the clutches of minority to the vastness of being the majority

Dr ElSayed Ali Abo Farha

Lecturer in Political Sciences Dept of Politics and Economics Bani Sweif University, Egypt.

The rise of Abe Ahmed on Ethiopia's executive head as the first Urmo prime minister in an atmosphere filled with unjustified optimism is the central theme of a study entitled: The Implications of the Ethiopian Home for Regional Outside / Contradictory Possibilities.

Its main question is: Hlhow far could Abe Ahmad's rise to power lead to a fundamental change in Ethiopia's internal situation?

This study examines the characteristics of the current crisis in Ethiopia, which is complicated by the increased gap between its political and economic fronts. On the political front, power is characterized by a real stalemate and the domination of ethnic minorities on the political scene, on the economic front, a shift in Ethiopia's economy from a poor country to noticeable economic growth and how that gap caused conflicts between ethnic minorities. It also examines Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front and its composition, which includes four different ethnic and religious parties, and how the coalition is under the control of the Tigrinya minority - a rebel group that overthrew the communist regime in 1991.

Furthermore this study looks at the four wings of the coalition: Oromo People's Democratic Organization, Amhara National Democratic Movement, Southern Ethiopia People's Democratic Movement , Tigray People's Liberation Front.

Additionally, it focuses on on Abe Ahmed, his political work and the positions he occupied, starting from his involvement in the armed forces in the nineties of the last century against the system of Mengistu Haile Miriam until his rise to the top of Ethiopian authority in April this year as prime minister. As well as well the rise of power to address his political and economic vision and the position of the State of Ethiopia from the index of vulnerability,

Likewise it looks at Ethiopia and the crises it is facing, whether in Africa or even in relation to the Arabian Gulf, its foreign policy, complexities and its transformation ■

Democratic Transition and the Poverty of Africa's Ruling Elites: Contradictory paths

Dr. Hamdy Abdel Rahman Hassan

Head of Dept of Humanities and Social Sciences Zayed University United Arab Emirates

Over three decades or more of research and teaching African politics, I have always raised the issue of the dominant paradigm that expresses its western intellectual bias. The crisis of this western model has been a stumbling block to our ability to understand and analyze Africa social and political developments. Thus, there is a necessity for an alternative paradigm to reflect the African cultural and civilizational legacies. This approach of thinking usually raises the following questions: What if the transatlantic slave trade did not take place and kidnapped some 18 million Africans and uprooted them from their homelands in order to sell them as slaves in the New World? What if the African countries had never been invaded by the European colonizer? A historical counter-vision can show what African political and social development might be far from colonialism. Ghana may have tried in vain to get rid of this colonial conspiracy, but the pressures of neo-colonialism at home and abroad have prevented her from achieving its progressive goals. In the late 1950s, the new Government of Ghana gave its attention to the establishment of its Atomic Energy Commission. In 1961, it attempted, unsuccessfully, to import a Soviet nuclear reactor to generate electricity and enable scientific experiments. Ghana has also established a national airline, Ghana Airways, with African pilots and crews.

This brief study seeks to discuss some of the issues of political transition and democratization in Africa during the past two years. The "big men" who have been dominated the conscience of their peoples for years since the national liberation era, such as Mugabe and Dos Santos, have resigned and succeeded by new leaders. There have also been competitive elections that have led to a peaceful change in the political leadership, Liberia and Sierra Leone are clear examples. However, some features of the democratic deficit have dominated the African political scene through the many attempts to extend the presidential term either by soft means or by force. All this reflects contradictory paths to democratic transition in Africa ■

The Portuguese occupation and its effects on Africa

Dr. Ahmed Andak Loh
Department of Sciences and Technology Cheikh Anta Diop University – Dakar, Senegal

This article highlights the real motives that led the Portuguese State to intervene in the field of colonialism, the objectives it sought to achieve, the stages of Portuguese colonialism in Africa, as well as the methods used to control some African islands and their coasts. Portugal was also the first Crusader country to fight the coasts of sub-Saharan Africa for religious reasons, in alliance with St. John, who was living in Abyssinia. Portugal succeeded greatly in this mission because it has succeeded in colonizing some African countries, seizing commercial centers and preventing the development and spread of Islam in African countries in general and in its former colonies on the continent in particular: Cape Verde, Guinea-Bissau, Angola, Mozambique, Sao Tome and Principe. Portuguese colonialism has had a great impact, for the most part negative, on the cultural, social, political, economic, religious, cultural and other levels. The negative impact on the religious side is confirmed by the fact that the number of Muslims in the Portuguese colonies is much lower than in other colonies ■

liberation movements, African parties and associations, as well as family and tribe and the patterns of social life.

Economically, Western studies have focused on the concept of underdevelopment and its attachment to the African continent to legitimize the exploitation and violation of the wealth and raw materials and resources of the continent. At the same time, it played down any real development attempt on the continent, while attributed it only to Western presence on the continent, and worked to amputate any real development relationship to the Africans, and presented them as dependent on the West, and doesn't attach them to any real development or progress on the continent.

On the other hand, recommendations and advices by western researchers focused on following the Western plans in economic advancement, and not relying on local cadres or plans, and therefore the continent can remain dependent on the West in the economic sphere, and its role will be only confined with delivering their wealth to the West, while the latter takes advantage of that development of the continent.

The result was the biggest thefts in history; exploitation of nations, countries and peoples, while at the same time the outcome was the absence of any material improvement or development, only more poverty and the need for the countries of the continent. The only beneficiary of this wealth is the West whose people live in prosperity with the funds and resources of African countries.

These studies did not care too much for African cultures, civilization or heritage, but their main concern was the pagan heritage based on the art of magic and sorcery, and considered this as the only remnants of African civilization and heritage.

These studies ignored African realities as well as offering nothing to the continent but were the guiding hand for Western colonialism and the projects of Christian preachers and hegemony on the continent, while neglecting the uniqueness of the African values, civilization and history. It did not express the ambition of African societies to raise up and become free from dependency. Only few of which are affiliated with international institutions and organizations such as FAO, UNESCO and others, but are also part of their scientific approach to the Western perspective.

The Western scholar, no matter how neutral and professional he is, will remain far from the African reality. It seems that it is difficult for him to feel how Africans feel, while lacking the sense of responsibility towards the continent, as well as adopting their renaissance projects and remain influenced by their civilization and Western views of the other as they call it.

Therefore there is a dire need for centers and think tanks based on African indigenous people and funding and researchers to explore the history and heritage of their civilization. Likewise it'a important to carry out field studies to extract its original studies and researches that express the continent and the aspirations of its people and provide a true picture of Africa and its nations on heritage history and civilization ■

continent across history, turning a blind eye towards civilizations established by Muslims and how Africa was affected by it.

There are a huge number of Western studies that praised the colonial status of the West toward Africa and made it the only savior and apostle of civilization that pulled Africa out of its decline and backwardness into its civilization, progress and development.

In the field of religion, there were many studies that have also reduced the influence of Islam on the continent and its role in building kingdoms and civilizations, and the role of Muslim kingdoms and sultans in the spread of Islam and civilization. While Africa used to be dubbed as the continent of Islam, Western studies reduced proportion of Muslims in the continent, while on the contrary increased the proportion of Christians in most countries, apparently to serve the missionary projects in the continent.

In the field of political studies, some researches have elaborated in specifying the root causes of African conflicts, divisions and struggles; as they have presented a picture of African societies that are separate from the reality: that they are war-torn and violence communities, indulged in border conflicts, water and food wars and so on. They ignored that the cause of those rupture and conflict may be traced back to the West itself, starting from colonial campaigns, especially since Berlin Conference between 15 November 1884 and February 26, 1885, which divided Africa between European countries and made them torn bodies and divided the one tribe and its regions and territories between several countries, while putting cultural and societal mines in the borders between countries so that the conflict can be ignited between any two countries whenever the West wanted to. At the same time, Western studies ignored all this and focused on the effects of Western colonialism as the facade of the political si tuation on the continent.

Those studies also praised the African political systems that follow the West's approach on governance, even via the artificial commitment to counterfeit democracies and the values of Western rule.

On the other hand, Western studies materialized the concept of subordination to the West, and presented their visions to save Africa from ignorance, disease, fighting and inter-conflicts based on the absolute dependence on the Western Savior, and highlighted the ideal image of the West's dealings with Africa, while obscuring its dark and racist aspects and its ambitions on Africa and its capabilities.

Western studies have dealt with African societies and politics with some inferiority and underestimation, while focused on its contradictions and negative issues, without making enough neutral studies about it, notably focusing on the emerging

Future of African Studies

For decades, western studies specialized in African affairs have dominated the fieldo f African intelligentsia, until it became the reference of key African political, economic, cultural, intellectual, historical and even religious fields. So much so that any specialist researcher in this field, African or non-African, is dependent on those Western sources.

It is no secret to any observer that Western studies were not fair or neutral enough in general, but rather, they were directed and aimed at increasing the white man's domination of Africa; as they provide an upper view of the continent, suggesting that the African people are fully dependent on the western civilization, and the West is the only route for lifting Africa from its deep deteriorating situation.

Hence, Western studies were characterized by one-sided views, centralism, racial racism, ideological bias, and political ends that dominated the most Western studies that are related to man and society especially in Muslim Africa.

It focused on several aspects that were set out to prove the hegemony of the West and are essentially based on the idea of European centrality; as the Western scholars in this field start from a dogmatic point of view that his intellectual and cultural model is the standard reference. They categorized African culture in its history and culture under the framework of "primitive cultures", what proves their upper view looking down to other cultures.

That was apparent in their study of African history, as they obliterated the elements of African civilizations, and the civilizational role of African kingdoms, and the resultant progress and development, as they pictured the African history as an extension to their presence in the continent, pretending that the history of Africa started since their encounter with the West, while deemed Africa was living out of history before that time.

There are plenty of Western studies that present a distorted picture of Africa through history, and espouse views that that African societies were completely backward, while other studies ignored the Islamic role in the

سلسلة إصدارات مجلة قراءات إفريقية

تهتم سلسلة «إصدارات مجلة قراءات إفريقية» بخدمة الجامعات والمراكز والهيئات والمؤسسات والجهات والأشخاص المتخصصين والمهتمين بالشأن الإفريقي، صدر منها:

الإصدار الأول: كشَّاف الكتب والرَّسائل العلميَّة عن إفريقيا
الإصدار الثاني: التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله
الإصدار الثالث: التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية
الإصدار الرابع: الشَّيخ عثمان دان فوديو وحركةُ التَّجديد الإسلاميِّ بغرب إفريقيا
الإصدار الخامس: (موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية 25 عدداً)